جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربية وآدابها

الخلاف النحوي في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري

Grammatical Dispute In The Book Of Mughni AL.Labib For Ibn Hisham AL-Ansari

إعداد

يحيى محمد علي الرمامنة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالله نايف العنبر

قدّمت هذه الأطروحة استكمالًا لمتطلبات درجة الدكتوراة

في (الدراسات اللغوية) في جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

تاريخ المناقشة: عمان: ١٤/٨/٢٠١٦م

جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربيّة وآدابها

الخلاف النحويّ في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ

إعداد

يحيى محمد علي الرمامنة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالله نايف العنبر

قدّمت هذه الأطروحة استكمالًا لمتطلبات درجة الدكتوراة

في (الدراسات اللغويّة) في جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

تاريخ المناقشة: عمان: ١٤/٨/٢٠١٦م

الخلاف النحويّ في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ

Grammatical Dispute In The Book Of Mughni AL.Labib For Ibn Hisham AL-Ansari

إعداد

يحيى محمد علي الرمامنة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالله نايف العنبر

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ: 8/14 /2016م.

أعضاء لجنة المناقشة	الجامعة	التوقيع
أ.د عبدالله نايف العنبر؛	(مشرفًا) العلوم الإسلامية العالمية	.....
د. محمود مبارك عبيدات؛	(عضوًا) العلوم الإسلامية العالمية	.....
د. ناصر إبراهيم النعيمي؛	(عضوًا) العلوم الإسلامية العالمية	.....
أ.د محمد حسن عوّاد؛	(عضوًا خارجيًا) الجامعة الأردنية	.....

The Word Islamic Sciences and Education University

Faculty of Graduate Studies

Department of Arabic language and literature

Grammatical Dispute In The Book Of Mughni AL.Labib For Ibn Hisham AL-Ansari

By

Yahya Mohammed Ali AL-Ramamneh

Supervisor

Dr. Abdullah AL-Anber, Prof.

"A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor in Arabic language and literature at The World Islamic Science and Education University"

Amman: ١٤ / ٨ /٢٠١٦

جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

نموذج التفويض

أنا **الطالب يحيى محمد علي الرمامنة**، أفوّض جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ:.....٢٠١٦/٨/٢٩

الإهداء

إلى... مَنْ أعطى فأجزل العطاء ... إلى لسانٍ يصدح بالدعاء...
والدي الطيّب...

إلى... بحر الحنان ومرفأ الأمان ... أمّي الغاليّة...

إلى... توأمِ الروح وشقيقة النّفس ... زوجي الوفيّة...

إلى ... حمامةٍ بيضاءَ رفرفت في سمائي ...إبنتي حلا...

إلى... مَنْ شدَدتُ بهم أزري ...إخوتي

أهدي لهم جميعًا هذا الجهد...

الشكر والتقدير

لله الشكر من قبلُ ومن بعدُ،

في البدء أقدّم أجلّ عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الفاضل عبدالله نايف العنبر، لما بذله فيّ من عزيمة متجددة، ولما أحاطني به من لطفٍ واهتمام، ولما مدّني به من عزيمةٍ وصبرٍ، فلم يالُ جهدًا في سبيل إرشادي، وتذليل الصعاب أمامي، ولما لمسته في شخصه من عطف واحترام، فاحتمل تواصلي ومكالماتي، فكان خير معين وخير موجّه، أشكره على توجيهاته التي أفدت منه في رسالتي، التي بلغتُ بها مقصدي في هذه الدراسة.

والشكر الموصول لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرّموا بقبول مناقشة هذه الدراسة؛ لتقويم مسارها، وسدّ ثغراتها.

ولا يفوتني توجيه قُبلة شكرٍ إلى أسرتي جميعًا، الذين حملوا معي عبئًا ما كنت لأطيقه وحدي، ولا يفوتني أنْ أقدّم جميل الشكر إلى كلّ مَن قدّم لي يد العون؛ لإنجاح هذه الدراسة.

والحمدلله رب العالمين.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
الملخص باللغة بالعربية	ط
الملخص باللغة الانجليزية	ي
المقدمة	١
التمهيد: ابن هشام الأنصاري	٥
اسمه ونسبه	٥
شيوخه وتلاميذه	٥
أخلاقه وصفاته	٦
منهجه في التأليف	٦
منزلته العلميّة	٩
مؤلفاته ووفاته	١٠
في الخلاف النحويّ	١٣
جمع اللغة	٣١
بدء اللحن وأسباب نشأة النّحو	١٤
بدء تقعيد النحو	١٥
البصرة والكوفة، رؤية في المنهج	١٦
بدء الخلاف	١٨
عوامل هيّأت جوّ الخلاف ومهّدت له	٢٠
العوامل التي ساعدت في تعميق الخلاف النحويّ	٢٦
التأليف في الخلاف النّحويّ	٢٨
الفصل الأوّل: الخلاف النحويّ في المفردات	٣٤
المبحث الأول: (إذن): نوعها، عملها، معناها، كتابتها والوقوف عليها	٣٥

الموضوع	الصفحة
المسألة الأولى:الخلاف في نوع إذن	٣٥
المسألة الثانية: الخلاف في معناها	٣٩
المسألة الثالثة: الخلاف في كتابتها والوقوف عليها	٤٤
المسألة الرابعة: عملها	٤٨
المبحث الثاني: الخلاف في إذا الفجائيّة	٦٠
المبحث الثالث: الخلاف في إنْ النافية العاملة عمل ليس	٧٢
المبحث الرابع: الخلاف في حاشا بين الاسميّة والفعليّة	٨١
المبحث الخامس: الخلاف في حتى	٨٦
المسألة الأولى: حتّى الجارّة	٨٦
المسألة الثانية: حتى العاطفة	٩٧
المسألة الثالثة: حتى الابتدائيّة	١٠١
الفصل الثاني: الخلاف النحوي في التراكيب	١٠٧
المبحث الأول: المسألة الزنبوريّة	١٠٨
المبحث الثاني: الاعتراض بأكثر من جُملة	١١٤
المبحث الثالث: الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله في قوله	١١٩
المبحث الرابع: العطف على معمولي عاملين	١٢٧
المبحث الخامس: حذف الموصوف	١٣٩
الفصل الثالث: الخلاف النحوي في الأعاريب	١٥٤
المبحث الأول: إعراب (دهر) في قول المتنبي	١٥٥
المبحث الثاني: إعراب كن كما أنت	١٦٢
المبحث الثالث: إعراب (رئمان) في قول أفنون التغلبي	١٦٧
المبحث الرابع: العامل في " إذا" الظرفيّة.	١٧٤
المبحث الخامس: إعمال اسم الفاعل مصغرًا:	١٨٠
المبحث السادس: إعراب ضمير الفصل بحسب ما بعده	١٨٦
المبحث السابع: نصب جزائي الجُملة بعد (ليت) و (لعل):	١٩٠

الموضوع	الصفحة
المبحث الثامن: رفع المضارع بعد حذف أنْ الناصبة والجّار	١٩٧
المبحث التاسع: التاء والكاف في أرأيتك نوعهما وإعرابهما	٢٠١
المبحث العاشر: إعراب أنْ تبروا في قوله تعالى: " ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم أنْ تبروا ووتقوا وتصلحوا بين الناس".	٢٠٩
الخاتمة	٢١٣
قائمة المصادر والمراجع	٢١٦

الملخّص

الخلاف النحويّ في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ

إعداد

يحيى محمد علي الرمامنة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالله نايف العنبر

تاريخ المناقشة: عمان: ٢٠١٦/٨/١٤م

بسم الله الرّحمن الرّحيم، وبه نستعين على أمور الدنيا والدّين، وبعد:

هذا بحث بعنوان: " الخلاف النحوي في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري"، ترجع أهميّته إلى مكانة ابن هشام الأنصاري ومنزلته السّامقة بين علماء النّحو العربيّ من جهة، ومنزلة كتابه "مغني اللبيب" بين مصادر النّحو العربيّ من جهة أخرى، وقد هدف إلى مناقشة وتحليل بعض الخلافات النّحويّة الواردة في الكتاب، واستعراض آراء العلماء فيها، ثمّ الترجيح بينها.

وقد استوى البحثُ في ثلاثة فصول، تسبقها مقدّمة فتمهيد، وتقفوها خاتمة.

- تحدّثت في **المقدّمة** عن دوافع اختيار الموضوع، ومنهج الدّراسة، واشتمل **التمهيد** ترجمة موجزة لابن هشام؛ حياته وآثاره: تحدثتُ فيها عن اسمه ونسبه ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلامذته، ومكانته العلميّة، ومؤلفاته، ووفاته.

- الخلاف النحوي؛ كشفت الرسالة موضوع الخلاف النحوي بدءًا بجمع اللغة، وكيف تسرّب إليها اللحن، ثمّ أسباب نشأة النحو وتقعيده، مرورًا بمدرستي البصرة والكوفة ومنهجهما في دراسة اللغة والنحو، وبدء الخلاف النحوي والعوامل التي هيّأت ومهّدت له، ثمّ العوامل التي عمّقته، ويُختم التمهيد بسرد عدد من العلماء الذين ألفّوا في موضوع الخلاف النحوي.

أمّا الفصل الأول فكان بعنوان: "الخلاف النحوي في المفردات ": وأسعى في هذا الفصل إلى تتبع آراء كوكبة من علماء النحو في عدد من المسائل النحوية التي بسطها ابن هشام في الباب الأول من الكتاب مبوبة تحت عنوان " تفسير المفردات وذكر أحكامها "، ومناقشتها والترجيح بينها، مقتفياً أثر ابن هشام بترتيبها ترتيبًا هجائيًا.

أمّا الفصل الثاني فكان بعنوان: "الخلاف النحوي في التراكيب": ويشكّل تحليلاً لآراء عدد من علماء النحو في تناول مفهوم الجُملة وأقسامها، ويعتمد الباحث في ذلك على المناقشة والتحليل والترجيح بينها.

أمّا الفصل الثالث فكان بعنوان: "الخلاف النحوي في الأعاريب": ويشمل مناقشة الأوجه الإعرابية التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، وتتبع القضايا الإعرابية التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، ويتصدّى لتحليل المسائل المتصلة بكيفية الإعراب.

وكان من أهمّ نتائجه: وضوح شخصيّة ابن هشام، واستقلال شخصيّته الفكريّة، ورجحان ما ذهب إليه في المسائل التي تمّت مناقشتها.

Abstract

Grammatical Dispute In The Book Of Mughni AL.Labib For Ibn Hisham AL-Ansari

By

Yahya Mohammed Ali AL-Ramamneh

Supervisor

Dr. Abdullah AL-Anber, Prof.

Amman: ١٤ /٨/٢٠١٦

This research entitled: "Grammatical Dispute In The Book Of Mughni AL.Labib For Ibn Hisham AL-Ansari, its importance due to the Ibn Hisham Al-Ansa'ri's high status among the scholars of Arabic grammar on the one hand, and his book "Mughni AL.Labib" among sources of Arabic grammar, on the other hand, this research aimed at discussing and analyzing some grammatical controversies contained in the book, and review the opinions of Scholars, then out weighting them.

The search consists of three chapters: introduction, Preface, and conclusion. In the introduction, I discussed the purposes of choosing the topic, the method of study; the preface included a brief translation by Ibn Hisham; his life and achievements, where I talked about his name and decency and birth, his early life, his teachers, his students, his scientific status, his writings, and his death.

This study revealed the issue of "Grammatical Dispute " starting with the collection of language, change in utterances, then the causes and origins of grammar, through the school of Basra and Kufa and their method in the study of language and grammar, and the start of grammatical controversy

and factors that predispose and paved to it, then the factors that deepen the controversy. The preface ends with a list of scholars who wrote in the grammatical controversy.

The first chapter, "Grammar Dispute in vocabulary" I seek to follow the opinions of a group of grammar scholars in a number of grammatical issues that were simplified by Ibn Hisham in chapter one under the title "interpretation of vocabulary and its provisions," discussion and out weighting between them, following Ibn Hisham in arranging them in alphabetical order.

The second chapter "The Grammar Dispute in Structures": It an analysis of the views of a number of scholars in the concept of sentence and its parts, the researcher relies on discussion and analysis and weighting between them.

The third chapter “Dispute Grammar in Ale’rab": includes the discussion of combining diacritical that enters the localized defect tracking, and combining diacritical wielder between right and other vocal critics, addresses to analyze issues related to how to express.

One of the most important results in this research was clarity of Ibn Hisham’s personality and independence of his mental character, and the preponderance of the issues discussed.

المقدّمة

الحمدلله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسّلام على خير الأنام مَن أوتي جوامع الكلام، سيّدنا محمد عليه الصلاة والسّلام، وعلى آله وصحابته الكرام، وبعدُ:

فإنّ من نعم الله عزّوجلّ على لغة القرآن الكريم أنْ هيّأ لها مَن يعتني بها ويحفظ مكانتها، ويُعلي مقامها، ولمّا كان علم النحو كالحارس الأمين، والحاكم الرصين، كان لذلك من أجلّ علومها، وأوفرها حظّاً في الدرس والتأليف.

وقد قيّض الله للغة العربيّة علماء فضلاء نذروا أنفسهم في خدمة هذه اللغة والعناية بها، ومن أولئك الأعلام الإمام ابن هشام الأنصاري، أحد أعلام الأمّة وأبرز نحاتها المتأخرين.

ويعدّ ابن هشام الأنصاري – رحمه الله– من أساطين هذا العلم، والمبحرين فيه، فقد تمتّع بمنزلة عالية بين معاصريه، ومَن جاء بعدهم لما له من قدم راسخة في هذا العلم، مع بصيرة نافذة، ودقّة حصيفة في التناول والعرض والتأليف حتى شهد له الصفديّ – وهو معاصره – بأنّه: " أفضل المتأخرين"، وأنّه " شيخ النحاة ".

وحسبه شهادة ابن خلدون حين قال: " مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر عالم بمصر يُقال له ابن هشام أنحى من سيبويه "، وقد طارت تلك الشهادة في الآفاق، وكانت وسام صدق وتكريم لهذا العالم الفذّ.

ولعلّ من أهم ما لفت ابن خلدون إلى علم ابن هشام، وجلال قدره ورسوخ قدمه في علم النحو وتبحّره فيه كتابه المغني، وأغلب الظن أن ّهذا الكتاب بما فيه من منهج فريد، لم يكد يُسبق إليه هو الذي دفع ذلك العالم الجليل والاجتماعيّ الفذّ إلى أن يقول قولته المعروفة: " أتى ابن هشام على علم جمّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحاة اهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني، واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه".

والمغني – بلا ريب – أجلّ مصنفات ابن هشام وأعلاها؛ فهو مصنّف فريد في نوعه، غنيّ في مادته لا نظير له، وهو بمثابة واسطة العقد ما بين كل مصنفاته، ولعلّ مؤلفه لم يبالغ حين قال فيه: " فدونك كتابًا تُشدّ إليه الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله ". وحُقّ لصاحبه أنْ يفخر بهذا المصنّف الفريد الذي يُمثّل مرحلة النضج الفكريّ، وقمّة التطوّر النحوي عنده؛ بما فيه من استيعاب للمسائل، وتحقيق للقضايا النحويّة، ومناقشتها مع المناقشة وإيراد الأدلة والشواهد، بيد أنّ صاحبه رغب عن طريقة أسلافه وما تُفضي إليه من تطويل، وآثر أن ينظمه في قوانين كليّة، وأصول جامعة، فاصطنع لذلك المنهج الذي بسطه في مقدمته.

وقد حظي هذا الكتاب بمنزلة عليا في سياق التداول النحويّ، إذ اعتنى به الشرّاح عنايتهم بكتب المتقدمين حتى بلغت هذه الشروح ما يقارب خمسة وعشرين شرحًا، وامتدت العناية بابن هشام ومصنفاته إلى أيامنا هذه، فأقيمت حوله دراسات تناولت مذهبه ومنهجه ومصادره، وأظهرت منزلته بين أقرانه.

مشكلة الدراسة:

لعلّ موضوع الخلاف النحوي من أصعب موضوعات النحو العربيّ بلا خلاف، فكثرة الآراء النحويّة، وتقاربها أو تضاربها، واستنطاق الشواهد، وصحتها أو شذوذها...إلخ، كل هذه الأسباب وغيرها تجعل الباحثين كثيراً منهم ينفضون أيديهم من هذا الموضوع وينأون أو ينهون عنه.

وقد نهد الباحث إلى هذا الموضوع تحدوه رغبة في فهم غموضه ومعرفة حجج النحاة، وما نُسب إليهم من آراء، ومدى انعكاس مذاهبهم النحويّة على استدلالاتهم أو العكس، وذلك من خلال دراسة الخلاف النحوي في أجلّ مصنفات ابن هشام الأنصاري الذي عدّه الصفدي " أفضل المتأخرين" بالنظر إلى واسطة العقد في مؤلفاته كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، في محاولة استقراء الآراء النحوية للعلماء في المسائل النحويّة المتنوعة المبثوثة في أبواب الكتاب الثمانية، على أنّ الباحث لم يجد – في حدود معرفته – دراسة عنيت بتتبع الخلاف النحوي في

المغني غير تلك الدراسة التي عنيت بدراسة بعض المسائل النحوية المبثوثة في الباب الثاني فقط من هذا الكتاب، مما دفع الباحث إلى النظر في بعض المسائل الموجودة في المغني كاملاً.

أهمية الدراسة:

فالمغني يتميّز بنسجه الفريد، وتركيبه السديد، وتنسيق أبوابه وفصوله على منوال لم يُسبق إليه، مع ما فيه من ثراء وسعة يغريان الباحث المريد للفائدة بأن يسبر غوره، ويكشف تفاصيله، وينعم برياضة فكريّة تغني لغته، وتعمّق فهمه، وتجلو نظره، وهذا ما أثار في نفسي رغبة في أن يكون بحثي ذا صلة بالخلاف النحويّ في هذا الكتاب، ونظراً لما تميّز به منهج ابن هشام من حرص على تتبع آراء العلماء المعاصرين له، آثرت أن يقتصر بحثي على ما ورد في هذا الكتاب من خلافات نحويّة بين العلماء، وتتبع منهج ابن هشام في الإشارة إليها، أو عرضها، وتحليلها، والترجيح بينها.

فأمّا الدوافع لاختيار الموضوع فهي:

١. مكانة ابن هشام؛ فهو يعدّ من كبار النحاة المتأخرين، وقد كان محققًا بارعًا أجمع المتأخرون على إمامته في النحو، وأثنى عليه علماء عصره حتى قال عنه ابن خلدون في مقدمته: إنه"أنحى من سيبويه".

٢. مكانة كتب المغني؛ فهو أشهر كتب ابن هشام، وقد أقبل عليه العلماء يشرحونه أو يختصرونه، أو يضعون الحواشي عليه، أو يشرحون شواهده، وقد قال مؤلفه في حقه:" فدونك كتاباً تُشدّ الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه...".

٣. التحقق من نسبة هذه الآراء في القضايا النحوية، وذلك بالعودة إلى مصادرها الأصلية، والتثبّب منها.

٤. معرفة رأي ابن هشام وطريقته في تناول المسائل في موافقاته أو مخالفاته، ومقارنة ذلك بما ذهب إليه النحاة الآخرون.

٥. الرغبة في ملازمة كتب العلماء، والتعرّف إلى أساليبهم، وآرائهم، والنهل من مَعين علمهم.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض مسائل الخلاف النحوي التي وقف عليها ابن هشام، وتناولها بالتحليل والمناقشة والترجيح على النحو الآتي:

١. ذكر أصل المسألة وفق ما وردت في المغني عند ابن هشام.

٢. مناقشة الخلاف ودراسته، بتتبع آراء العلماء في المسألة وعرضها وتحليلها ورد كل فريق على الآخر، مع الاهتمام برأي ابن هشام – إن كان له رأي واضح في المسألة–.

٣. الحرص على نسبة الآراء إلى أصحابها، والبحث عنها فيما بين يديّ من مؤلفاتهم المطبوعة.

٤. ذكر الرأي الراجح في نهاية كل مسألة بما يناسب طبيعة اللغة وروحها.

ويتألف البحث من ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتقفوها خاتمة تظهر فيها النتائج. وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

المقدمة: كشفتْ دوافع البحث وخطته ومنهجه.

التمهيد: ويشمل ما يأتي:

- ترجمة موجزة لابن هشام؛ حياته وآثاره: تحدثتُ فيها عن اسمه ونسبه ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلامذته، ومكانته العلميّة، ومؤلفاته، ووفاته.

- الخلاف النحوي؛ كشفت الرسالة موضوع الخلاف النحوي بدءًا بجمع اللغة، وكيف تسرّب إليها اللحن، ثمّ أسباب نشأة النحو وتقعيده، مرورًا بمدرستي البصرة والكوفة ومنهجهما في دراسة اللغة والنحو، وبدء الخلاف النحوي والعوامل التي هيّأت

ومهّدت له، ثمّ العوامل التي عمّقته، ويختم التمهيد بسرد عدد من العلماء الذين ألفّوا في موضوع الخلاف النحوي.

الفصل الأول: "الخلاف النحوي في المفردات ": وأسعى في هذا الفصل إلى تتبع آراء كوكبة من علماء النحو في عدد من المسائل النحوية التي بسطها ابن هشام في الباب الأول من الكتاب مبوبة تحت عنوان " تفسير المفردات وذكر أحكامها "، ومناقشتها والترجيح بينها، مقتفياً أثر ابن هشام بترتيبها ترتيبًا هجائيًا.

الفصل الثاني: "الخلاف النحوي في التراكيب": ويشكل تحليلاً لآراء عدد من علماء النحو في تناول مفهوم الجُملة وأقسامها، ويعتمد الباحث في ذلك على المناقشة والتحليل والترجيح بينها.

الفصل الثالث: "الخلاف النحوي في الأعاريب": ويشمل مناقشة الأوجه الإعرابية التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، وتتبع القضايا الإعرابية التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، ويتصدّى لتحليل المسائل المتصلة بكيفية الإعراب.

وفي الختام يطيب لي أنْ أذكُرَ أنّني قدمت هذا الجهد المتواضع في ميدان دراسة الخلاف في كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري كي يضيف لبنة إلى الدراسات النحويّة، وقد توخّيت فيه الصواب والحذر ما استطعتُ، فإنْ أصبتُ جادة الصّواب فذلك من الله وحده، وكرم فضله عليّ وهذا مُبتغاي وأملي، وإنْ كنتُ قد جانبت الصواب وتعثّرت بي الخُطى فذلك مِنْ ضعف الإنسان وقلّـــة حيلته.

لايفوتني أنْ أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى فضيلة أستاذي الدكتور عبدالله العنبر الذي تعهّد هذا البحث منذ البداية، باذلاً أقصى جهده العلمي في إبداء الآراء العلمية والمنهجية السديدة، فجزاه الله تعالى عني جزيل الأجر والثواب. كما أتقدم بالشكر الموصول لأعضاء لجنة المناقشة الكرام؛ لتفضلهم بقبول مناقشة بحثي، وإبداء الملاحظات النفيسة التي تخدم هذا البحث وتطوره.والشكر الموصول إلى الأساتذة الأفاضل في جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحث

يحيى محمد الرمامنة

التمهيد

ابن هشام الأنصاري

اسمه ونسبه:

هو الإمام الذي فاق أقرانه، وشأى[١] مَن تقدمه، وأعيا من يأتي بعده، الذي لا يشق غباره في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، الصالح الورع عبدُ الله بن يوسفَ بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريِّ المصريِّ الشافعيِّ، الملقب بجمال الدين. وُلِدَ ابنُ هشام في القاهرة عام (٧٠٨ هـ) ونشأ فيها، وتعلّم النحو والصرف والفقه والقراءات والتفسير والأدب[٢].

شيوخه وتلاميذه:

نشأ ابنُ هشام في القاهرة، وتعلم على شيوخها، ومن أشهرهم:

١. بدر الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن جَمَاعة (ت ٧٣٣ هـ) وقد أخذ ابنُ هشام عنه علمَ الحديث، وحدَّث عنه بالشاطبية [٣].

٢. شهاب الدين عبد اللطيف بن المرَحَّل (ت ٧٤٤ هـ) وقد لازمه ابنُ هشام وأخذ النحو عنه، فتأثر به [٤].

٣. محمد بن يوسف والمشهور بأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، ولم يسمع ابنُ هشام منه إلا ديوان زهير بن أبي سلمى [٥].

٤. تاج الدين عمر بن علي الفاكَهاني (ت ٧٣١ هـ)، وقد قرأ عليه ابنُ هشام كتابه " شرح الإشارة " إلا الورقة الأخيرة [٦].

---

(١) شأى: الشّأوَ: السّبقُ، شأوْتُ القومَ شأوًا: سبقتُهم، وشأيتُ القومَ شأيًا: سبقتُهم. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج١٤، ص ٤١٨.

(٢)العسقلاني، ابن حجر، الدُّرَرُ الكامنةُ في أعيان المئة الثامنة، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت، (٢/ ٣٠٨-٣١٠)، وينظر: بردي، ابن تغري ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، د.ت، (٣٣٦/١٠)، و السيوطي، جلال الدين، بُغْيةُ الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، (٥٤١)، و الشوكاني، محمد بن علي، البَدْرُ الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مطبعة السعادة، القاهرة، د.ط،١٣٨٤ هـ، (١/ ٤٠٠- ٤٠١)، و الزِّرِكْلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠، (١٤٧/٤).

(٣) بغية الوعاة (٥٤١).

(٤)الدرر الكامنة (طبعة دار الكتب الحديثة)(٤٠٧/٢)،. و الحنبلي، عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت (٦ /١٤٠).

(٥) بغية الوعاة (٥٤١).

(٦) الدرر الكامنة (٣٥٤/٣)، وينظر: شذرات الذهب (٩٦/٦) و بغية الوعاة (٥٤١).

٥. شمس الدين محمد بن محمد بن نُمَيْر، المشهور بابن السَّرَّاج (ت ٧٤٩ هـ)، وقد أخذ عنه ابنُ هشام القراءات [١].

وقد تتلمذ على يدي ابن هشام الأنصاري طائفةٌ من طلبة العلم، منهم:

١. ابنه محب الدين محمد (ت٧٩٩ هـ)، الذي قرأ العربية على أبيه وبرع فيها[٢].

٢. جمال الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم اللَّخْميّ الشافعي (ت ٧٩٠ هـ)، وقد أخذ عن ابن هشام العربية [٣].

٣. جمال الدين محمد بن أحمد النُّوَيْريّ (ت ٧٨٦ هـ) [٤].

٤. بدر الدين محمد بن نصر الله الدمشقي (ت ٧٩٤ هـ)[٥].

أخلاقه وصفاته [٦]:

تخلَّقَ ابنُ هشام – رحمه الله – بأخلاق العلماء الصادقين الذين يتّصفون بالأخلاق التي يرضى الله تعالى عنها. وذكر من ترجموا له أنّه كان متواضعًا ودَمِثَ الخلق وحَسَنَ السيرة، وصابرًا في طلب العلم، لذلك لم يتعرّضْ أحدٌ للقدْح في سيرته أو مذهبه الاعتقادي.

منهجه في التأليف[٧]:

لم يختلف منهج ابن هشام في التأليف عن النحاة السابقين له، بل تأثّر بهم واتبع خطواتهم وسار على منهجهم، واعتمد على المصادر التي اعتمدوا عليها؛ فكان القرآن

الكّريم المصدر الأوّل للاستشهاد، وأكثر من الاستشهاد بالشواهد الشعريّة على سنة شيوخه من العلماء الذين توسعوا في الاحتجاج بكلام العرب، وقليلًا ما يستشهدُ ابنُ هشام بالأمثال العربية أو القراءات القرآنيّة.

---

(١) الدرر الكامنة (٣٥٠/٤)، وينظر: النجوم الزاهرة، (١٨٢/١٠).
(٢)السيوطي، جلال الدين، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات البابي الحلبي، بمصر، ١٩٦٧ – ١٩٦٨.(١/ ٥٣٧).
(٣) الدرر الكامنة (٦٠/١).
(٤) الدرر الكامنة (٢٩٢/٦)، وينظر: شذرات الذهب (٢٩٢/٦).
(٥) بغية الوعاة (٢٢٠).
(٦) الدرر الكامنة (٣٠٨/٢-٤٠٠)، وينظر: بغية الوعاة (٥٤١).
(٧)ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط ٦، د. ت (٣٤٧)، وانظر: نيل، علي فوده، ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ط١، ١٩٨٥،. (٦٥ – ٧٢).

وقد توسّع ابن هشام في الاحتجاج بالحديث النبوي مُخالِفًا بذلك منهج النحْويين الأوائل الذين زَهِدُوا في الاحتجاج بالحديث ظنًّا منهم أنَّ سيبويه لم يُحتجْ به، أو أنّه احتج ببضعة أحاديثَ.

وحَرَصَ ابنُ هشام الأنصاري على النّظر في آراء علماء المذهبين: البصري والكوفي، إذْ وجدناهُ يدرسُ هذه الآراء دراسة علمية دقيقة، ويوازن بين هذه الآراء، ثم يتبنّى منها ما يغلب على ظنّه بأنّه الرأي الصحيح، وكان – رحمه الله – يحتفي بآراء البصريين ويقدّمها، ويذهب مذهبهم في الاحتجاج النحوي.

ومن المسائل التي وافق فيها ابنُ هشام البصريين أنَّ (أنْ) في أوّل قول الشاعر [١]:

أنْ تقرآنِ على أسماءَ وَيْحَكُمَا منّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحدا

أهْملت حمْلًا على (ما) المصدرية، وليست مخففة من الثقيلة كما ذهب إلى ذلك الكوفيون[٢].

وقد وافق ابن هشام البصريين في أنّ (رُبَّ) حرف جر، خلافًا للكوفيين القائلين باسميته[٣].

ومن المسائل التي وافق فيها ابنُ هشام الكوفيين: منْعُ تقدّم خبر (ليس) على فعله النّاسخ [٤].

وانفرد ابنُ هشام الأنصاري بآراء خاصّة به، وقد ظهر تفرّده باستخدامه لعبارات تتضمّن تصريحًا واضحًا أنَّ النّحويين قد أغفلوا هذه المسألة، أو أنَّهم قد عمَّموا المسألة ولم يَضْبِطُوها بشروط، فجاء ابن هشام فضبطها وحددها. وهذا يدلُّ فيما لا لبْسَ فيه أنَّ ابنَ هشام مُتيقظُ الذهن، محيط بالمسائل النحْويّة التي عرضها النحاة السّابقون له.

---

(١) البيت مجهول القائل.
* البيت من البحر الطويل، بلا نسبة شرح المفصل لابن يعيش، ٢٥/٤، وشرح التسهيل لابن مالك (١٢٢/٢)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ١٨٣/١.
(٢)الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، ٢/ ٣١٩.
(٣) المصدر السابق ٣١٩.
(٤)الأنصاري، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤، ١٣٩.

ومن آراء ابن هشام التي انفرد بها قوله في مسوّغات الابتداء بالنكرة: " لم يُعوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخّرون أنّه ليس كلُّ أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبّعوها، فمِنْ مُقلٍّ مُخِلٍّ، ومِنْ مُكْثِرٍ موردٍ ما لا يصلحُ، أو مُعدِّدٍ لأمور متداخلة، والذي يظهر لي أنّها مُنحصرة في **عشرة** أمور" [١].

وقوله في باب "الحال": " والمُؤكّدة لصاحبها كقوله تعالى [٢]: ﴿**لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا**﴾. وقولك: جاء الناسُ قاطبة أو كافة أو طُرًّا، وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميعُ النحويين، ومَثَّل ابنُ مالكٍ بالآية للحال المؤكّدة لعاملها، وهو سهوٌ"[٣].

تميّز أسلوبُ ابن هشام بالسّهولة والبساطة، فكان- رحمه الله- يتخففُ من استخدام المفردات الغريبة أو التراكيب النّافرة، ويميلُ في كثير من المسائل إلى الاستطراد، ومَرَدُّ ذلك أنَّ مؤلفاتِه كانت تعليمية.

وكان ابنُ هشام كثيرَ المعارضة لأبي حيّان الأندلسي [٤]، وعَلَّلَ ذلك الشَّوْكانِيُّ [٥] بقوله: لكون أبي حيّان كان منفردًا بهذا الفن في ذلك العصر غيرَ مُدَافَع عن السبق فيه، ثم كان المتفرّدُ بعده هو صاحبُ الترجمة- أي ابن هشام الأنصاري - وكثيرًا ما يُنافِسُ الرجلُ مَنْ كان قبله في رتبته التي صار إليها؛ إظهارًا لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمَنْ كان قبله، أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه [٦].

---

(١) مغني اللبيب، ٦٠٨/١.
(٢) سورة يونس، ٩٩.
(٣)الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢، ٢٣٣.
(٤) أبو حيان: هو محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم، ولد في غرناطة، وأقام بالقاهرة حتى وفاته بها، من أشهر مؤلفاته: البحر المحيط، وارتشاف الضرب من لسان العرب، و طبقات نحاة الأندلس، توفي سنة (٧٤٥ هـ)، الدرر الكامنة (٣٠٢/٤)، و بغية الوعاة (٢٣٩)، و الكتبي، محمد، فوات الوفيات، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، ٧١/٤.
(٥) الشوكاني: هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، نشأ بصنعاء، ولي قضاءها مدة طويلة ومات حاكما بها، له (١١٤) مؤلفا، من مؤلفاته: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، توفي سنة (١٢٥٠ هـ)، البدر الطالع (٢١٤/٢)، والأعلام (٥٨/٦).
(٦) البدر الطالع (١/ ٤٠١).

وهذا واقع التنافس العلمي، فالعَالِمُ لا يرى مثل نفسه، كالمقولة التي تقول: " إنْ صَحّ القولُ فهو مذهبي، وإنْ لم يصحْ فاضربوا به عُرْضَ البحر، فإنّما تنبُعُ من هذا المَنْبَع "[١].

منزلته العلميّة:

ذكر مَنْ عُنِيَ بترجمة ابن هشام الأنصاري أنّه كان ذا ذكاءٍ خارقٍ وعلمٍ واسع، متبحّرٌ في علوم العربية كلّها [٢]، وفي علوم الدين [٣]. قال ابنُ خلدون [٤] في المقدّمة: " ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوانٌ من مصرَ منسوبٌ إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكامَ الإعراب مُجْملة ومفصلة، وتكلم على الحروف والمفردات

والجُمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها وسمّاه بالمغني في الإعراب، فوقفنا منه على عِلْمٍ جَمٍّ يشهد بعلوّ قدْره في هذه الصناعة ووفرة بضاعته منها " [٥].

وقال عنه ابنُ تَغْري بَرْدي[٦]: " كان بارعًا في عدّة علوم، لا سيّما العربيّة، فإنَّه كان فارسَها ومالكَ زمَامِها " [٧].

وربما بالغ محمدُ بن أبي بكر الدَّمَامينيِّ[٨] حين قال لولد ابن هشام: " لو عاش سيبويه لم يمْكنه إلا التلْمذةُ لوالدك والقراءة عليه"[٩].

---

(١)زيدان، عبدالكريم، أصول الدّعوة، ط٣، ١٩٧٦، ص١٥٨.
(٢) بغية الوعاة (٥٤١)، والأعلام (١٤٧/٤).
(٣) المرجع السابق نفسه، (٥٤١).
(٤) ابن خلدون: هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد الإشبيلي، فيلسوف ومؤرخ، أصله من إشبيلية نشأ بتونس ثم رحل إلى مصر، اشتهر بكتابه: العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر، في سبعة مجلدات أولها المقدمة. وشرح البردة، وشفاء السائل لتهذيب المسائل. توفي بالقاهرة سنة (٨٠٨ هـ)، المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٨٨. (٣٧٢/٣)، وفؤاد أفرام البستاني، دائرة المعارف الإسلامية، بيروت،١٩٦٥. (١٥٢/١)، والأعلام (٣ /٣٣٠).
(٥) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، دار الفجر، القاهرة ط ٢، ٢٠١٠. (٧٠٢).
(٦) ابن تغري: هو يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، مؤرخ وباحث، ولد في القاهرة وفيها مات، من مؤلفاته: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وحوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، والبحر الزاخر في علم الأوائل والأواخر توفي سنة (٨٧٤ هـ). شذرات الذهب (٣١٧/٧) والنجوم الزاهرة (٩/١) والأعلام (٨/ ٢٢٣).
(٧) النجوم الزاهرة (٣٣٦/١٠).
(٨) الدماميني: هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر القرشي المخزومي، عالم بالشريعة والأدب، لازم ابن خلدون في القاهرة، ثم رحل إلى اليمن ثم إلى الهند حيث مات. من مؤلفاته: تحفة الغريب، وشرح البخاري، ومصابيح الجامع، وتحفة الغريب، توفي سنة (٨٣٧ هـ)،. بغية الوعاة (٨١)، شذرات الذهب (١٨١/٧)، والأعلام (٥٧/٦).
(٩) الدرر الكامنة (٣٠٨/٢).

والواقعُ عندنا غيرُ ذلك، فابنُ هشام الأنصاري وشيوخُه وشيوخِه قد أخذوا العلم عن سيبويه، ولم يخالفوه إلا في بعض المسائل، ويكفي أنْ ننظرَ في مصنفات ابن هشام لنجد أنَّ الشواهدَ و الأمثلة والعبارات التي وردت في كتابه " مغني اللبيب " وغيره من مصنفات ابن هشام إنّما هي مذكورة في " الكتاب " لسيبويه، فالنحْويون جميعًا منذ الأخفش الأوسط[١] إلى يومنا هذا كانوا عالة على سيبويه، ويتعبّدون في محراب كتابه، وهذا عندنا لا يقلّلُ من مكانة شيخنا ابن هشام، ولا يهزُّ منزلته العلمية، فقد كان معْلمًا من معالم النحو في القرن الثامن الهجري إلى وقتنا هذا.

وأثنى عليه محمد بن علي الشوكاني بقوله: " وقد تصدَّر للتدريس وانتفع به الناسُ، وتفرَّد بهذا الفن وأحاط بدقائقه وحقائقه، وصارت له المَلَكة فيه ما لم يكن لغيره، واشتهر صِيْتُه في الأقطار، وطارت مصنفاته في غالب الديار"[٢].

مؤلفاته ووفاته:

ترك ابن هشام مجموعة ضخمة من المؤلفات القيّمة، من أشهرها:

١. الإعراب عن قواعد الإعراب [٣].

كتاب وجيز مطبوع في نحو عشرين صفحة، وهو شرح لكتابه " قواعد الإعراب ". تحدّث فيه ابن هشام عن الجُملة بأحكامها المختلفة، وعن الجُملة الظرفية، وفسَّر مجموعة من الكلمات التي تكثر الحاجة إليها، وعرض فيه مبادئ أساسية في الإعراب. طبع الكتاب في مكتبة الآداب في القاهرة. وقد شرحه محي الدين الكافيجي (ت٨٧٩ هـ) والشيخ خالد الأزهري.

٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب[٤].

من أجلِّ مصنفات ابن هشام الأنصاري قدرًا وأبعدها أثرًا، ولم يتَّبع ابن هشام في تصنيفه لهذا الكتاب طريقة النحويين السّابقين له، ولكنّه جمع الحروف في باب خاص

---

(١) الأخفش الأوسط: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، أعلم البصريين بالنحو بعد سيبويه، أخذ العربية عن سيبويه وقرأ الكتاب عليه دون غيره، قال فيه المبرد: أحفظ من أخذ سيبويه الأخفش، كان أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل من مصنفاته: معاني القرآن، والمقاييس في النحو، والاشتقاق. توفي سنة (٢١٥ هـ). نزهة الألباء (١٠٧). و بغيةالوعاة (٤٧٥ – ٤٧٦)، وإنباه الرواة (٣٦/٢ – ٤٣).

(٢) البدر الطالع (٤٠١/١).

(٣) إسماعيل البغدادي، هدية العارفين، طهران، ط ٣، ١٩٦٧.(١٥ – ١٧). و مكرم، عبد العال سالم، والمدارس النحوية في مصر والشام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٠ هـ.(٣٥٩).

(٤) البدر الطالع (٢٧٦/١)،. و بغية الوعاة (٥٤٢).

بها وتحدّث بكل ما يتّصل بالحروف من أحكام وقواعد. ثم أفرد أبوابًا أخرى لأحكام عامة تتّصل بأشباه الجُمل، والجُمل، وأقسامها وكل ما يتعلّق بها، والمواضع التي توقع المُعْربين في الخطأ. وابن هشام في كتابه " المغني " كثير الاستطراد، طويل النّفس، يذكر المسألة تلو المسألة، ويستشهد لصحّة المسألة بالقرآن الكريم و بقراءاته، ويعزّز الشواهدَ بالحديث النبوي وكلام العرب." [١]

٣. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد [٢].

كتاب قيّم، وهو مختصر في تفسير شواهد " شرح ألفيّة ابن مالك " لأبي عبد الله محمد بن محمد الطائي والمشهور بابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ). وقد بيَّن ابنُ هشام سبب تأليفه لهذا الكتاب بقوله: " فقد شكا إليَّ جماعة من الطلاب الراغبين في تحقيق علم الإعراب ما يجدونه من نكد الشواهد الشعريّة المستشهد بها في شرح الخلاصة للألفية، وأنّهم لم يجدوا مَنْ يُحْسِنُ إيرادها، ولا يُسْعِفُ بمطلوبه مُرْتَادُها، ولا مَنْ يفتح بسعة علمه مقفلها، ولا مَنْ يُوَضِّحُ بلطف إدراكه مُشكلها، وأنّهم عطشى الأكباد إلى تأليف يجمع ذلك، وتصنيف يهتدون به إلى تلك المسالك، فأنشأتُ لهم هذا المختصرَ المُسمَّى بـ" تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد "[٣].

٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك [٤] .

بيّن ابنُ هشام سبب تصنيفه لهذا الكتاب بقوله: " فإنَّ كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية نظْمُ الإمام العلّامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي- رحمه الله – كتابٌ صَغُر حجمًا، وغَزُرَ علمًا، غير أنّه لإفراط الإيجاز، قد كاد يُعدُّ من جُملة الألغاز. وقد أسعفتُ طالبيه، بمختصر يُدانيه، وتوضيح يُسَايرُهُ ويُبَاريه، أحُلُّ به ألفاظه وأُوَضِّحُ معانيه، وأحلّلُ به تراكيبه، وأُنقِحُ مَبَانِيه، وأعْذّبُ به مواردَه، وأُعَقّلُ به شواردَه، ولا أخلّي منه مسألة من شاهدٍ أو تمثيل، وربَّما أشير فيه إلى الخلاف أو نقد

---

(١) بغية الوعاة: ٥٤٢.
(٢) ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، (٢١٧ – ٢٢٦).
(٣)الأنصاري، ابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٨٦.(٣٩ – ٤٠).
(٤) ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي (٤٧ – ٥١).

أو تعليل، ولم آلُ جهدًا في توضيحه وتهذيبه، ورُبَّما خالفتهُ في تفصيله وترتيبه. وسمَّيته: أوضحَ المسالكِ إلى ألفية ابن مالك " [١].

٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب [٢]

ذكر ابن هشام سبب تصنيفه لهذا الكتاب، فقال: " فهذا كتابٌ شرحتُ به مختصري المسمى: شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تمَّمْتُ به شواهده، وجمعتُ به شوارده، وقصدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب[٣].

وقد تناول ابنُ هشام في كتابه هذا كثيرًا من أبواب النحو العربي، فابتدأ فيه بباب الكلام وختمه بباب العدد.

٦. شرح قطر النَّدى وبَلِّ الصَّدَى [٤]

كتاب صنفه ابنُ هشام الأنصاري، شَرَحَ فيه كتابه " قطر الندى وبل الصدى " وقد ذكر ابن هشام سبب تصنيفه لهذا الكتاب، فقال: " وبعد، فهذه نكتٌ حرَّرْتها على مقدمتي المُسمّاة بقطر الندى وبَلِّ الصَّدَى، رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكمّلة لشواهدها، مُتمِّمَة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافي ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها[٥].

ذكر ابن هشام في كتابه هذا كثيرًا من مسائل النحو، فتعرّض للمبني والمُعْرَب، والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وتحدّث فيه عن مسائل متفرقة، كالعدد والممنوع من الصرف والنداء.

توفي ابنُ هشام الأنصاريِّ – رحمه الله – عام (٧٦١ هـ) في القاهرة [٦].

---

(١)الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط ١ ١٩٩٧.(٣١/١).

(٢) الدرر الكامنة (٤١٦/٢)، والبدر الطالع (٢٧٦/١).

(٣) شرح شذور الذهب (١٣).

(٤) البدر الطالع (٢٧٦/١). وهدية العارفين (٩٥ – ٩٦).

(٥) شرح قطر الندى (٣١).

(٦) الدرر الكامنة (٣١١/٢). وبغية الوعاة (٥٤٢).

وقد رثاه ابن نَباتة (ت ٧٦٨ هـ) بقوله [١]:

سقى ابنَ هشام في الثوى نوءُ رحمةٍ يجرُّ على مثواه ذيلَ غمام

سأروي له من سيرة المَدْح مُسْنَدًا فما زلتُ أروي سيرة ابنِ هشام

في الخلاف النحويّ

قبل الخوض في الخلاف النحويّ، أجد لزامًا عليّ أنْ التعريف بمعنى الخلاف في اللغة والاصطلاح، أمّا في اللغة فقد عرّفه ابن منظور: " وتخالفَ الأمران واختلفا، لم يتفقا. وكلّ ما لم يتساو فقد تخالف واختلفَ" [٢].

أمّا في الاصطلاح فقد ذكره الجرجاني بقوله: " هو مُنازعةٌ تجري بين المتعارضين لتحقيق حقّ أو إبطال باطل" [٣]، ويقول عنه الرّاغب الأصفهاني: " الخلاف والاختلاف والمُخالفة: أنْ يأخذَ كلُّ واحد طريقًا غير طريق الأوّل في فعله أو حاله "[٤].

ومنْ هذا التعريف الاصطلاحيّ للخلاف بإطلاقه، يمكننا أنْ نقول في الخلاف النحويّ: هو ذلك الخلاف الواقع بين النحاة في مسألة ما من حيثُ تخريجها لغويًا، أو إعرابيًّا من أبواب أصولها سماعًا أو قياسًا، الذي تجلّى بين مدرستي البصرة والكوفة.

جمع اللغة:

إنّ درجة الفصاحة كانت تختلف من قبيلة إلى أخرى، أي أنّ القبائل لم تكنْ تتساوى في فصاحتها. فالذين لزموا البادية أفصح من الذين لجؤوا إلى الحواضر والمدن. ومن الأمور المعروفة أنّ اختلاف عدّة أمم تتكلّم بلغات مُختلفة يؤدّي إلى تبادل كثير من المفردات والظواهر اللّغويّة بين تلك الأمم، وهذا ما حدث في صدر الإسلام حين تعدّدت الشعوب التي اعتنقت الإسلام، وامتزجت ببعضها فكان هذا الاختلاط سببًا من أسباب تفشّي اللحن ودخول العجمة إلى اللغة الأصلية؛ ولهذا نرى من كان يطلب الفصحى لابد أن يتصل بأهلها في مواطنهم في نجد وتهامة والحجاز ووسط الجزيرة.

---

(١) المصري، ابن نباتة، ديوان ابن نباته المصري، شركة علاء الدين للطباعة والتجليد، بيروت، ٤٦٦.
(٢) لسان العرب ٨٩٦/١
(٣) التعريفات للجرجاني، ١١٣
(٤) التوقيف على مهمات التعاريف، ٣٢٢.

وعندما بدأ العلماء يجمعون اللغة ويروونها، تحرّوا وتحرّزوا كثيرًا، ووضعوا لجمع اللغة شروطًا ففضّلوا بعض القبائل على بعض، " وربّما كان معيار التفضيل هو مَن يقطن البادية، وعدم الاختلاط أو مُجاورة من فسدت لغتهم، أو مَن لا يتكلمون العربيّة أصلًا. فاستبعدوا لغة من جاور الحبشة أو خالطوا الفرس كاليمنيين، ولم يأخذوا عن أهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن، ولا عن لخم وجذام و قضاعة وغسّان وتغلب لمجاورتهم مصر والشام وفارس والهند، ولم يأخذوا عن الذين سكنوا المدن؛ لفساد ألسنتهم بالاختلاط، في حين أنّهم أخذوا عن قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل؛ لأنّهم كانوا يختارون من بقُوا على عربيّتهم ولم يختلطوا بغيرهم " [١] ويعقد ابن جنّي(ت ٣٩٢هـ)[٢] بابًا في خصائصه يتحدّث فيه عن " ترك الأخذ عن أهل المدر[٣] كما أخذ عن أهل الوبر[٤]"[٥].

بدء اللحن وأسباب نشأة النّحو:

كان الإسلام سببًا قويًا في انتشار اللغة العربيّة خاصّة في الأقطار المفتوحة، كما كان سببًا أيضًا في قدوم تلك العناصر الأجنبيّة الأعجميّة بعد إسلامها إلى عاصمة الخلافة الإسلاميّة في مواسم الحج والعمرة، فتختلط العرب في أسواقها وبيوتها ومساجدها، فدبّ إلى اللغة اللحن [٦]، وتسرّبت إليها ألفاظ أحدثت فيها خللًا هو الذي نشأت بسببه الغيرة الدينيّة على لغة القرآن، فدفعت النّحاة إلى وضع النحو لعصمة الألسنة من الخطأ في تلاوته.

وعزا علماء العربيّة أسباب نشأة النّحو إلى أمور متعدّدة أهمّها أربعة:

أسباب دينيّة: وهو الغَيرة على لغة القرآن المُبين والحرص الشديد على أداء نصوص الذّكر الحكيم فصيحة سليمة خالية من اللّحن

---

(١)السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١/١٦٧-١٦٨، ضبطه وصححه: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٨-١٩٩٨م، والاقتراح، للسيوطي، ص ٥٩، حققه وقدّم له: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١٤٢٠-١٩٩٩.

(٢) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان بن جنّي الأزدي بالولاء، مولده في الموصل وانتقل إلى بغداد، ولازم أبا علي الفارسيّ طويلًا، وبرع في اللغة والنحو، عاصره المتنبي، وجمع شعره وشرحه، واشتهرت مؤلفاته ومن أبرزها (الخصائص) و(المحتسب) و(اللمع) وسر صناعة الإعراب) و(المنصف) وغيرها.

(٣) المَدر: قِطَع الطين اليابس، وقيل: الطّين العِلك الذي لا رمل فيه، وواحدته مدره، لسان العرب: ج٥، ١٦٢.

(٤) الوبر: صوف الإبل والأرانب، ونحوها، وأهل الوبر: أهل البادية؛ لأنّهم يتخذون بيوتهم من الوبر، لسان العرب:ج٣٧٦:١٥.

(٥)ابن جنّي، أبو الفتح، الخصائص، ٢/٥-١٠، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

(٦)سليم، عبد الفتاح، موسوعة اللحنفي اللغة مظاهره و مقاييسه، ص١٤، مكتبة الآداب، علي حسن، ميدان الأوبرا، القاهرة، ط٢،٢٠٠٦١٤٢٦م.

أسباب قوميّة: من خلال اعتزازهم بلغتهم وخشيتهم عليها من الفساد والخوف عليها من الاندثار والفناء، أو الذوبان في غيرها من اللغات، وهو رابط يشعر به كل من يتكلّمها ويعتزّ بها.

أسباب اجتماعيّة: يتمثّل في حرص من دخلوا الإسلام على تعلّم العربيّة والانـــدماج فـــي الدّولة الجديدة.

الرابع: رقيّ العقل العربيّ وإدراكه أنّ تطور الحياة وتقدّمها يحتاج إلى استعمالات تواكبه وتسايره.

بدء تقعيد النحو:

كانت مصادر اللغة متعدّدة، فأوّلها وأصحّها القرآن الكريم بمعانيـــه الغزيـــرة، وتراكيبـــه المعجزة، ثمّ كان الشعر العربي والإسلاميّ، ويُعدّ السماع عن أعراب البادية من خلال الرحلات مصدرًا ثالثًا إلى جانب المصدرين السّابقين.

بعد أنْ جُمعت اللغة ليس جمعًا كليًّا، جاء علماء النّحو والصرف فأكبّوا على دراستها، ولا فائدة من إعادة القول أنّ أبا الأ سود الدؤلي (ت/ ٦٩هـــ)[١] وضع النحو، أو" أنّ الإمام عليًّـــا – رضي الله عنه– هو مَن أشار إليه بذلك" [٢]، أو أنّ " نشأته مُرتبطة بمعارف العرب السّابقة في الجاهليّة في مجالي القراءة والكتابة "[٣]، فذلك مبحثه في كتب التاريخ وتاريخ اللغـــات، ولكـــنّ المؤكّد والثابت من كتب التّاريخ والتراث أنّ" البُعد بين أوّل من وضـــع هـــذا العلـــم و تعهّـــده بالرعاية والعناية ما يقرب من قريبًا" [٤]، ثمّ جاءت الكوفة بعد أنْ كانت مُدّة من الزمن مُنصرفة مُنصرفة إلى رواية القرآن الكريم، والسّنة النبويّة، والفقه، والفتاوى، والقراءات، ورواية الشعر والأخبار، فانكبّوا على دراسة النحو

---

(١) أبو الأسود الدؤلي: هو ظالم بن عمرو الدؤلي البصري، من التابعين ومن فقهائهم ومحـــدثيهم، روى عـــن عمر بن الخطاب وعلي وابن عباس رضي الله عنهم، وكان كثير التشيع لعلي كرم الله وجهه، كـــان ذكيًـــا حاضر البديهة، حكيمًا في أقواله، توفي سنة ٦٩ هـــ بالطاعون.

(٢) الاقتراح، السيوطي ص ١٦٧، من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني ص ٢٧، دار الفكر.

(٣)مكرم، عبد العال سالم، الحلقة المفقودة في النحو العربي، ص١٥، مؤسسة الرسالة، بيـــروت، ط٢، ١٤١٣، ١٩٩٣م.

(٤)الطنطاوي، محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص٢١، راجعه وعلّق عليه: سعيد محمد اللحام، عـــالم الكتب ط١، ١٤١٧–١٩٩٧م، و المبارك، مازن، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص٢٨، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط، ١٩٧٤.

وبرز عدد من علمائها في هذا الميدان كالرؤاسي(ت١٩٠هـ)[١]، والكسائي (ت١٨٩هـ)[٢]، والفرّاء (ت٢٠٧هـ)[٣]، وتكاد روايات القدماء[٤] تُجمع على أنّ الكوفيين انفردوا بآراء في النّحو تُشكّل مذهبًا مستقلًا فيه.

ثم تكاتف الفريقان [٥] على استكمال قواعد هذا العلم واستحثّهما التنافس الذي جدّ بينهما حتى خرج هذا الفن تامّ الفصول، كامل العناصر، وانتهى الاجتهاد فيه، وحينئذ التأم عقد الفريقين في بغداد فنشأ المذهب البغداديّ الذي عماده الترجيح بين الفريقين ثم شاع هذا العلم وانتشر في سائر البلاد الإسلامية.

وفي ضوء هذا التاريخ عدّ بعض النّحاة أطوار النّحو أربعة [٦]: طوْر الوضع والتكوين وهو طور بصريّ خالص. وطور النّشوء والنمو، وهو طور بصريّ كوفيّ، وطور النّضج والاكتمال، وهو طور بصريّ كوفيّ كذلك، ثم طوْر التّرجيح والبسط والتصنيف، وهو بغداديّ وأندلسيّ ومصريّ وشاميّ.

البصرة والكوفة، رؤية في المنهج:

الحديث عن مدرسة البصرة هو الحديث عن النّحو العربيّ منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر، "فالذي لا شكّ فيه أنّ النحو بصورته المعروفة أُنشئ بصريًا وتطوّر بصريًا وذلك لا جدال فيه" [٧]، وسنكتفي هنا بالإشارة إلى أنّ البصرة عُرفت في تاريخ النّحو بأنّها المدرسة التي وضعت أصول القياس النحويّ، وأنّها سبقت إلى وضع النحو منذ القرن الأول للهجرة،

---

(١) الرؤاسي: أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيلي، لقب بالرؤاسي لعظم رأسه، أخذ عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وعنه أخذ الكسائي والفراء، كان كثير الترحال والسفر لا يحب الاستقرار في مكان، توفي سنة، له (الفيصل) و(الوقف والابتداء)، و(معاني القرآن).

(٢) الكسائي: علي بن حمزة الكسائي، إمام الكوفيين، أحد القرّاء، عالم بالنحو، مؤدب الرشيد وابنه الأمين، له المناظرة المعروفة بالزنبورية، وقرأ عليه خلق بغداد، توفي سنة ١٨٠هـ.

(٣) الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، سمي بالفرّاء لأنه يفري الكلام، ولد بالكوفة سنة ١٤٤ هـ، إمام الكوفيين وأعلمهم باللغة والنحو وفنون الأدب، أخذ النحو عن الكسائي، وعليه اعتمد، كان متديئًا ورعًا، أكثر مقامه ببغداد كان مؤدب.
ابني الخليفة المأمون، توفي سنة ٢٠٧ هـ. له (معاني القرآن)، و(اللغات) و(النوادر) و(المقصور والممدود) وغيرها.

(٤)ابن النديم، الفهرست، ٣/١، دار المعرفة، بيروت، ط/١٣٩٨-١٩٧٨م، وينظر: ابن الأنباري الإنصاف،٥/١، و القفطي، أنباه الرواة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط/١٣٤٧-١٩٥٥م.

(٥)السامرائي، إبراهيم عبود، المفيد في المدارس النحوية، ص٢٤ دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط ١، ١٤٢٧-٢٠٠٧م.

(٦) نشأة النحو، ص٢.

(٧)الراجحي، عبده، دروس في المذاهب النحوية، ص٩ ، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨، وينظر: المفيد في المدارس النحوية، ص٢٣.

واستمرت جهودها على أيدي أعلامها الأوائل؛ كابن أبي إسحاق الحضـــرميّ(ت ١١٧هـــ)[١]، وعيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـــ)، وأبي عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـــ)، ويونس بن حبيـــب (ت ١٨٢ هـــ)، حتّى جاء الخليل بن أحمد[٢]، وتلميذه سيبويه[٣]، اللّذان يعدّان من رفع أركـــان هذا العلم وشيّدا صرحه وبناءه بالصّورة المعروفة والمعنى الدقيق.

كما أنّه ليس من السّهل تحديد تاريخ معيّن ومحدّد لنشأة مدرسة الكوفة، غير أنّ جلوس أبي جعفر الرؤاسي في حلقات الدروس، ومن بعده تلميذه الكسائي يمكن أنْ تعدّ البداية الحقيقيّة للنّحو الكوفيّ، وإنْ كان ابن الأنباري(ت ٥٧٧ هـــ)[٤]، يربط ذلك بوضع كتاب قال عنه: "إنّ أوّل من وضع من الكوفيين كتابًا في النّحو الرؤاسي" [٥]، أمّا شوقي ضيف[٦] فيرى أنّ البداية الحقيقيّة التي بُني عليها المذهب الكوفيّ كانت على يد الكسائي والفراء: " فهما اللذان رسما صورة هذا النحو، ووضعًا أسسه وأصوله وأعدّاه بحذقهما وفطنتهما؛ ليكون له خواصّه يستقلّ بها عن النحو البصري"[٧].

إنّه لمن الصّعوبة وضع حد فاصل بين المدرستين، فعلى ما تذكر بعـــض المصـــادر أنّ الاتصالات كانت مستمرة بين المدرستين، فالكسائي الكوفيّ مثلًا كان تلميذًا ليونس بـــن حبيـــب البصري [٨]، ومن قبله الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـــ)، ومثل هذا التداخل يؤدّي إلـــى عدم الدّقة في التحديد غير أنّ التنافس بين المصرين كان سببًا أساسيًّا في استقلال كلّ مدرســـة

---

(١) عبد الله بن أبي إسحاق: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ولد سنة ٢٩هـــ، نحويّ من الموالي من أهـــل البصرة، أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عيسى بن عمر اليقفي، والأخفش.

(٢) الخليل بن أحمد: الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري، ولد سنة ١٠٠هـــ، شيخ سيبويه، مـــن أهـــل السنّة، وأول من ألف العروض، توفي سنة ١٧٠هـــ، له (العين) و(العروض) و(النقط والشكل) وغيرها.

(٣) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحويين، تلميذ الخليل، شـــيخ الأخفـــش الأوســـط، لـــه (الكتاب)، توفي سنة ١٨٠هـــ.

(٤) ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد عبيدالله الأنباري، ولد سنة ٥١٣هـــ، ونشأ ببغداد فـــدرس الفقه بالمدرسة النظاميّة، وأخذ النحو عن ابن الشجري، واللغة عن الجواليقي، ثمّ تصدر للإقـــراء، تـــوفي ببغداد سنة ٥٧٧هـــ، له (أسرار العربية)، و(الإنصاف في مسائل الخلاف) و(البيان في غريب القـــرآن)، وغيرها.

(٥)الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٥٠، تحقيق: أبو الفضـــل إبـــراهيم، والفهرست، ٩٦/١، وهذا الكتاب يسمى (الفيصل)، ذكر في مجلس العلمـــاء للزجـــاجي، ص٢٠٣، ٢٠٥، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي، ط٢، ١٤٠٣-١٩٨٣، و(الفهرست)،٨٩/١.

(٦) شوقي ضيف: تعلم على يد والده، ثم أتمّ تعليمه بالمعهد الديني بدمياط، وتخرج من دار العلوم، ثـــمّ عمـــل مدرسًا في كلية الآداب بجامعة القاهرة، وألف تآليف كثيرة منها: (سليلة تاريخ الأدب العربي) و(التطـــور والتجديد في الشعر الأموي) و(المدارس النحويّة)، وغيرها.

(٧) المدارس النحويّة، شوقي ضيف، ص١٥٤، دار المعارف، ط٧، بدون سنة.

(٨) يونس بن حبيب: من متقدمي النحاة أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي تلميذ أبي عمرو، والأخفـــش الأكبر، مولده في جُبّل قرية على دجلة، بين بغداد وواسط،سمع العرب وســـمع منـــه الكســـائي والفـــراء وغيرهما، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وفصحاء الإعراب والبادية، جمـــع النـــوادر واللغـــة والأمثال، ونقل السيوطي في المزهر عن نوادره، توفي سنه ١٨٢ هـــ.

عن أختها، وقد كانت الكوفة أكثر تحرّجًا من البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب والاعتماد عليها.

إنّ البصريين بنوا مذهبهم على الكثير الشائع من كلام العرب الموثوق به الفصيح، فتجنّبوا الشّاذ والقليل والنّادر وغير الموثوق به، ولذلك كانت قواعدهم قويّة مُحكمة، لا يقبلون الخروج عنها ولا نقضها، ويعدّون كل مُخالف لها شاذًا يُردّ بالتأويل أو مرفوضًا من حيثُ الرواية، أو نادرًا يُحفظ ولا يُقاس عليه.

أمّا الكوفيون فلم يسلكوا هذا المسلك بل احترموا كلّ ما جاء عن العرب وجوّزوا للنّاس استعماله، حتّى ولو خالف القاعدة، بل يجعلون لهذا الشذوذ قاعدة أخرى، قال السيوطي (ت ٩١١ هـ) [١]: " كان الكسائي يسمع الشّاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلًا ويقيس عليه "[٢]، وقال: " الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبوّبوا عليه بخلاف البصريين" [٣] فصار " توسّع الكوفة في رواية الأشعار وقبولها من العرب جميعهم بدْوهم وحضرهم هو أهمّ ما يميزهم من مدرسة البصرة " [٤].

بدء الخلاف:

الخلاف في الرأي شيء طبيعيّ بين النّاس، وأمر واقعٌ بدهيّ، لا يُمكن إنكاره، أو نفيه، وعلى الرغم من أنّ اللُغة عنوان بارز على توحيد الأمّة، وعامل عريض يساعد على تثبيت هذا التّوحيد، وتنميته، وترسيخه، إلّا أنّ الاختلاف في بعض قضاياهم قديم. فقد نُقِلَ عن أبي عمرو بن العلاء قوله: " ما لسان حمير، وأقاصي اليمن لساننا، ولا عربيّتهم عربيتنا" [٥].

وإنّ المُتتبّع لتاريخ النّحو يعي تمامًا أنّ هذا العلم إنّما انبنى،وقام، واستوى على الخلاف. وليس أمر هذا الخلاف بين العلماء بالأمر الخافي. " فثمّة إشارات مستفيضة حول خلافات نحويّة كانت بين النحويين، وعامّة العرب من جهة، أو بين النّحويين، والشعراء من جهة ثانية،

---

(١)السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، نشأ يتيمًا بالقاهرة، وقرأ على جماعة من العلماء، ولما بلغ الأربعين اعتزل الناس وتفرغ للتأليف، حتى بلغت مؤلفاته ستمائة ما بين كبير وصغير، توفي سنة ٩١١هـ، له: (الدر المنثور) و(المزهر) و(الجامع الصغير) و(حسن المحاضرة) وغيرها.

(٢)السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ١٦٤/١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

(٣)السيوطي، الاقتراح، ص١٦٦.

(٤)سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص٤٥.

(٥) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١٧٤/١.

أو بين النحويين أنفسهم من جهة ثالثة " [١]. غير أنّ هذه الخلافات كانت فسيحة ممتدّة بين النحويين تكاد تستوعب مُجمل قضايا النّحو.

وفي الحديث عن بدايات الخلاف النحوي المذهبي نجد أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبا جعفر الرؤاسي تلميذان لعيسى بن عمر [٢] وكانا متحابين وبينهما مودّة وأُنس[٣]، فطلب الخليل من أبي جعفر كتابه (الفيصل)[٤] وقرأه، وروى بعض ما جاء فيه لطلابه ومنهم سيبويه (ت ١٨٠ هـ) الذي ألّف كتابه المشهور في النّحو فيما بعد، تقول بعض المصادر [٥] إنّ سيبويه كلّما ذكر "قال الكوفيّ" إنّما يعني الرؤاسي، فعدّ بعض المحدثين [٦]هذا أوّل مظهر من مظاهر الخلاف الذي كان يحدث بين العلماء. وهناك خلاف يحدث بين أصحاب المذهب الواحد أو المدرسة الواحدة.

ولعلّ فيما ورد في كتاب سيبويه، الذي استجمع أصول النّحو، وفروعه، وتمثّلت فيه عبقريّة التأليف عند العرب في أقدم عصورهم، من تباين وجهات النّظر بين الشيوخ من البصريين أنفسهم، كيونس، والخليل، وسيبويه، ما يُعدّ البذرة الأولى للخلاف النّحويّ بين نُحاة المذهب الواحد. فكثيرًا ما يورد سيبويه أقوالًا ليونس، أو للخليل يخالفها بقوله: "...زعم الخليل"[٧]، " زعم يونس" [٨].

ويوم أنْ حدثت تلك المناظرة التي تعرف "بالمسألة الزنبوريّة "[٩] بين سيبويه والكسائي بدأت مناهج البصرة والكوفة تتّضح شيئًا فشيئًا، وأخذ كلٌّ فريق يتمسّك بآراء مدرسته، وما ذهب

---

(١)الدجني، عبدالفتاح، ظاهرة الشذوذ في النّحو العربي، ١٢٥-١٤٧.

(٢)عيسى بن عمر الثقفي، عالم بالعربية والنحو والغريب، من القرّاء المشهورين، أخذ عن ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء، وروى عن الحسن البصري، ورؤبة، أخذ عنه يونس والخليل. قيل إنه كان يدوّن كل ما يسمعه من العرب، توفي سنة ١٤٩ هـ، له: (الإكمال) و (الجامع) وكلاهما في النحو.

(٣)سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص ٤٥.

(٤) رأي الكسائي في هذا الكتاب وأنّه كان مختصرًا قليل القيمة في (مجلس العلماء) للزجاجي ص،٢٠٣ ٢٠٥.

(٥) الفهرست، ابن النديم، ٩٦/١.

(٦)الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، ص٤١، وينظر:اللطنطاوي، نشأة النحو، ص١٠٧- ١٠٨ و أمين، أحمد، الرماني النحوي، ص٣٣، وضحى الإسلام، ١٩٤/٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٠، د.ت.

(٧)الكتاب، سيبويه، ٣٤٧/١، ٣٧٤، ٣٧٥، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، دار الجبل.

(٨)الكتاب: سيبويه، ٣٤٧/١، ٣٧٧.

(٩) مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ص ٩١، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع ط ٢، ١٤٠٣-١٩٨٣م، وينظر: د: فخري، هاني عبد الكريم عبد الله ، المسألة الزنبورية وأوليات الخلاف النحوي، مركز التفوق صنعاء ط ١، ١٤٣٠٢٠٠٩ م.

إليه شوقي ضيف [١] من أنّ الأخفش الأوسط [٢] فتح أبواب الخلاف أرى أنّه قول غير دقيق؛ لأنّ الخلاف بين النّحاة قديم قدم النحو، وقد اختلف في تحديد المدّة الزمنية التي نشأ فيها [٣].

فالمناظرة بين سيبويه والكسائي حدثت قبل أنْ يلتقي الأخفش بالكسائي في بغداد. وما كان ذهاب الأخفش إلى بغداد إلا لينتصر لأستاذه سيبويه " فتحرش بالكسائي ووصل بغداد في الغلس[٤]" [٥] كما يقول الأستاذ الطنطاوي.

ولم تكن تلك المناظرة وراءها عصبيّة مذهبيّة، وإنّما كان سببها –على ما نظن– " التنافس بين العلماء للوصول إلى الرزق والتقرّب من السلطان وكسب الحظوة لدى الحكام"[٦] وما حدث فيها كان نتيجة خلاف في النّهج والأسلوب العلميّ، وما جمعه كل منهما من الأعراب، فما يهمّنا هنا أنْ ندرك أنّ الخلاف النّحويّ الذي بدأ على يدي سيبويه والكسائي كان بريئًا من كل تعصّب بعيدًا عن كلّ نعرة طائفيّة أو سياسيّة أو حزبيّة.

عوامل هيّأت جوّ الخلاف ومهّدت له:

هناك جملة عناصر خلقت جوًا صالحًا لنمو الخلاف ومن أهمها:

١. موقع المدينتين:

أنشئت البصرة على طرق البادية وأكثر سكانها من العرب الفصحاء مثل: قيس وتميم الذين عاشوا الحياة البدويّة آمادًا طويلة، و" بها سوق (المربد) الذي يسمّى (عكاظ الإسلام)، ففيه

---

(١) المدارس النحويّة، شوقي ضيف، ص٩٥.

(٢)الأخفش: سعيد بن مسعدة المجاشعي، أصله من بلخ، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه وروى كتابه وصار بعده إمام أهل البصرة، روى عنه أبو حاتم السجستاني، دخل بغداد وأقام بها توفي سنة ٢١٥ هـ.

(٣) المسألة الزنبورية، ص٢٧–٨٤.

(٤) الغَلَسُ :ظلام آخر الليل؛ قال الأخطل:
غَلَسَ الظَّلام، من الرَّباب خَيالا؟ كَذَبَتْكَ عُيْنُك أم رأيتَ بِواسِطٍ
وغَلَّسْنا: سِرنا بغَلَس، وهو التَّغليسُ. وفي حديث الإفاضة: كنَّا نُغَلِّسُ من جَمْعٍ إلى مِنىً أي نَسِير إليها ذلك الوقتَ، وغَلَّسَ يُغَلِّس تَغلِيساً. وغَلَّسْنا الماء: أتيناه بغَلَس، وكذلك القَطا والحُمُر وكل شيء ورَدَ الماء؛ أنشد ثعلب:
بورْدٍ قطاةٍ غَنَّسَتْ ورْدَ مَنْهَل يُحرِّك رَأساً كالكَبائثةِ، واثِقاً
قال أبو منصورالغَلَس أول الصُّبح حتى يَنْتَشِر في الآفاق، وكذلك الغَبَس، وهما سواد مختلط ببياض وحُمْرَة مثل الصبح سواء. وفي الحديث: كان يُصلِّي الصبحَ بغَلَس؛ الغَلَس: ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوءِ الصَّباح. والتَغْلِيسُ: وِرْدُ الماء أوّل ما يتفجر الصبح؛ قال لبيد:إنَّ مِنْ وِرْدِيَ تَغْلِيسَ النَّهَلْ، لسان العرب، ابن منظور، المجلد السادس، ص١٥٦.

(٥) نشأة النحو، ص٨٨.

(٦) من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني ص ٤٦، و الشامي، أمة السلام علي حميد، كافية ابن الحاجب بين الرضي وابن مالك – موازنة بين الشرحين، ص١٠٤، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ط / ١٤٢٥–٢٠٠٤.

تناشد وتفاخر" [١]، ولم يمتدّ إليها نفوذ أجنبيّ يلين من شكيمته، والعرب النازلون إليه لم يعتريهم ما يبدّل صلابة عقليتهم العربيّة. "أمّا موقع الكوفة فهو أدخل في العراق وأقرب إلى الاختلاط بالأعاجم"[٢] فقد أنشئت على أنقاض مدينة الحيرة قاعدة من قواعد الفرس، لذا كانت نزعة البصرة في عمومها تخالف نزعة الكوفة، وبهذا كان موقع المدينة ذا أثر من أثار الخلاف الذي دبّ بين البلدين.

ويرى بعض الباحثين أنّ الاختلاط بالأجانب سبب في نشأة الخلاف، وهذا كما يبدو لنا أمر مستبعد قد يكون مثل هذا الاختلاط سببًا في نشوء النّحو، ولكنّه ليس سببًا في الخلاف النحويّ؛ لأنّ غير العربي قد يلحن في العربيّة، ولكنْ أنْ يكون طرفًا في الخلاف. فقد ذكر الجاحظ " أنّ أهل المدينة لمّا نزل فيهم ناس من أهل الفرس علقوا بألفاظ من ألفاظهم لأنّ أهل الأمصار يتكلّمون لغة النّازلة فيهم" [٣]، " ولذلك تجد الاختلاف في ألفاظ من ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر" [٤].[٥]

٢. الوضع السياسي:

لم نسمع عن خلاف سياسيّ بين البصرة والكوفة منذ نشأتهما، بل كانتا تعيشان كبلد واحد حتى كانت الفتنة الكبرى، فخرج علي بن أبي طالب – رضي الله عنه–إلى الكوفة. وانضمّ سكّان البصرة إلى السيدة عائشة وطلحة والزبير، فقامت بين الفريقين موقعة (الجمل) فكانموقعة بين البلدين وسببًا في شدة الخصومة بينهما، فهذا أعشى همدان يقول من الرمل:

اكسع البصري إنْ لاقيته ... إنّما يكسع من قلّ وذلْ

واجعل الكوفيّ في الخيل ولا ... تجعل البصريّ إلا في النقلْ

وإذا فاخرتمونا فاذكروا ... ما فعلنا بكمُ يوم الجملْ

والراجح أنّ هذا الانقسام كان بسبب السكّان وتكوينهم، الأمر الذي جعل الدولة العباسيّة بعد ذلك تقوم وتعلن من منبر الكوفة، ومن ثمّ كان نحاة الكوفة في موطن تبجيل واحترام. بينما لم يتمتّع نحاة البصرة بالمعاملة نفسها، " فانتصار الكوفة في بغداد لم يكن انتصارًا لمذهبها

---

(١)من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني ص٦.
(٢)المرجع السابق، ص٦٥.
(٣) البيان والتبيين، الجاحظ، ١٩/١.
(٤) المرجع السابق، ١٨/١.
(٥) البيان والتبيين، الجاحظ، ١٩/١.

النحويّ على مذهب البصرة، وإنّما كان نصرًا سياسيًا شخصيًا، أي كان نصرًا لعلماء الكوفة لا لعلمها" [١].

" وربّما كان للسياسة أثرٌ ما في ميْل الأمراء العباسيين إلى الكوفيين" [٢]، فبعد أنْ آزروا السفّاح وقووا شوكته، وأيدوا دولته، حفظوا لهم الجميل وقرّبوهم واتّخذوهم مؤدبين أبنائهم.

وقد أدّت الحروب الدّائمة والأحداث المُفجعة عداوة وتخاصمًا بين البلدين. وجدت طريقها في الأدب والشعر والقصص، وقد ألفت كتب في ذلك منها (فخر أهل الكوفة على أهل البصرة)[٣] وتجلّت هذه الصراعات في أساليب المناظرة التي قد تنقلب إلى خصومة تُخرج عن طور الاحترام العلمي، وتلوّنه بشيء من العنف حتى يطغى على طبيعة المُناظر، وكتب الأمالي والمجالس تكشف عن هذه.

٣. العصبيّة:

وقد ظهر هذا التعصّب جليًّا في المناظرات والمجالس التي كانت تدور بين عالم من البصرة وآخر من الكوفة، ومنا ما دار مثلًا بين اليزيديّ والكسائيّ وبين المبرّد وثعلب. ومَنْ يُطالع كتاب مجالس ثعلب لزجاجي يُلاحظ أنّ كثيرًا من المجالس تدور بين هؤلاء النحاة بخاصّة.

وقد كان كلُّ عالم يحاول أنْ ينتصرَ لمذهبه وشيوخه معتمدًا على لهجة لم تصل الآخرين، أو على توجيه جديد لبعض التراكيب اللغويّة، أو على بيان ضعف رأي المُخالف بقدحه فيه. وكان من نتائج ذلك توسيع دائرة الخلاف بين النحويين في المسائل الفرعيّة.

وقد ظهر من النحويين مَنْ كان يتعصّب لمذهبه وشيوخه، يقدح في علم المخالفين له، وقد كان أبو الطيّب اللغوي والرياشي من أكثر النحاة عصبيّة، يقول أبو الطيب اللغوي: " والذين ذكرنا من الكوفيين هم أئمتهم في وقتخم، وقد بيّنا منزلتهم عند أهل البصرة، فأمّا الذين طكرنا من علماء البصرة فرؤساء علماء معظمون، غير مدافعين في المصرين جميعًا، ولم يكن بالكوفة

---

(١) الرماني النحوي، ص٢٨.

(٢)سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص،٤٥ و نجا، إبراهيم محمد، المذهب النحوي البغدادي، ص١٠، طبع دار الحديث بالقاهرة، أطروحة دكتوراة.

(٣)ياقوت، الحموي، معجم الأدباء، ٦٠٩/٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١-١٩٩١.

ولا بمصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربيّة، ولو كان لافتخروا به، وباهوا بمكانه أهل البلدان، وأفرطوا في إعظامه كما فعلوا بحمزة بن حبيب الزيات"[١].

ويقول الرياشي:" إنّما أخذنا اللغة من حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السّواد أكلة الكواميخ والشواريز" [٢].

ونجد في كتب النّحو والسير ومجالس النحاة بعضًا من نماذجها، وهي مظهر من مظاهر الاختلاف السياسي فهذا اليزيدي [٣] يمدح البصريين ويذمّ الكسائي بقوله (من الرجز):

يا طالبَ النّحوِ ألا فابْكِهِ بعد أبي عَمْرِو

وابن أبي إسحاقَ في علمِهِ والزيّن في المشهدِ والنادي

أمّا الكسائي فذاك امرؤٌ في النّحو حار غيرُ مرتادِ

بينما يمدحه الخليل بن أحمد السجزي (ت ٣٧٨هـ) بقوله [٤] (من الطويل):

وأجعل في النّحو الكسائي عمدتي ومن بعده الفراء ما عشت سرمدا

وهذا أبو الطّيب اللغويّ (ت٣٥١ هـ) [٥] يقدح في الكسائي بقوله:" وعلمه مخلّط بلا حجج ولا علل" [٦] بل إنّه طعن في كل الكوفيين بقوله: " ولم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن لا كلام العرب"[٧] والرؤاسي عنده "مطروح العلم ليس بشيء"[٨] وبمثل هذا الغمز على الكوفيين الكوفيين ملأ أبو الطيب اللغوي كتابه (مراتب النحويين). أمّا عندما يذكر البصريين فتشتد عصبيته إليهم يقول: " فأمّا الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء عظام مضمون غير مدافعين في المصرين جميعًا، ولم يكن بالكوفة ولا في مصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم

---

(١) مراتب النحويين، ٢٦.

(٢)ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ٨٦.

(٣) اليزيدي: أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد، ولد سنة ٢٢٨ هـ، من كبار علماء العربية والأدب ببغداد، وهو حفيد يحيى بنالمبارك، استدعاه في آخر عمره المقتدر العباسي لتعليم أولاده فلزمهم مدة له (الأمالي) و(مناقب بني العباس) و(كتاب الخيل)تو(مختصر النحو) و(شرح ديوان قطبة بن أوس الحادرة) توفي سنة ٣١٠ هـ

(٤) معجم الأدباء، ٧٧/١١، ويُنظر: من تاريخ النحو، ص٨٨.

(٥) أبو الطيب اللغوي: عبد الواحد بن علي العسكري، ولد في عسكر مكرم ونشأ فيها، ورحل إلى بغداد ثم قدم حلب وأقام بها إلى أنقتل في دخول الدمستق حلب سنة ٣٥١ هـ، أخذ عن أبي عمر الزاهد، والصولي، له (مراتب النحويين) و(الإبدال) و(شجر الدر)وغيرها.

(٦) اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، ص١٢٠، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٢، ١٣٩٤-١٩٧٤.

(٧) المرجع السابق، ١٢٠.

(٨) المرجع السابق، ص٤٨.

بالعربية" [١] فمثل هذا التعميم لا يمكن أنْ يكون الحقّ معه. وفي الكوفة ثلاثة من القرّاء السبعة [٢] أحدهم الكسائي فليس هاهنا من تعليق سوى أنّ العصبيّة هي التي تكلّمت على لسان أبي الطيّب، وينقل السيوطي[٣] أنّ الفرّاء زائد العصبيّة على سيبويه وكتابه تحت رأسه.

٤. منهجيّة البحث:

كانت الكوفة مهتمة بدراسة القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر فقد " هبط في الكوفة ثلاثمائة من أصحاب الشجرة، وسبعون من أهل بدر " [٤] إلى جانب ستين شيخًا من أصحاب عبد عبد الله بن مسعود. أمّا البصرة فهي إلى النّحو أميل في محاولة لوضع قواعد وضوابط محكمة له، بل حاولوا إخضاع القراءات القرآنية لقواعدهم التي استنبطوها، يقول مهدي المخزومي: " فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات " [٥]، ونتيجة لاختلاف منهج البحث تعصّب كل فريق لمدرسته " فأخذ يتهم ويضعف علماء

المدرسة الأخرى، خاصّة البصريين الذين كانوا يرون أنّهم أخذوا اللغة عن العرب الخلّص وأنّ الكوفيين أخذوها عن الأعراب الذين فسدت لغتهم وسليقتهم " [٦] وهكذا صار الخلاف يتعمّق شيئًا فشيئًا بسبب اختلاف منهج البحث لديهم.

٥. اللغة:

لقد كانت المادّة التي اعتمدها النّحاة في ضبط اللغة، ووضع أحكامها سببًا بارزًا من أسباب الاختلاف بين النحاة. وحقيقة ذلك أنّ النّحاة، واللغويين اختلفوا في تحديد المادّة اللغويّة المعتمدة في بناء العربيّة، ذلك أنّ رقعة العرب الّذين جُمعت منهم اللغة كانت بالغة الاتساع وتضم قبائل كثيرة منها المجاورة لأمم غير عربية، ومنها المجاورة لقبائل عربية مشكوك في فصاحتها، وأدّى ذلك إلى اختلاف اللهجات التي جمعها اللغويون واحتج بها النحويون، " فعندما يعدّ أبو عمرو بن العلاء اللغة الفصيحة في عليا هوازن يراها الفرّاء في لهجة قريش مثلًا،

---

(١) المرجع السابق، ٥١.

٢) القراء السبعة هم: نافع المدني ت ١٦٩ هـ، وابن كثير المكي ت ١٢٠ هـ، وأبو عمروبن العلاء البصري ت ١٥٤ هـ، وعاصم بنأبي النجود الكوفي ت ١٢٧ هـ، وحمزة بن حبيب الكوفي ت ١٥٦ هـ، والكسائي الكوفي ت ١٨٧ هـ، وعبد الله بن عامر الشامي ت ١١٨ هـ.

(٣) بغية الوعاة، ٣٣٣/٢.

(٤) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٩/٦، ط دار صادر، لبنان.

(٥)المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجهما في دراسة اللغة والنحو، ٦٦، دار الرائد العربي، بيروت، ط٦، ١٤٠٦-١٩٨٦.

(٦)الأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ص٤٣٤، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٨٨.

فأخذوا بلغة بعض القبائل وتركوا بعضها، والمقياس في أخذ اللغة كان الفصاحة وفي الرد مجاورة غير العرب والاختلاط بهم"[١] غير أنّ هذا الصنيع لم يكنْ يجري بالدقة العلميّة فكثيرًا ما نجد النّحاة يروون عن العرب كافة بلا تحديد قبيلة " [٢] فسيبويه مثلًا يميل إلى لغة الحجاز، وينعتها" اللغة الأولى القدمى" [٣] و" باللغة العربية القديمة الجديدة " [٤] وربّما لا يُحدّد قبيلة بعينها بعينها ولكنّه يقول: " قوم من العرب ترضى عربيّتهم " [٥] أو " الموثوق بعربيّتهم " [٦] أو"فصحاء عرب" [٧]. وأمّا الفرّاء فهو أكثر تسامحًا في الأخذ عن العرب فتراه يقول:" والعرب قد تقول " [٨] و " كذلك تفعل العرب " [٩] وبذلك كانت المادة اللغويّة أساسًا للخلاف وممهّدًا له فما فما وصل إلى الخليل لم يصل كلّه إلى الكسائي، بل إنّ اللّغة نفسها لم يُحْصِها اللغويون وضاع منها شيء كثير فما وصل إلينا مما قالت العرب إلا أقلّه.

وكما يقول الشافعي: لسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا، وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلم أنّه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه"[١٠].

لقد وّفر اللغويون للفصحى ما يمكن توفيره من أسباب الاستمرار والحياة، و" انطلقوا في وصفها من تواتر الناس في التعامل اليوميّ بالفصحى في حياتهم الرسميّة والثقافيّة، وفي الحرص على سماع القرآن الكريم جيلًا عن جيل، وضحّوا باللهجات في المواقف العامة والثقافيّة أو حصروها في الحياة الخاصّة للنّاس، وحتى اللهجات المتقاربة التي استخلصوا من مُجملها قواعد الفصحى فإنّهم حرصوا على إظهار نمطها الموحّد أكثر من حرصهم علىأنماطها المتغايرة" [١١].

وإغفال النحويين عن عامل الزمن كان أحد أسباب الخلاف بينهم، وعاملًا رئيسيًّا من عوامل التشعّب في أحكام اللغة،وقواعدها.فقد لحق كثيرًا من ألفاظ اللغة، وظواهرها النحويّة

---

(١) أبوحيّان: تذكرة النّحاة، ٥٧٤.
(٢)الحلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ص٦٢، دار القلم العربي، د.ت، د.ط.
(٣) الكتاب، ٢٧٨/٣.
(٤) المرجع السابق، ٤٧٣/٤.
(٥) المرجع السابق، ١٨٢/١.
(٦) المرجع السابق، ٣٠٤/١.
(٧) المرجع السابق، ١٥٧/٣.
(٨)الفراء، معاني القرآن، ٦٢/١.
(٩) المرجع السابق، ٧٢/١.
(١٠)السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ٢١/١، و حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص٣٩، دار المعارف، مصر، ط٢، د.ت.
(١١)عمايرة، إسماعيل أحمد ، بحوث في الاستشراق واللغة، ص٧٣، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، دار البشير ط١، ١٤١٧-١٩٩٦.

ضروب من التغيير في الحقبة التي سبقت استقراء المادّة اللغويّة، كالتغيير الذي أصاب أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، ونعْمَ وبئْسَ وحبّذا، وليس وعسى، وكثيرًا مما شاكل هذه الكلمات التي تُمثّل مرحلة تطوّريّة قديمة، فأصبح للظاهرة الواحدة صورتان: واحدة تُمثّل الطّور القديم، وأخرى تُمثّل الطور الحادث. وقد حار النحويين في مثل هذه الصيغ، والكلمات؛ لأنّها لا تنسجم وقواعدهم التي أصّلوها، فثار بينهم جدل طويل وخلاف عميق.

العوامل التي ساعدت في تعميق الخلاف النحويّ:

الخلاف النحويّ بصفته ظاهرة نحويّة لم ينشأ فجأة، وإنّما بدأ تدريجيًا على مراحل ساعدت على نشوئه مؤثرات وعوامل أثّرت إيجابيًا على النّحاة، فعمقت الخلاف بين المدرستين تكمن هذه العوامل في:

١. ترجمة بعض العلوم:

دعا الإسلام إلى العلم،" واقتضت مقتضيات الدّعوة إليه ضرورة التّرجمة إلى اللغات الأخرى؛ فنشطت حركة الترجمة في العصر العباسيّ"[١] وترجمت كتب المنطق والفلسفة فأعجب فأعجب

بها الفقهاء المتكلمون والنحويون، وما يهمنا هو التأثر النحوي بالفلسفة، يقول شوقي ضيف: " وبذلك نفهم السر في أنّ عقل البصرة أدقّ وأعمق من عقل الكوفة... إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية والفكر اليوناني... "[٢].

٢. الفقه:

عنيت الكوفة بالفقه، وعنيت البصرة بعلم الكلام، ووجد الإمام أبو حنيفة (ت ١٥٠هـ) في الكوفة حيثُ أشاع في الفقه القياس والرأي، وكان الفقهاء والنّحاة غير منفصلين، فالفقيه لابدّ له أنْ يكون عالمًا بالألفاظ ومدلولاتها، وبالنّحو والصّرف حتّى يوجه الكلام بصورة صحيحة، وقد تأثر النّحاة بالفقهاء في تبويب المسائل لا سيّما أساليب كتّاب الخلاف، " فأبو البركات الأنباري يسأله طلابه أنْ يؤلّف لهم كتابًا في مسائل الخلاف يشمل على مشاهير المسائل الخلافيّة بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة" [٣]. وقد طبّق

---

(١) كشف الظنون، ٣٤/١، المقدمة.
(٢)ضيف، شوقي، المدارس النحويّة، ص٢١.
(٣) مقدمة الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥/١.

النّحاة على شواهد النحو ما عرف في الفقه بالرواية والإسناد، وحكموا على بعض الشواهد بالشّاذ والقليل والنادر.

٣. علم الكلام:

"ظهر الاعتزال في البصرة على يد واصل بن عطاء (ت ١٨١ هـ)" [١] فأثّر فكرهم في النّحاة وتأثّروا به تأثرًا أخذ جانبًا كبيرًا من نشاطهم، وما فكرة العامل في النّحو إلا وليد فكر الأثر والمؤثر في الفكر المعتزلي، وقد سُمي نحاة البصرة بأهل المنطق، و" وصف الفراء بأنّه يتفلسف في مؤلفاته" [٢]، وأطلق على النّحاة الذين أمعنوا النّظر في التعليل"معتزلة" كالرمّاني (ت ٣٨٤ هـ) [٣] والفارسي (ت ٣٧٧ هـ) [٤] والزمخشري(ت ٥٣٨ هـ)وإنّ العلوم المُترجمة و كذلك الفقه وعلم الكلام ما هي إلا عوامل ساعدت على تقنين النّحو و تقعيده ووضع تعليلاته و أقيسته ومن ثم اختلف النحاة فيه، فهذه ثلاثة أسباب أثّرت إيجابيًا في النّحاة، ورسّخت ظهورالخلاف النّحوي ظاهرةً بارزةً في الدرس النّحويّ.

وعلى أيّة حال فقد ترك الخلاف النحويّ آثارًا إيجابيّة كثيرة تمثّلت في تطوّر الفكر النحويّ على مرّ العصور مما عاد على العربيّة ودارسيها بالنفع.

ويُمكن أنْ نوجز بعض فوائد الخلاف النحوي بين النحاة في ما يلي:

أولًا: حفظ كثير من اللهجات والأساليب العربيّة الفصيحة التي لمْ تشملها قواعد النحويين من الضياع والنسيان، فقد بنا النحويين قواعدهم على الكثير الشائع من كلام العرب، واطّرحوا ما عداه، ووصفوه بالخطأ والشذوذ، ولكنّ بعضًا من العلماء لم يسلموا بما قاله غيرهم من النحاة، فعدّوا ما وصفه الجمهور بالشذوذ أو الخطأ فصيحًا في الاستعمال، معتمدين في ذلك على قراءة سبعيّة متواترة، أو على لهجة فصيحة.

---

(١) واصل بن عطاء: أبو حذيفة واصل بن عطاء المعتزل، كان يجلس إلى الحسن البصري، فلما ظهر الخلاف وقالت الخوارج بتكفيرمرتكب الكبيرة، وقال هو: أنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، عندئذ طرده الحسن من مجلسه فاعتزل عنه وجلس إليه عمروبن عبيد، فقيل لهما ولأتباعهما معتزلة، ولد سنة ٨٠ هـ، وتوفي سنة ١٨١ هـ.

(٤)الفهرست،ص٩٦، و الأفغاني، من تاريخ النحو، ص٤٤.

(٣) الرماني علي بن عيسى الإخشيدي، من تلاميذ ابن السراج وابن دريد، مولده ووفاته ببغداد، توفي سنة٣٨٤هـ، له (شرح كتاب سيبويه (و(شرح الأصول لابن السراج) و(التصريف)و(الخلاف بين سيبويه والمبرد (وغيرها.

(٤)أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي، علم من أعلام النحويين، أخذ عن ابن السراج وغيره، وأشهر تلاميذه أبو الفتح ابن جني، ألف (الإيضاح)و(الحجة)و(التذكرة (وغيرها .توفي سنة٣٧٧هـ.

ثانيًا: إنصاف كثير من القرّاء خاصّة السبعة الذيم طعن النحويون في قراءة كثير منهم التي تُخالف ما تنصّ عليه قواعدهم، فرموها إمّا بالشذوذ أو بالخطأ، وقد يتعدّى الأمر إلى القدح بصاحبها، ومن ذلك طعن البصريين في قراءة ابن عامر في الفصل بين المتضايفين في قوله تعالى: " وكذلك زُيّن لكثير من المُشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم"[١]. وقد تصدّى بعض النحويين لهذا الطعن، فخالفوا جمهور النحاة، وبيّنوا أنّ القراءات التي خطّأوها، ووصفوها بالضعف والشذوذ صحيحة. نطق بها رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، وهي جارية على سنن كلام العرب.

ثالثًا: تطوّر الدرس النحويّ عند علمائنا المعاصرون، فقد استفادوا من نظرات علمائنا المتقدّمين وآرائهم الثاقبة في النحو واللغة، فبنوا كثيرًا من آرائهم ونظراتهم في اللغة عليها، نذكر من هؤلاء إبراهيم أنيس ورأيه في الحركة ودورها [٢]، فقد كان متأثرًا بما قاله قطرب عن الحركة الإعرابيّة كما جاء في كتاب الإيضاح في علل النحو.

وقد استفاد تمام حسّان وخليل عمايرة كثيرًا ممّا جاء عند علمائنا القدامى، فقد استفاد الأوّل في رفضه لنظريّة العامل والمعمول، ثمّ في بناء نظريته في القرائن ممّا جاء عند ابن مضاء القرطبي، والشيخ عبدالقاهر الجرجاني، أمّا الثاني فقد استفاد في بناء نظريته التوليدية التحويليّة من نظرات بعض اللغويين القدامى الذين يعدّ الشيخ عبدالقاهر الجرجاني أبرزهم.

فإنّ علمائنا المعاصرين قد استفادوا كثيرًا فيما قدّموه من آراء ونظريّات في اللغة من الخلاف بين نحاتنا القدامى، وقد كان لذلك أثر ملحزظ في تقدّم الدرس العربي ورقيّه واستمرار التطوّر فيه قويًّا إلى يومنا هذا.

التأليف في الخلاف النّحويّ:

لم يكنْ الخلاف النحويّ في" بداية نشوئه جماعيًا بل كان في معظمه فرديًا شخصيًا" [٣] ولم يتّفق كل أعلام المدرسة على منهج المدرسة، وربّما وجدنا من ينضمّ إلى رأي مدرسة غير مدرسته، "هذا الكسائي يوافق البصريين في فعليّة (نعم، بئس) في حين أنّ الكوفيين يعدونهما اسمين"[٤] ويتفق الكسائي مع الكو فيين في أنّ المضارع مرفوع بالزوائد الأربع في أوّله، و"

---

(١) الأنعام: ١٣٧.
(٢)أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٧٥.
(٣) الرماني النحوي، ص٢٨-٢٩.
(٤) الإنصاف، ٩٧/١، وأسرار العربيّة، ص٩٠، تحقيق: بركات يوسف عبود، دار الأرقم، ط١، ١٤٢٠-١٩٩٩.

يخالفهم الفرّاء بأنّه رفع لسلامته من النّواصب والجوازم" [١]، و هذا دليل على أنّ الخلاف النحويّ كان بعضه مردّه إلى الاجتهاد والرأي لا إلى الاتّفاق والتّعصب.

وقد أخذ موضوع الخلاف النّحويّ بُعدًا آخرَ عندما أصبح التّأليف في مسائل الخلاف يضمّ كتبًا ومؤلفات طرحت مسائل اختلف فيها النّحاة فرادى أو على مستوى المدرسة. ولكن هذه المؤلفات مع كثرتها لم تصل إلينا كلّها. فربّما كان بعضها قابعًا في مكتبات العالم في الشرق أو الغرب ينتظر من يظهره إلى عالم النور. ولم يصل إلينا من كتب الخلاف الا كتاب ابن الأنباري " الإنصاف في مسائل الخلاف "، وكتاب العكبري " التبيين في اختلاف مذاهب النحويين " وكتاب اليمنى "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة " وقد اعتمد عليها الباحث في رسالته.

وقد ألّف في موضوع الخلاف علماء وهم:

١. أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت ٢٨٩ هـ) ٢وكتابه (المهذب) ذكر في صدره اختلاف النحويين من كوفيين وبصريين وعزا كل مسألة لصاحبها غير أنّه لم يحتج لأيّ من النحاة.

٢. أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ) [٣] وكتابه (اختلاف النحويين) [٤] عدّه بعض المحدثين [٥]أوّل من ألّف في الخلاف النّحويّ من خلال العنوان.

---

(١) أسرار العربيّة، ص٥٠.
(٢) ترجمته في طبقات الزبيدي، ص٢١٥.
(٣) ثعلب :أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء ثعلب، ولد سنة٢٠٠هـ، وابتدأ النظر في العربية واللغة والشعر، فحفظ كتب الفراء، ولازم ابن الأعرابي، وسمع من غيره، كان ثقة متقن أضيق النفقة، توفي سنة٢٩١هـ، له (المجالس)و(الفصيح (و(معاني القرآن (و(معاني الشعر (وغيرها.
(٤) كشف الظنون، ٣٣/١، وسماه اختلاف النحاة، وإنباه الرواة، ١٥٠/١، الوافي بالوفيات، ١٠٦/٣.
(٥) الطنطاوي، نشأة النحو، ٩٢ ، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديرة ص ٣١٥، رسالة ماجستير من جامعة الفتح–طرابلس، دار قتيبة، بيروت، ط١، ١٤١١–١٩٩١.

٣. ابن كيسان [١] أبو الحسن محمد بن احمد (ت ٣٢٠ هـ) وكتابه يُسمّى (المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه البصريون والكوفيون)[٢] وصنعه في الردّ على ثعلب في كتابه المُتقدم وسمّاه القفطي (نحو اختلاف البصريين والكوفيين) [٣] وسمّاه السيوطي(ما اختلف فيه البصريون والكوفيون) [٤].

٤. أبو جعفر ابن النحّاس (ت ٣٣٨ هـ) [٥] وله (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين)[٦]وقد ردّ في كتابه هذا على ثعلب أيضًا.

٥. ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) [٧] وكتابه يُسمّى (الرد على ثعلب في اختلاف النحويين)[٨].

٦. عبد الله الأزدي (ت ٣٤٨ هـ) [٩] وكتابه يُسمّى(الاختلاف).

٧. الرماني علي بن عيسى أبو الحسن، وله كتابان: أحدهما يُسمّى (الخلاف بين النحويين) والآخر (الخلاف بين سيبويه والمبرد).

٨. أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) [١٠] وكتابه يُسمّى (كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين)[١١].

٩. جامع العلوم علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت ٥٣٥ هـ) وكتابه يُسمّى (الاختلاف) أو (المختلف).

---

(١) ابن كيسان: هو أبو الحسن محمد أحمد بن كيسان، أخذ النحو عن المبرد وثعلب معًا في بغداد، ألف (اختلاف نحو الكوفيين والبصريين)، وآراء النحاة المتضاربة فيه، فهو عند ابن الأنباري خلط ولم يضبط، وعند الفارسي من الشيخين (المبرد وثعلب)، توفي سنة ٢٩٩هـ.

(٢) الفهرست، ١٠٩.

(٣) إنباه الرواة، ٥٧/٣.

(٤) بغية الوعاة،١٨/١.

(٥)النحاس: أبو جعفر احمد بن محمد النحاس المصري، رحل إلى بغداد، وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونفطويه والزجاج، ثم عاد إلى مصر، فانتفع به التلاميذ توفي سنة ٣٣٨ هـ، له (إعراب القرآن) و(معاني القرآن) و(المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) وغيرها

(٦) معجم الأدباء،٦٢٠/١، وكشف الظنون، ١٨٠٩/٢، والفهرست، ٣٠٩.

(٧)ابن درستويه: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي الفسوي، قدم من مدينة فسا إلى بغداد واستوطنها، أخذ عن المبرد وابن قتيبة، وبها توفي سنة ٣٤٧ هـ، له (الإرشاد في النحو) و(المقصور والممدود) و(أخبار النحويين) و(غريب الحديث) وغيرها.

(٨) إنباه الرواة، ١١٤/٢، والفهرست، ٨٧، وطبقات الزبيدي، ٨٥.

(٩) ترجمته في البغية، ١٢٨/٢.

(١٠)ابن فارس: أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أقام مدة بقزوين، وأقام مدة في همذان، قرأ عليه بديع الزمان الهمذاني، والصاحب بن عباد، وانتقل إلى الري وبها توفي سنة ٣٩٥ هـ. له (معجم مقاييس اللغة) و(الصاحبي) و(جامع التأويل) و (الفيروز).

(١١)هارون، عبد السلام، مقدمة معجم (مقياس اللغة)، ٣٤/١.

١٠. أبو البركات الأنباري وله (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) وكتابه أشهر من نار على علم، وله كتاب آخر في الخلاف اسمه (الواسط) [١].

١١. ابن الفرس عبد المنعم بن أحمد الغرناطي (ت ٥٩٧ هـ) [٢] وكتابه يُسمّى (المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة)، وقد نقل منه المرادي في الجنى الدانى) [٣] وأبوحيان في (التذييل).

١٢. أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) [٤] وله (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين)، وقد ذكر السيوطي [٥] أن له كتابًا آخر اسمه (التعليق في الخلاف) فقرأ العنوان بعض الباحثين [٦] فتوهّم أنه في الخلاف النحوي والصحيح أنّه في " الخلافالفقهي" كما ذكر ذلك ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) [٧].

١٣. إبراهيم بن عيسى الأزدي المعروف بـ (ابن أصبغ) و(ابن المناصف) القرطبي الأندلسي (ت ٦٢٨ هـ)، وكتابه يُسمّى (مسائل الخلاف).

١٤. ابن عدلان عفيف الدين علي بن عدنان الموصلي (ت ٦٦٦ هـ) وكتابه يُسمّى (نزهة العين في اختلاف المذهبين) ذكر في شرح (ديوان المتنبي) [٨] المنسوب لأبي البقاء العكبري.

١٥. ابن إياز الحسين بن بدر البغدادي (ت ٦٨١ هـ) [٩] واسم كتابه (الإسعاف في مسائل الخلاف) وهو استدراك وتذييل لكتاب (الإنصاف) لابن الأنباري [١٠].

---

(١)الأفغاني ، سعيد، من تاريخ النحو، ص٩٢.
(٢) ترجمته في بغية الوعاة، ١١٦/٢.
(٣)الجنى الداني، ٤٢٧.
(٤)العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ولد ببغداد سنة ٥٣٨ هـ، وقرأ على ابن الخشاب، وابن عساكر، وأبي يعلى الصغير، تخرج به خلق كثير توفي ببغداد سنة ٦١٦ هـ له (التبيان في إعراب القرآن) و(اللباب في علل البناء والإعراب) و(التبيين في اختلاف مذاهب النحويين) وغيرها.
(٥) بغية الوعاة، ٣٩/٢.
(٦)سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص٩٢.
(٧)الحنبلي، ابن رجب ، الذيل على طبقات الحنابلة، ١١١/٢، دار المعرفة- بيروت.
(٨)العكبري، شرح ديوان المتنبي، ٢٠٣/١، دار الفكر، ط١، ١٤١٨-١٩٩٧.
(٩) ابن أياز النحوي: جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي النحوي توفي سنة ٦٨١ هـ، من تصانيفه (الإسعاف في علم الخلاف) و(شرح التصريف لابن مالك) و(القواعد في المطارحة) و(المأخذ المتبع) و(المحصول شرح الفصول) أعني فصول ابن معط في النحو و(مسائل الخلاف في النحو) وغيرها.
(١٠)سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص٩٢.

١٦. يوسف الكوراني الكردي (ت ٧٦٨ هـ) وكتابه يسمى (الذهب المذاب في مذاهب النحاة) [١].

١٧. الزبيدي عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجبي (ت ٨٠٢ هـ) [٢] وكتابه يسمى (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة).

١٨. محمد خير الحلواني له كتاب (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في كتاب "الإنصاف") وهو مطبوع استدرك فيه على صاحب (الإنصاف) [٣].

ولا يعني كلّ هذا أنّ النحويين قصروا عنايتهم بالخلاف على هذهالمؤلفات، بل إنّ كتبًا كثيرة تناولت الخلاف النحويّ ضمن البحوث النحويّة، فلا تكاد تذكر مسألة نحويّة في أي باب من أبواب النّحو إلا مشفوعة بالخلافات العديدة التي أثيرت حولها من لدن النحويين، ولعلّ هذه المصنّفات لا تختلف في أهميتها وقيمتها عمّا ذكر من مؤلفات خاصّة في الخلاف.

كما كان للمحدثين إسهام كبير في هذا السّياق. فقد ألّفوا كتبًا عرضت الخلاف النحويّ، منها:

١. المدارس النحويّة.

٢. المدارس النحويّة أسطورة وواقع.

٣. دروس في المذاهب النحويّة.

٤. المذاهب النحويّة.

٥. الخلاف النحويّ بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف.

٦. الخلاف بين النحويين.

٧. المصطلح النّحويّ.

٨. مدرسة البصرة النحويّة نشأتها وتطورها.

٩. الخلاف بين نحاة البصرة.

---

(١) حقق في جامعة بغداد سنة ٢٠٠٠ م عن نسخة محفوظة في المكتبة الوطنية ببغداد.

(٢) الزبيدي: سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن أحمد الشرجبي الزبيدي اليماني، ولد باليمن سنة ٧٤٧ هـ، وبها نشأ وأخذ النحو والفقه وغيرها، وبها توفي سنة ٨٠٢ هـ، له (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) و (شرح ملحة الإعراب للحريري) و (نظم مقدمة ابن بابشاذ في ألف بيت) و (اختصار المحرر في النحو) (الإعلام بوضع اللام في الكلام).

(٣) وهو في الأصل رسالة ماجستير نوقشت في كلية الآداب بجامعة بغداد سنة ١٩٧١ م ثم تمّ طبعه في نفس العام.

١٠. مدرسة الكوفة.

١١. في مصطلح النحو الكوفي: تصنيفًاواستعمالًا واختلافًا.

١٢. قاعدة النّحو الكوفيّ في مسائل الخلاف.

١٣. دراسة في النحو البصريّ والكوفيّ.

١٤. دراسة نحويّة في علاقة بعض المسائل الخلافيّة بكتاب سيبويه.

١٥. المسائل الخلافيّة في أبواب التوابع في النّحو العربي.

١٦. مسائل الخلاف النحويّة في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي.

١٧. مسائل الخلاف النحويّة بين ابن مالك وأبي حيّان.

١٨. مسائل الخلاف المأثورة بين ثعلب والمبرّد.

١٩. الخلافات النحويّة بين سيبويه وأشهر نحاة البصرة الأخفش والمبرد.

٢٠. مسائل الخلاف النحويّة والتصريفيّة في كتاب الأصول لابن السرّاج.

الفصل الأوّل

الخلاف النحويّ في المفردات

الفصل الأوّل

الخلاف النحويّ في المفردات

المبحث الأول: (إذن): نوعها، عملها، معناها، كتابتها والوقوف عليها

اختلف النحويون في (إذنْ) اختلافًا بينًا، إذ إنّهم اختلفوا في اسميتها وحرفيتها، فإذا كانت حرفًا، اختلفوا في كونها مركّبة من "إذ أنْ" أو "إذا أنْ" أو بسيطة، وإذا كانت بسيطة، وهل تنصب بنفسها أو بأن مضمرة، وهل معناها الجواب والجزاء أم الجواب دائماً والجزاء غالبًا، فما هي حقيقة (إذن)، وهل هي اسم أم فعل، مركّبة أم بسيطة، عاملة أم مُهملة، وهل تكتب بالألف أم بالنون؟.

من أجل ذلك سأحاول رصدَ ما قاله النحويون حول (إذنْ) من خلال: صيغتها ومعناها وأحكامها وكتابتها، بحيث تظهر صورةً كاملة وموحّدة لهذه الكلمة.

الخلاف في نوع (إذنْ):

اختلف النحويون في حقيقة "إذنْ" أحرفٌ أم اسمٌ؟ أبسيطةٌ أمْ مُركّبةٌ؟ فذهب الجمهورإلى:" أنّها حرف بسيط"[١]، وذهب بعض الكوفيين – سيأتي بيانهم لاحقًا– فيما صرّح به المرادي في الجنى الداني إلى " أنّها اسم" [٢]، وأمّا القائلون بأسميتها فقالوا: "أصلها "إذا" الظرفيّة لحقتها التنوين عوضًا من الجُملة المحذوفة"[٣]، " والأصل في (إذن أكرمك) أنْ تقول: (إذا جئتني أكرمُك)، ثمّ حُذفت الجُملة التي أُضيفت " إذا" إليها، وهي (جئتني)، وعُوّض التنوين عنها، كما عُوّض عنها في نحو(حينئذٍ ويومئذٍ)" [٤].

وقد ذهب الرضي في شرح الكافية إلى ذلك فقال: " الذي يلوح لي في "إذن" أنّ أصله "إذا" حُذفت الجُملة المُضاف إليها، وعُوّض منها التنوين لمّا قُصد جعله صالحًا لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصًا بالماضي "[٥].

---

(١) الأنصاري، ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٢٠٠٠، ١٠٩/١.
(٢) مغني اللبيب:١٠٩/١، المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ص٣٦١
(٣) الجنى الداني: ٣٦١.
(٤) مغني اللبيب:١٠٩/١
(٥) الرضي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قابوس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦.

وفيما أكّد المالقي في همع الهوامع ذلك فقال: " ذهب قوم إلى أنّ أصلها إذ الظرفيّة، لحقها التنوين عِوضًا من الجُملة المضاف إليها ونُقلت إلى الجزائيّة، فبقي فيها معنى الربط والسبب"(١).

ويُعلّل الرضي رأيه في أصل "إذنْ" أنّها "إذ" وعُوّض عنها التنوين فيقول: "إنّهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعلٍ مذكورٍ، فقصدوا إلى لفظ "إذْ" الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفّة لفظه، وجرّدوه عن الماضي، وجعلوه صالحًا للأزمنة الثلاثة، وحذفوا الجُملة المُضاف هو إليها؛ لأنّهم لمّا قصدوا أنْ يُشيروا به إلى زمان الفعل المذكور، دلّ ذلك الفعل السابق على الجُملة المُضاف إليها، كما يقول لك شخصٌ مثلًا: "أنا أزورك"، فتقول: "إذَنْ أكرمَك"، أي: إذْ تزورني أكرمك؛ أيّ: وقت زيارتك لي أكرمك، وعُوِّض التنوين من المُضاف إليه؛ لأنّه وُضع في الأصل لازم الإضافة فهو كـــ"كلٍّ وبعضٍ"، إلا أنّهما معربان و "إذ" مبنيّ..." (٢).

ويؤكّد الرضي اسميتها في أكثر من موضع بقوله:" وإذا جاز لك إضمار "أنْ" بعد الحروف التي هي: الواو، والفاء، وأو، وحتّى، فهلّا جاز إضمارها بعد الاسم – يعني إذَنْ –، وإنّما لمْ يَجز إظهار "أنْ" بعد " إذنْ" لاستبشاعهم للتلفّظ بها بعدها" (٣). وقال في موضع آخر: " و "إذنْ" كنواصب الفعل التي لا يُفصل بينها وبين الفعل، إلّا أنّ " إذنْ" لمّا كان اسمًا بخلاف أخواته جاز أنْ يُفصل بينه وبين الفعل" (٤)، بل إنّه رجّح اسميتها بقوله: " وقلْبُ نونها في الوقف ألفًا يُرجّح جانب اسميتها" (٤).

ويميل الباحث في هذه المسألة إلى ترجيح مذهب الجمهور– على رأسهم سيبويه– في أنّ (إذنْ) حرفٌ، لا اسم ظرف لحقها التنوين عوضًا من الجُملة المحذوفة وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة، ورجّحه الرضي الاستراباذيّ، أمّا ابن هشام في هذه المسألة فقد اكتفى بأنْ أورد آراء النحاة فيها، ولم يذكر رأيه في حرفيتها أو اسميتها، وربّما سكوته عنها سكوت المؤيّد إلى أنها حرف اتباعًا لرأي الجمهور، مخالفةً لرأي الأقليّة.

واختلف النحاة أيضًا في بساطتها وتركيبها، فذهب الجمهور إلى أنّها بسيطة لا مُركّبة من (إذْ وأنْ) أو (إذا وأنْ).

---

(١) السيوطي، جمال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، مشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيـــروت– لبنـــان، ط١، ١٤١٨هـــــ– ١٩٩٨م، ٢٩٤/٢.

(٢) شرح الكافية، ٢٣٥/٢.

(٣) المرجع نفسه: ٢٣٧/٢.

(٤)المرجع نفسه: ٢/ ٢٣٨.

وقد صرّح ابن هشام في المُغني أنّها: " بسيطة لا مُركّبة من "إذ" و"أنْ" " [١]، خلافًا للخليل – في أحد أقواله– الذي ذهب إلى أنّها" حرفٌ مركّبٌ من "إذْ" و"أنْ"، وغلب عليه حُكم الحرفيّة، ونُقلت الهمزة إلى الدّال، ثمّ حُذفت والتُزم هذا النقل" [٢]، فكأنّ المعنى إذا قال القائل: أزورك، فقلت: إذ أنْ أكرمَك، فقلت حينئذٍ: زيارتي واقعة" [٣].

وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن مالك، فقال: "... وليس في هذا نصٌّ على أنّ انتصاب المُضارع بعد (إذن) عند الخليل بـــ (أنْ) مُضمرة، لجواز أنْ تكون مركّبة مع (إذْ) التي للتعليل، و (أنْ) محذوفًا همزتها بعد النقل، والقولُ به على ضعفه أقربُ من القول بأنّ (إذنْ) غير مركّبة "[٤] ويؤكّد ابن مالك تركيبها بقوله: " والقولُ بأنّ (إذن) مركّبةٌ من (إذْ) و(أنْ) أسهلُ منه " [٥].

وذهب أبو علي عمر بن عبد المجيد الرّندي: إلى أنّها مركّبة من (إذا) و(أنْ)؛ لأنّها تُعطي ما تُعطي كلّ واحدة منهما، فتُعطي الربط كـــ (إذا) والنصب كـــ (أنْ)، ثمّ حُذفت همزة (أنْ) ثمّ ألف (إذا) لالتقاء الساكنين" [٦].

وقد روى الزركشي[٧] نقلاً عن بعض المتأخرين أنّها مُركّبة من (إذا) ظرف الزمان ماضي، ومن جُملة بعدها تحقيقًا أو تقديرًا، وحذف الجُملة تخفيفًا، وأبدل التنوين منها، قياسًا على حينئذٍ.

ويردّ المالقي في رصف المباني على مَنْ زعم أنّ "إذنْ" مركّبةٌ، قائلًا: وهذا الرأي فاسد من وجهين [٨]:

أحدهما: أنّ الأصل في الحروف البساطة، ولا يُدّعي التركيب إلّا بدليلٍ قاطعٍ.

والثاني: أنّها لو كانت مركّبة من (إذ) و(أنْ) لكانت ناصبة في كلّ حال، تقدّمت أو تأخّرت، وعدم العمل في المواضع التي ذكرها النحويون دليلٌ على عدم التركيب"[٩].

---

(١) مغني اللبيب: ١٠٩/١.
(٢) الجنى الداني: ٣٦٣، مغني اللبيب: ١٠٩/١، همع الهوامع: ٢٩٤/٢.
(٣) همع الهوامع: ٢٤٩/٢.
(٤)شرح التسهيل: ٢٠/٤، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٨/٢.
(٥)شرح التسهيل: ٢٠/٤، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٨/٢.
(٦) همع الهوامع: ٢٩٤/٢.
(٧)الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضـــل إبـــراهيم، دار الفكر، ١٩٨٠م، ج٤، ص: ١٨٧– ١٩٩.
(٨) المالقي ، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمـــد محمـــد الخـــرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٥٧.
(٩)المرجع نفسه: ١٥٧.

أمّا أصحاب الرأي الثاني –وهم القائلون بتركيبها– فلم يعتمدوا على دليل، أو أصلٍ نحويّ، وقد ردّ أبو علي الفارسي هذا الرأي من ثلاثة جوانب:[١]

الأوّل: أنّ "إذنْ" لو كانت مركّبة؛ لكانت النون في "إذن" في حال الوقف والوصل على حال واحدة، ولم يكن يوجب تخفيف الهمز منها تغييرًا في النون فيها؛ بل كان يجب تركها على ماكانت عليه؛ ليكون أدلّ على المحذوف. فلمّا قُلب هذا الوقف إلفًا؛ دلّ على أنّها ليست قلب، ألفها حرف آخر.

الثاني: أنّه لو كانت " إذن" هي " إذ أنْ" لوجب إلغاؤها وترك إعمالها ألبتّة، كما لم يجز إلغاء " أنْ" وترك إعمالها. ألا ترى أنّ مَنْ أجاز إلغاء " أنْ" العاملة في الفعل كأبي الحسن؛ لم يُجزْ فيه ألّا يعمله غير مُلغىً، فكذلك (إذن) لو كانت معها (أنْ) لم يجزْ ترك إعمالها. وفي جواز إلغائها وترك إعمالها دلالة على أنّها ليست (أنْ)؛ إذْ لو كانت (أنْ) لم يمتنع من أنْ تعمل في الفعل مُلغاة،كما تعمل فيه غير مُلغاة؛ لأنّ (أنْ) لا تخلو إذا ولَيت فعلًا من أنْ تعمل فيه.

الثالث: أنّ (أنْ) لو كانت مع (إذنْ) لم يَجُزْ أنْ تدخُلَ في فعل الحال في نحو قولك: إذنْ أظنّك كاذبًا إذا حدّثك بحديث، ألا ترى أنّ (أنْ) لا مدخل لها في فعل الحال، كما لا مدخل لـــ (لن) فيه.

الرأي الراجح: وبعد هذا التجوال في آراء النحاة في نوع (إذنْ) يميل الباحث إلى ترجيح مذهب الجمهور بالقول بحرفيتها معتمدًا على ما يأتي:

الأوّل: إنّ (إذنْ) حرف بيسطٌ غير مركّب ذو حروف ثلاثة ينصب الفعل المُضارع بنفسه، ولها نظائر في الحروف، نحو: بلى، على، ربّ، سوف...إلخ، وما جاء من آراء تقول بتركيبها فهي غير مستندة إلى أدلّة عقليّة، وهي من باب التخيّل والتعقيد.

الثاني: أنّ الأصل في الحروف الإفراد، والتركيب فرع، فلا يُدّعى إلا بدليل قاطع.

الثالث: أنّ (إذنْ) لها معنى مستقل بها، ولو وضع موضعها ما ذكروه؛ لم يستقم.[٢]

---

(١)الزجاج ، أبو إسحاق، الإغفال، تحقيق: عبدالله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، ١٤٢٤ هـ– ٢٠٠٣م، ١٦٠/٢-١٦١.

(٢)الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/ ١٣.

الرابع: أنّها لو كانت مركّبة من (إذْ) و (أنْ) لكانت ناصبة في كل الأحوال تقدّمت أو تأخرت، وعدم الإعمال في بعض المواضع دليل على عدم التركيب.، وقد اختار هذا الرأي جمهور النحاة، وعلى رأسهم سيبويه الذي قال في كتابه: "أنّها حرف جامد" [١].

الخامس: أنّ هذا الرأي هو رأي جمهور النحاة.

الخلاف في معنى (إذنْ):

تدلّ على أمرين هما: الجواب، وهو يلازمها دائمًا في كلّ استعمالاتها، والجزاء وهذا يلازمها في الأغلب، قال سيبويه[٢]: أمّا (إذنْ) فجواب وجزاء" [٣]، وهذا فهْم أكثر النحويين منه، قال أبو حيّان: " وتحرير معنى (إذنْ) صعبٌ، وقد اضطرب النّاس في معناها، وقد نصّ سيبويه على أنّ معناها: الجواب والجزاءُ "، واختلف النحويون في فهم كلام سيبويه" [٤]. والظاهر من كلام سيبويه أنّها حيثما توجد يكن معناها الجواب والجزاء معًا، وهذا ما فهمه الشلوبين[٥] فقال –وهو من المُتأخرين–[٦]: "دائمًا في كل موضع لا تنفكّ عنهما، وقد تكلّف في تخريج ما خفي فيه ذلك[٧]،" فإذا قال قائل: أزورك، وقال المُجيب: إذن أكرمك، فالمعنى عنده: إنْ تزرني أكرمْك"[٨]. حيث حمل كلام سيبويه على ظاهره، وتكلّف في كلّ مكانٍ وقعت فيه أنّها جوابٌ وجزاءٌ.

إلا أنّ أبا عليّ الفارسيّ قد فهم أنّ المقصود من كلام سيبويه أنّها [٩]:" جزاء في موضع وجواب في موضع، وهو الأكثر، وقد تتمخّض " للجواب وحده نحو أنْ يقول القائل: أحبّك، فتقول: إذًا أظنّك صادقا، فلا يُتصوّر هنا الجزاء" [١٠].

---

(١)الكتاب: ١٣/٣.
(٢) الكتاب ٢٣٤/٤
(٣) الكتاب: ٢٣٤/٤.
(٤) البحر المحيط: ٤٣٤/١.
(٥) الشلوبين: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزْدي، أبو علي الشلوبيني أو الشلوبين: من كبار العلماء بالنحو واللغة. مولده ووفاته بإشبيليّة. من كتبه " القوانين " في علم العربية، ومختصره " التوطئة " و " شرح المقدمة الجزولية " في النحو، كبير وصغير، و " حواش على كتاب المفصّل للزمخشري – خ " في شستربتي (٥٠٢٦) و " تعليق على كتاب سيبويه " نحو. والشلوبيني نسبة إلى حصن " الشلوبين " أو " شلوبينية " بجنوب الأندلس.، الأعلام للزركلي: ٦٢/٥.
(٦) همع الهوامع: ٤/١٠٤، الجنى الداني: ٤٤٦، شرح التسهيل: ٣/٧٥
(٧) المرادي، أبن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، ط١، ٢٠٠١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩١/٤.
(٨)رصف المباني: ١٥١.
(٩)رصف المباني: ١٥١
(١٠) الجنى الداني: ٣٦١-٣٦٢، و مغني اللبيب: ١١١/١.

وقد صحّح المالقي ذلك بقوله: " والصحيح أنّها شرط في موضع وجواب في موضع، وإذا كانت شرطًا فلا تكون إلا جوابًا، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه، هو لم ينصّ على أنّهما معًا في موضع واحد"[١]، وشهد لذلك كلام العرب(القرآن الكريم) فمنه قوله تعالى[٢]:﴿ قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ (الشعراء:٢٠)، فـــ (إذن) هنا جواب لا جزاء؛ لأنّه تصديق لقول فرعون، إلا أنّه بزيادة عليه. وكذلك إذا قال القائل: أكرمك، فتقول: إذن أزورك، فهذا جواب وجزاء، فعلى هذا لا تخلو من الجواب، وتكون في بعض المواضع جزاء.

وقد اعترض ابن عصفور على شيخه الشلوبين في تكلّفه لمعنى " إذن"، بقوله:" ففهم الأستاذ أبو عليّ الشلوبين هذا على أنّ شرط وجواب، وأخذ الجزاء بمعنى الشرط، والجواب جوابه فحيثما جاءت قدّرها بفعلي الشرط والجزاء؛ فإذا قلت لمن قال لك: " أنا أزورُك"، " إذنْ أكرمَك" فمعناه: إنْ تَزُرْني أكرمْك" ثمّ قال معترضًا: " وكلامه معتَرَضٌ في هذا بيّن الاعتراض؛ لأنّه بنى الأمر على أنّ " إذنْ" شرط وجواب، وليس كذلك، بل إنّما هي جواب بمعنى أنّها لا تُقال مبتدأة، ولابدّ أنْ يتقدّمها كلام، فلا تقول أبدًا: " إذنْ أزورَك" ابتداءً، فهي جواب وتكون جزاءً، ولا يلزم ذلك فيها مجموعًا" [٣].

وقد حدث إشكالٌ في معنى الجواب والجزاء لأنّهم" إنْ أرادوا به من تسميته جزاء الشرط جوابًا، ويؤيّده تسميتها جزاء مثله، وقولهم لا بدّ قبلها من شرط ملفوظ به أو مُقدّر أبطل ذلك استعمالها في نحو: أظنّك صادقًا، بعد قول القائل: أنا أحبّك، وهذا لا مُجازاة فيه، وإنْ أُريد به ما أريد بقولنا في نعم وأخواتها أنّها أحرف جواب، فيردُّ على هذا أنّهم إذا عدّوا أحرف الجواب لم يعدّوها منها، وأنّها لا يجوز أنْ يُقتصر عليها" [٤].

وقد أورد الرضي معنى الجواب والجزاء دافعًا به ذلك الإشكال في فهمهما، فقال: "لأنّ الشرط والجزاء إمّا في الاستقبال أو في الماضي، ولا يدخل في الحال، والمُراد بكونها للجواب أنْ تقع في كلام يُجاب به كلام لآخر ملفوظ أو مُقدّر سواء أوقعت في صدره أم في حشوه أم في آخره، والمُراد بكونها للجزاء أنْ يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام

---

(١)همع الهوامع: ٤/١٠٤
(٢)الشعراء: ٢٠
(٣)ابن عصفور، شرح الجُمل، ٢/ ١٧٠-١٧١.
(٤)المنصف من الكلام على مغني اللبيب: ٤٠

آخر"[١]، "وكان القياس إلغاءها لعدم اختصاصها، ويتكلّف الشلوبين في جعل ذلك جزاء؛ أي: إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك"[٢].

وقال أبو علي الفارسي: "غالباً في أكثر المواضع؛ أي أنّ الجواب يلزمها، أمّا الجزاء فيَكْثرُ منها وقد تتجرّد عنه، وذلك كقولك لمن قال: أزورك، إذن أكرمَك، فقد أجبتَه، وجعلت إكرامه جزاء زيارته، أي: إنْ تزرني أكرمْتُك" [٣].

وقد تأتي للجواب دون الجزاء، نحو أنْ يقول لك قائل: أحبّك، فتقول: إذنْ أظنّك صادقًا، فلا مُجازاة هنا.

وقد ردّ ابن عقيل على قول الفارسي في المثال السابق بأنّه لا يتقدّر بالشرط: إنْ تزرني أظنّك، قائلاً: يجوز أنْ يكون المعنى: إنْ تزرني أظنّ صدق خبرك فيما تخبرني به، ثمّ يقول: ولا يجوز أن يقع هذا غير جواب، فلا يقال ابتداءً: إذن أكرمك، وأما قوله تعالى: "فَعَلْتُهَا إِذاً وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ" [٤]. فجواب "فَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ"[٥]؛ أي ما فعلت قصداً، بل فعلت معتقداً أنّ الوكزة لا تقضي عليه، ويوضّح هذا قراءة من قرأ: وأنا من الجاهلين [٦].

وجاء في المُفصّل: " وإذنْ جواب وجزاء، يقول الرجل: (أنا آتيك)، فتقول: (إذنْ أكرمك)، فهذا الكلام قد أجبته به، وصيّرتَ إكرامك جزاء له على إتيانه" [٧]، ويرى ابن هشام أنّ أكثر وقوعه للجواب فقال: " والأكثر أنْ تكون جوابًا لـــ (إنْ)، أو (لو) ظاهرتين أو مُقدّرتين" [٨].

فالقسم الأول وهو وقوعها جوابًا لـــ(إنْ) أو (لو) ظاهرتين، كقول كثير عزّة:[٩]

لئن عـــادَ لـــي عبْـــدُ العزيـــز بمثلهـــا وأمْكَنَنـــــي منهـــــا إذنْ لا أُقِيلُهـــــا

والشاهد في هذا البيت عند ابن هشام أنّ (إذنْ) جاءت جوابًا لـــ (إنْ) الظاهرة، وهذا الشاهد سهو من ابن هشام؛ لأنّ هذا مُخالف للقاعدة المشهورة في اجتماع القسم والشرط، و"حكمهما أنّ الجواب للمُتقدّم منهما، وهنا تقدّم القسم، ودليل ذلك اللام في (لئنْ) فهي جواب

---

(١) الجنى الداني: ١٥٤، والأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٠، ٢٣٤/٢.
(٢) مغني اللبيب: ١١٠/١-١١١
(٣) همع الهوامع:٢٩٤/٢
(٤) الشعراء: ١٩
(٥) الشعراء:٢٠
(٦) شرح التسهيل:٧٥/٣
(٧)شرح المفصل: ج١٢٦/٥.
(٨)مغني اللبيب:١١٢.
(٩) ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٧١.

للقسم في قوله: (حلفت برب الراقصات)، فـ "(لا ألقيها) جواب القسم الموطّأ عليه باللام الداخلة على (إنْ) في أوّل البيت"(١).

وأمّا الشاهد الثاني في مجيء (إذن) جوابًا لـ(لو) الظاهرة، فهو قول الحماسي: (٢)

لو كُنْتَ من مازن لم تَسْتَبحْ إبلـــــي بنـــو اللقيطـــةِ مـــن ذُهـــل بـــن شَـــيْبانا

إذنْ لقـــامَ بنصـــري مَعْشَـــرٌ خُشُـــنٌ عنـــد الحفيظـــةِ إنْ ذو لُـــوْثة لانـــا (٣)

وقدّ ذهب ابن جنّي في إعراب الحماسة إلى أنّ " إذن لقام بنصري" بدلٌ من " لم تستبح إبلي"، وبدل الجواب جواب"(٤)؛ لأنّ البدل يصحُّ أنْ يكون محل المُبدل منه، وحيث إنّ المُبدل منه منه كان جوابًا، فإذا يصحّ أنْ يكون البدل جوابًا.

وقد ذهب الدماميني إلى أنّه من الأفضل أنْ يُستشهد بقوله تعالى: ﴿ **قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا** ﴾(٥)، وذلك أنّ الواقع في الآية هو الجواب، وفي البيت أعلاه بدل الجواب"(٦).

والقسم الثاني وهو كونها جوابًا لـ (أن) أو (لو) مُقدّرتين، نحو أنْ يُقال: آتيك، فتقول: إذنْ أكرمَك، أي: إن تأتني إذن أكرمْك"(٧)، فوقعت (إذن) جواب (إنْ) المُقدّرة التي دلّ عليها الفعل (آتيك).

وقال الله تعالى: ﴿ **مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ** ﴾(٨)، يأتي هذا المثال شاهدًا على أنّ (إذنْ) جواب (لو) المُقدّرة، فالتقدير ﴿ **وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ** ﴾(٩)، فعندما جاء باللام مع (ذهب) دلّ

---

(١)رصف المباني: ١٥٤.

(٢)مغني اللبيب:١/١١٣

(٣)لم تستبح إبلي: لم تأخذها مُباحة لها. واللقيطة: هي أمّ حصن بن حذيفة الفزاري وإخوته، قالوا: ولا مناسبة لها هنا؛ لأنّها فزاريّة، لا صلة لها بذُهل بن شيبان. وقوله: لقام بنصري، أي: تكفل بنصري، واللام جواب قسم مضمر، أي: إذنْ والله. وخُشُنٌ: جمع أخْشَن، والحفيظة: الغضب في الشيء الذي يجب عليك حفظه. واللُوثة: بضم اللام، الضّعف، وهوالمراد هنا، وبفتح اللام القوة. البيتان لقيط بن أنيف العنبري، ينظر شرح البغدادي، ١/٨٣.

(٤)إعراب الحماسة١ /٨٣.

(٥)الإسراء:١١.

(٦) الدماميني:٤٣.

(٧)مغني اللبيب:١/١١٤. ضبط الفعل " أكرمك" بالسكون لأنه مجزوم لأنّ إذن مُلغاة لوقوعها حشوًا.

(٨)المؤمنين: ٩١.

(٩) المؤمنين: ٩١.

على أنّها جواب (لو)؛ لأنّ هذه (اللام) تأتي في الغالب جوابًا لـــ(لو)، مثل: لو جاءني زيد لأكرمته، فهذا يدلّ على أنّ هناك (لو) محذوفة مُقدّرة، فوقعت (إذا) جوابًا لـــ(لو)المُقدّرة، وإلى ذلك أشار الفرّاء في معاني القرآن فقال: " حيث جاءت بعدها اللام فقبلها (لو) مُقدّرة إنْ لم تكن ظاهرة"(١).

وقد جاء قول الفرّاء هذا تعليقًا على الآية السّابقة من سورة المؤمنين فقال: " إذنْ جواب لكلام مُضمر، أي: لو كانت معه آلهة إذن لذهب كل إله بما خلق"(٢)، وردّ أبو حيّان في البحر المُحيط هذا التقدير فقال: " قالوا: فالشرط محذوف، تقديره: لو كان معه من آلهة، وإنّما حُذف لدلالة قوله: " وما كان معه من إله" (٣).

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ ۖ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴾(٤)، قال أبو حيّان: " و (إذنْ) جواب وجزاء، ويُقدّر قسم هنا تكون (لاتّخذوك) جوابًا له، له، والتقدير: والله إذنْ، أي: إنْ افتتنت وافتريت لاتخذوك"(٥)، قال الزمخشري: " وإذًا لاتخذوك، أي: لو اتّبعت مرادهم لاتخذوك خليلا، ولكنْت لهم وليًا، و لخرجت من ولايتي"(٦).

قال أبو حيّان: " وهذا تفسير معنى أنّ (لاتخذوك) جواب (لو) محذوفة "(٧)، وفي الجنى الداني قال المرادي: " إذا وقع بعد (إذا) الماضي مصحوبًا باللام، كقوله تعالى: " إذا لأذقناك، فالظاهر أنّ اللام جواب قسم مقدّر قبل (إذا)، قال الفرّاء: " (لو)مقدّرة قبل (إذنْ)، والتقدير لو كنت لأذقناك، وقُدّر في كل موضع ما يليق به"(٨).

ويرى الباحث إنّ "إذنْ" تكون جوابًا وجزاءً، فقد يجتمع فيها هذان، وقد ينفرد أحدهما، فإذا قلت لمن قال لك: " أنا أزورك"، " إذنْ أكرمَك"، فهذا جوابٌ وجزاءٌ؛ وإذا قال لك: " أحبّك"، فتقول له: " إذنْ أظنّك صادقًا"، فهذا جواب لا جزاء معه، فعلى هذا لا تخلو من الجواب، وتكون

---

(١)الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ٢٤١/٢، مغني اللبيب: ١١٤/١.
(٢)معاني القرآن: ٢٤١/٢.
(٣)الأندلسي، أبوحيان، البحر المحيط، نشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض: ٤١٩/٦، معاني القرآن: ٢٧٤/١.
(٤)الإسراء: ٧٣.
(٥)البحر المحيط، ٦٥/٦.
(٦)الخوارزمي، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، طبع شركة مكتبة مصطفى البـــابي الحلبي، مصر، ١٣٦٧هـــ – ١٩٤٨م،، ٢٤١/٢.
(٧)البحر المحيط: ٦٥/٦.
(٨)الجنى الداني: ٣٦٥.

في بعض المواضع جزاءً. فأمّا دلالتها على الجواب فثابت لها أبدًا، وأمّا دلالتها على الجزاء فيلازمها غالبًا، ومعنى دلالتها على الجواب أنّها تكون في كلامٍ يترتّب على ما قبله، كما يترتّب الجواب على السؤال؛ يتساوى في ذلك ماكان سؤالا صريحًا، مثل: ماذا تفعل إنْ زرتك؟ فيأتي الجواب: إذن أكرمَكَ. وما كان سؤالا يفرضه المعنى فيُلحَظ، مثل قولك: سأمنحك كتابًا، فيأتي الجواب: إذنْ أشكرَكَ، فهذه الجُملة جواب سؤالٍ مُتَوَهَّم تقديره: ما تقول لو أهديتك كتابًا؟ وهي أيضا جزاء.

ومعنى دلالتها على الجزاء غالبًا: أنّ الجُملة التي تتصدّرها (إذنْ) تكون غالبًا مُسَبَّبَة عمّا قبلها كقولك:ما يفعل الشّباب لو اعتدى مُعْتَدٍ على وطنهم؟ فيُقال: إذنْ يَدفعوا عنه العدوان. وقد تأتي (إذن) للجواب فقط – وهذا قليل الوقوع – نحو أنْ يقول لك قائل: إنّي أحبّك يا أخي. فتجيبه: إذنْ أصونَ مودتك (بالنّصب) لدلالة الفعل على الاستقبال.أو: إذاً أشكرُك (بالرفع) لأنّ الفعل بعدها للحال لا الاستقبال، وتُكتَبُ (إذاً) بالتنوين إذ لم تعمل النصب في هذا المثال.

الخلاف في الوقوف على (إذنْ) وكتابتها:

اختلف النحويون في الوقوف على "إذنْ" فذهب الجمهور إلى "أنّها يوقف عليها بالألف، لشبهها بالمنون المنصوب"[١]، مثل قولك: رأيت زيدًا، وكقوله تعالى: ﴿يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارًا﴾ [٢]؛ فهنا تُقلب التنوين إلى ألف عند الوقف عليها، وفي هذه الحالة لا تفرق بينها وبين إذاً الشرطية أو الفجائية، وقد صحّح ابن هشام في المغني رأي الجمهور فقال: " والصحيح أنّ نونها تُبدل ألفًا تشبيهًا لها بتنوين المنصوب"[٣]، وذهب بعض النحاة كالمازني والمبرّد إلى أنّها يوقف عليها بالنون؛ لأنها كنون (أنْ) و(لنْ)[٤].

ويميل الباحث إلى تأييد مذهب الجمهور وإجماع القرّاء وابن هشام في أنّ (إذنْ) يوقف عليها بالألف المبدلة، وذهب المازني والمبرّد إلى أنّه يُوقف عليها بالنون في غير القرآن.

---

(١) الجنى الداني: ٣٦٥، مغني اللبيب: ١/١١٥.
(٢)سورة نوح، ١١.
(٣) مغني اللبيب: ١/١١٥.
(٤) الجنى الداني:٣٦٥، مغني اللبيب:١/١١٥

وقد ترتّب على خلاف النحاة في الوقوف عليها اختلافهم في كتابتها أو في رسمها، قال ابن هشام: " وينبني على الخلاف على الوقف عليها خلافٌ في كتابتها" [١] وذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: " أنّها تُكتب بالألف – وهو الأكثر–، وعلى هذا رُسمت في المصاحف (إذًا)، وعليه أكثر النحاة "[٢]، ونُسب هذا القول للمازني، وقد شكّك المرادي صاحب الجنى الداني في نسبة هذا القول إلى المازني فقال: " ونسبة هذا القول إلى المازني فيه نظر، لأنّه يرى الوقوف عليها بالنّون كما نُقل عنه، فلا ينبغي أنْ يكتبها بالألف"[٣]؛ لأنّ نون (إذنْ) عنده كنون (لنْ، وأنْ)، لذلك فقد جانب الصواب من نسب للمازني كتابتها بالألف كما فعل ابن عصفورفقال: " اختلف النحويون في صورة "إذنْ" فمذهب المازني أنّها تُكتب بالألف"[٤]، وقال الدماميني: " نُقل عن المازني كتبها بالألف، فإنْ صحّ هذا النقل عنه مع قوله :إنَّهُ يُوقف عليها بالنون فهو مُشكل؛ لأنّ الأصل في الكلمة أنْ تُكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، وخلاف ذلك خارج عن الأصل، فلا يُرتكب إلّا لداع إليه"[٥]، وفيما نقله النحاة عن المازني بكتابة

(إذنْ) نلتمس له أنّه يحمل ذلك على أنّه يقصد اتّباع الرسم القرآني تيمّنًا أو أنّ له قولًا آخر بالوقف بالألف لم يشتهر، وهذا ما اختاره البصريون[٦]. وعلّة مَن كتبها بالألف في حالتي الوصل والوقف "شبهها بالأسماء المنقوصة لكونها على ثلاثة أحرف بها فصارت كالتنوين في مثل: دمًا ويدًا في حالة النصب"[٧].

المذهب الثاني: أنّها تكتب بالنون، وهذا اختيار الكوفيين، وهذا ما ذهب إليه المبرّد كما ذكر ذلك عنه ابن هشام في المغني فقال: " والمازني والمبرد بالنون"[٨]، وأيّد ذلك المالقي في رصف المباني فقال: فمذهب أبي العباس المبرد أنّها تكتب بالنون في حالتي الوصل والوقف، وقد أورد قولته المشهورة: أشتهي أنْ أكويَ يدَ مَنْ يكتب (إذنْ) بالألف؛ لأنَها مثل (أنْ) و(لنْ)،

---

(١)مغني اللبيب: ٢٨/١.
(٢) مُغني اللبيب: ١١٦/١.
(٣)رصف المباني: ١٥٦، الجنى الداني: ٣٦٦.
(٤)شرح الجُمل: ٢٧٩/٢، رصف المباني: ٦٨، والجنى الداني:: ٣٦٦.
(٥) هو محمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، ت ٨٣٨ هـ، يُنظر: بغية الوعاة ٦٦/١.
(٦) الجنى الداني: ٣٦٦.
(٧) رصف المباني: ١٥٦
(٨)مغني اللبيب: ١١٦/١.

ولا يدخل التنوين الحروف"[١]. وعلّة مَن يكتبها بالنون في الحالتين أنّها حرف ونونها أصليّة فهي كنون "إنْ ولنْ" ولا يدخل التنوين في الحروف.

وفي ذلك يمكننا الذهاب إلى أنّه لا يجوز عند حُذّاق النحويين أنْ تُكتب(إذنْ) إلّا بالنون مثل (لنْ)، وليسَ في الحروف تنوين، أقول: فإذا كانت نونها أصليّة لا يجوز إبدالها ألفًا، قال السمين الحلبي في حديثه عن ذلك:" ونونها أصليّة"[٢].

وقد ردّ المالقي في رصف المباني على كتابة (إذن) بالنون لشبهها بـــ(أنْ، ولنْ) كما قال بعض العلماء، ومنهم المُبرد فقال: " إذنْ تُخالف (أنْ ولنْ وعنْ) من وجهين:[٣]

أحدهما: أنّ (إذنْ) تُشبه الأسماء في عدد الحروف كما تقدّم، وأنّ (أنْ ولنْ، وعنْ) لا تُشبهها بذلك.

والآخر: أنّ (لنْ، وأنْ، وعنْ) لا تكون إلا عاملة في معمولها فهي معه كشيء واحد وقفْتَ أو وصلْتَ، و(إذنْ) إذا وقفت عليها قد تكون عاملة إذ العمل فيها لا يلزم، فصحّ لك ما ذكرتُ.

المذهب الثالث: التفصيل– وهو للفراء– إذْ ذكرَ أنّ (إذنْ) " لا تخلو من أنْ تكون مُلغاة أو عاملة، وذلك إذا أُلغيت كُتبت بالألف لضعفها، وإذا عملت كتبت بالنون"[٤]؛ لأنّها قويت للتفريق بينها وبين (إذا) الفجائيّة، وتبعه ابن خروف"، ذلك لأنّ (إذا) غير عاملة، فيتوهّم أنّها ليست (إذنْ) فلما عملت نفرّق بينها وبين (إذًا)، فالعمل قرينة على أنّها(إذنْ)"[٥].

غيرَ أنّ ثمّة ما يصطدم بهذا المُقرّر الوارد عن الفرّاء الذي طاب للمحدثين متابعته، وهو أنّ ابن هشام قد نقل للفرّاء رأيًا مُخالفًا عن الرأي المُشار إليه آنفًا وهو أنّ الفرّاء قال: " إذا أعملتها فاكتبها بالألف وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون لئلا تلتبس بـــ (إذا) الزمانيّة، وأمّا إذا أعملتها فالعمل يُميّزها عنها" [٦]. هنا يظهر أنّ ما أثبته ابن هشام هنا هو خلاف المشهور عن الفرّاء، واحتجاجهم بالتباسها بـــ "إذا" الظرفيّة يُظهر صواب ما ذكره ابن هشام؛ "لأنّ "إذنْ" تلتبس بـــ " إذًا" الظرفيّة عند الإلغاء، أمّا عند الإعمال فلا تلتبس بها" [٧].

---

(١) رصف المباني: ١٥٦.
(٢) المرجع نفسه: ١٥٦.
(٣) المرجع نفسه:١٥٧.
(٤)الجني الداني: ٣٦٦،
(٥)مغني اللبيب:١/١١٦.
(٦)مغني اللبيب:١/١/١١٦.
(٧)مغني اللبيب: ١/١١٦.

ورجّح ابن عصفور كتابتها بالنون، فقال: " والصحيح أنّها تكتب بالنون لأمرين: أحدهما: أنّ كلّ نون يوقف عليها بالألف تُكتب على صورته،وهذه يوقف عليها من غير تغيير، فينبغي أنْ تُكتب على صورتها بالنون،والآخر: فإنّها ينبغي أنْ تُكتب بالنون فرقًا بينها وبين " إذًا"" [١].

وقد أفضت بنا كثرة التوجيهات والتعليلات، واختلاف دواعي الكتابة –كما نلاحظ– إلى الخلط في نسبة الآراء المُتناقضة إلى النحويِّ الواحد الذي نُقل عنه.

ثمّ جاء **المذهب الرابع** وقد بيّنه المالقي صاحب رصف المباني فقال: " والذي عندي في الاختيار أنْ يُنظر: فإنْ وُصِلتْ في الكلام كُتبت بالنون عملت أو لم تعملْ، كما يُفعل بأمثالها في الحروف، وإذا وُقف عليها كُتبتْ بالألف؛ لأنّها إذ ذاك مشبّهة بالأسماء المنقوصة مثل: (دمًا ويدًا)"[٢]، فربط المالقي كتابة (إذنْ) بالوصل والوقف عند الكلام غير معوّل على عملها الذي تتركه على الفعل بعدها، وفي توضيح المقاصد والمسالك قيل:" فإنْ أُلغيت كُتبت بالألف لضعفها، وإنْ كُتبت بالنون، قاله الفرّاء"[٣].

ومما تقدّم يمكن إجمال مذاهب النحويين في كتابة (إذنْ)بما يأتي:

١– مذهب يقول بكتابتها بالألف (إذًا) وذلك كما كُتبتْ في المصحف الشريف.

٢– مذهب يقول بكتابتها بالنون (إذنْ) سواء أكانت ناصبة للفعل المضارع أمْ غير ناصبة.

٣– مذهب يكتبها بالنون إذا كانت عاملة، وبالألف إذا كانت مُهملة. وثمّة مذهب آخر يكتبها بالنون إذا كانت مُهملة، وبالألف إذا كانت عاملة.

٤– مذهب يكتبها بالنون إذا وُصلتْ في الكلام، وبالألف إذا وُقف عليها.

والرأي الراجح الذي يمكن الركون إليه في هذا الصدد هو أنّ (إذنْ) تصحّ كتابتها بالنون بدلا من الألف، والاكتفاء بذلك وجعل كتابة (إذنْ) التي هي مِنْ الأدوات النحويّة أكثر يسرًا لا عُسرًا بالابتعاد عن الخلافات التي لا طائل تحتها، وكثرة التفريعات المنطقيّة التي لا تمتّ إلى طبيعة اللغة بصلة. فـــ (إذنْ)حرف، والحرف سواء أكان عاملا أمْ غير عاملٍ لا يدخله التنوين لا سيّما إذا عرفنا أنّ التنوين من خواصّ الأسماء المعربة، فضلًا عن ذلك أنّ الحرف مبنيّ دائمًا لا مُعرب، والتنوين لا يدخل إلا المعرب المصروف. ويترتب على ذلك – كتابة إذن بالنون– عدم ربط طريقة كتابتها بالوصل، والوقف، فتأخذ حينئذٍ صورةً واحدةً فحسب.

---

(١)شرح الجمل: ٢/١٧٠.
(٢) رصف المباني: ١٥٦
(٣) توضيح المقاصد والمسالك: ١٥٩/٥، همع الهوامع: ٣٠٧/٦

أمّا رسمها في المصحف فقد جاء بالألف دائمًا، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنّها كان يوقف عليها عند القراءة بالألف فجاءت مرسومة كذلك أينما وقعت، كما في قوله تعالى: ﴿ إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَّا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾[٤].

والمعروف أنّ رسم المصحف الشريف رسمٌ خاصٌّ به، ولا يُقاس عليه مثله في ذلك مثل خطّ العروضيين. وبعد هذا وذاك لمْ يبقَ سوى كتابة (إذنْ) بالنّون ومتابعة علماء اللغة القدامى والسّواد الأعظم منهم عندما كتبوها بالنّون، وهو الأجدر بمتابعته والالتزام به، فالتنوّع الذي يكون في كتابة (إذنْ) تارةً بالألف وتارةً بالنون يُوقع المُتعلّم بالخطأ ويتعذّر عليه الصّواب. فهو إذا أراد كتابتها عليه معرفة متى تعمل، ومتى لا تعْمل، ومتى تُصل، ومتى يوقف عليها، وغير ذلك حتى يُصبح إملاءَ أداةٍ نحويّةٍ واحدةٍ عسيرًا ومُنقرًا يلتحق بأمورٍ عسيرةٍ أخرى تجْعل أبناء اللغة نافرين منها، وهو أمرٌ يرفُضُه كل غيور على هذه اللُغة الشّريفة.

الخلاف في عمل (إذنْ):

اختلف النحويون أيضًا في عمل (إذنْ)، أتنصب المضارع بنفسها، أم بأنْ مضمرة بعدها؟، ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: وهو قول الخليل" أنّ ناصب الفعل المضارع بعد (إذن) هو أنْ المصدرية مضمرة بعدها، فيما حكاه عنه أبو عبيدة قال سيبويه: " وقد ذكر لي بعضهم أنّ الخليل قال: (أنْ) مضمرة بعد (إذنْ)، ولو كانت مما يُضمر بعده (أنْ) فكانت بمنزلة اللام وحتّى لأضمرتها إذا قلت: "عبدالله إذنْ يأتيك"، فكان ينبغي أنْ تنصب " إذنْ" يأتيَك عبدُالله"، كما يتغيّر المعنى في حتّى في الرفع والنصب، فهذا ماروا، وأمّا ما سمعتُ منه فالأوّل" [٥]، و"ذهب إلى ذلك الزجاج

---

(١) الإسراء ٧٥
(٢) الإسراء: ٧٦
(٣) النساء:٥٣
(٤)الأنعام: ٥٦
(٥) رصف المباني: ١٥٧، الكتاب:٤١٣

والفارسي"[١]، ورضي الدين الاستراباذي، ونقل السيوطي عنهما: " الناصب أنْ مضمرة بعدها، لا هي؛ لأنّها غير مختصة؛ إذ تدخل على الجُملة الابتدائية، نحو: إذنْ عبدالله يأتيك، وتليها الأسماء المبنيّة على غير الفعل"[٢]، وقد قال السيوطي[٣]: " وإلغاء (إذنْ) مع اجتماع الشروط لغة بعض العرب حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يَجُز لأنّها لغة نادرة؛ ولذلك أنكرها الكسائي والفرّاء، على اتساع حفظهما، وأخذهما بالشاذ"[٤]، وفي الجنى الداني[٥]: وهي لُغيّة نادرة حكاها عيسى وسيبويه، ولا يُقبل قول مَن أنكرها"[٦].

أمّا الرضي فقد دافع عن مذهب الخليل بقوله: " ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرناه ثمّ قال: " وإذا جاز لك إضمار " أنْ " بعد الحروف التي هي: الواو، والفاء، وأو، وحتّى، فهلا جاز إضمارها بعد الاسم، وإنّما لم يجز إظهار "أنْ " بعد " إذنْ " لاستبشاعهم للتلفّظ بها بعدها"[٧]، ويؤكّد ذلك بقوله: " فلمّا احتمل "إذنْ " التي تليها المضارع معنى الجزاء، فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتمل معنى مطلق الزمان، فالمضارع بمعنى الحال، وقصد التنصيص على معنى الجزاء في " إذنْ "، نصب المضارع بـــ " أنْ " المقدّرة؛ لأنّها تُخلّص المضارع للاستقبال"[٨].

ويُبرهن بأنّها غير عاملة بنفسها بقوله: " وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم، والنّداء، والدّعاء، يقوّي كونها غير ناصبة بنفسها، كـــ "أنْ"، و" لنْ"، إذْ لا يُفصل بين الحرف ومعموله لما ليس من معموله" [٩].

قال الزجاج بعد أنْ حكى رأيَ سيبويه ورأيَ الخليل: " وكلا القولين حسنٌ جميلٌ إلا أنّ العامل –عندي– النصبَ في سائر الأفعال " أنْ" وذلك أجود، إمّا أنْ تقع ظاهرة أو مضمرة "[١٠] وبذلك يكون تأويل " إذنْ أكرمَه": إنْ كان الأمرُ على ما تصفُ وقعَ إكرامهُ، فـــ (أنْ) مع (أكرمُه) مقدّرة بعد (إذنْ)".

---

(١) الجنى الداني:٣٦٤.
(٢) همع الهوامع: ٢/٢٩٤.
(٣) همع الهوامع:٢/ ٢٩٦-٢٩٧
(٤) المرجع نفسه: ٢/ ٢٩٦-٢٩٧.
(٥) الجنى الداني: ٣٦٣.
(٦) المرجع نفسه: ٣٦٣.
(٧) شرح الكافية: ٢/٢٣٧.
(٨)المرجع نفسه:٢/٢٣٧.
(٩)شرح الكافية: ٢/٢٣٨.
(١٠)معاني القرآن: ٢/٦٣.

أمّا ابن مالك فيرى أنّه لا يوجد نصٌ على أنّ الخليل يذهب إلى أنّ الفعل المضارع منصوبٌ بـــ (أنْ) مضمرة بعد (إذنْ)، وما رواه عنه أبو **عبيدة** لا نصّ فيه على مذهب الخليل، إذ قال: " وما عزاه إلى الخليل من أنّ الفعل بعد " إذنْ " منصوب بـــ (أنْ) مضمرة، إنّما مستنده فيه قول السيرافيّ في أوّل شرح الكتاب[١]: " روى أبو عبيدة عن الخليل أنّه قال: لا ينصب شيء من الأفعال إلا بـــ (أنْ) مضمرة أو مظهرة في: كي، ولنْ، وإذنْ، وغير ذلك"، وليس في هذا نصٌّ على أنّ انتصاب المضارع بعد (إذنْ) عند الخليل بـــ (أنْ) مضمرة، لجواز أنْ تكون مركبةً مع (إذْ) التي للتعليل، و(أنْ) محذوفًا همزتها بعد النقل، على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لنْ)، والقول به على ضعفه أقرب من القول بأنّ (إذنْ) غير مركّبة، وانتصاب المضارع بعدها بـــ (أنْ) مضمرة؛ لأنّه لا يستقيم إلا على أنْ يكون ما بعد (إذنْ) في تأويل مبتدأ لازمٍ حُذف **خبره**، أو (إذنْ) قبله ليست حرفًا بل ظرفًا مخبرًا به عن المبتدأ، وأصلها (إذا) فقُطعت عن الإضافة وعُوّض عنها التنوين، وكلاهما في غاية من التكلّف، والقول بأنّ (إذنْ) من (إذْ وأنْ) أسهل منه" [٢].

هذه آراء القائلين بأنّ (إذنْ) ليست ناصبة بنفسها وأدلّتهم، وأنّ (أنْ) بعدها مقدّرة، ما عدا ابن مالك فقد دافع عن مذهب الخليل وبيّن وجهة نظره.ويتّضح بأنّ أصحاب هذا المذهب يستندون إلى دليلين:

<u>الدليل الأول</u>: وهو القياس على حتّى، وكي، واللام، ولام الجحود. ورُدّ هذا القياس بعدم صحته ذلك أنّ هذه الحروف إنّما تنصب بإضمار (أنْ) لجواز دخولها على المصادر، ولمّا كانت (إذنْ) لا يصحّ دخولها على مصدر ملحوظ أو مقدّر، ولا يصحّ إظهار (أنْ) بعدها في موضع من المواضع، لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذُكر.

<u>الدليل الثاني</u>: قاعدة توجيهيّة هي عدم الاختصاص، حيث إنّ (إذن) من الحروف غير المختصّة؛ لدخولها على الأفعال والأسماء.

المذهب الثاني: وهو رأي الجمهور أنّ (إذن) هي" الناصبة للفعل المضارع بنفسها مباشرة "[٣]، وتخلّص زمنه للاستقبال كسائر حروف النصب للمضارع، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، وهو وهو يرى أنّه" لو كان العمل لـــ(أنْ) لانتصب الفعل بعدها بدون شروط، كما هو العمل بعد

---

(١) السيرافي، شرح الكتاب: ٨٤/١.
(٢) شرح التسهيل: ٢٠/٤.
(٣) مغني اللبيب:١١٧/١، همع الهوامع:٢/ ٢٩٢، الجنى الداني: ٣٦٤

اللام، وحتى إذا وقع بعدهما الفعل المستقبل"[١]، وقال الأخفش: " تنصب بها كما تنصب بـــ (إذنْ) وبـــ (أنْ)"[٢].

وقد انتصر المالقي لمذهب الجمهور مدللاً على فساد المذهب الآخر بقوله: فقال[٣]: " ولا يصحّ القياس على ذلك؛ لأنّ حتى، وكي، ولامها، ولام الجحود، إنّما تنصب بإضمار "أنْ" لجواز دخولها على المصادر، وربّما ظهرت مع بعضها في بعض المواضع...، ولمّا كانت "إذنْ" لا يصحّ دخولها على مصدر ملفوظ أو مقدّر، ولا يصحّ إظهار "أنْ" بعدها مع موضع من المواضع، لم يَجُز القياس في نصب ما بعدها على ذلك"[٤].

وقد ذكر ابن هشام ثلاثة شروط لعملها، وهي:[٥]

أولًا: أنْ يكون زمن المضارع بعدها خالصًا للاستقبال، ولا يوجد ما يدلّ على أنّ زمنه للحال، نحو: إذنْ أكرمَك بعد قوله: سأزورك؛ لأنّ نواصب المضارع تقتضي الاستقبال فلا تعمل في غيره؛ وذلك لتحققه في الوجود كالأسماء، فلا تعمل فيه عوامل الأفعال. قال الشلوبين: "وهو ألا تدخل إلا على مستقبل، فإذا أدخلناها على فعل حالٍ لم تعمل أصلا وإنْ كانت متقدّمة؛ لأنّه ليس في الدّنيا ناصب يدخل على فعل حالٍ، فوجب لها هنالك الإلغاء" [٦].

فإنْ وُجد ما يدل على حاليّة المضارع رفعته واعتبرتها مُلغاة؛ إذ لا مَدخل للجزاء في الحال، والحال لا يكون إلا مرفوعًا، فيجب الرفع فلو قيل لك: أحبّك، فقلت: "إذن أظنُّك صادقًا"[٧]؛ لأنّ الحبّ أمر يتحقق في الحال وليس في المستقبل، ونواصب المضارع تخلّص الأفعال للمستقبل، وأنت تريد الحال فتدافعا[٨]، قال ابن الناظم: فلو كان الفعل المضارع بمعنى الحال وجب رفعه، لأنّ فِعل الحال لا يكون إلا مرفوعًا"[٩]،وفي أصول ابن السراج: " فإنْ كان

---

(١) ابن قنبر، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيـــروت، ج٣، ص:١٢.

(٢)صنعة: الأخفش الأوسط؛ الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـــ)، معاني القرآن، حققـــه د. فـــاتر فارس، ط٢، ١٩٨١، ج١، ص: ١٢١.

(٣) رصف المباني: ١٥٧.

(٤)المرجع نفسه: ١٥٧.

(٥)النحوي، ابن يعيش، شرح المفصل، (-٦٤٣هـــ)، عالم الكتب، بيروت ومكتبة المتنبي، القـــاهرة، ج٩، ص: ١٢- ١٤، وهمع الهوامع: ١٠٥/٤- ١٠٦، والجني الداني: ٣٦١- ٣٦٣.

(٦)شرح الجزوليّة: ٤٧٧/٢.

(٧) مغني اللبيب، ١٢١، الجنى الداني، ٣٦٢.

(٨) شذور الذهب: ١٩١.

(٩) شرح الألفية: ٢٣٦

الفعل الذي دخلت عليه (إذنْ) فعلا حاضرًا لم يجز أنْ تعمل فيه؛ لأنّ أخواتها لا يدخلن إلا على المستقبل..."[١]،وقد أكّد السيرافي على ذلك في شرحه لكتاب سيبويه فقال: "

وإنّما يُنصب بها لأنّها تكون جوابًا، وما بعدها مستقبل لا غير"[٢].

ثانيًا:أنْ تكون "إذن" واقعة في صدر الكلام: أي: في أوّل الكلام؛ لأنّها حينئذٍ في أشرف مجالها، نحو: إذنْ أكرمك، ويكون الفعل في هذه مفرغًا لها غير معتمد شيء قبلها فإنْ تأخّرت أُلغيت حتمًا[٣] نحو: نحو: أكرُمك إذنْ؛ لأنّ الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه، أمّا إذا إذا توسّطت – أي: وقعت حشوًا في الكلام– وافتقر ما بعدها لما وجب إلغاؤها أيضًا كالمتأخرة"[٤]، نحو: أنا إذن أكرمُك.

وهي تقع حشوًا في ثلاثة مواضع:[٥]

أ- **بين المبتدأ وخبره** نحو: أنا إذن أكرمُك، أما قول الراجز:[٦]

لا تتركنّـــــي فـــــيهم شـــــطيرًا إنّـــــي إذنْ أهلَـــــك أو أطيـــــرا

فالشاهد في البيت إعمال " إذنْ " مع فوات التصدير، فقد فصلت بين " إنّ " واسمها وخبرها. وللعلماء تخريجات في هذا البيت، وتنحصر هذه الآراء فيما يلي:

١- ذهب كثير من النحويين، ومنهم ابن هشام، إلى أنّ الخبر محذوف، وتقديره عند ابن هشام: إنّي لا أقدر على ذلك "[٧]، وعند المالقي: " إنّي أتلف "[٨] ثمّ استأنف بعد ذلك فقال: فقال: إذنْ أهلك أو أطيرا، وعلى هذا فهي عاملة؛ لأنّها في صدر الكلام، فقد تحقّق شرطُها، وهذا أقوى الآراء في تخريج البيت. فالنّصب بعد (إذنْ) الواقعة بين اسم (إنَّ) وخبرها ضرورةٌ شعريّةٌ، وذلك بناء على أنّ (إذنْ) وما بعدها جُملة في محل رفع خبر (إنَّ)، وكما أجاز الكسائيُّ النصبَ بعد اسم (إنّ)، فقد أجاز النّصب بعد اسم (كان)، نحو: كان عبد الله إذنْ يكرمك، وقد أوجب الفرّاء الرفع بعد اسم (كان)، ووافق الكسائي بعد

---

(١) الأصول لابن السراج ١٥٣/٢
(٢) شرح كتاب سيبويه،٨٤
(٣) الجنى الداني:٣٦١
(٤) مغني اللبيب:١/ ١١٨، الجنى الداني:٣٦١
(٥) الجنى الداني:٣٦١
(٦) هذا رجز قائله مجهول
(٧) مغني اللبيب:١١٨/١
(٨) همع الهوامع:٢٩٦/٢

اسم (إنّ)، ونصّ الفرّاء على وجوب الرفع بعد (ظنَّ)، نحو؟: ظننتُ زيدًا إذنْ يكرمَك[١].

٢- ذهب الرماني إلى أنّ الشاعر لما اضطر شبّه " إذنْ " بـــ " لنْ " فنصب بها كما نصب بـــ " لنْ "[٢].

٣- مذهب الفراء أنّ النّصب في مثل هذا البيت لغة، قال: " وقد تنصب العرب بـــ " إذنْ " وهي بين الاسم وخبره في (إنّ) وحدها، فيقولون: إنّي إذنْ أضربك. قال الشاعر: لا تتركني... والرفع جائز"[٣].وذكر المرادي " أنّ بعض الكوفيين يجيزون مثل هذا، وتأوّله البصريون"[٤]، وذكر السيوطي أنّ ممن" أجاز هذا الكسائي"[٥].

٤- وذهب ابن الحاجب في شرح المفصّل إلى أنّ: " إنّي إذنْ أهلك " على معنى إنّي أقول، والقول يُحذف كثيرًا، واعترض على ابن الحاجب في أنّ الإشكال لا يزال قائمًا".

٥- يرى الرضي الخبر هو "إذن أهلك" لا " أهلك " وحده، فتكون "إذن" مصدّرة، كما تقول: زيدٌ لن يقومَ ".

وعندنا هذا التخريج أفضل؛ لعدم الحاجة للتقدير، فيكون الكلام متّسقًا إعرابًا ومعنىً، فالخبر جُملة فعليّة قائمة بذاتها تصدّرتها (إذنْ)، استوفت شروطها فنصبت الفعل. وعلى هذا التخريج لا يُعدّ عملها بين المبتدأ والخبر شذوذًا، بل يبقى النظر إلى عملها أم إلغائها نظرًا دلاليًّا إذا أُريد به الاستقبال عملت، أو أريد به الحال ألغيت.

ب- بين الشرط وجزائه، سواء أكان الشرط جازمًا، نحو: إنْ زرتني إذنْ أكرمْك، أم غير جازمة، نحو: إذا زرتني إذن أكرمْك، فالفعل المضارع هو جواب الشرط فتجزم " أكرمْ "؛ لأنّه جواب الشرط، ولا تأثير لـــ " إذنْ "[٦].

---

(١) همع الهوامع:٢/ ٢٩٦
(٢) مغني اللبيب: ١١٨/١.
(٣)المرجع نفسه: ١١٨/١.
(٤) الجنى الداني:٣٦٢
(٥) همع الهوامع:٢٩٦/٢.
(٦) رصف المباني:١٥٤.

ج- بين القسم وجوابه، نحو: والله إذنْ أكرمُك، فالفعل المضارع جواب القسم، فلا تعمل " إذنْ " لأنّ ما بعدها جواب القسم، وعليه قوله:

لئن عـاد لـي عبـد العزيـز بمثلهـا وأمكننـي منهـا إذنْ لا أقيلهـا

فـ "(لا أقيلها) جواب القسم الموطأ عليه باللام الداخلة على "إنْ" في أوّل البيت"[١].

فإذا وقعت (إذن) بعد عاطف جاز فيها وجهان – أي: الإعمال والإلغاء-[٢]: النّصب مراعاة للاعتماد عليها، والرفع اعتمادًا على حرف العطف"، وبه قرأ السبعة، وقرئ شاذًا بالإعمال ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾[٣] قراءة أبي بن كعب، و" ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ﴾[٤] -وهي قراءة ابن مسعود- بالنصب بحذف النون فيهما، والغالب الرفع، وقد أكّد أبو حيان هذه القراءة[٥]، و"هي ما ما سمعها سيبويه عن العرب"[٦]، وقد ذكر مكّي أنّها مُلغاة غير عاملة في قوله تعالى: ﴿لَّا يُؤْتُونَ يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[٧]، لدخول فاء العطف عليها، بينما أجاز الزجاج الرفع والنصب في (يؤتون) على تقدير "فلا يؤتون النّاس نقيرًا إذنْ"[٨]، أمّا النّصب فعلى تقدير "فإذنْ لا يؤتون **الناس**"[٩]، وذكر العكبري قراءة النّصب والرفع في الآيتين مؤكّداً حذف نون الرفع في الأفعال من بعض المصاحف[١٠]، فإنْ قيل: إنْ تزرني أزرْك وإذاً أحسن إليك، فإنْ قدّرت العطف على الجواب جزمت (أحسنْ)، وبطل عمل (إذنْ) لوقوعها حشواً، أو على الجُملتين معًا جاز النّصب والرفع؛ لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النّصب؛ لأنّ ما بعدها مستأنف، أو لأنّ المعطوف على الأوّل أوّل، نحو: زيد يقوم وإذنْ أحسن إليه، إنْ عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسميّة جاز الوجهان.

---

(١) رصف المباني:١٥٤
(٢)المرجع نفسه:١٥٦، مغني اللبيب:١٢٢/١
(٣) سورة الإسراء:٧٦
(٤) النساء:٥٣
(٥)البحر المحيط:٦/٦٧
(٦)الكتاب:١٢/٣-١٦.
(٧)الإسراء:١٧
(٨)مشكل إعراب القرآن: ١٩٤/١، النحاس، أبو جعفر (-٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٥م، ج١، ص: ٤٦٣.
(٩)بن السري، أبو اسحق إبراهيم (ت ٢١١هـ)،معاني القرآن للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الوليد، جدة، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م، ج٢، ص: ٦٢.
(١٠)أبو البقاء، عبد الله بن الحسن، البيان في إعراب القرآن للعكبري، دار ابن خلدون، الإسكندرية، ج٢، ص: ٦٥.

وجاء في شرح التصريح: إنْ كان السّابق عليها واوًا أو فاءً جزاء جاز النّصب، والرفع باعتبارين؛ فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض.

قال الأخفش: إنّما رفع لأنّ معتمد الفعل صار على الفاء والواو ولم يحمل على (إذنْ) فكأنّه قال: "فلا يؤذون الناس إذًا نقيرا"، ولا يمتعون إذنْ[١].

والنّصب باعتبار كون ما بعد العاطف جُملة مُستقلّة، والفعل فيها بعد (إذنْ) غير معتمد على ما قبلها[٢].

فإذا كان العاطف غير الفاء والواو لم يجزْ إلا الرفع، فإذا كان العطف بـــ (ثمّ)، نحو: أنا خارج إلى حومة الحرب ثمَّ إذنْ أقاتل الأعداء، فلا يجوز إلا الرفع.

ثالثًا: ألا يُفصل بينها وبين الفعل بفاصل:

أي: أنْ يكون المضارع متّصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها، فإنْ فُصلت بفاصل بطل عملها، فيجب الرفع في نحو: إذن زيدٌ يكرمُك، "وأجاز النّحاة أنْ تُفصل بواحد من اثنين وهما: "القسم" و" لا" وأجاز بعض النحويين الفصل بغير ما سبق، وهو ما سنوضحه بالتفصيل في موضعه.

أمّا الفصل بالقسم[٣]؛كقولك: "إذن والله أكرمَك"، وإذنْ بسبب عمرو أحسن إليك"، وإنّما بقي بقي التأثير مع الفصل بما ذُكر؛ لأنّ القسم معناه التوكيد"[٤]،وفي شرح الفاكهي لألفيّة ابن مالك " واغتُفر الفصل بالقسم لأنّه زائد جيء به للتأكيد، فلا يمنع النّصب"[٥] فلم يمنع الفصل به من النّصب كما لم يمنع من الجر في قولهم: إنّ الشاة لتجتر فتسمع صوت والله رجّها، واشتريته بوالله ألف، بخلاف الفصل بالقسم، ولو كان ظرفًا أو عديله – الجار والمجرور–، فإنّه جزء من الجُملة فلا تقوى (إذنْ) معه على العمل فيما بعدها[٦]، ونحو قول الشاعر:

إذنْ والله نـــــــرميَهم بحـــــــربٍ تُشـيب الطفـلَ مـن قبـل المشـيب

أو النفي بلا، نحو: إذنْ لا أفعلَ؛ لأنّ (لا) لا يعتد بها فاصلة.

---

(١) معاني القرآن، الأخفش، ج١، ص: ٣١.
(٢) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٤.
(٣) الجنى الداني، ٣٦٥-٣٦٦
(٤) رصف المباني، ١٥٣
(٥) شرح الفاكهي، ١/١٥٠
(٦) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٥.

وقد جوّز ابن بابشاد[١] الفصل بينهما بالنداء، نحو: إذنْ- يا زيدُ- أحسنَ إليك، أو الدّعاء، نحو: وإذنْ- يغفرالله لك- يُدخَلك الجنة، واعترض أبو حيّان على ذلك بعدم سماعه عن العرب، فالصحيح منعه"، ورأي ابن بابشاذ هذا لم يذكره في شرح المقدّمة المحسبة، وألحقه المُحقق في الحاشية" [٢].

وأجاز ابن عصفور "الفصل بالظرف"[٣]، نحو: إذنْ- غدًا- أكرمَك"، قياسًا على القسم، قال: لا يجوز في غيرها من النواصب، والصحيح المنع، والفرق أنّ القسم مُؤكد، وفصل المؤكد كلا فصل، ولذا فُصِلَ به بين حرف الجر ومجروره، نحو: اشتريته بوالله ألف درهم، ومن المضاف والمضاف إليه، نحو: هذا غلامُ والله زيدٍ، حكاه الكسائي عند العرب[٤].

وأجاز الكسائي وهشام[٥] والفراء الفصل بمعمول الفعل[٦]، نحو: إذنْ زيدًا أكرمَ، والأرجح عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع[٧]، نحو: إذنْ زيدًا أكرمُ أو أكرمَ، وفي همع الهوامع ذكر السيوطي أنّ الأبّذي -شيخ أبي حيّان- قال بالفصل بالظرف أيضًا[٨]، وذكر ياسين في حاشيته أنّ أبا حيّان قال: "إنّه لا يجوز الفصل بالظرف وشبهه"[٩]،وفي الجنى الداني ذكر رأي ابن عصفور وابن بابشاذ في الفصل، وقال: " ولم يُسمع شيء من ذلك، فالصحيح منعه"[١٠]، ولو قيل لك: " أحبّك" من المحبة، فقلت: إذنْ أظنك صادقًا" رفعت الفعل؛ لأنّه حال والشرط في الإعمال الاستقبال"[١١].

فإذا قدّمت معمول الفعل على (إذنْ)، نحو: زيدًا إذا أكرمُ، فذهب الفراء إلى الرفع، والكسائي: الرفع والنصب؛ لأنّها غير مصدّرة، ويردّ على ذلك أنّها تعمل؛ لأنّها وإنْ لم تتصدر لفظًا فهي مصدّرة في النيّة؛ لأنّ النيّة بالمفعول التأخير[١٢].

---

(١) الجنى الداني، ٣٦٢، مغني اللبيب،١/١٢٠
(٢) شرح المقدمة المحسبة، ١/٢٣٢-٢٣٣.
(٣) الجنى الداني: ٣٦٢
(٤) شرح التسهيل: ٣/٧٤.
(٥) هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير، أحد أصحاب الكسائي، مؤلفاته: مختصر النحو، والحدود، والقياس. مات سنة تسع ومئتين. انظر بغية الوعاة:٢/٣٢٨.
(٦) الجنى الداني، ٣٦٣، المقرب،١/٢٦٢
(٧) مغني اللبيب،١/١٢١
(٨) همع الهوامع،٢/٢٩٥، مغني اللبيب ، ١/١١٩
(٩) حاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى، ١/١٥٠
(١٠) الجنى الداني،٣٦٣
(١١) مغني اللبيب ،١/٢١٢
(١٢) همع الهوامع:٢/٢٩٥

ونرى أنّهم لم يُخطئوا في ذلك لكثرة ورود النداء والظرف معترضًا، أمّا الفصل بمعمول الفعل، ففيه نظر لأنّ (إذنْ) في هذه الحالة كأنّما دخلت على اسم لا فعل، ولم يُعطِ مَنْ نَقلَ هذا الجواز مثالا له؛ ليوضّح رأي مَنْ نقل عنه.

هذه الشروط الثلاثة ذكرها معظم النحاة، إلا أنّ ابن يعيش في شرح المفصّل زاد شرطًا رابعًا، ووافقه عليه عبّاس حسن من المُحدثين، وهو:

رابعًا:أنْ تكون جوابًا[١]؛ وهو ما فُهم من قول سيبويه: "اعلم أنّ (إذنْ)إذا كانت جوابًا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم" [٢]، ويُفسِّر عباس حسن الجواب بقوله:" المراد من دلالتها على الجواب: وقوعها في كلام يكون مترتبًا على كلام قبله ترتب الجواب على السؤال؛ سواء أكان الكلام السابق مشتملا على استفهام مذكور أم غير مُشتمل عليه، ولكنّه بمنزلة الملحوظ" [٣]، ومثال السؤال المذكور: ماذا تفعل لو صادفت بائسًا؟، فتقول: إذنْ أبذلَ طاقتي في التخفيف عنه. وهذا الشرط لم يشترطه النحاة القدامى، فقد وضعوا لها ثلاثة شروط هي السابقة لهذا الشرط

ومثال السؤال المقدّر أنْ تقول لصديقك: سأعفو عن خطأك، فيقول صديقك: إذن أعتذرَ عنه، فالجملة الثانية ليست ردًا على سؤال سابق مذكور، بل هي ردٌّ على سؤال مقدر مُتخيل، تقديره: ما رأيُك؟، أو ماذا تفعلُ.

وهذا الشرط فيه نظر إذ إنّ (إذنْ) للجواب على كل حال سواء أعملت أمْ لمْ تعْمل. ورد في الجنى الداني: " قال سيبويه – في إذنْ –: " معناها الجواب والجزاء " فحَمَلَهُ قوم – منهم الشلوبين – على ظاهر، هو قال إنّها للجواب والجزاء في كل موضع. وتكلّف تخريج ما خفي فيه ذلك، وحمله الفارسي على أنّها قد ترد لهما – وهو الأكثر – وقد تكون للجواب وحده، نحو أنْ يقول القائل: أحبّك فتقول: إذنْ أظنّك صادقا، فلا يتصوّر هاهنا الجزاء، فالجواب مُلاصقٌ لها في أحوالها جميعًا، فلا يمكن أنْ نضعه شرطًا لعملها، ولكننا نكتشف شرطًا آخر للعمل غير الجواب ألا وهو الجزاء فهو أولى أنْ يكون شرطًا للعمل؛ لأنّنا نلاحظ من النصّ السّابق أنّها إذا لم تتضمّن معنى الجزاء فهو الجواب، وهو للحال كما مُثّل، فيكون الشرط – إذا كان لا بدّ من زيادة شرط رابع– هو دلالتها على جواب وجزاء معًا لتكون عاملة.

---

(١) شرح المفصل: ١٤/٩، النحو الوافي: ٣٠٨/٣ –٣٠٩.
(٢)الكتاب:١٤/٣.
(٣) النحو الوافي: ٣٠٨/٣ –٣٠٩

ومع اتفاق النحاة على وجوب توفر الشروط السابقة لإعمال (إذنْ) النّصب في الفعل المضارع، فإنّهم اتفقوا على إهمالها وجوباً في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أنْ يكون ما بعدها جوابًا للشرط الذي قبل "إذنْ"، نحو: إنْ تأتني إذنْ أكرمْك"، فتجزم " أكرمْك" لأنّه جواب الشرط، ولا تأثير لـــ "إذنْ ".

الثاني: أنْ يكون ما بعدها جوابًا للقسم الذي قبلها، إمّا مذكور، نحو: " والله إذنْ لا أفعلُ"، قال سيبويه: " ومن ذلك أيضًا: " والله إذن لا أفعلُ"، من قِبَلِ أنّ " أفعلُ" معتمدٌ على اليمين، و " إذنْ " لغوٌ" (١).

وإمّا مقدّر، كقول كثيّر عزّة:

لئنْ عــادَ لــي عبــدُ العزيــز بمثلهــا وأمْكننـــــــــي إذنْ لا أقِيلهـــــــا

فـــ (لا أقيلُها) مرفوع؛ لأنّ " إذنْ" لم تتصدّر لكونها جواب القسم المقدّر الموطــأ عليــه باللام الداخلة على " أنْ" في أول البيت، والتقدير: والله لئنْ.

الثالث: أنْ يكون ما بعدها خبرًا للمبتدأ الذي قبلها، نحو: " أنا إذنْ أكرمُك". قال المالقي: " وتقول في المبتدأ: " زيدٌ إذنْ يكرمُك ط، فـــ "يكرمُك"، مرفوع؛ لأنّه خبر عن " زيد "، وكــذلك حكمه في خبر ما يدخل على المبتدأ والخبر، من " كان" و " إنّ " وشبههما، كقولك: " كان زيــدٌ إذنْ يكرمُك" و " إنّ زيدًا إذنْ يكرمُك"، و " ظننت زيدًا إذنْ يكرمُك "؛ لأنّ المفعول الثاني فــي باب ظننت حكمه أنْ يكون خبرًا للمبتدأ في الأصل، فهو كخبر "كان " و "إنّ " " (٢).

وقد نُقل عن عيسى بن عمر أنّ بعض العرب يهمل (إذن) مع استيفائها جميع الشروط فهم يرفعون الفعل بعدها، وقد نقلها عنه سيبويه(٣)، وأثبت البصريون هذه اللغة رجوعًا إلى نقل عيسى بن عمر على أنّها لغة نادرة ولكنّها القياس؛ لأنّها غير مختصة تدخل على الفعل المضارع كما تدخل على الاسم: إذن أكرمَك، وإذنْ زيدٌ يكرمُك، وإنّما أعملها الأكثرون حملا على ظنَّ؛ لأنّها مثلها في جواز تقدّمها على الجُملة وتأخّرها عنها، وتوسطها بين جزئيها. كما حُملت (ما) على (ليس)؛ لأنّها مثلها في نفي الحال(٤). " ووافق البصريون على ذلك أحمد بن يحيى ثعلب الكوفيّ وخالفهم جمهور الكوفيين، وأنكر الكسائيّ والفراء راوية عيسى بن عمر،

---

(١)شرح الكافية: ٢/٢٣٨-٢٣٩.
(٢)رصف المباني: ١٥٤.
(٣) الكتاب: ١٤/٣٠
(٤) حاشية الصبان: ٣/٢٩١.

وقال أبو بكر بن طاهر: إنّ الذي رواه عيسى إنّما هو في فعل الحال ضعيف فلا يلتبس مثله على سيبويه ويزعم أنّ ذلك لغة"[١].

ويميل الباحث إلى ترجيح مذهب سيبويه والجمهور أنّها تنصب الفعل المضارع بنفسها، لا بـــ (أنْ) مضمرة بعدها كما ذهب إليه الخليل، وتابعه الزجاج والفارسي، وانتصر له الرضي،كما أنّه لا يجوز الفصل بين (إذنْ) ومنصوبها، واغتُفر الفصل بالقسم؛ لأنّه زائد جيء به للتأكيد، فلا يمنع النّصب، كما اغتُفر الفصل بـــ (لا) النافية، نحو قولك جوابًا لمَنْ قال لك: سأفعل ما قُلتَ: إذن لا أُهينَك، وقد جاء الفصل بـــ(لا) النافي؛ لأنّ النافي كالجزء من المنفيّ، فكأنّه لا فاصـــل. وما عدا ذلك فلا يجوز الفصل فيه؛ كالفصل بالدعاء، نحو قولك:إذن – عافاك الله أكرمَك، فلـــم يُسمع من كلام العرب منه شيء، كما ذكر ذلك المرادي في الجنى الداني، أو الفصل بالنداء، أو الظرف، أو المجرور، أو معمول الفعل، فجمهور النحويين يوجبون رفع الفعل؛ لوجود الفصل.

أمّا إنْ وقعت (إذنْ) بين حرف العطف والفعل المستقبل، فأنت بالخيار، إنْ شئتَ أعملتها، وإنْ شئتَ إلغيتها، وهو الأكثر والأجود.

ولكننا نقول إنّ الرغبة الشديدة في السير على رأي الأكثرية منعًا من ارتباك المتلقي إلـــى أي الفريقين ينحى، وتوحيدًا للغة نرى أنّ من المستحسن إذا استوفت (إذن) شروط إعمالهـــا أنْ تعمل، وأنْ ينتصبَ الفعل بعدها، إلا إذا اقتضت فائدة بلاغية أو لغويّة محققة غيـــر ذلـــك؛ لأنّ الجميع يعترف بأنّ لغة الإهمال مع استيفاء الشروط هي لغة نادرة، بل وصفها بعضهم " بأنّهـــا لغية نادرة"[٢]، وقال السيوطي:" لغة نادرة جدًا"[٣].

---

(١) شرح التسهيل: ٧٣/٣، وأوضح المسالك: ١٦٤/٤– ١٦٥.
(٢) الجنى الدني: ٣٦٣.
(٣) همع الهوامع: ٢٩٤/٢

المبحث الثاني: الخلاف في (إذا) الفجائيّة

يُدهش الباحث من تضارب أقوال النّحاة في تصنيف (إذا) الفجائيّة، فيجد اختلافًا بينهم واضحًا، فلا اتفاق على رأي فيها، وقد ذكر ابن هشام في المغني اختلاف النحاة فيها فقال: " هي حرف عند الأخفش، ويرجّحه قولهم: "خرجتُ فإذا إنّ زيدًا بالباب"، وظرف مكان عند المبرّد، وظرف زمان عند الزجاج" [١] إضافة إلى ذكره في موضع آخر المسألة الزنبوريّة المشهورة – سيأتي بيانها في غير موضع–. والمتتبّع لنصّ ابن هشام السابق يجد أنّ النحاة انشعبوا في القول فيها إلى ثلاثة شعب:

الأولى: قالوا أنّ هذه المفردة حرف.

الثانية: ذهبوا أنّها ظرف، ثمّ اختلفوا بظرفيتها، مالت طائفة منهم إلى وسمها بالظرفيّة المكانيّة، في حين ذهب آخرون إلى تصنيفها ضمن ظروف الزمان، وهناك من قيّد الظرفيّة بتضمينها معنى الفعل.

الثالثة: مال بعضهم إلى تصنيفها في حقل الأفعال، وهو من أضعف الأقوال جميعًا في تصنيف هذه الكلمة.

وفيما يلي بيان هذه الأقوال:

أولًا: الخلاف في حرفيّة (إذا) الفجائيّة:

ذهبت طائفة من النحاة إلى القول بحرفيتها، وهو قول نسبه ابن هشام في المغني إلى جمهور الكوفيين[٢]، والأخفش [٣](ت٢١٥هـ)، وابن برّي [٤]، والشلوبين [٥] في أحد قوليه، ولم أقف على مذهب الكوفيين في (معاني القرآن) للفراء، ولا في (مجالس ثعلب)، كما لمْ أعثر على مذهب الأخفش في معانيه، ولكن بعد النظر يتّضح أنّ نسبة القول بحرفيتها إلى الكوفيين [٦] غير

---

(١) مغني اللبيب: ٤٩/٢.
(٢) مغني اللبيب:٤٩/٢. الجنى الداني: ٣٧٥.، وهمع الهوامع: ١٨٢/٣.
(٣) مغني اللبيب: ٤٩/٢
(٤) شرح الكافية:٢٧٤/١.
(٥) الجنى الداني: ٣٧٥.
(٦) الجنى الداني:٣٦٦

دقيقة [١]، فهي عندهم ظرف مكان ضُمّن معنى الفعل [٢]. وكذا الشلوبين فلم أجد المنسوب إليه في كتابه (التوطئة)، ولا في (شرح المقدّمة الجزوليّة)، ولعلّه في كتاب آخر له.

وممن صرّح بحرفيتها: الشنتمري [٣]، وابن مالك [٤]، والمالقي [٥]، والظاهر أنّ ابن هشام في المغني يختار القول بحرفيتها أيضًا، وقد بدا ذلك في ترجيحه له حيث قال: " ويُرجّحه قولهم: خرجتُ فإذا إنّ زيدًا بالباب بكسر (إنّ)؛ لأنّ (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها" [٦]، ويعني ويعني ذلك اقتضاء القول بالرأي الآخر وهو القول بأنّها ظرف إعمال خبر (إنّ) في (إذا)، وهو يمتنع للعلّة التي ذكر، ومقتضى ذلك المنع امتناع القول بظرفيتها. ورُدّت مقالة ابن هشام هذه بإمكان تقدير العامل في (إذا) من مادّة المفاجأة محذوفًا [٧]، ورُدّ أيضًا لما فيه من تكلّف تأويل بلا داعٍ" [٨].

ومن ذهب إلى حرفيتها يستدل بوقوع (إنّ) المكسورة بعدها في قول الشاعر: [٩]:

كُنتُ أُرى زيدًا كما قيل سيّدًا إذا إنّه عبد القفا واللهازم

وذلك لأنّ (إنْ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها [١٠]، وذكره البيتوشي (ت١٢١١هـ) أنّ الاستدلال بهذا البيت " دليلٌ على حرفيتها" [١١].

وقد أيّد ابن مالك في شرح التسهيل القول بحرفيتها بثمانية أدلّة، وهي: [١٢]

أولًا: إنّها كلمة تدلّ على معنًى في غيرها، وغير صالحة لشيء من علامات الأسماء، والأفعال.

ثانيًا: إنّها كلمة لا تقع إلا بين جُملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف كـ(لكنْ) و(حتّى) الابتدائيّة.

---

(١) همع الهوامع: ١٨٢/٣
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف:٧٤/٢
(٣) النكت: ٧٨٣/٢.
(٤) شرح التسهيل: ٢١٤/٢.
(٥) رصف المباني ١٤٩.
(٦) مغني اللبيب: ٤٩/٢.
(٧) حاشية الدسوقي: ٢٣٩/١.
(٨) المصدر السابق.
(٩) الكتاب:١٦٥/٣
(١٠) مغني اللبيب: ٤٩/٢.
(١١) الحفاية بتوضيح الكفاية: ٣٥٠
(١٢) شرح التسهيل:١٤٢/٢-١٤٣

ثالثًا: إنّها كلمة لا يليها إلا جُملة ابتدائيّة مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف.

رابعًا: إنّها لو كانت ظرفًا لم يختلف مَنْ حكم بظرفيتها في كونها مكانيّة أو زمانيّة، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

خامسًا: إنّها لو كانت ظرفًا لم تربط بين جُملتي الشرط والجزاء نحو:" ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [١]، إذ لاتكون كذلك إلا حرفًا.

سادسًا: إنّها لو كانت ظرفًا لوجب اقترانها بالفاء إذا صُدّر بها جواب الشرط، فإنّ ذلك لازم لكل ظرف صُدّر به الجواب.

سابعًا: إنّها لو كانت ظرفًا لأغنت عن خبر مابعدها، ولكثُر نصب ما بعده على الحال، كما كان مع الظروف المُجمع على ظرفيتها كقولك: (عندي زيد مقيمًا، وهناك يشرٌ جالسًا)، والاستعمال في نحو: (مررت فإذا زيدٌ قائمٌ) بخلاف ذلك.

ثامنًا: إنّها لو كانت ظرفًا لم تُكسر بعدها همزة (إنّ).

وقد اعترض أبو حيّان في كتابه (التذييل والتكميل) على هذه الأدلّة الثمانية، فلم يدعْ دليلًا إلا وسدّد سهمًا من جرابه.

وقد ردّ أبو حيّان الدليل الأوّل بأنّ " (إذا) على تقديرها ظرفًا، فإنّها تدلّ على معنى في نفسها سواء قُدّرت ظرف زمان أو مكان، فالتقدير على الأوّل في قولنا: (خرجت فإذا زيدٌ قائمًا): ففي الزّمان الذي خرجتُ، وعلى الثّاني: فبحضر زيدٌ قائمٌ "[٢].وغلّطه في قوله بعدم صلاحيتها لعلامات الاسم والفعل؛ لأنّه ينعقد منها مع الاسم المرفوع كلامٌ هي خبر عنه" [٣]. وقوله الأخير هذا مردودٌ عندي بقول ابن مالك في (الألفيّة) في ذكره علامة الاسم الأخيرة " ومسند للاسم تمييز حصل " [٤]، إذ يعني بذلك أنّ من علامات الاسم: أنْ يكون له مسند، أي محكومٌ به، بعبارة أخرى أنْ يكون الاسم مسندًا إليه، وهذا لا يتأتّى –كما ترى– في (إذا) على تقديرها ظرف فهي تكون حينئذٍ مُسندًا؛ لأنّها خبر وليس مسندًا إليه.

---

(١) الروم:٣٦
(٢) التذييل والتكميل ٣٢٨/٧..
(٣) المصدر نفسه ٣٢٨/٧.
(٤) شرح ابن عقيل ٢١/١.

ورُدّ الدليل الثاني: بأنّ من الأسماء ما وُجد بين جُملتين ومنا (منذ)، نحو قولنا: ما رأيته منذُ خلقَ الله كذا " [١].

ورُدّ الثالث: بما حكاه الأخفش عن بعض العرب من إتيانهم (إذا) متلوّة بـــ (قد)" [٢]. وهذا الردّ يضعّفه عندي عدم اطّراد هذا المحكي عن العرب، والقياس عند البصريين ومَن تابعهم كما نعرف إنّما هو على الكثير المطّرد في كلامهم.

ونقض أبو حيّان الرابع بـــ(حيثُ) فقد اتفق النحويون على أنّها ظرف، واختلفوا في نوعه أهو ظرف زمان أم مكان [٣].

ورُدّ الخامس بعدم انحصار الربط في الجواب بالحرف؛ فـــ(إذا) – كما قال – قد جاءت رابطة في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٤]، وهي اسم. وكلام أبي حيّان –عندي– مردود بعدم إجماع النّحاة – كما رأيت– على اسميّة (إذا) الفجائيّة سواء وقعت جوابًا أمْ لمْ تقع.

أمّا السادس فردّه بعدم لزوم اقترانها – وإنْ كانت ظرفًا بالفاء –؛ لأنّ مُخالفٌ لجواب بقيّة أدوات الشرط كما هو الحال مثلا إذا كان الجواب فعلا مرفوعًا فلا يكون جوابًا لبقيّة الأدوات إلا مقترنًا بالفاء بينما يصحّ وقوعه جوابًا لـــ(إذا) من غير الفاء، كقوله تعالى:﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ ﴾[٥] " [٦].

وظاهر كلام أبي حيّان المتقدّم هذا عدم لزوم اقتران (إذا) الفجائيّة بالفاء في الجواب، وإنْ كانت ظرفًا؛ لأنّ جواب (إذا) الشرطيّة لا يلزم فيه ذلك. فيصحّ أنْ تقول: إنْ تقمْ فإذا زيدٌ قائمٌ، وإذا زيدٌ قائمٌ. كما تقول: إذا قام زيدٌ فيقومُ عمرٌو، ويقوم عمرو، ولا وجه – في ظنّي –لحمل (إذا) الفجائيّة في حكم اقترانها بالفاء في الجواب على الشرطيّة في حكم اقتران جوابها بالفاء؛ لما بينهما من الاختلاف، فالشرطيّة تقتضي شرطًا وجوابًا والفجائيّة لا تقتضي ذلك.

---

(١)التذييل والتكميل: ٣٢٨/٧.
(٢)شرح ابن عقيل: ٢١/١
(٣)التذييل والتكميل: ٣٢٨/٧.
(٤) الروم:٣٦
(٥)الحج: ٧٢.
(٦)التذييل والتكميل: ٣٣٠/٧.

وأمّا السابع فقد تصدّى له بأنّ (إذا) كغيرها من الظروف في إغنائها عن الخبر في نحو قولنا: خرجْتُ فإذا زيدٌ، فـ(إذا) الخبر ولا خبر محذوف، أمّا قولنا: خرجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ فاستعمالها – كما قال – في لسان العرب مثل الاستعمال في الظروف تقول: خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ وقائمًا" [١]. ولمْ يَقُل أبو حيّأن ما إعراب (قائمٌ) على الرفع إنْ قدّرت (إذا) خبرًا عن المبتدأ؟

أمّا الدليل الثامن فقد أورد أبو حيّان ردّ الشلوبين عليه بعدم استلزام وقوع (إنْ) مكسورة بعدها تقديرها حرفًا، وذلك كما أشار لإمكان تقدير العامل في (إذا) معنى الكلام الذي فيه (إنْ)، ولمْ يذكُر تقديره [٢]!، والأقرب في الردّ ما سبق الإشارة إليه قبلًا وهو ردّ الدسوقي بإمكان تقدير العامل في (إذا) محذوفًا من مادّة المفاجأة [٣].

والرأي الراجح بعد هذا العرض لأقوال النحاة هو القول بحرفية (إذا) الفجائيّة، متابعة في ذلك لابن مالك في رأيه، متمسّكًا بأدلته، وهو رأي سيبويه وابن هشام فيما ظهر لي.

ثانيًا: الخلاف بظرفيّة (إذا) الفجائيّة:

رأت طائفة من قدماء النحاة أنّ (إذا) الفجائيّة هي من ضمن الظروف، ولكنهم اختلفوا في وظيفتها، أهي للدلالة على المكان، أم للدلالة على الزمان؟ وفيما يأتي بيان ذلك:

الفريق الأول: القائلون بأنّها ظرف زمان:

وقد نسب هذا القول إلى سيبويه والمبرد [٤]، والرياشي [٥]، والزجاج [٦]، واختاره الزمخشري له[٧]، وابن طاهر وابن خرّوف [٨]، والشلوبين في أحد قوليه [٩].

فأوّل إشارة –وصلت إلينا– إلى القول بظرفيّة (إذا) الفجائيّة كانت عند سيبويه (ت ١٨٠هـ)، إذ قال في كلامه على أنواع (إذا): " وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائمٌ" [١٠]. وفهم جمهور النحاة من قول سيبويه هذا حمْل (إذا) الفجائيّة

---

(١) المصدر نفسه ٣٢٩/٧.
(٢) التذييل والتكميل ٣٣٠/٧.
(٣) حاشية الدسوقي ٢٣٩/١.
(٤) التذييل والتكميل ٣٢٤/٧.
(٥) الجنى الداني: ٣٧٤.
(٦) شرح التسهيل ٢١٤/٢.
(٧) مغني اللبيب ٢/ ٤٨.
(٨) الجنى الداني ٣٧٤.
(٩) همع الهوامع ١٨٢/٣.
(١٠) الكتاب: ٢٣٢/٤

على الظرفيّة، ولكنهم اختلفوا في التحديد، فهناك من قال إنّ سيبويه قصد الظرفيّة المكانيّة، ورجّح اكثرهم أنّه قصد الظرفيّة الزمانيّة"(١).

وقد استظهر ابن مالك في شرح التسهيل من كلام سيبويه أنّها ظرف زمان حيث قال: " وهذا هو – يعني أنّها ظرف زمان – ظاهر قول سيبويه، فإنّه قال حين قصدها: " وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررتُ به فإذا زيدٌ قائمٌ " (٢).

وهذا الظاهر مع احتمال النصّ إيّاه يصطدم بنصين آخرين لسيبويه يُصرّح فيهما بحرفيّة (إذا). يقول الأوّل: " فإنْ قُلتَ: لقيت زيدًا وأمّا عمرو فقد مررتُ به، ولقيت زيدًا وإذا عبدُالله يضربه عمرٌو، فالرفع.. لأنّ (أمّا) و (إذا) يُقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء" (٣)، ويقول في الثّاني: " فإذا قال: حتّى أدخلها، فكأنّه يقول: سرْتُ فإذا أنا في حال دخول،... فـــ(حتّى) صارت هاهنا بمنزلة (إذا) وما أشبهها من حروف الابتداء " (٤).

وهذان النصّان –فيما أرى– يُرجّحان كونها حرفًا لا ظرفًا، وأمّا النصّ المُستظهر منه قوله بظرفيتها فالأقرب أنّه لم يَرُمْ منه إلا شرح معناها.

أمّا المبرّد فحاله كحال سيبويه لمْ نجد في كتابيه (المقتضب) و(الكامل) نصًّا يُصدِّق المنسوب إليه، وما وقفتُ عليه في كتابه(المقتضب) نصّان، صرّح في أحدهما بأنّها حرف، وفي

الآخر ألمح إلى أنّها ظرف، ولا يُسعفُ كلامه في هذا النصّ إلى استظهار نوع هذا الظرف عنده. فأمّا النصّ الذي نجد فيه التصريح بأنّها حرف فهو قوله: " ولـــ(إذا) موضع آخر وهي التي يُقال لها: حرف المفاجأة وذلك قولك: خرجتُ فإذا زيدٌ " (٥).

وأمّا النصّ الذي يُلمح منه أنّها ظرف ولم يُصرّح فيه بنوعه فهو قوله:" فأمّا (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسدّ مسدّ الخبر، والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: جئتك فإذا زيدٌ " وكلّمتك فإذا أخوك. وتأويل هذا: جئت، ففاجأني زيد، وكلمتُك ففاجأني أخوك " (٦).

---

(١) شرح التسهيل:١٤٢/٢، والجنى الداني:٣٦٥-٣٦٦
(٢) شرح التسهيل ٢١٤/٢.
(٣) الكتاب١٧/١.
(٤) الكتاب ١٧/٣.
(٥) المقتضب ٥٦/٢.
(٦) المصدر السابق ١٧٨/٣.

فظاهر قول المبرّد (فهي تسدّ مسدّ الخبر) – كما أشار الشيخ عضيمة –: " أنّها ظرف عنده قد وقع خبرًا عن المبتدأ" [١]، ولا يُعيّن – كما ترى – تأويله في استجلاء نوع الظرف، فهو صالحٌ حسب تأويله – في ظنّي – أنْ يكون ظرف مكان أو زمان؛ أعني أنْ يكون التقدير: جئتُ ففاجأني في المكان زيدٌ، أوْ في ذلك الوقت زيدٌ.

ولعلّ هذا ما أورثَ النّحاة في فهم رأيه، فالعبارة صالحة للتقديرين، ولا شيء يُعيّن أحدهما، ولا أدري علامَ اتّكأ مَنْ حدّد نوع (إذا) عنده فنسب إليه أنّها ظرف مكان في رأيه، أو عزا إليه أنّها ظرف زمان عنده.

وقد كان الشخ عضيمة – رحمه الله– على حقّ – فيما أرى – حين اكتفى في تحقيقه لــ (المقتضب)؛ بالإشارة إلى " أنّ (إذا) ظرف عنده دون تحديد نوعه "[٢]، والغريب أنّه قد تراجع عن هذا الاتجاه الأسلم – في رأيي– في تحرّي رأي المبرّد من كلامه، "فنسب إليه في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن) أنّها ظرف مكان عنده" [٣]. وهذا كما تبيّن لي من مراجعة كتب النّحو أنّه " الرأي الأكثر نسبة إلى المبرّد " [٤].

ولهذا سعى محقق الكتاب الشيخ عبدالخالق عضيمة إلى التوفيق بين القولين، فرأى أنْ تُحمل " لفظة (حرف) على الكلمة، لا على الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل، وهذا استعمال شائع عند سيبويه وغيره" [٥] وماذكره الشيخ عضيمه ظاهرٌ جدًّا.

ونقف هنا عند مسألة على جانب من الأهميّة، ففي ظاهر كلام المبرّد أنه لم ينصَّ صراحةً على الظرفيّة المكانيّة أوالزمانيّة لــ (إذا)، ولكن فَهم المتأخرون من كلامه القول بالظرفيّة المكانيّة [٦]، وفما سبب ذلك؟ ولمَ اختلفوا في مراد سيبويه من قوله السابق؟

والجواب: إنّ ذلك يعود إلى طبيعة المثال النحويّ الذي ساقه الاثنان تمثيلًا لــ (إذا) الفجائيّة، فسيبويه مثّل بقوله: فإذا زيدٌ قائمٌ، في حين مثّل المبرِّد بقوله: جئتك فإذا زيدٌ، وكلمتك فإذا أخوك. فسيبويه ذكر بعد (إذا) المبتدأ والخبر، في حين اكتفى المبرِّد بذكر المبتدأ، وإذا ذكر المبتدأ وحده بعد (إذا) الفجائيّة فإنّها تكون خبرًا عنه، فيتعيّن كونها ظرف مكان، إذ لا يجوز أنْ تكون ظرف زمان؛ لامتناع وقوع ظرف الزمان خبرًا عن الجثّة.

---

(١) المقتضب هامش (٢)، ٥٧.
(٢) المقتضب هامش (٢)، ٥٨..
(٣) دراسات لأسلوب القرآن، ج١،ق١، ص٢١٠.
(٤) شرح الكافية ٢٧٣/١.
(٥) المرجع نفسه: الهامش:٥٨/٢
(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه:١١١٣١، مغني اللبيب:١٢١

أمّا الزجّاج المنسوب إليه القول بحرفيتها فلم أقف على نصٍّ يُعلن فيه عن رأيه ذاك فيما نظرت فيه من شواهد في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، ومثله ابن خرّوف فلم أعثُر فيما حُقّق من كتابه (شرح الجمل) على رأيه في (إذا) هذه.

هذا ومع إثبات ابن هشام في المغني اختيار الزمخشري أنّها ظرف زمان، وتقديره العامل فعلًا مشتقًّا من لفظ المفاجأة في قوله تعالى:" ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [١]، والتقدير: إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت "[٢]، لكنني لم أجده في حديث الزمخشري عن الآية الكريمة، وقد أشار إلى ذلك من قبل الدماميني، ونبّه إلى موضع آخر. قد

قال فيه الزمخشري بما يشبه هذا التقدير المنسوب إليه" [٣]، وذلك في قوله تعالى: "وإذا أذقنا النّاس رحمة من بعد ضرّاء مستهم إذا لهم مكرٌ في آياتنا قُل الله أسرع مكرًا إنّ رسلنا يكتبون ما تمكرون"[٤] حيث قال الزمخشري:" (إذا) الأولى للشرط والآخرة جوابها وهي للمفاجأة، كأنّه قال: وإذا رحمناهم من بعد ضرّاء فاجؤوا وقوع المكر مهم وسارعوا إليه " [٥].

ولا أرى هذا النصّ مُضاهيًا لنصّ ابن هشام المعزو للزمخشري فليس فيه ما يُلمح منه تقديره (إذا) ظرف زمان، وما يمكن أنْ يلمح منه ذلك –فيما أرى– مقاله في تفسير قوله تعالى:﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟ ۖ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ "[٦]، حيث قال:" يقال في (إذا) هذه هذه (إذا) المفاجأة، والتحقق فيها أنّها (إذا) الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبًا لها وجُملة تضاف إليها خصّت في بعض المواضع بأنْ يكون ناصبًا فعلًا مخصوصًا وهو فعل المفاجأة. فتقدير قوله تعالى: "فإذا حبالهم وعصيّهم": ففاجأ موسى وقت تخييلهم سعي حبالهم وعصيّهم"[٧].

وظاهر هذا النصّ عند الدماميني أنّها ليس الظرفيّة، وهذا ما يدعو للعجب فهو في موضع آخر قد ذكر احتمال عدّها كذلك في تقدير يشبه ما جاء في النصّ. يقول: في تقدير (خرجتُ فإذا

---

(١) الروم:٢٥
(٢) مغني اللبيب: ٢٨/٥٠.
(٣) شرح الدماميني١/٣٣٥.
(٤) يونس:٢١
(٥) الكشاف ٢/١٨٥.
(٦)(طه:٦٦)
(٧) المصدر السابق ٢/٤٣٩.

السبع)، بـــ: خرجتُ ففاجأتُ وقتَ وجود السبع بالباب عند ابن الحاجب: " يحتمل أنْ يكون مراده: ففاجأتُ السبعَ وقتَ وجودِه بالباب فتكون ظرفيّة" [١].

ويتبيّن للباحث في نهاية عرض أقوال النحاة في القول بالظرفيّة الزمانيّة لـــ(إذا) الفجائيّة أمر فيه نظر؛ ذلك أنّ أنصار هذا المذهب استندوا في رأيهم إلى مقالة سيبويه والمبرّد، وقد ورد فيما سبق أنّهم قد فهموا كلامهما فهمًا آخر على غير الوجه الذي يقتضيه.

القائلون بأنّها ظرف مكان:

في حين مالت طائفة أخرى من النّحاة إلى اختيار القول بالظرفيّة المكانيّة " كابن جنّي، والهروي، وابن يعيش [٢]، وممن عُزي إليه ذلك سيبويه [٣] والمبرّد [٤] في أحد النقول عنهما، وقد تقدّم بحث مذهبهما، والفارسي، وابن الخيّاط [٥]، والكوفيون في نقلٍ عنهم – وقد تقدّم غيره، غيره، ولم أقف على حقيقة مذهب الفارسي في كتبه التي بين يدي، كما لم أقف على مذهب الكوفيين في (معاني القرآن) للفراء.

وبالمثل اختاره ابن القوّاس الموصلي (ت٦٩٦هـــ) إذ قال عن (إذا) الفجائيّة: " يلزم المبتدأ بعدها، وتكون حينئذٍ ظرف مكان؛ لأنّك تقول: خرجت فإذا زيدٌ قائمًا، فتنصب (قائمًا) على الحال، فلو لم تكن (إذا) هي الخبر لامتنع نصبه". [٦]، واختاره ابن عصفور" [٧].

فأمّا ابن جنّي فقد أشار إلى ذلك في تقدير إعراب (خرجتُ فإذا زيدٌ) حيثُ قال:" فتقدير إعرابه: خرجتُ فبالحضرة زيدٌ، فـــ (إذا) التي هي ظرف في معنى قولنا: بالحضرة، وزيد: مرفوع بالابتداء، والظرف قبله خبر عنه" [٨].

فظاهر تقديره (إذا) بـــ قوله (بالحضرة) أنّها ظرف مكان عنده. أمّا الهروي وابن يعيش فقد جاء قولهما صريحًا في تقدير (إذا) ظرف مكان، ويغني إيراد نصّ الهروي عن إيراد بقيّة نصّ ابن يعيش الذي جاء قوله صريحًا في باب مواضع (إذا): " اعلم أنّ لها أربعة مواضع:

---

(١) شرح الدماميني: ٣٣٥/١.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩، ٢٧٠/٣.
(٣) الجنى الداني ٣٧٤.
(٤) المرجع نفسه.
(٥) المرجع نفسه.
(٦) شرح ألفية ابن معط: ابن القواس الموصلي، تحقيق: د، علي الشوملي، ط١، نشر مكتبة الخانجي، الرايض، ١٤٠٥هـــ-١٩٨٥م:١١٣٧/٢
(٧) مغني اللبيب: ٥٣/٢
(٨) سر صناعة الإعراب ٢٥٤/١.

تكون للمفاجأة كقولك: نظرتُ فإذا زيدٌ، تريد: ففاجأني زيدٌ، أو فثمّ زيدٌ، وفيحضرني زيدٌ. وهي في هذا المعنى ظرف من المكان، كما تقول: عندي زيدٌ" [١].

وقد اعترض المالقي على القائلين بأنّها ظرف مكان بثلاثة أمور:

أوّلها: أنّ مقتضى تقدير (إذا) عند بعضهم بـــ (الحضرة) صحة تقديمها وتأخيرها على ما بعدها، كما يجوز تقديم (بالحضرة) وتأخيره. وهو ممتنع، ومقتضى ذلك المنع امتناع التقدير.

ثانيها: أنّ مقتضى تقدير المعنى عند بعضهم بـــ (فاجأني) أنْ يكون ما بعدها فاعلا؛ لأنّها في موضع فعل، وهو فاسد في رأيه لوجهين: الأول: عدم صحّة تقدير (فاجأ) مكانها لتمام الجُملة بعدها كما هو الحال في قوله تعالى:" فإذا هو خصيم مبين" [٢]، إذ لا يصحّ أنْ يُقال: التقدير: ففاجأني هو خصيم. والثاني: أنّ (إذا)حرف، ولمقدّر موضعه جُملة من فعل ومفعول، ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول.

ثالثها: أنّها لو كانت ظرفًا لم يكنْ لها موجب للبناء كما كان لها في غير المفاجأة وهو إضافتها إلى الجُملة.

ويرى الباحث بأنّه لا يخلو توجيه القائلين بالظرفيّة لمكانيّة لـــ(إذا) الفجائيّة من ضعف؛ إذْ إنّهم يؤولون (إذا): بأنّ تقدير النحاة (إذا) (بالحضرة) أو بـــ (فاجأ) ما هو إلا تفسير للمعنى لا للإعراب، والرد على الثالث – وهو غير منصحر حالة كونها ظرف مكان – بأنّ موجب البناء في العربيّة علل عدّة، ولا يقف عند علّة الافتقار لما بعده، فيمكن لنا أنْ نقول: بأنّها الشبه الموضعي لـــ(إذا) بالحروف كـــ(إنّ) و(ليت) و(على)، والشبه المعنوي بحرف غير موجود كان حقّه أنْ يُوضع.

ثالثًا: تقييد الظرفيّة بتضمن معنى الفعل:

انبثق هذا الرأي، عن المناظرة التي جرت بين سيبويه، والكسائي (ت١٨٩هـــ) التي عرفت بالمسألة الزنبوريّة، وذكر القول دفاعًا عمّا سأله الكسائيُّ لسيبويه في قول العرب:" قد كنت أظنّ العقربَ أشدُّ لسعة من الزّنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها" [٣]، إذ ذهب أبو بكر بن الخيّاط (ت٣٢٠هـــ) إلى صحة ورود (إياها) بعد ضمير الرفع في (إذا هو إياها) ووجّه ذلك

---

(١)ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/٩، ٢٧٠/٢.
(٢) النحل:٤
(٣)ابن يعيش، شرح المفصل:٥٥/٢

بأنّ " (إذا) ظرف مُتضمّن معنى الفعلين وجد ورأى، فجاز له أنْ ينصب المفعول" [١]، ولم ينفرد ابن الخيّاط بهذا التوجيه إذ نُقل بعينه عن الكوفي.

وقد ردّ ابن هشام (ت٧٦١هـ) رأيي ابن الخيّاط محتجًا بـ " انّ المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنّما تعمل في الظروف والأحوال". [٢].

ووسم أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ما ذكره ابن الخيّاط والكوفيون بالبطلان؛ لأنّ (إذا) حينئذٍ تعمل في الظرف، وعمل (وجدت)، فترفع الأول؛ لأنّها ظرف، وتنصب الثاني على أنّها فعل ينصب مفعولين، لأنّهم إنْ أعملوها عمل الظرف بقي المنصوب بلا ناصب، وإنْ أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين، وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل"[٣].

وذهب السيرافي (ت٣٦٨هـ) [٤]، والأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) [٥]، وابن بَرِّي (ت٥٨٢هـ) [٦]، وابن مالك (ت٦٧٢هـ) [٧]، والرّضي (ت٦٨٨هـ) [٨]، والمالقي (ت ٧٠٢هـ) [٩]، والمرادي (٧٤٩هـ) [١٠]، وخالد الازهري (٩٠٥هـ) [١١] إلى القول بحرفيتها.

ويرى الباحثُ أن القول بتضمين (إذا) معنى الفعل (وجد) فيه نظر؛ ذلك أنّها في هذا التوجيه تقتضي فاعلاً ومفعولين، كقولنا: وجدتُ زيدًا قائمًا، واقتضائها إنْ قيل بأنّها بمعنى (وجدتُ) ولا تعمل عملها وجوب رفع المعرفتين بعدها؛ فيقال – في الشاهد – فإذا هو هي، وليس لهم أنْ يردّوا بأنّها تعمل عمل الظرف من ناحية فترفع الأول؛ لأنّها ظرف، وتعمل عمل (وجدتُ) من ناحية أخرى فتنصب الثاني؛ لأنّها إنْ عملت عمل الظرف بقي المنصوب بلا ناص، وإنْ عملت عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين، وليس إلى ذلك سبيل.

---

(١) المرجع نفسه:٢/٦٤
(٢) المرجع نفسه:٢/٦٤-٦٥
(٣)ابن الأنباري، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م،:٢/٧٠٥
(٤) شرح كتاب سيبويه:٣/٣٧٠
(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه:٢/٧٨٤
(٦) شرح الرضي:١/٢٠١
(٧) شرح التسهيل:٢/١٤٢
(٨) شرح الرضي: ٣/١٦٤،١٦٠
(٩) رصف المباني:٦١
(١٠) الجنى الداني:٣٦٤
(١١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:١/٩٧

رابعًا: الفعليّة:

لم نقف على قول صريح بفعليّة (إذا) الفجائيّة لنحويّ معروف، إلا ما حكاه المالقي عن بعضهم، كما سيأتي لاحقًا.

ولكن أشارت طائفة منهم إلى أنّها تكون بمعنى الفعل، وليس هذا بغريب فقد قالوا إنّ (يا) بمعنى (أدعو)، و(ليت) بمعنى (اتمنى) وهكذا...، فمثلا يقول الفراء (ت ٢٠٧هـ) في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسۡرَعُ مَكۡرًا ﴾ [١] " العرب تجعل (إذا) تكفي من فعلتُ وفعلوا، وهذا الموضع من ذلك: أكتفي بـ (إذا) من (فعلوا)، ولو قيل: من بعد ضراء مستهم مكروا: كان صوابًا" [٢].

والذي يبدو: أنّه لا يفهم من قوله هذا إنّ (إذا) فعل، وإنّما اكتفي بها عنه إيجازًا، ومع ما تلقي إلى الذهن من معنيي السرعة والبغتة.

ولكن نقل المالقي قول من زعم " أنّ (إذا) الفجائيّة في موضع فعل، فيكون الأسد على هذا فاعلا بها في قولهم: خرجت فإذا الأسد، لأنها في موضع فعل" [٣]. وهذا الزعم لا يتفق مع ما ذكره النحاة من تصنيف (إذا) الفجائيّة، إذ إنهم يقرون بحرفيتها وظرفيتها الزمانيّة والمكانيّة، ولا رابع في ذلك.

والذي نراه إنّ الاختلاف في توجيه (إذا) الفجائيّة على الظرفيّة الزمانيّة، أو المكانيّة أمرٌ مقبولٌ، ولكن الغريب حقًّا أن تُصنّف في حقل الأفعال، والظاهر أنّ مقصود القائل بفعليتها قائمٌ على أساس التفسير المعنوي لوظيفة الأداة، ويمكن أنْ يُفهم ذلك من كلام ابن جني في حديثه عنها إذ قال:" وأمّا تفسير المعنى فهو خرجت ففاجأت زيدًا، وإنْ شئت خرجت ففاجأني زيدٌ" [٤]، [٤]، أو أنّ ذلك متأتٍ عن طريق التضمين.

---

(١)يونس: ٢١
(٢) معاني القرآن:٤٥٩/١
(٣) رصف المباني:٦١
(٤) سر صناعة الإعراب:٢٥٦/١

المبحث الثالث: الخلاف النحوي في إنْ النافية العاملة عمل ليس

إنّ حرف له أربعة أقسام ذكرها ابن هشام في المغني[١] وهي: الشرطية، والمخففة من الثقلية، والزائدة، والنافية، وزاد عليها المرادي في الجنى الداني[٢] "إنْ" التي هي بقية (إمّا)، "إنْ" التي هي بمعنى "إذ"، "إنْ" التي بمعنى "قد" وقد نظمت أقسام "إنْ" في هذين القسمين[٣]:

وأقسام "إنْ" بالكسر شرطٌ زيادةٌ ونفيٌ، وتخفيفٌ، فتلزم لامها

وقد قيل: معنى "إذ" و "إمّا" وقد حكى الـ كسائيُّ معنى "قد" وهذا تمامها

"فأمّا " إنْ النافية" فهي حرف غير مختص"[٤] عند جمهور النحاة، يدخل على الجُملة الاسمية، نحو: "إنْ الكافرون إلا في غرور" [٥] وعلى الجُملة الفعليّة نحو " إنْ يقولون إلا كذبًا"[٦]. وقد اختلف النحويون في إعمالها وجعلوها على ضربين: عاملة ومهملة وفي ما يلي تفصيل ذلك:

الأول: إهمال (إنْ النافية) وهو مذهب جمهور البصريين[٧]، والفرّاء، والنحاس[٨]، وابن الحاجب، وابن عصفور [٩]، والرماني [١٠]، والهروى[١١]، والرضي [١٢]،والمالقي [١٣]، وابن يعيش [١٤]، وعُزي الى سيبويه [١٥] فقد كان سيبويه –رحمة الله – لا يرى الا الرفع؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وذلك كمذهب بني تميم في (ما)" [١٦]، وقد اختُلف في النقل عن سيبويه فقال: "وتكون في معنى "ما" قال الله عز وجل: "إنْ

---

(١) مغني اللبيب: ج١: ص١٢٥–١٥٨، المقتضب:٣٠٩/ج٢
(٢) الجنى الداني: ص ٢٠٧–٢١٤
(٣) المرادي:الجنى الداني ص٢١٥
(٤) همع الهوامع:٣٩٤
(٥) سورة الملك: ٢٠
(٦) سورة الكهف: ٥
(٧) الجني الداني:٢٠٩
(٨) إعراب القرآن: ١٦٨/٢–١٦٩
(٩) المقرب ١٠٥/١
(١٠) معاني القرآن ٧٥
(١١) الأزهية ٣٢
(١٢) شرح الرضي على الكافية ١٩٥/٢–١٩٦
(١٣) رصف الباني ١٠٧–١٠٨
(١٤) شرح المتصل لابن يعيش ١١٢/٨–١٦٣
(١٥) همع الهوامع ج / ٣٩٥
(١٦) المقتضب ج٣٥٩/٢، الكتاب ج٣: ١٥٣–١٥٤

الكافرون إلا في غرور" [١] أي: ما الكافرون إلا في غرور" [٢] وفي موطن آخر يقول: وتكون " " إنْ " كما في معنى ليس"، وقد ذهب ابن هشام في المغني إلى إهمالها فقال:" لغة الأكثر في الإهمال"[٣]، وقد اعتمد أصحاب هذا المذهب على أدلة من السماع والقياس؛ فأمّا السماع فقد جزم الفارسي–رحمه الله– بعدم سماع إعمالها حيث قال: "ولا ينبغي أنْ يجوز ذلك في (إنْ) كما جاز في (لا)، لأنّ باب هذه الحروف وقياسها ألا تعمل عمل الفعل، فلا ينبغي أنْ يخرج شيء منها عن أصله إلا بسماع، ولم نعلم ذلك جاء مسموعًا في أنْ" [٤]، وقد أنكر ابن الحاجب ذلك فقال: "واختُلف في العمل، وأكثر الناس لا يجيزونه وأجازه المبرد حمّلاً على أختها (ما) وهو مجرد قياس واللغة لا تثبت بالقياس"[٥] فهو يرى أنّ المبرد ومن ذهب مذهبه في إعمال (إن) استندوا على القياس ولا يوجد لديهم أدله مسموعة عن العرب.

وفي شرح المفصل لابن يعيش قد أكّد عدم وجود السماع في إعمالها فقال: " وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنّها حرف نفي دخل على الابتداء والخبر والفعل والفاعل، كما تدخل همزة الاستفهام فلا تغيره، كما فعل ذلك في (ما)، وقد أجازه أبو العباس المبرد؛ لأنّه فصل بينها وبين (ما)، والمذهب الأول لأنّ الاعتماد على (ما) على السماع والقياس يأباه أو لم يوجد في (إنْ) من السماع ما وجد في (ما)" [٦].

ومَن أثبت السماع منهم جعله مقصورًا على شعر نادر بحيث لا يقاس عليه فقال الرضي: "وأجاز المبرد إعمال (إنْ) النافية عمل ليس مستشهدًا بقوله: [٧]

إنْ هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وليس بمشهور [٨].

ومن الأدلة المسموعة على إهمال إعمال (إنْ) النافية قول بعضهم: " إنّ قائمٌ، وأصله: إنْ أنا قائمٌ، فحذفت الهمزة اعتباطًا، وأُدغمت نون (إنْ) في نونها وحذفت ألفها في الوصل" [٩].

---

(١) الملك:٢٠
(٢) الكتاب ١٥٢/٣
(٣) مغني اللبيب:١٣٥/١
(٤) المسائل البصريات ٦٤٨/١
(٥) الايضاح في شرح المفصل ٢١٩/٢
(٦) شرح المفصل ١١٣/٨
(٧) وهو مجهول القائل
(٨) شرح الرضي على الكافيه ١٩٥/٢-١٩٦
(٩) مغني اللبيب ص١٣٥

وقال أبو حيان " الصحيح أنّه لا يجوز، لأنّه لم يُحفظ من ذلك إلا بيت نادر وهو: إنْ هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين" [١]، وقال المالقي عن هذا البيت: "وهذا البيت من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه إذ لا نظير له " [٢].

أمّا الدليل الثاني فهو القياس: يصرح السيوطي أنّ " (إنْ النافية) أيضًا من الحروف التي لا تختصّ فكان القياس ألا تعمل، فلذلك منع إعمالها الفرّاء وأكثر البصرية والمغاربة وعُزي إلى سيبويه" [٣] فيبقى عدم الإعمال هو الأصل لعدم الاختصاص.

يصرح الصيمري بأنّ الحرف لا يعمل قياسًا حيث قال: "فسيبويه لا يجيز أنْ تعمل (ما) من رفع الاسم ونصب الخبر، وأبو العباس يجيز ذلك؛ إذ لا فرق بينها وبين (ما) في المعنى، فيجوز على قوله: إنْ زيدٌ قائمًا، كما جاز: ما زيدٌ قائمًا، ولا يجوز على مذهب سيبويه؛ لأنّ (ما) ليس قياسها أنْ تعمل شيئًا، فلما تُرك القياس فيها، وأعملت عمل (ليس)؛ لاتفاقهما في المعنى: لم يَجُز أنْ يترك القياس في غيرها" [٤].

وقد ذكر النحويون أدلة أخرى على عدم إعمالها ومنها أنّها "حرف غير مختص" [٥]، وعدم الاختصاص حجة على إهمالها؛ لأنّ القاعدة المشهورة:" أنّ الحروف إذا لم تكن مختصّة لا تعمل كما أنّها " حرف نفي دخل على ابتداء وخبر؛ كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيّره" [٦].

وقد أثبت القياس منهم، – من قال بإعمالها – وجعله على كلام نادر غير مشهور فقال ابن عصفور في المقرّب: "وقد أجروا (إنْ) النافية في الشعر مجرى (ما) في نصب الخبر لشبهها بها قال: إنْ هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين ولا يجوز ذلك في الكلام" [٧].

ويذهب الباحث إلى تأييد أنصار هذا الرأي في إهمال ّ إنْ" النافية؛ لأنّه مذهب الأكثريّة من النحاة وعلى رأسهم سيبويه إذ حكم برفع الخبر بعدها؛ لأنّها حرف نفي وجحد، يُحدث معنى في الاسم والفعل، فوجب لذلك ألا تعمل، كما أنّ القياس يقتضي أنّ "ما " لا تعمل شيئًا، والأصل أنْ يكون ما بعدها مبتدأ وخبر فلذلك لا تعمل. وبذلك يتأكّد أنّ الأصل عدم عملها، لعدم الاختصاص؛ لأنّه لا يعمل إلّا ما يختصّ كحروف الجرّ، وحروف الجزم.

---

(١) البحر المحيط ٤٤٢/١-٤٤٣
(٢) رصف المباني ١٠٨
(٣) همع الهوامع ج٣٩٤/١
(٤) التبصرة ٤٥٩/١
(٥) همع الهوامع ٣٩٤/١
(٦) المقتضب ج٣٥٩/٢
(٧) المقرب ١٠٥/١

الرأي الثاني: إعمال (إنْ) النافية: فقد ذهب ابن هشام إلى أنّ "(إنْ) تعمل عمل ليس ولكن إعمالها نادر، لأنّها لغة الأكثرين الإهمال" [١] فقد ذكر النصوص الواردة عن العرب على الإعمال غير معترض لها، لكنّه حكم عليها بالقلّة، ذلك في مقابل كثرة النصوص الواردة على الإهمال، وهو بذلك لم يتابع القائلين بالإعمال على الإطلاق كالكسائي ولا المانعين.

وفي باب الاختلاف في إعمال (إنْ) قال ابن هشام: "وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل ليس" [٢]، وعلى هذا فالكسائي يرى عملها مطلقًا وهذا هو المشهور عنه. فذهب المبرّد إلى قوله:" وسيبويه يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس)، كما فعل ذلك في (ما)، قال: وهذا هو القول؛ لأنّه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى، وذكر الورّاق: " أنّ بعض النحويين يُعملها عمل (ما) في لغة أهل الحجاز، كقولك: إنْ زيدٌ قائمًا، وذلك لمشاركتها لـ (ما) في المعنى، وإنّما أعملت عمل ليس من جهة النفين لا من جهة اللفظ، فلمّا شاركت (إنْ) لـ(ما) في المعنى، أوجب أن يستوي حكمهما.

وقال ابن الشجريّ: " وغير سيبويه أعمل (إنْ) تشبيهًا بـ (ليس)؛ لأنّه لا فرق بين (إنْ) و (ما) في المعنى، إذ هما لنفي ما في الحال، وأنشد قول الشاعر:

إنْ هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وقال: فإنّ شبهها بـ (ما) لاشتراكها معها في النفي ضرورة.

والشاهد في البيت قوله: إنْ هو مستوليًا، حيث أعمل (إنْ) النافية عمل (ليس) فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المتّصل، ونصب خبرها الذي هو قوله: مستوليًا، ويؤخذ من هذا الشاهد أنّ (إنْ) النافية مثل (ما) في أنّها لا تختصّ بالنكرات كما تختصُّ بها (لا) فإنّ الاسم في البيت ضمير، ويؤخذ منه أيضًا أنّ انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل؛ لأنّه استثنى بقوله : إلّا على...، قال المالقي: " وقد أعملها المبرّد إجراءً لها مجرى ما الحجازيّة، فرفع بها ما كان مبتدأ، ونصب بها ما كان خبرًا، كقولك: إنء زيدٌ قائمًا، وقال المرادي:" إنْ النافية العاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر، وفي هذا خلاف منعه أكثر البصريين.

---

(١) مغني اللبيب ١٣٥/١، أوضح المسالك ٢٩١/١
(٢)مغني اللبيب ١٣٣/١

وأجاز إعمالها أكثر الكوفيين [١] وابن الشجري [٢] وابن السراج، والفارسي [٣] والهروي [٤] والمرادي [٥]، وصحّحه أبو حيان [٦] وغيرهم من المتأخرين أمثال ابن مالك [٧] وابن عقيل[٨].

عقيل[٨].

وحديث سيبويه في موضع من الكتاب يُفهم منه الإعمال وإنْ لم يصرّح به حيث قال:" واعلم أنّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهب، وإنْ عمرو لخير منك؛ لمّا خففتها جعلتها بمنزلة لكنْ حين خففتها وألزمها اللام؛ لئلا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها" [٩] فقوله:(لئلا تلتبس بـ (إنْ) التي هي بمنزلة (ما) دليل على إعماله إنْ النافية عمل (ما) التي للنفي.

قال الأزهري [١٠]: " فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه، والمنع عن المبرّد". وعكس ذلك النحّاس"، ونقل الإجازة عنهما ابن مالك فقال[١١]:" وتلحق (إنْ) النافية بـ (ليس) قليلاً، ومقتضى النظر أنْ يكون إلحاق (إنْ) النافية بـ (ليس) راجحًا؛ لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة، وعلى الظرف، والجار والمجرور، وعلى المخبر عنه بمحصور، فيقال: إنْ زيدٌ فيها، وإنْ زيدٌ إلا فيها، ونحو: " ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ﴾ [١٢]، كما يُقال بـ (ما).

قال ابن مالك[١٣]: " وأكثر النحويين يزعمون أنّ مذهب سيبويه في (إنْ) النافية الإهمال، وكلامه مشعرٌ بأنّ مذهبه فيها الإعمال، وذلك إنّه قال: في باب عدّة ما يكون عليه الكلم:" وأمّا (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) مع (إنّ) الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أنْ تكون من حروف ليس"، فعُلمَ بهذه العبارة أنّ في الكلام حروفًا مناسبة لـ (ليس) من جملتها (ما) ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركتها (ما) في هذه المناسبة إلا (إنْ) فتعيّن مقصوده.

---

(١) همع الهوامع ج١/٣٩٤
(٢) أمالي ابن الشجري ١٤٤/٣
(٣) همع الهوامع ج١/٣٩٤
(٤) الأزهية: ٤٦
(٥) الجنى الداني ٢٠٩ ، توضيح المقاصد والمسالك ٥١٢/١
(٦) البحر المحيط ٤٤٠/٤، ارتشاف الضرب ١٢٠٧/٣
(٧) شرح التسهيل ٣٧٥/١
(٨) شرح ألفية بن مالك ٢٩٤
(٩) الكتاب ج٣ /١٥٣-١٥٤
(١٠) شرح التصريح: ٢٠١/١.
(١١) شرح التسهيل: ٣٧٥/١.
(١٢) يونس: ٦٨
(١٣) شرح التسهيل: ٣٧٤/١، ٣٧٥.

ويتّضح من ذلك أنّ سيبويه[١] لم يُصرّح بإعمال إن النافية أو إهمالها، وكان الغالب أنّه أهملها، وقد تأوّل النحويون ما ورد من كلامه عليها، أمّا المبرد[٢] فقد أجاز إعمالها، ونقل المنع عن سيبويه، قال المرادي: " والصحيح جواز إعمالها لثبوته نظمًا ونثرًا"[٣].

وقد اعتمد أصحاب هذا المذهب على دليلين من أدلة النحو هما: السماع والقياس.

أمّا السماع فقد ورد إعمالها في القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا، فمن القرآن الكريم قراءة سعيد بن جبير: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ ﴾[٤]على أنّ (إنْ) هي هي النافية أعملت عمل (ما) الحجازية فرفعت (الذين) اسمًا لها ونصبت الخبر عبادًا، وذهبوا الى أنّ المعنى من هذه القراءة هو تحقير شأن الأصنام، ونفي مماثلتها للبشر، بل هم أقلّ وأحقر، إذ هي جمادات لا تعقل ولا تفهم.

وقد أجاز ابن جني إعمال (إنْ) النافية عمل ليس على ضعف، فقد قال في تخريجه للآية السابقة: " وينبغي والله أعلم أنْ تكون (إنْ) هذه بمنزلة (ما) فكأنّه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم فأعمل (إنْ) إعمال (ما)، وفيه ضعف؛ لأنّ (إنْ) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به فتجري مجرى (ليس) في العمل، ويكون المعنى: إنْ هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنّما هي حجارة أو خشب، فهم أقل منكم؛ لأنكم عقلاء، ومخاطبون فكيف تعبدون ما هو دونكم" [٥].

وردّ هذه القراءة أبو جعفر النحاس لثلاثة أسباب [٦]:

الأول: لأنّها مخالفة للسواد – أي سواد المصحف –.

الثاني: لأنّ سيبويه يختار الرفع في خبر (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) فيقول:إنْ زيدٌ منطلق؛ لأنّ عمل (ما) ضعيف و (إنْ) بمعناها فهي أضعف منها.

الثالث: أنّ الكسائي زعم أنّ (إنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أنْ يكون بعدها إيجاب، كما قال الله عز وجل:إنْ الكافرون إلا في غرور.

---

(١) الكتاب: ٥٥٦/١.
(٢) المقتضب: ٣٦٢/٢.
(٣) الجنى الداني:٢٠٩.
(٤)الأعراف: ١٩٤
(٥)المحتسب ٢٧٠/١
(٦)البحر المحيط ٤٤٠/٤

وتعقبه أبو حيان فهي عنده "قراءة مرويّة عن تابعي جليل ولها وجه في العربيّة، فلا يجوز ردّها. أمّا كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جدًا لا يضرّ...، وأمّا ما حُكي عن سيبويه فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (إنْ)، وأمّا ما حكاه الكسائي فالنقل عنه أنّه حكى إعمالها وليس بعدها جواب، واتجه أبو حيان في تخريجها إلى أنّها المُخففة من الثقيلة أعملت عمل المشددة"(١).

وقال الأزهري عن تخريج أبي حيان: "وهو تخريج شاذ" (٢) وذلك لأنّ (إنْ) الثقيلة لم يثبت لها نصب الجزأين إلا شذوذاً، كما نقول في قول الشاعر: "إنْ حراسنا أسدًا" (٣) وقال ناظر الجيش "وقد ارتكب الشيخ تعسفًا كبيرًا بالتخريج الذي ذكره، لأنّ (إنْ) الثقيلة لم يثبت لها نصب الجزأين فكيف يثبت للمخففة؛ والحق أنّ (إنْ) في هذه القراءة نافية كما قال ابن جني " ولا تنافي بينها وبين القرآءة المشهورة؛ لأنّ المعنى على قراة التشديد: أنّهم عبادٌ أمثالهم في العبودية فكيف يعبد العبد عبدًا آخر؟ والمعنى على القراءة الشّاذة: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم أي في الانسانية بل هم عباد دونهم؛ لأنّهم حجارة فكيف يعبد الانسان من هم دونه؟ فالمنفي كونهم أمثالهم لا كونهم عبادًا، لأنّ نفي المقيد بقيد إنّما ينصب النفي فيه على القيد أو هذا الأمر ظاهر لا مُنازعه فيه، وقرىء هذا الوضع يومًا على الشيخ –رحمه الله– وأنا حاضر فذكرت له الجواب فقبله" (٤).

وقد ذكر ابن هشام أدلة مسموعة في المغنى على إعمال (إنْ) النافية عمل ليس شعرًا ونثرًا فمن كلام العرب نثرًا قولهم:" إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية" و "إنْ ذلك نافعَك لا ضارَّك"(٥) وقول أعرابي: إنّ قائمًا على إرادة إنْ أنا قائمًا"(٦).

ويردُّ ابن هشام تعليلهم في المثال السابق أنّه " نقلت حركة الهمزه إلى النون، ثم أُسقطت، على القياس في التخفيف بالنقل، ثم سكّنت النون وادغمت" ذلك لأنّ المحذوف لعلّة كالثابت؛ فقد حذفت همزة (أنا) لعلة، وهي نقل حركتها إلى ما قبلها، وعلى هذا لا يجوز الإدغام وبين الحرفين فاصل وهو الهمزة التي فصلت بين نون (إنْ) ونون (أنا) لذلك لما نقول: هذا قاضٍ فالأصل: هذا قاضيٌ بضمة على الياء، فاستُثقلت الضمّة عليها بعد كسرة فسكنت الياء فالتقى

---

(١)البحر المحيط ٤/٤٤٠.
(٢)التصريح على التوضيح ١/٢٧١
(٣)الجنى ٣٩٤ ، مغنى اللبيب ١/٢٢٨
(٤)تمهيد القواعد ٣/١٢١٨
(٥) مغني اللبيب ١/١٣٤، همع الهوامع ج١:٣٩٤–٣٩٥
(٦) مغني اللبيب ص ١٣٥

ساكنان: الياء والتنوين فحذفت الياء لهذه العلة وبقيت الضاد على حالها من الكسر قبل الاعـــلال وزيدت عليها علامة التنوين دليلًا على التنكير" [١].

وحاصل القول: في (إنْ) و (أنْ) اذا كان المحذوف لعلة كالثابت فإنّه يمتنع إدغـــام نـــون (إنْ) في نون (أنا) لسببين: الأول أنّ الحذف اعتباطي لا علّة له، والثاني أنّ الهمزة المحذوفـــة للتخفيف لها حكم الثابت.

ومن الشعر قول الشاعر: (مجهول القائل)

إنْ هـــــو مســـــتوليًا علـــــى أحـــــد إلا علـــــى أضـــــعف المجـــــانين[٢]

قال الأزهري: "أنشده الكسائي شاهدًا على عمل (إنْ) عمل (ليس).

وقول الآخر: (مجهول القائل)

إنْ المـــــرء ميتًـــــا بانقضـــــاء حياتـــــه ولكـــــن أنْ يُبغـــــى عليـــــه فيخـــــذلا[٣]

والشاهد في البيت : إنْ المرءُ ميتًان حيث أعمل إنْ النافية عمل ليس فرفع ونصب، وقـــد تبيّن بطلان قول مَنْ خصّ ذلك بالضرورة.

وقد ردّ أبو حيان على القائلين بالإعمال مع الندرة فقال معلقًا على كلام ابن مالـــك:" وإذا كان ذلك لغة بعض العرب فلا يصحّ قول المصنف: "إنّه تلحق بما قليلا " والحامل على هذا كله هو عدم الاستقراء والإطلاع على كلام العرب"[٤]، وقال: وقوله: " و(لا) كثيرًا يعني أنّ عمـــل (إنْ) قليل وعمل (لا) كثير والعكس هو الصواب لأنّ (إنْ) عملت نثرًا ونظمًـــا و (لا) إعمالهـــا قليل جدًا"[٥].

وقد صحّح أبو حيان مذهب الكسائي قال: " قال ابن طاهر: نص سيبويه علـــى إعمالهـــا عمل ليس، وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنّها لا تعمل والصحيح جواز إعمالها"[٦].

---

(١) مغني اللبيب ص ١٣٥/١-١٣٦
(٢) التصريح على التوضيح: ١/ ٢٧١
(٣)قائله مجهول الجنى الداني ٢١٠ ، همع الهوامع ٣٩٥/١
(٤)التذييل والتكميل ٢٧٩/٤
(٥) المرجع نفسه ٢٨١/٤
(٦) المرجع نفسه ٢٧٧/٤.

أمّا القياس فهو مشاركتها لـــ (ما) النافيه من أوجه:

الأول: في المعنى فهي لنفي الحال عند الإطلاق[١].

الثاني: أنّها تقع بعدها جملة الابتداء كما تقع بعد (ليس)[٢].

الثالث: دخولها على المعرفة والنكرة.

وقد اشترط ابن هشام في شذور الذهب لإعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) ثلاثة شروط:[٣]

أحدها: أنْ يكون اسمها مقدّمًا وخبرها مؤخّرًا.

الثاني: ألا يقترن بإلّا.

الثالث: ألّا يليها معمول الخبر وليس ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا، قال الغلاييني: " فإنْ تقدّم خبرها على اسمها بطل عملها، وإذا انتقض نفيها بـــ (إلّا) بطل عملها، نحو: إنْ أنت إلّا رجـــلٌ كريمٌ، وانتقاض النفي الموجب إبطال العمل، إنّما هو بالنسبة إلى الخبر، كما رأيت، ولا يضـــرّ انتقاضه بالنسبة إلى معمول الخبر، نحو: إنْ أنت آخذًا إلّا بيد البائسين.

وهذا الاضطراب الذي وقع في إعمال إنْ النافيه أو إهمالها نجده عند عالم متأخر كـــأبي حيان" فهو يجيز إعمالها معتمدًا على السماع، ومره أخرى لا يجيز إعمالها لندرة السماع"[٤].

ويميل الباحث في أنّ (إنْ) النافية التي بمعنى (ما) النافية، ترفع الخبر؛ لأنّها حرف نفـــي وجحد دخل على ابتداء وخبر وفعل وفاعل، وأحدث معنى فيهما، فلذلك لم تعمل لأنّها لا تختصّ وما لا يختصُّ لا يعمل، ولأنّ القياس في (ما) ألّا تعمل وبعض النحويين يعملها كالمبرد وابـــن السراج إجراءً لها مجرى (ما) الحجازيّة؛ لمشاركتها لـــ(ما) في المعنـــى، فوجـــب أن يســـتوي حكمهما. لذلك فأغلب النحويين على إهمالها، وكثيرٌ منهم على إعمالها، فلـــيس هنـــاك إجمـــاع بصريّ أو كوفيّ على رأي واحد، لذلك نؤيّد القول بأنّها تهمل كثيرًا، وتُعمل قليلاً، وذلك لكثـــرة الشواهد بالإهمال في مقابل ورود نصوص قليلة عن العرب بالإعمال.

---

(١) المقتضب ٣٦٢/٢

(٢) أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣

(٣) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربيّة، ط١، ٣٧٨/٢، تحقيق: سالم شمس الدين، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، ١٤٢٣هـــ- ٢٠٠٣م.

(٤) البحر المحيط ٤٤٤/٤.

المبحث الرابع: الخلاف في حاشا بين الاسميّة والفعليّة

من المسائل الخلافيّة التي ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب مسألة "حاشا" بين الحرفيّة والفعليّة، يقول ابن هشام: "حاشا على ثلاثة أوجه: أحدها: أنْ تكون فعلاً متعدّيًا مُتصرِّفًا،...والثّاني: أنْ تكون تنزيهيّة، نحو: (حاشَ لله)...، والثالث: أنْ تكون للاستثناء " [١]

وفيما يأتي تفصيل هذه الأوجه الثلاثة:

أوّلها: أنْ تكون فعلاً مُتصرِّفًا، مثل: (حاشيته)، بمعنى استثنيته[٢]، قال النابغة:

ولا أرى فــاعلاً فــي النّــاس يشــبهه ولا أحاشي مــن الأقــوام مــن أحــدِ

فمعنى "أحاشي" هذا استثني، ومنه كما أورد ابن هشام في المغني قول الرسول عليه الصّلاة والسّلام:" أسامةُ أحبُّ إليَّ ما حاشى فاطمة" [٣]. ولا خلاف في فعليّة هذا، يقول المرادي:" قال بعضهم: ولا ينكر سيبويه أنْ ينطق بها فعلاً في غير الاستثناء" [٤]، فــ "حاشا" مثل: سبحل، وهلل، وحوقل، أي قال: سبحان الله، ولا إله إلا الله، ولا حول ولا قوّة إلا بالله.

الثّاني:أنْ تكون تنزيهيّة [٥]، نحو: (حاشَ لله)، في رأي بعض النّحاة، وهم الزجّاج وابن مالك والرضي، وذلك حينما تأتي للتنزيه، فقولنا: حاشا لله، أي تنزيهًا لله، يقول الرضي الاستراباذي: " والأوْلى أنّه مع اللام اسم؛ لمجيئه معها منونًا، كقراءة أبي السمّال: "حاشا لله" (يوسف:٣١)[٦]، فنقول: إنّه مصدر بمعنى تنزيهًا لله، كما قالوا في سبحان الله، وهو بمعنى حاشا، سبحانًا قال:

سُــبحانه ثــمّ ســبحانًا نعــوذُ بــهِ وَقبْلنــا ســبّحَ الجــوديُّ والجمــدُ [٧]

الثالث: أنْ تكون حرفًا يفيد الاستثناء، لكنّه لا يعمل النّصب كــ"إلا"، وإنّما يعمل الجرّ في الكثير من كلام العرب "[٨]؛ لذا فإنّ سيبويه يرى أنّ "حاشا" لا تكون في الاستثناء إلا حرف جرٍ

---

(١) مغني اللبيب:٢/٢٤٩-٢٥٦.
(٢) المرجع نفسه:٢/٢٤٩.
(٣) المرجع نفسه: ٢/٢٤٩.
(٤) الجنى الداني ٥٦٤.
(٥) أي: تُذكر لتنزيه الله تعالى عن السّوء.
(٦) البحر المحيط:٥/٣٠٣.
(٧) الكتاب: ١/٣٢٦.
(٨) مغني اللبيب: ٢/٢٥٦.

يفيد الاستثناء، يقول: " وأمّا "حاشا" فليس باسم، ولكنّه حرف جرّ يجرّ ما بعده، كما تجرّ "حتّى" ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء" (١).

وقد استدلّ سيبويه لهذا المذهب بالأدلّة التّالية:

الأوّل: إنّ العرب يقولون "حاشاي" بدون نون الوقاية، ولو كانت فعلاً لقالوا: "حاشاني".

الثّاني: امتناع وقوعها صلة لـــ "ما" فلا يُقال: " ما حاشا"، يقول الأنباري: " وأمّا البصريون فاحتجّوا بأنْ قالوا: الدليل على أنّه ليس بفعل وأنّه حرف، أنّه لا يجوز دخول "ما" عليه؛ فلا يُقال " ما حاشا زيدًا" كما يُقال: " ماخلا زيدًا" و "ما عدا عمرًا"، ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أنْ يُقال: " ما حاشا زيدًا" فلمّا لم يقولوا ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه" (٢).

وأمّا "الجرمي والمازني والمبرّد والزجاج والأخفش وأبوزيد والفرّاء وأبو عمرو الشيباني(٣) فقد ذهبوا إلى أنّ " حاشا " تكون حرف جرٍّ" (٤)، كما قال سيبويه، فتعمل الجرّ فيما بعدها، وتكون فعلاً، فتنصب ما بعدها، نحو: " جاءني القوم حاشا زيدًا" يقول المبرد: وما كان حرفًا سوى إلا فحاشا، وخلا، وما كان فعلاً فحاشا، وخلا، وإنْ وافقا لفظ الحروف" (٥).

ويقول المرادي: "وتكون فعلاً، فتنصب بمنزلة "خلا" و" عدا "، وهذا مذهب الجرمي والمازني والمبرّد والزجاج " (٦).وبذلك يكون المرادي قد صحّح مذهب هؤلاء؛ لأنّه قد ثبت عن العرب الوجهان: الجرّ والنصب.

فهؤلاء النّحاة يرون أنّ "حاشا" كلمة مشتركة بين الحرفيّة في الاستثناء، فإذا جاء ما بعدها مجرورًا فهي حرف جرٍّ، وإذا جاء ما بعدها منصوبًا فهي فعل ماضٍ.

أمّا الكوفيّون والفرّاء فقد ذهبوا إلى أنّ " حاشا " لا تكون فعلاً ماضيًا، سواء أكانت في استثناء أم في غيره، فالنّصب بـــ "حاشا" نفسها، والجرُّ بلامٍ مُقدّرة، يقول الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أنّ "حاشا" في الاستثناء فعل ماضٍ" (٧).

---

(١) الكتاب ٣٤٩/٢.
(٢)الإنصاف: ٢٨٠/١.
(٣) هو إسحاق بن مِرار، أبو عمرو الشيباني الكوفي، يعرف بأبي عمرو والأحمر، وليس من شيبان، بل أدّب أولادًا منهم فنسب إليهم، وكان رواية أهل بغداد، واسع العلم باللغة والشعر، ثقة بالحديث، كثير السماع نبيلاً فاضلاً، له كتاب الجيم، والنوادر، والخيل، وغريب المصنّف، وغريب الحديث وغيرها، مات سنة ٢٠٦هـ، بغية الوعاة: ٤٣٩/١-٤٤٠.
(٤) مغني اللبيب: ٢٥٧/٢.
(٥)المقتضب: ٣٩١/٤.
(٦)الجنى الداني: ٥٦٤.
(٧)الإنصاف: ١/ ٢٧٨/١.

ويقول ابن يعيش: " وزعم الفرّاء أنّ حاشا فعل ولا فاعل له" [١].

وقد استدلّ الذاهبون إلى أنّها تكون حرفًا وفعلاً، كما زعم الجرمي ومَنْ تابعه، أوْ فعلاً ليس غير، كما يرى الفرّاء والكوفيون بالأدلّة التالية:

الأوّل: إنّها تتصرّف [٢] نحو: أحاشي وحاشيت، والحروف لا تتصرّف، يقول الأنباري: " الدليل على أنّه فعلٌ أنّه يتصرّف، والدليل على أنّه يتصرّف قول النّابغة الذبياني:[٣]

ولا أرى فاعلًا في النّـــاس يشـــبهُهُ ولا أحاشِي مـــن الأقـــوام مـــن أحـــدِ

وإذا كان متصرِّفًا فيجب أنْ يكون فعلاً؛ لأنّ التصرُّف من خصائص الأفعال" [٤].

الثّاني: إنّ الحذف، وهو من خصائص الأفعال، يدخل "حاشا"، فيُقال: حاشَ، وحشَ، يقول الأنباري: " الدليل على أنّه فعلٌ أنّه يدخله الحذف، والحذف إنّما يكون في الفعل، لا الحرف، ألا ترى أنّهم قالوا في حاشا لله: حاشَ لله، ولهذا قرأ أكثر القرّاء (حاشَ لله) [٥] بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف، فدلّ على أنّه فعل" [٦]. وذكر الرضي أنّ هذا ليس بقويّ؛ لأنّ لأنّ الحرف كثير الاستعمال قد يُحذف منه نحو: سو أفعل، بحذف الفاء من سوف" [٧].

وقد وجّه المرادي في الجنى الداني سهامه ردّا الدليلين الأولين قال: " وهذان الوجهان يدُلان على انتفاء حرفيتها، أمّا الأوّل فظاهر، وأمّا الثّاني فلأنّ الحذف من الحروف قليل، ولكنهما لا يدُلاّن على الفعليّة؛ لأنّ الاسم يشارك الفعل في هذين الموضعين" [٨].

الثالث: يتعلّق حرف الجرّ بها، نحو: حاشا لله، يقول الأنباري: " الدليل على أنّه فعـــل أنّ لام الخفض تتعلّق به: قال الله تعالى: (حاشَ لله ما هذا بشرًا)، وحرف الجرّ إنّما يتعلّق بالفعل؛ لا بالحرف؛ لأنّ الحرف لا يتعلّق بالحرف" [٩].

---

(١) شرح المفصّل: ٨٤/٢.
(٢) مغني اللبيب: ٢٥١/٢.
(٣) الجنى الداني: ٥٥٩.
(٤) الإنصاف: ٢٨٠/١.
(٥) مغني اللبيب: ٢٥٥/٢.
(٦) الإنصاف ٢٨٠/١.
(٧) شرح الكافية:٢٤٥/١.
(٨) الجنى الداني: ٥٦٠.، مغني اللبيب: ٢٥٣/٢.
(٩) الإنصاف: ٢٨٠/١.

لكن ما ذهب إليه هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من أربعة أوجه:

أولاً: إنّ قولهم إنّها مُتصرِّفة أمرٌ غير مسلَّمٍ؛ لأنّ قولهم: حاشيت وأحاشي مأخوذ من لفظ "حاشا"، وليس متصرِّفًا منه، فهو مثل قول العرب: سبحل، وهلل، ولولا، أي قال: سبحان الله، ولا إله إلا الله، ولولا كذا لفعلت كذا.

ثانيًا: إنّ قولهم إنّ الحذف يدخل "حاشا" منتقَضٌ بـ "رُبّ" وبـ "إنّ"، إذ إنّهما حرفان، ومع ذلك يجوز فيهما الحذف فيقال: ربّ، وإنّ " (١).

ثالثًا: إنّ "حاشا" لا يقبل حدّ الفعل ولا خصائصه وعلاماته، فالفعل " مادلّ على اقتران حدث بزمن كما يقول الزمخشري" (٢)، وهي لا تدلّ على ذلك، ويُضاف إلى ذلك عدم قبولها أي خاصيّة أو علامة من علامات الفعل التي جمعها الزمخشري بقوله:" ومن خصائصه صحّة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتّصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولمْ يفعل، وفعلتُ، ويفعلن " (٣).

رابعًا: أمّا قولهم إنّ لام الجرّ تتعلّق بها نحو قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ (٤) فإنّنا لا نسلّم أنّ "حاشا" هنا للاستثناء، وإنّما نرى أنّها جاءت للتنزيه كما يرى الزجاج والرضي(٥)، فلا دليل على أنّها للاستثناء لا تركيبًا ولادلالةً، فلا علاقة للتركيب الذي وردت فيه بتراكيب الاستثناء، وأمّا دلالةً فأنّ ما في التركيب من سمو التنزيه يفسدُ القول بأنّها للاستثناء.

ويبدو أنّ الذي جعل الفراء والجرمي والمازني والمبرد وغيرهم يحكمون بفعليّة "حاشا" أنّهم رأوا الاسم بعدها منصوبًا في لهجة من اللهجات العربيّة، يقول الأشموني: فأكثر العرب يجرّون، وبعضهم ينصبون" (٦)، فلهذا عدّوها وفعلاً بحسب حركة ما بعدها، إذ لا يعمل الحرف عملين مختلفين.

ولعلّ من المفيد أنْ نبيّن أنّ الحركة الإعرابيّة تؤدّي عند النّحاة دورًا كبيرًا في تصنيف كثير من الكلمات، فـ خلا وعدا" مثلاً إذا نصبت فهي أفعال، وإذا جرّت فهي حروف، مع أنّها لا تقبل حدّ الفعل ولا خصائصه.

---

(١)الإنصاف: ٢٨٥/١.
(٢)المفصّل: ٢٤٣.
(٣)المفصّل: ٢٤٤.
(٤) يوسف: ٣١
(٥)شرح الرضي: ١٢٣/٢.
(٦)شرح الأشموني: ١٦٥/٢.

والذي يراه الباحث أنّ "حاشا" في الاستثناء لا تكون إلا حرفًا يفيد الاستثناء، سواء جاء الاسم الذي بعدها مجرورًا أم منصوبًا، ولا علاقة لها بالفعليّة أبدًا، إذْ لا تحمل (حاشا) أيَّ خاصيّة من خواصّ الأفعال، ولا ينطبق عليها حدّ كما أوضحنا سابقًا؛ لذا نرى أنّها حرف استثناء، ولا دور للحركة بعدها، إذ لا فرق في المعنى بين قول العرب: جاء القوم حاشا زيدٍ أو زيدًا. ولم يذكر أحد من اللغويين والنّحاة القدماء أنّ بينهما اختلافًا دلاليًّا.

فمردّ الاختلاف في الحركة بعد "حاشا"، في ما يرجع إلى اختلاف العادات اللهجيّة عند القبائل العربيّة، فقد روى كثير من العلماء النّصبب ـــ "حاشا"، يقول المرادي:" وممن حكى النّصب عن العرب أبو زيد والفرّاء والاخفش والشيبانييوابن خرّوف" [١]، لكنْ ما حكاه هؤلاء العلماء لم يصل إلى سيبويه؛ لذا فإنّه لا يُجيز فيما بعدها إلا الجرّ، يقول السيوطي: " والعذر لسيبويه أنّه لم يحفظ النّصب بـــ "حاشا" ولا الجرّ بـــ "عدا" لقلّته" [٢].

وما قلناه عن "حاشا" ينطبق على "خلا" و" عدا" فهي أدوات استثناء، سواء نصبتْ أم جرّتْ، وما اختلاف حركة الاسم بعدها إلا من قبيل تعدّد اللهجات القبليّة، وقد أشار سيبويه إلى ذلك، يقول:" وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم " فحاشا وخلا في بعض اللهجات" [٣].

أمّا قضيّة دخول "ما" على هذه الحروف فإننا نرى أنّ قول العرب: " ما خلا، ما عدا، ما حاشا" كتلة لغويّة واحدة تفيد الاستثناء وتجري مجراها بغيرها في لسان بعض قبائل العرب، وقد ورد الاسم بعدها منصوبًا مما اضطرّ النحاة إلى تعليل ينصرفون عنه حال ورود الاسم بعدها مجرورًا، فيقولون " ما" مصدريّة لتسويغ إلحاق " خلا وعدا وحاشا" بالأفعال، فإذا جاء الاسم بعدها مجرورًا قيل "ما" هنا زائدة، وهو قول لا يستقيم.

---

(١)الجنى الداني: ٥٦٢.
(٢)همع الهوامع: ٣/٢٨٥.
(٣)الكتاب: ٢/٣٠٩.

المبحث الخامس: الخلاف في حتى

هي حرفٌ يأتي لأحد ثلاثة معانٍ: أحدها: " انتهاء الغاية وهو الغالب" [١] –وفق رأي ابن هشام في المغني– وعلامتُها أنْ يَحْسُنَ في موضعها "إلى أنْ"، ومنه قوله تعالى:﴿ قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[٢]، والثّاني: " التعليل"[٣]، كقولنا" أسْلم حتّى تدخل الجنّة"، وعلامتُها أنْ يَحْسُنَ في موضعها "كي"، والمعنى الثالث:" بمعنى "إلا" في الاستثناء"[٤]، مثل: لا يكون فلان عالمًاحتّى يَحُلَّ المشكلات"، وهو قليل، مُصرّحًا بذلك ابن هشام الأنصاري فقال: " وهذا أقلّها" [٥].

وتُستعمل على ثلاثة أوجه: الجارة، والعاطفة، والابتدائيّة، وفيما يلي يبان كل وجه من هذه الأوجه الثلاثة.

المسألة الأولى: حتّى الجارّة

صرّح ابن هشام في المغني بالوجه الأوّل من استعمالات (حتّى) فقال:" أحدها: أنْ تكون حرفًا جارًّا بمنزلة "إلى" في المعنى والعمل[٦] ومقصود ذلك أنّ (حتّى) تأتي لمعنى انتهاء الغاية، وما بعدها مجرور بها.

شروط النحاة لجر (حتّى) الاسم الظاهر:

اشترط النحاة لجرّ(حتّى) الاسم الظاهر شروطًا، وهي:

١. أنْ يكون مجرورها ظاهرًا لا ضميرًا، هذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين، وأجازه الكوفيون، والمبرّد"[٧]، وقد استدلوا على مذهبهم – في جواز دخول حتّى على الضمير وجرّها له– بالسماع في الشعر، كقول الشاعر:

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٢٦٠.
(٢) طه:٩١
(٣) المرجع نفسه: ٢/ ٢٦٠.
(٤)المرجع نفسه: ٢/ ٢٦٠.
(٥)المرجع نفسه: ٢/ ٢٦٠.
(٦)المرجع نفسه:ج٢/٢٦١
(٧) الجنى الداني:٥٤٢

فـــــلا والله لا يُلفـــــي أنـــــاسٌ فتـــى، حتّـــاك يـــابن أبـــي يزيـــد[١]

وكقول الشاعر: [٢]

أتـــت حتّـــاك تقصـــد كـــلّ فـــجّ ترجّـــي منـــك، أنهـــا لا تخيـــب

والشاهد في البيت دخول (حتّى) على الضمير، وجرّه، وهذا عند البصريين ضرورة، "وقد أخذ ابن هشام في المغني بهذا المذهب"[٣]، وذهب أبو حيان في شرح التسهيل إلى أنّه مصنوع، قال: قال: "وانتهاء الغاية في "حتّاك" هنا لا أفهمه، ولا أدري ما يعني هنا بحتّاك، فلعلّ هذا البيت مصنوع"[٤] فتخريج هذا البيت عند البصريين على الضرورة، وبمذهبهم أخذ ابن هشام في المغني.

وقد استدلّ الكوفيون والمبرّد بالسماع والقياس فأمّا الأول فلا يعتدّ به؛ لخروجه عن القاعدة، أو حمْله على الضرورة الشعريّة؛ لأنّ الشاعر يحقّ له ما لا يحقّ لغيره، ولا يُنبى على ذلك قاعدة.

والثاني – الاستدلال بالقياس– فهو بالقياس على (إلى) في جرّها الضمير [٥]، وهو رأي فيه نظر؛ لأنّ (حتى) فرع عن (إلى) فقال ابن هشام في المغني: " لو دخلت (حتّى) عليه – أي الضمير– قلبت ألفها ياء كما في (إلى)، وهي فرع عن" إلى"، فلا تحتمل ذلك" [٦]، وبذلك لا تُقلب تُقلب الألف فيها ياءً؛ لأنّ قلب الألف ياء جعل الفرع كالأصل وهو "إلى"، وهذا مخالف للمألوف، وفرعيّة "حتّى" عن " إلى" في المعنى والعمل يوجب ألّا تحتمل ما تحتمله "إلى" إلّا في المعنى والعمل.

ونوضح ما سبق فنقول: إنّه لا يمكن لك قول: قام القوم حتاه، لأنّ الضمير هنا أصبح بلا عائد يعود عليه، ولا يمكن أنْ نُعيد ضمير البعض على الكل– أي: إنّ المفرد بعد حتّى بعض مما قبلها أو كبعض منه" – فالأصل أنْ تقول: قام القوم حتى زيد، فـــ (زيدٍ) بعض من القوم ولا يجوز لنا حذف البعض ووضع ضمير بدلا منه يعود على الكل، لأنّه في الأصل بعض، فلا نقول: قام القوم حتاه، ونعيد الضمير إلى القوم وهو في الأصل لـــ (زيد).

---

(١) الجنى الداني: ٥٤٢
(٢)البيت مجهول القائل، ورد في مغني اللبيب، ٢٦١/٢.
(٣) الجنى الداني:،٥٤٣، مغني اللبيب:٢٦١/٢
(٤) مغني اللبيب:٢٦١/٢
(٥) الجنى الداني:٥٤١
(٦)مغني اللبيب:٢٦٣/٢

واختلف النحاة في علة عدم جر(حتى) الضمير إلى أقوال كثيرة، فقيل في ذلك أقوال:

أ- "هي أنّ مجرورها لا يكون إلا بعضًا لما قبلها، أو كبعض منه، فلم يُمكن عَوْد ضمير البعض على الكل" [١]، وقد ردّ ابن هشام في المغني هذا القول بأمرين؛ "**أحدهما:** أنّه قد يكون ضمير حاضر كما في البيت السابق، فلا يعود على ما تقدّم، والثاني: أنّه قد يكون ضميرًا غائبًا عائدًا على ما تقدّم في الكل، كقولك: " زيد ضربتُ القوم حتّاه".[٢]

ب- خشية التباسها بالعاطفة [٣]؛ ذلك أنّ حتى العاطفة تدخل على الضمير، فلو كانت الجارّة تدخل عليه أيضًا لحصل لبس، ويردّ هذا التعليل " أنّ حتى العاطفة لو دخلت علي الضمير لقيل في العاطفة: " قاموا حتى أنت"، و" أكرمتُهم حتى إيّاك" بضمير الفصل؛ لأنّ الضمير لا يتّصل إلّا بعامله، وحتى العاطفة غير عاملة كالواو، وفي حتى الخافضة يتصل بها الضميركما في البيت المذكور سابقًا.[٤]

ج- عدم اختصاصها بباب واحد: إذ تكون ابتدائية، وجارة، وعاطفة، فلو دخلت على الضمير لحدث لبس بين الثلاثة، يزيد على هذا انها لم تقوَ قوّة (إلى) بسبب اعتقابها على ثلاثة أشياء بخلاف (إلى)؛ إذ لزمت حيّزًا واحدًا، وهو الجرّ، فساغ لها الدخول على الضمير".[٥]

وبذلك يردّ ابن هشام في المغني تهمة الالتباس بين (حتّى) العاطفة والجارّة، فيقول:" وحينئذٍ فلا التباس" [٦]؛ لاختلاف اللفظين، إذ العاطفة تدخل على المنفصل، والجارّة تدخل على المتّصل، فزال السبب الذي مُنعت به الجارّة من الدخول على الضمير وجرّه.

نجمع بين هذه الآراء بقولنا: الممنوع عند العرب اتصال حتى بالضمير ويستثنى من ذلك اتصالها بضمير المخاطب، وضمير الغائب الذي له اسم ظاهر يعود عليه، وسوى هذين الضميرين مُنِع عند العرب.ومثال الأول بيت الشعر: أتت حتاك...، ومثال الثاني: زيد قام القوم حتاه، فالضمير على الثاني عائد على زيد.

---

(١)مغني اللبيب:٢/٢٦١
(٢)المرجع نفسه: ٢/٢٦١
(٣)المرجع نفسه:٢/٢٦٢
(٤)المرجع نفسه:٢/ ٢٦٢
(٥) جوهرة الأدب:٥٠٠
(٦)مغني اللبيب:٢/ ٢٦٢

ومقالة العرب هي التي خالفت كلام العلماء الأكابر، لكن الجمهور على منعه ولم أحظ في هذا الجمع على من يقول بجواز ذلك، فالكل يذكر الكلام (عدم جواز اتصالها بالمضمر) ويرفضه ونحن هنا مع جمهور العلماء على مقالتهم ورفضهم.

٢. "أنْ يكون المجرور بها آخر جزء مما قبلها، نحو أكلت السمكة حتى رأسِها، أو ملاقيًا لآخر جزء، أي: مُتّصلاً بالآخر، نحو: " سلامٌ هي حتّى مطلع الفجر" [١]، وفي همع الهوامع قال:" الأكثر أو ملاقيًا له، أي: مُتّصلاً به نحو: " سلام هي حتى مطلع الفجر"، ولا يجوز: سرت حتى نصف الليل، بخلاف (إلى)، ومقابل الأكثر قولُ السيرافي وجماعة: إنّها لا تجرّ إلا الآخر فقط دون المتّصل، قال الرضي، وهو مردود بالآية – وقد جرّت المتّصل بآخر جزء–" [٢]، فقد أورد صاحب الجنى الداني رأيًا لابن مالك خلاف ذلك فقد أجاز جرّ (حتّى) لغير الآخر، فقال: " وقال ابن مالك: هذا لا يلزم، واستدلّ بقول الشاعر: [٣]

عيّنــــتْ ليلـــةً فمـــا زلـــتُ حتّـــى نِصـــفِها راجيًـــا فعـــدتُ يؤوســـا

وقد رد أبو حيّان احتجاج ابن مالك في هذا البيت فقال: " ولا حُجة في هذا البيت؛ لأنّه لم يتقدّم "حتى" ما يكون ما بعدها جزءًا منه، ولا ملاقيًا لآخر جزء منه، فلو صرّح في الجُملة بذكر الليلة، فقال: " فما زلت راجيًا وصلها تلك الليلة حتّى نصفِها" كان حُجّة" [٤]

٣. أنّها إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخول ما بعدها فيما قبلها [٥]، كقول الشاعر:

ألقي الصـــحيفة كـــي يُخفّـــف رَحْلَـــهُ والـــــزادَ حتـــــى نَعْلَـــــه ألقاهـــــا

والشاهد في البيت السابق قوله: حتى نعله ألقاها؛ ففي هذا قرينة لدخول ما بعد "حتّى" في حكم ما قبلها، وهو "ألقاها" إذ يعني أنّ النعل ملقاةٌ قطعًا. " وأنشد سيبويه البيت على أنّ "حتى" فيه حرف جر، وأنّ مجرورها غاية لما قبله، كأنّه قال ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع حتى انتهى الإلقاء إلى النّعْل، ويكون " ألقاها" تكرير الفعل على طريق التوكيد" [٦]

---

(١)مغني اللبيب:٢/٢٦٣
(٢) همع الهوامع:٤/١٦٥
(٣) الجنى الداني:٥٤٣
(٤) الجنى الداني:٥٤٤، و مغني اللبيب:٢/٢٦٤
(٥) الجنى الداني:٥٤٥ مغني اللبيب:٢/٢٦٥
(٦) الكتاب:١/٥٠

ويجوز نصب "نعله" أيضًا على تقدير فعل يُفسّره " ألقاها"، كأنّه قال: حتى ألقى نعله ألقاها. والوجه الثاني أنْ تكون للعطف بمعنى الواو، كأنّه قال: ألقى الصحيفة ونعله، ويجوز الرفع، ويكون مبتدأ، و"ألقاها" الخبر، والهاء تعود على النعل، وحتى: ابتدائيّة. (١)

اختلاف النحاة في الجار لما بعد (حتّى):

اختلف النحويون في الجار بعد (حتّى)، وتعددت أراؤهم؛ فذهب البصريون إلى أنّها الجارّة بنفسها، فهي حرف جر كغيرها من حروف الجر التي وظيفتها جر الاسم الذي يليها، وأمّا الكوفيون فقد ذهبوا خلاف ذلك، فقال الكسائي أنّ الجار لما بعدها حرف مُقدّر هو "إلى"، ففي قوله تعالى:" سلامٌ هي حتّى مطلع الفجر" تقديره: حتى انتهى إلى مطلع الفجر، فحذفت "انتهى إلى" تخفيفًا، وبقيت "حتّى".

ونسب بعضهم إلى الفرّاء أنّه يرى الجار للاسم بعد (حتّى) هو (حتّى) نابت عن (إلى) المضمرة، وقد تظهر بعدها. قالوا: جاء الخبر حتى إلينا، فجمع بين (حتى) و(إلى)، على تقدير إلغاء أحدهما. (٢) وهي نسبة غير سديد، فبالرجوع إلى كتابه (معاني القرآن) لم أجده صرّح بهذا الرأي، فغاية ما ذكره أنّ " (حتى) تذهب إلى معنى (إلى)، وهو بذلك يتفق مع رأي البصريين". (٣)

وقد ردّ البصريون على الكسائي بأنّه لا يصحّ من عدة وجوه: " أولها: أنّ معنى (حتّى) و(إلى) متحدٍ إلى في كثير من المواضع، ويصحّ وضع (إلى) مكان (حتّى)، تقول: أقم حتى يقدم زيد، وسر حتى تطلع الشمس، وتقول: إلى أنْ يقدم، وإلى أنْ تطلع، والمعنى صحيح، وعلى ذلك فلا يصحّ أنْ يجمع بينهما في مكان واحد". (٤)، وفي رأي الكسائي من التكلّف مافيه، وهو حذف حرف الجر وإبقاء عمله.

ثانيها: يلزم من قوله: إضمار حرف الجر وجوبًا، وهذا لا يجوز، ثمّ إنّ حذف الجار في غاية القلة، فكيف اطرد بعد (حتّى)؟ وطبّق اطرد حذف الفعل (انتهى) مع انجرار الاسم بعدها.(٥).

---

(١) الجنى الداني٥٤٧، ٥٥٣
(٢) الجنى الداني:٥٤٢، همع الهوامع:١٦٩/٤
(٣) معاني القرآن:١٣٧/١
(٤) الجنى الداني:٥٤٢، ٥٤٤
(٥) شرح الرضي ٢٤١/٢

ثالثها: حين تقول: ضربت القوم حتى زيدٍ، يكون (زيد) داخلاً في الضرب، فإذا قلنا: إنّ التقدير: إلى زيد، لم يدخل في حكم ما قبلها، مع أنّه غير مقصود، فيحدث تدافع بين المعنيين.

والذي يظهر بعد مناقشة هذه الأقوال يميل الباحث إلى مذهب البصريين في أنّ (حتّى) الجارة بنفسها، دون الحاجة إلى تقدير حرف الجر.

الفعل المضارع المنصوب بعد (حتّى):

اشترط النحاة لوقوع الفعل المضارع بعد (حتّى) منصوبًا شرطين: [١]

الأول: أنْ يكون الفعل المضارع مستقبلاً وليس بينه وبينها فاصل في اللفظ، وأجاز الأخفش الفصل بينهما بشرط غير مجزوم لفظًا أداته " إنْ " وقد يكون مؤولاً بالمستقبل، نحو: سرت حتى أدخل المدينة، فهو ماض في حكم المستقبل، أيْ مؤول به" [٢]، وعلة كون الفعل مستقبلاً أو مؤولاً به هو أنّ "أنْ " للاستقبال، ولو كان الفعل للحال للزم التناقض بين العامل والمعمول، فيشترط أنْ يكون الفعل مستقبلاً سواء أكان الاستقبال حقيقيًا، كقوله تعالى: ﴿ **قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ** ﴾[٣]، فرجوع موسى – عليه السلام – مستقبل حقيقي بالنسبة إليهم، وهذا واجب فيه النصب.

أم كان الاستقبال غير حقيقي، كقوله تعالى: (وزلزلوا حتّى يقولَ الرسول...) على قراءة النصب.قالوا [٤]: لأنّه نظر فيه إلى زمن التكلم الآن، وقد ينظر فيه إلى ماقبل (حتّى) وهو الزلزال، فيكون غير مستقبل، ويرفع المضارع، وهذا جائز فيه النصب والرفع.

الثاني: عند بعضهم أنْ لا يُفصل بين حتّى والمضارع فاصل ما، وروى الجرمي كما نقل عنه أبو حيان والسيوطي "أنّ من العرب من ينصب بـــ(حتّى) في كل شيء"[٥].، وقد ردّ النحويون عليه بأنّ هذه اللغة شاذة لا يبنى الكلام عليها. فضلاً عن أنّه لم يُحدّد من هؤلاء الذين نطقوا بهذه اللغة؟ وأين شواهدهم التي تدلّ على لغتهم؟ لذا فلا يعمل بها؛ لضعفها، ولعدم حُجة من أتى بها.

---

(١)مغني اللبيب:٢/٢٧٥
(٢) الجنى الداني:٥٥٥
(٣) طه: ٩١
(٤) مغني اللبيب: ج٢/٢٨٨
(٥) همع الهوامع، ج٢/٣٠٣

اختلاف النحويين في الناصب بعد (حتّى):

لم تتفق آراء النحويين في ناصب الفعل المضارع بعد (حتّى)، بل أتت مختلفة على عدّة آراء، وفيما يلي بيانها:

فقد رأى البصريون أنّ الناصب للفعل المضارع بعد (حتّى) هو (أنْ) المصدريّة مضمرة وجوبًا، والجُملة من أنْ وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـــ(حتّى)، ولهم أدلة على رأيهم، منها: [١]

١. أنّ (حتّى) مختصة بالأسماء، فإذا دخلت على الاسم الظاهر جرّته، بدليل حذف ألف "ما" الاستفهاميّة بعدها، كما تُحذف بعد حروف الجر، كقول الكميت بن زيد الأسدي:

فتلك ملوك السّــوء قــد طــال ملكهــم فحتّـــام حتّـــام العنـــاء المطـــوّل

وإذا ثبت جرّها الاسم الظاهر امتنع أنْ تكون ناصبة للفعل بنفسها؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، والعكس، وإلا انتفت القاعدة؛ لأنّها ستكون حينئذٍ جارّة للاسم، وناصبة للفعل في آنٍ واحد.

ولذلك يقول الزجاج: " ولا نعرف في العربية أنّ ما يعمل في اسم يعمل في فعل، ولا ما يكون خافضًا لاسم يكون ناصبًا للفعل، فقد بان أنّ (حتّى) لا تكون ناصبة، كما أنّك إذا قلت: جاء زيد ليضربك، فالمعنى: جاء زيد لأنْ يضربك؛ لأنّ اللام خافضة للاسم، ولا تكون ناصبة للفعل"[٢].

٢. قد تظهر (أنْ) قبل المضارع المعطوف على المضارع الواقع بعد (حتّى) كقول يزيد بن حماد:

حتـــى يكـــون عزيـــزًا مـــن نفوســـهم أو أنْ يبـــين جميعًـــا وهـــو مختـــار

فظهور (أنْ) في الفعل (يبين) مؤذن بإضمارها قبل المعطوف عليه (تكون) الواقع بعد (حتى) قال السيوطي:" وفيه دليل لقولهم: إنّ (أنْ) مضمرة بعدها" [٣]

---

(١) رصف المباني:٢٥٧، ٢٦١، همع الهوامع:ج٢/٢٩٩-٣٠٠ينظر: الكتاب: ٣/٦،٥
(٢) معاني القرآن وإعرابه:١/٢٠١
(٣) همع الهوامع: ٢/٣٠٠

٣. قول الشاعر:

داويــت غــبن أبــي الــدّهيق بمَطْلِــهِ حتّــى المصــيفِ وتغلــو القعــدانُ

حيث نصب الفعل الماضارع (تغلو) بعد (المصيف) المجرور بـــ(حتّى). وهذا دليل على أنّ (حتّى) لم تنصب بنفسها، بل بـــ(أنْ) مضمرة بعدها. قال عبدالقاهر الجرجاني: " ومعلوم أنّ النصب في ذا لا يحتمل إلا إضمار (أنْ)؛ لأنّه بمنزلة قولك: حتى المصيف وغلاء القعدان".[١]

٤. ماذكره أبوحيّان [٢]: لو نصبت (حتّى) المضارع بنفسها لوجب أنْ يكون المضارع بعدها مستقلاً دائمًا، كما هو الشأن في (أنْ، ولنْ) اللتين تخلّصان المضارع للاستقبال، وهذا غير لازم في (حتّى)؛ لأنّه قد يكون المضارع بعدها للحال أصلاً، ثمّ يؤول بالمستقبل.

وقد اختلف هؤلاء النحاة في علة عدم إظهار (أنْ) بعد (حتّى) الواقع بعدها المضارع منصوبًا إلى أقوال: [٣]

فمنهم من يرى أنّه في حالة استقبال المضارع بعدها ينصب، وفي حالة الحالية يرفع، فلم تظهر (أنْ) في حالة النصب؛ ليطرد نظامها في الحالتين.

ومنهم من يرى أنّ (أنْ) لما لم تظهر بعد (حتّى) الابتدائيّة والعاطفة، كذلك لم تظهر مع المضارع المنصوب بعدها – وهي الجارة للمصدر المؤول منه– ليطرد حكمها في جميع الاستعمالات.

ومنهم من يرى أنّ العلة في كون (حتى) كالعوض عن (أنْ) فلا تظهر، حتّى لا يُجمع بين العوض والمعوض عنه.

وهناك علل أخرى متعددة، يغلب على بعضها التكلّف، وإنْ كان مجموعها يقوي بعضها بعضًا.

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ الناصب للفعل المضارع بعد (حتّى) هو (حتّى) نفسها بطريق الأصالة، وقد يجوز إظهر (أنْ) بعدها توكيدًا.[٤]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٩٩/٢
(٢) التذييل والتكميل:٥٨٥
(٣) شرح الرضي على الكافية:٢٥٠/٢
(٤) همع الهوامع: ج٣٠٠/٢، رصف المباني:٢٥٩

وحُجتهم –كما في الإنصاف [١]– أنّ (حتى) لا تخلو إمّا أنْ تكون بمعنى (كي) كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنّة، أي: كي يدخلك الجنّة، وإمّا أنْ تكون بمعنى (إلى أنْ) كقولك: اذكر الله حتى تطلع الشمس، أي: إلى أنْ تطلع الشمس، فإذا كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقامها، و(كي) تنصب، فهي مثلها، وإنْ كانت بمعنى(إلى) فقد قامت مقام (أنْ) النّاصبة فهي مثلها.

وقد انفرد ثعلب برأي خالف فيه البقيّة، فالمضارع عنده منصوب بـــ (حتّى)، ولكنْ ليست بطريق الأصالة كما يراه أصحابه الكوفيون، وإنّما لقيامها مقام (أنْ). [٢]

والجواب على كلمات الكوفيين: قلنا لا نسلم أنّ كي تنصب بنفسها على الإطلاق فتارة تنصب بتقدير (أنْ) لأنّها حرف جر وتارة تنصب بنفسها وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير أنْ أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها، لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير (أنْ) حرف جر... وفي الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب وحمل حرف الجر (حتى) على حرف الجر (كي) أولى من حمل حرف الجر (حتى) على حرف النصب (كي).

وأمّا قولهم: إنّها إذا كانت بمعنى (إلى أنْ) فقد قامت مقام (أنْ) وأنْ تنصب فكذلك ما قام مقامها قلنا: هذا فاسد، لأنّه يجوز عندكم ظهور أنّ بعد حتى ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها، لأنّه لا يجوز أنْ يُجمع بين البدل والمبدل، ألا ترى أنّ واو القسم لمّا كانت بدلا عن الباء لم يجز أنْ يُجمع بينهما، فلا يُقال: بوالله لأفعلن، وكذلك التاء في القسم لما كانت بدلا عن الواو لا يُقال: تواللهِ لأقومن، لما كان يؤدي إليه من الجمع بين البدل والمبدل.

وقد اُعترض على الدليل القائل بأنّ (عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال والعكس) بأنّ هذا غير مسلّم؛ لوجود بعض الأدوات التي تعمل في الأسماء والأفعال في آن واحد، كـــ (أيّ) الشرطية، فهي جارة للاسم جازمة للفعل في مثل قولك:" أيّ رجلٍ تضربْ أضربْ"، وكذا (كي) جارة للمصدر المؤول وناصبة للمضارع، نحو: " أتيتك كي تكرمني".

وردّوا على الاعتراض هذا بأنّ شرط القاعدة (عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال والعكس) أنْ تكون الجهة مُتّحدة في الأدراة كـــ (حتى)، أمّا مع اختلاف الجهة فيجوز العمل في شيئين مختلفين كـــ (أي) فقد عملت الجرّ من حيث تضمنها معنى الإضافة، وعملت الجزم من

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٩٨/٢
(٢) شرح المفصل:٢٠/٧

حيث تضمن معنى (إنْ) الشرطية. وكذا (كي) جرّت من حيث كونها تعليلية، ونصبت من حيث إنّها مصدرية.

كما ردّوا على دليل الكوفيين السابق القائل بأنّ (حتى) إذا كانت بمعنى (كي) تقوم مقامها، وكذا إذا كانت بمعنى (إلى أنْ) بأنّه غير صواب، وقد فصّل ذلك الرد ابن الأنباري في كتابه الإنصاف [١].

ومن الردود السابقة يُرد على ثعلب أيضًا، فيما انفرد به من قول.

وبعد هذا، يتبين ترجيح رأي البصريين؛ لقوة أدلتهم، وحجتهم بالشواهد المؤيّدة لقولهم، وضعف قول الكوفيين الذي لم يصمد أمام ردّ البصريين. يُضاف إليه ما ذكره الشيخ الرضي: "من أنّ الأصل في (حتى) كونها جارة للاسم، والكلام على خروجها عن هذا الاختصاص بنصبها الفعل فيه بعدُ؛ لأنّ الأصل عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقاد بقائه على أصله أولى، وما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل، وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة؛ حتى تبقى على أصلها من الجر مندوحة من اعتقاد خروجها عن أصلها" [٢]

مسائل متفرقة حول (حتى) الجارّة:

أولاً: نوع (حتى) المسبوقة بالنفي أو الاستفهم، والخلاف فيه:

ترد (حتى) في العربية – أحيانًا– مسبوق بنفي، نحو: ما سرت حتى ادخلها، ومسبوقة باستفهام، نحو: أسرت حتى أدخلها؟ ومسبوقة بـــ(قلّما) المراد بها النفي المحض، نحو: (قلّما سرت حتى أدخلها).

و(حتّى) في هذه الحالات عند سيبويه [٣]جارة، والفعل المضارع بعدها واجب النصب، ويمتنع الرفع؛ لأنّ الرفع على معنى السببية، والسبب منفي أو مستفهم عنه لم يقع، فلا يصح الرفع. [٤]، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أنْ يكون أصل الكلام إيجابًا، ثمّ أدخلت (حتّى) على الكلام بأسره، لا على ما قبل (حتّى) خاصّة. [٥]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٧/٢، ٦٠٠
(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢٤٠/٢
(٣) الكتاب: ٢٢/٣، ٢٥
(٤) ينظر: همع الهوامع: ٣٠٣/٢
(٥) مغني اللبيب:٢٨٧/٢

فمثلاً: ما سرت حتى أدخلها، نفيت أنْ يكون سير كان عنه دخول، فكأنك قلت: ما وقع السير الذي كان سببًا لدخول المدينة [١].

وقد اختلف النحويين في هذا الخلاف الدائر بين سيبويه والأخفش، بين مؤيد ومعارض؛ فأكثر النحويين، ومنهم ابن السيد البطليوسي [٢] وأبوحيان [٣] يرون أنّ رأي سيبويه هو الصواب، لعدم سماع رفع المضارع بعد (حتّى) مع كثرة ما يتكلم به العرب في مثل هذا.

وقد كان الأخفش نفسه يقول: إنّ الرفع في النفي جائز إلا أنّ العرب لم تستعمله، قال ابن السيد معلقًا على قول الاخفش: " وإذا كام معترفًا بأنّ العرب لم تستعمله لم يجب أنْ يلتفت إليه؛ لأنّنا نتكلّم فيما تكلمت به العرب، ولسنا نحدث لغة ثانية" [٤]

ويرى ابن عصفور[٥]: أنّ هذا الخلاف لا يعد خلافًا بينهما؛ لأنّ سيبويه منع الرفع، بتقدير: أنّ السير يكون عدمه سببًا للدخول، ولم يتكلّم فيما ذكره الأخفش من دخول (حتّى) على الكلام بأسره.

ونجد ابن هشام في عبارته كأنما يسوّغ ما ذهب إليه الأخفش من جواز رفع المضارع بعد النفي على أنْ يكون الكلام إيجابًا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل (حتّى) خاصّة. قال في المغني:" ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنّما منعه إذا كان النفي مسلطًا على السبب خاصّة، وكل أحد يمنع ذلك". [٦]

الفصل بين (حتى) والفعل المضارع المنصوب بعدها:

سبقت الإشارة إلى أنّ من النحويين من اشترط لنصب الفعل المضارع بعد (حتى) ألا يفصل بينهما، وهذه القضية أثارت خلافًا ما بين مجيز ومانع:

فالأخفش [٧] وابن السراج [٨] أجاز الفصل بالظرف، نحو: اقعد حتى –عندك– يجتمع الناس. وبشرط ماضٍ، نحو: أصحبك حتى – إن قدّر الله – أتعلّم العلم [٩].

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٦٥/٢
(٢) إصلاح الخلل في الجمل: ٢٢٠
(٣) ارتشاف الضرب ٤٠٤/٢
(٤) إصلاح الخلل:٢٢١
(٥) شرح الجمل:١٦٥/٢
(٦) مغني اللبيب:٢٧٩/٢
(٧) الأصول في النحو: ٤٢٨/١
(٨) الأصول في النحو ٤٢٨/١
(٩) همع الهوامع:٣٠٣/٢

وقبلهما أجاز ابن هشام بن معاوية الضرير الفصل، نقل عنه أبو حيّان " جواز الفصل بالقسم نحو: حتى –والله– آتيك، وبالمفعول نحو: حتى –زيدًا– أضربَ، وبالجار والمجرور نحو: اصبر حتى – إليك– يجتمع الناس، بالرفع والنصب فيهما، قال: والرفع أصحهما "[١]

وأجاز الرضي الفصل بالظرف فقط، " فلا يجوز الفصل بالاسم غير الظرف، نحو: انتظر حتى – من أخذ – تأخذ، بل جزم (تاخذ)" [٢]

وممن منع الفصل ابن مالك [٣] وأبوحيان [٤] فلا يجوز عندهما الفصل بأيّ شيء، سواء كان ظرفًا أم شرطًا ماضيًا أم غيرهما.

والذين أجازوا الفصل بينهما يجيزون إظهار (أنْ) بعد (حتى)؛ " لأنّ العمل عندهم لــ (حتى)، والذين منعوا الفصل لا يجوز إظهار (أنْ) بعد (حتّى)؛ لأنّ العمل لــ (أنْ) مضمرة". [٥]
[٥]

المسألة الثانية: حتى العاطفة

اختلف النحويون في معنى (حتّى) العاطفة، ولم يتفقوا على رأي واحد؛ فقد روى سيبويه وغيره من أئمة البصريين أنّ معناها" معنى حرف العطف (الواو)؛ لمطلق الجمع. أي: لا تفيد ترتيبًا ولا مهلة، بل لمجرّد التشريك في الحكم. فربما يكون تعلّق الفعل بعدها أسبق من تعلقه قبلها، نحو: مات كلَ أب حتى آدم فموت آدم – عليه السلام– أسبق من موت كل أب لي بعده"[٦].

وقد صرّح صاحب الجنى الداني بأنّ (حتّى) بمنزلة الواو فقال: " حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو، خلافًا لمن زعم أنّها للترتيب كالزمخشري". [٧]، وفي شرح الرضي قال:" (حتّى) مثلها، يعني مثل ثمّ فتفيد الترتيب والمهلة" [٨].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٤٠٧/٢
(٢) شرح الرضي على الكافية:٢٤٤/٢
(٣) تسهيل الفوائد: ٢٣١
(٤) ارتشاف الضرب ٤٠٧/٢
(٥) همع الهوامع:٣٠٣/٢
(٦) الكتاب، ١/ ٩٦، حاشية مغني اللبيب:٢٨٠/٢
(٧) مغني اللبيب:٢/ ٢٨٠
(٨) مغني اللبيب:٢/ ٢٨٠

وقد ذكر ابن الحاجب: " بأنّ (حتّى) مثل ثمّ في الترتيب والمهلة" [١] وقال الجزولي: إنّ (حتّى) العاطفة تفيد الترتيب، إلا أنّ المهلة في حتّى أقلّ منها في ثمّ فهي متوسطة بين الفاء التي لا مُهلة فيها، وثمّ المفيدة للمهلة" [٢]

وفي همع الهوامع قال ابن هشام الخضراوي: " ولا تعطف إلا ما كان ظاهرًا، كما لا تجر إلا الظاهر"[٣] وقد قال صاحب المغني ذلك: " ولم أقف عليه لغيره" [٤].

وقد أفاد الشيخ الكافيجي "بأنّ الترتيب الذي قال به هؤلاء لا يستقيم في كل أمور (حتّى) العاطفة؛ لأنّ ما بعدها لا يخرج عن أنْ يكون: [٥]

١. حصوله له بعد حصوله لما قبلها، نحو: جاء الجيش حتى أميرُهم، إذا كان الأمير آخرهم مجيئًا.

٢. حصوله له قبل حصوله لما قبلها، نحو: مات كلّ أب لي حتى آدم.

٣. حصوله له أثناء حصوله لما قبلها، نحو: مات الناسُ حتى الأنبياء.

٤. حصوله له مع حصوله لما قبلها، نحو: جاء القومُ حتى خالدُ، إذا جاؤوك معًا، ويكون خال أضعفهم أو أقواهم.

أمّا الكوفيون فقالوا: " حتى ليست بعاطفة فلا يرون العطف بـــ (حتى)، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل"[٦]، وتكون (حتى) الابتدائيّة، نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك، "والتقديرفيه: مررت بهم حتى مررت بأبيك، وفي المثال حُذف الجار، وبقي عمله، وهو شاذ"[٧]. قال السيوطي: " والعطف بها قليل، ومن ثمّ، أي من أجل قلته، أنكره الكوفيّة، فقالوا: لا يُعطف بها البتّة..." [٨].

---

(١) مغني اللبيب:٢/ ٢٨٠
(٢) مغني اللبيب:٢/ ٢٨٠
(٣) همع الهوامع ٢٩٩/ج٢
(٤)مغني اللبيب:٢/ ٢٨٠
(٥) شرح قواعد الإعراب:٣١١، الكافيجي: هو الإمام محيي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود، الرومي الحنفي المعروف بالكافيجي؛ ولقب بذلك لكثرة اشتغاله بكتاب " الكافية " في النحو لابن الحاجب فنسب إليها بزيادة الجيم.
(٦) همع الهوامع: ج١٨٣/٣الجنى الداني:٢٤٦،
(٧) مغني اللبيب:ج٢٨٧/٢
(٨) همع الهوامع: ج١٨٣/٣، مغني اللبيب:ج٢٨٧/٢

ولكنّ الفرّاء وهو من أئمة نحاة الكوفة يثبت (حتى) العاطفة وفق الظاهر من كلامه، فيقول مثلاً في كتابه معاني القرآن:" والوجه الثاني أنْ يكون ما قبل (حتى) من الأسماء عددًا يكثر، ثمّ يأتي بعد ذلك الاسم الواحد أو القليل من الأسماء.." [١] فيفهم من كلامه شرط العاطفة: (كون المعطوف عليه جمعًا أو ما في حكمه).

فيقول عند تخريجه وجه الرفع في البيت:

فيـــا عجبًـــا حتـــى كليـــبٌ تســـبّني كـــأنّ أباهـــا نهشـــلٌ أو مجاشـــعُ

" فكأنّه قال: ياعجبًا أتسبني اللئام حتى يسبني كليبيٌ، فكأنه عطفه على نيّة أسماء قبله" [٢]، [٢]، وبناء على كلامه السابق فالفرّاء لا ينكر العطف بـــ (حتى).

ويبدو أنّ مراد النحويين الذين نسبوا إلى الكوفيين أنّهم ينكرونها البتة هو الغالب من أهل الكوفة، ويؤكّد هذا ما نقله أبو حيّان عن الكوفيين: من جواز العطف بها. وذلك عند كلامه عن جواز عطف المضارع على ماقبله إذا كان غير حادث وما قبلها غير سبب، نحو: سرت حتى يعلم الله أنّي كالّ، حيث قال: " فـــ(حتى)عندهم – أي الكوفيين– عاطفة، كأنّهم قالوا: سرت فعلم الله أنّي كالّ" [٣].

شروط العطف بـــ (حتّى):

١. أنْ يكون المعطوف ظاهرًا لا مضمرًا، فلا يجوز قام الناس حتى أنا، وهذا الشرط حكاه ابن هشام عن ابن هشام الخضراوي وقال:" ولم أقف عليه لغيره" [٤]، وهذا يعيدنا إلى إشكال سابق وهو هل تدخل حتى على المضمر، وقد تكلمنا عنه بما يغني– إنْ شاء الله– عن الإعادة.

وحُجّة المانعين كما أفاد الصبان في حاشيته: أنّ معطوف (حتّى) بعض ما قبلها، أو كبعض منه، فلو دخلت على ضمير غيبة، نحو: ضربت القوم حتاه، كان واضحًا " أنّ المعطوف عين المعطوف عليه، فيلزم عطف الشيء على نفسه، وذلك لا يجوز، ثم حملت بقية الضمائر على الغائب". [٥]

---

(١) معاني القرآن: ١٣٧/١
(٢) معاني القرآن: ١٣٨/١
(٣) التذييل والتكميل: ٧٠٩
(٤)مغني اللبيب: ج٢/٢٨٠
(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٤/٣

وقد أورد ابن هشام في المغني علّة المنع في أنْ يكون المعطوف ضميرًا فقال: "... كما أنّ ذلك شرط مجرورها" [١]، ويظهر من كلامه أنّها – أي: حتى المعطوفة– تُقاس على (حتّى) الجارة التي يشترط كون مجرورها ظاهرًا على رأي الجمهور.

٢. " أنْ يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه؛ نحو: أكلتُ السمكة حتى رأسَها، فالرأس جزء من السمكة، وعند بعضهم"[٢] "أنّ بعضًا من المعطوف عليه، قد يكون جزءًا من كل نحو: أكلت السّمكة حتى رأسَها، أو فردًا من جمع، نحو: قدم الحجاجُ حتى المشاةُ، أو نوعًا من جنس، نحو: أعجبني التمرُ حتى البُرني".[٣].

٣. " أنْ يكون المعطوف غاية للمعطوف عليه، إمّا في زيادة، وإمّا في نقص، فالأول، نحو: مات الناسُ حتى الأنبياءُ، فإنّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام هم المعطوف بحتى وهم غاية الناس في شرف المقدار بالنسبة إلى كمالات النوع الإنساني، وعكسه كالدناءة نحو قولك: زارني الناس حتى الحجامون، فإنّ الحجامون هم المعطوف بحتى وهم غاية في دناءة المقدار" [٤].

٤. أنْ يكون المعطوف بها اسمًا، فلا يجوز أنْ يكون فعلاً، والعلّة في ذلك ما ذكره بعضهم؛ لأنّها منقولة عن الجارّة، والجارّة لا تجر إلا الاسم أو ما في تأويله، فاشتُرط في الفرع ما اُشتُرط في الأصل.

٥. أنْ يكون المعطوف من جنس المعطوف عليه، قال الشيخ عبدالقاهر: "لأنّه غاية له، والدلالة على أحد طرفي الشيء، ولا يتصوّر أنْ يكون طرف الشيء من غيره"[٥]، ونقل ابن فارس عن الفرّاء انّه أجاز: (إنّه ليقاتل الرّجّالة حتى الفُرسانَ)، و(إنّ كلبي ليصيد الأرنبَ حتّى الظباءَ)، خفضًا ونصبًا، أي: (الخفض على الجر، والنصب على العطف مع أن الثاني ليس من جنس الأول).

---

(١) مغني اللبيب:ج٢/٢٨٠
(٢) الجنى الداني: ٥٤٦
(٣) مغني اللبيب: ج٢/٢٨٠
(٤) الجنى الداني: ٥٤٧، همع الهوامع:١٨٢/٣
(٥) ارتشاف الضرب: ٦٤٧/٢

وحجّته [١]أنّ الظباء وإنْ كانت مخالفة للأرانب فإنّها من الصيد (أي: من جنسه)، وهي أرفع منها: (أي الظباء أرفع منزلة من الأرانب، فيكون المعطوف غاية للمعطوف عليه في الزيادة).

وعند البصريين هذا خطأ وباطل؛ " لأنّ (حتى)إنّما جعلت لما تتناهي إليه الأشياء من أعلاها وأسفلها، مما يكون منتهى الغاية. فإنْ قلت: ضربتُ القومَ، جاز أنْ يتوهّم أنّ زيدًا لم يدخل في الضرب، إمّا؛ لأنّه أعلاهم، أو لأنّه أدناهم، فمعنى (إلى) فيها قائم، إذ كانت لمنتهى الغاية" [٢].

٦. أنْ يكون المعطوف مشاركًا للعامل في المعطوف عليه، مثل: صُمْتُ الأيام حتى يومَ الجمعة، فيوم الجمعة مما يُصام، وعليه لا يجوز: صُمت الأيامَ حتى يومَ العيد؛ لأنّ صوم يوم العيد محرّم، فلايشارك ما قبل (حتى) في العامل، بل يلزم فيه أنْ تكون جارة لا عاطفة.

٧. أنّها لا تعطف إلا المفردات أو ما في تاويلها، والعلّة كما سبق: " إنّها منقولة عن الجارة، فتأخذ حكمها في اختصاصها بالمفرد أو ما في تأويله، وفقًا لمذهب الجمهور. وأيضًا؛ لأنّ معطوفها شرطه أنْ يكون بعضًا من المعطوف عليه، أو كبعض منه، ولا يأتي ذلك إلا في المفردات" [٣].

المسألة الثالثة: حتى الابتدائيّة:

والقسم الثالث (حتى) الابتدائيّة، وليس المعني أنّها يجب أنْ يليها المبتدأ والخبر، بل المعنى أنّها" صالحة لذلك، وهي حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام، فيقع بعدها المبتدأ والخبر، ويليها الجملة الفعليّة..." [٤]

وعند سيبويه أنّ معنى (حتّى) الابتدائيّة " تكون بمعنى الفاء أو إذا وما أشبههما من حروف الابتداء؛ لأنها لم تجيء على معنى (إلى أنْ)، ولا معنى (كي)، فخرجت من حروف النصب مثل خروج (إذن) في قولك:" إذن أظنّك"" [٥].

---

(١) الصاحبي، ص٢٢٢
(٢) الصاحبي: ٢٢٣
(٣) همع الهوامع:٣/١٨٢
(٤) مغني اللبيب:ج٢/٢٨٧، رصف المباني: ١٨٠
(٥) الكتاب:٣/ ١٧-١٨

" وقد تكون بمعنى (أمّا) نحو: فضربته حتى إذا سقط تركته، أي: فأمّا إذا سقط تركته، وهذا المعنى يأتي مع (حتى) سواء أكان الشرط ماضيًا أم غير ماضٍ" [١].

وطائفة من النحويين "يذهبون إلى أنّها تفيد الغاية، سواء كانت للتعظيم" [٢]، كقول امرئ القيس:

سَــريتُ بهــم حتّــى تكِــلَّ مطــيُّهم وحتّى الجيــادُ مــا يُقــدْنَ بأرْســانِ

أم التحقير، كقول الفرزدق:

فيــا عجبًــا حتــى كُليــبٌ تســبُّني كــأنّ أباهــا نهشــلٌ أو مجاشــعُ

وهذا هو الصواب، إذ معنى الغاية في (حتى) الابتدائيّة واضح في استعمالاتها، كما سيظهر لنا من خلال الأمثلة.

" تدخل (حتى) الابتدائية على الجُمل، فتكون حرفًا تبدأ بعد الجُمل، أي: تستأنف" [٣]، وهذه الجُمل إمّا اسميّة أو فعليّة أو شرطيّة، فالجُملة الاسميّة كقول سحيم (عبد بني الحسحاس):

إذا شُــقَّ بُــردٌ شُــقّ بــالبُردِ بُرْقُــعٌ دواليــك حتّــى كُلُّنــا غيــرُ لابــسِ

وقول جرير:[٤]

فمــا زالــت القتلــى تمــجُّ دماءهــا بدجْلــة حتّــى مــاءُ دجلــة أشــكلُ

وقول الفرزدق: [٥]

فيــا عجبًــا حتــى كُليــبٌ تســبُّني كــأنّ أباهــا نهشــلٌ أو مجاشــعُ

وقد اشترط الرضي لوقوع الجملة الاسمية بعد (حتى)الابتدائية " أنْ يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم، نحو: ركب القوم حتى الأميرُ راكبٌ. ولو قلت: حتى الأمير ضاحكٌ، لم يفد"[٦].

---

(١) الأزهية،٢١٥
(٢) الجنى الداني:ص٥٥٢-٥٥٣
(٣) مغني اللبيب:ج٢/ ٢٨٧
(٤)المرجع نفسه:ج٢/ ٢٨٧
(٥)المرجع نفسه:ج٢/ ٢٨٧
(٦)المرجع نفسه:ج٢/ ٢٨٨

وهذا الشرط الذي اشترطه يصح في بعض التراكيب، كقول الفرزدق: [١]

فيـــا عجبًـــا حتـــى كُليـــبٌ تســـبُّني كـــأنّ أباهـــا نهشـــلٌ أو مجاشـــعُ

حيث يقدّر محذوفًا قبل (حتى)؛ ليكون ما بعد (حتى) غايةً له، والتقدير: فواعجبًا يسبّني الناس حتى كليب تسبّني"

ولكنّه لا يصحّ في قول امرئ القيس:

سَـــريتُ بهـــم حتّـــى تكِـــلَّ مطـــيُّهم وحتّى الجيـــادُ مـــا يُقـــدْنَ بأرْســـانِ

وقول جرير:

فمـــا زالـــت القتلـــى تمـــجُّ دماءهـــا بدجْلـــةَ حتّـــى مـــاء دجلـــة أشـــكلُ

قال الشيخ الدسوقي في تعليقه على المغني: "ولعلّ المراد بهذا الشرط: كون الفعل من مادته، بل ربّما يكون المراد: أنْ معنى خبر المبتدأ قريب من جنس الفعل المتقدم، بحيث يكون السابق دالاً عليه، كدلالة كلال المطيّ على عدم قودها بالأرسان؛ لعدم الخوف من شرودها بسبب التعب، وكدلالة مجّ الدماء بدجلة على الشكل" [٢] وهذا الصواب.

و"أمّا دخولها على الجُملة الفعليّة فهي إمّا فعليّة فعلها ماضٍ [٣]، كقوله تعالى:﴿ **ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ** ﴾[٤].

وخالف ابن مالك في (حتى) هذه، حيث زعم " أنّها جارّة؛ لأنّ الفعل الماضي – عنده– في محل نصب بإضمار (أنْ) بعد (حتّى)، و (أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـــ (حتى) " [٥].

وردّ عليه ابن هشام [٦] وسبقه إليه شيخه أبو حيّان[٧] بأنّه وهْمٌ من ابن مالك، حيث لا يعرف له في ذلك سلفٌ، وفيه تكلّفُ؛ يعني أنّ (حتى) تدخل على الفعليّة كما تدخل على الاسميّة،

---

(١) مغني اللبيب:ج٢/ ٢٨٧
(٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ١٩٠/١
(٣) مغني اللبيب:ج٢/ ٢٨٩
(٤) سورة الأعراف:٩٥
(٥) مغني اللبيب:ج٢/ ٢٨٩
(٦)المرجع نفسه:ج٢/٢٨٩-٢٩٠
(٧) همع الهوامع:١٨٣/٣

فجعلُها جارّة يستدعي إضمارًا لم تَدْعُ إليه ضرورة، و" إنْ كان إضمار (أنْ) بعد (حتى) سائغًا شائعًا لكن حيث تدعو إليه ضرورة بأنْ يقع بعدها الفعل المضارع منصوبًا.

أو فعليّة فعلها مضارع مرفوع" [١]، كقول حسّان بن ثابت: [٢]

يُغْشَوْنَ حتّى ما تهرُّ كلابُهم لا يسألون عن السواد المقبل

وهذا المضارع المرفوع بعد (حتّى) اشتُرط له ثلاثة شروط: [٣]

١. دلالته على الحال، نحو: سألت عنك حتى لا أحتاجُ السؤال. أو مؤولاً بالحال، بحيث يكون الفعل قد وقع ومضى، فيقدر وقوعه في الحال، وذلك كقراءة نافع: ﴿ **وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ** ﴾[٤]برفع(يقول).

وضابط كون ما بعدها حالاً أو مؤولاً بالحال: صلاحيّة جعل الفاء مكان (حتى) في المعنى لا في اللفظ، والعلّة في هذا الشرط:" أنّ (أنْ) للاستقبال، والفعل المضارع –هنا– للحال، فلو نصب لحدث تناقض" [٥].

٢. أنْ يكون ما بعد (حتّى) مسببًا عمّا قبلها، أي: ما بعدها ناتجٌ عمّا قبلها سواء أكان متصلاً نحو: سرتُ حتى أدخلُها الآن، أم منقطعًا، نحو: رأى زيدٌ بالأمس مني شيئًا حتى لا أستطيع أنْ أكلّمه اليوم بشيء، وعلّة هذا الشرط: " أنّه لمّا زال الاتصال اللفظي في حالة نصب المضارع بعدها، وهو تعلّق الجار والمجرور– المصدر المؤول– بالفعل قبل (حتى)، اشترطت له السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرًا لما فات من الاتصال اللفظي" [٦].

وعليه فلا يصحّ: سرت حتى تطلعُ الشمس؛ لأنّ طلوع الشمس لا يتسبّب عن السير، ولا نحو: ما سرتَ، أو أسرتَ حتى تدلُ المدينة؟؛ " لأنّه لو رفع لكان ما بعد (حتى) مستأنفًا،

---

(١) مغني اللبيب:ج٢/ ٢٨٨
(٢)المرجع نفسه:ج٢/ ٢٨٩
(٣)المرجع نفسه:ج٢/ ٢٨٨
(٤) سورة البقرة: ٢١٤
(٥) همع الهوامع:١٨٨/٣
(٦) التصريح:٢٣٧/٢

مقطوعًا بوقوعه، وما قبلها سبب له، وذلك لا يصحّ؛ لأنّ ما قبلها غير سبب، فيلزم وقوع المسبَّب مع نفي السبب، او الشكّ فيه، وهذا تناقض". [١]

٣. أنْ يكون ما بعدها فضلة يصحّ الاستغناء عنه، فلا يصحّ عندهم " سيري حتى أدخلُها" بالرفع؛ لأنّه لو رفع لبقي المبتدأ "سيري" بلا خبر؛ " لأنّ ما بعد (حتى) الابتدائيّة مستأنف لا محل له، وحينئذٍ لا يجوز فيه إلا النصب" [٢]

وأمّا الجُملة الشرطيّة فهي المصدرة بـــ (إذا)، كقوله تعالى:" حتّى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر" [٣] فهذا عند الجمهور، وخالف في ذلك ابن مالك، حيث جعل (إذا) في موضع جرّ، و(حتّى) جارّة لها، حيث قال في التسهيل عن (إذا): " وقد تفارقها ىالظرفيّة مفعولًا بها، أو مجرورة بحتى"[٤]. وشرح ذلك بقوله:" وانفردت – أي: إذا – بدخول (حتّى) الجارّة عليها، كقوله تعالى:" حتى إذا جاؤوها" [٥].

قال ابن هشام:" وهذه المقالة سبقه إليها الأخفش وغيره، والجمهور على خلافها، وأنّها – أي: حتى– حرف ابتداء، وأنّ (إذا) في موضع نصب بشرطها وجوابها، والجواب في الآية – " حتى إذا فشلتم" – محذوف" [٦]

وهذا هو الظاهر في قول الجمهور، فالجُملة بكاملها بعد (حتى) الابتدائيّة، لا محل لها من الإعراب، سواء كانت جُملة (إذا) أم غيرها، ولا تصح أنْ تكون (إذا) الشرطية مجرورة بـــ (حتى)؛ " لأنّ الشرط لا يعمل فيه ما قبله، فضلاً عن أنّ (إذا) لا تتصرف – على المشهور بين العلماء – كما أفاد بذلك الشيخ الجمل في حاشيته على الجلالين" [٧]

محل الجُملة بعد (حتى):

يذهب جمهور النحويين [٨] إلى أنّ الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية لا محل لها من الإعراب، سواء كانت اسمية أم فعلية أم شرطية، كما سبق.

---

(١) الجنى الداني، ص٥٥٦
(٢) مغني اللبيب:ج٢/٢٨٨
(٣) آل عمران: ١٥٢
(٤) مغني اللبيب:ج٢/ ٢٩٠
(٥) تسهيل الفوائد، ص٩٤
(٦) مغني اللبيب:ج٢/٢٩٠-٢٩١
(٧) الفتوحات الإلهية (حاشية الجمل على الجلالين)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٣٦٧/١
(٨) الجنى الداني: ٥٥٢

وعلّتهم في ذلك أنّها جُملة استئنافيّة، وهي من مواضع الجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب. والدليل على استئنافها أنّهم إذا أوقعوا بعدها (إنّ) كُسرت همزتها، فقالوا: " مرض زيدٌ حتى إنّهم لا يرجونه:، والقاعدة أنّ حرف الجر إذا دخل على (أنّ) فتحت همزتها، نحو قوله تعالى: " ذلك بأنّ الله هو الحقُّ".(١)

إضافة إلى ذلك أنّ الجمهور منعوا وقوع المضمر بعد (حتّى) الجارّة، والمضمر نائب عن المظهر، فأولى بالمنع وقوع الجملة بعد (حتى) الجارة".

وخالف الزجاج (٢) وابن دُرستُويه (٣)، فالجُملة بعد (حتى) هذه في محل جرّ، فـ(حتى) عاملة محلًا لا لفظًا؛ لأنّ عملها خاص بالمفردات، أو ما في تأويلها.

وقد رُدّ عليهما بأنّه يلزم من ذلك أنْ تكون (حتى) "حرف جرّ معلقًا عن العمل، والتعليق خاص بأفعال القلوب" (٤)، فلا يدخل بقية الأفعال، وحروف الجر لا تعلّق(معنى التعليق منع العمل لفظًا لقيام مانع، وهو ثابت في الأفعال، ولم يثبت في الحروف الجارّة) عن العمل،" وعليه يبطل جرّ (حتى) الجملة هنا" (٥)

والردّ الثاني الذي نرتضيه ما أورده صاحب المغني حاصله " أنّ حروف الجر إذا دخلت على (إنْ) فتحت همزتها، فلو كانت (حتى) هنا حرف جر لكانت فتحت همزة (إنْ) معها، ولمّا كانت (حتى) الابتدائية تدخل على (إنْ) وهي مكسورة الهمزة، فبطل كونها حرف جر". (٦)

وكذا يلزم تأويل الجُملة في محل مفرد بدون سابك، " وهذا غير مطّرد، بل هو سماعي، يأتي في مواضع مخصوصة" (٧)، ليس هذا منها.

والرأي الراجح في محل الجُملة بعد حتى الابتدائيّة أنّه لا يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب، لأنّ الجُملة إنّما يحكم لها بموضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد، نحو أنْ تقع وصفا نحو: مررت برجل يكتب، أو حالا نحو: جاءني زيد يضحك، أو خبر مبتدأ نحو: زيد يذهب، وإذا لم تقع ههنا موقع المفرد فينبغي ألا يحكم لها بموضع من الإعراب.

---

(١)مغني اللبيب ج٢/٢٩٧
(٢) الجنى الداني: ٥٥٢
(٣)مغني اللبيب:ج٢/٢٩٦
(٤)المرجع نفسه:٢/٢٩٧
(٥)المرجع نفسه:ج٢/٢٩٧
(٦)المرجع نفسه:ج٢/٢٩٧
(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/٧٦

الفصل الثاني

الخلاف النحوي في التراكيب

الفصل الثاني

الخلاف النحوي في التراكيب

المبحث الأول: المسألة الزنبوريّة

يعودُ الخلافُ في هذه المسألةِ إلى المُناظرةِ التي جرت بين سيبويه والكسائيّ التي اُشتهرت بالمسألة الزنبوريّة، حيثُ أوجب فيها سيبويه أنْ يُقال: فإذا هو هي، أمّا الكسائيّ فقد أجاز القول: فإذا هو هي، فإذا هو إياها بالوجهين.

وقد نقل ابن هشام هذه المُناظرة المشهورة التي لا نجد دافعًا لذكرها في هذا المقام؛ لشهرتها، وسيكون السعي في مناقشة آراء النحاة في هذه القضية، مانعين أو مجيزين لأحد الوجهين أو كلاهما، وصولًا لترجيح أحد هذه الآراء في هذا المثال.

وقد نقل صاحب المُغني هذه المناظرة موافقًا رأي سيبويه فيها، مخالفًا الكسائيّ فيها، فقال: (وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهو: فإذا هو هي. هذا هو وجه الكلام، مثل: " فإذا هي بيضاء)[١]، (فإذا هي حيّة)[٢]، وأمّا: فإذا هو إياها – وهو مذهب الكوفيين–، إنْ ثبت فخارج عن القياس، (واستعمال الفصحاء، كالجزم بـــ " لن"، والنصب بـــ " لم "، والجرّ بـــ " لعلّ "، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإنْ تكلّم بعض العرب به) [٣].

وقد ذكر أبن هشام في توجيه هذا الخلاف أمورًا:[٤]

أحدها: لأبي بكر الخيّاط وهو (أنّ (إذا) ظرف مكان، وهي خبر المبتدأ (هو) ولكنها إلى ذلك تحمل معنى الفعل (وجدت) ولذلك انتصب بها (إياها) على أنّه مفعول به؛ أي أنّ (إذا) ينصب المفعول كما ينصبه (وجد) و (رأى) ذلك أنّ (إذا) مُتضمّن معنى الفعلين؛ ولهذا فله أنْ يعمل عملهما. وهو ما ذكره أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنّ (هو) في قولهم: فإذا هو إيّاها، عماد، ونصبت إذا لأنّها بمعنى (وجدت)).[٥]

---

(١) الأعراف: ١٠٨
(٢) طه: ٢٠
(٣) مغني اللبيب: ٦٣/٢
(٤) أنظر: المرجع نفسه: ٢/ ٦٤–٧٠، المختار من أبواب النحو ٢٠٦–٢٠٧
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٤.

وقد خطّأ ابن هشام توجيه الخيّاط من وجهين: [١]

الوجه الأول: أنّ الأسماء المُتضمّنة للمعاني، لا تنصب المفاعيل الصحيحة فلمّا تضمنت (إذا) معنى (وجدت)، كانت عاملًا ضعيفًا، والمعاني لا تعمل – لضعفها – في المفعولات الصحيحة، كالمفعول به والمفعول المطلق، والمفعول معه، ويقتصر عملها على ما ليس بصريح، كالمفعول فيه، والحال.

الوجه الثاني: لو صحّ مازعم، لوجب أنْ ترْفع فاعلًا وتنْصب مفعولًا به آخر – غير الذي نَصَبتْه في قولهم: (فإذا هو إياها)، ولوَجَبَ أنْ يكون الأول (هو) منصوبًا أيضًا، وعلى هذا ينبغي أنْ يقول:: فإذا هو إيّاها إيّاها، على تقدير: فوجدته إيّاها.

الثاني: قاله ابن مالك: " إنّ ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع" [٢]، وعلى هذا تكون (إذا) حرف للمفاجأة، و(هو): مبتدأ، و(إياها) خبره، ولكنْ أُنزل ضمير النصب موضع ضمير الرفع، وشهد لوضع ضمير النّصب مكان ضمير الرفع قراءة: " إيّاك نعبد" [٣]، ببناء الفعل للمفعول.

وعلى الرغم من صحّة المبدأ الذي اعتمده ابن مالك لا نجده يُفسّر كل ما يَرِدُ في هذا، صحيح أنّ الضمائر ينوب بعضها عن بعض، ولكن كيف يحلّ تجويزهم القول: نظرت فإذا عبدُالله القائمَ؟ لابدّ إذنْ من أنْ نذهبَ فيه إلى أنّ (القائمَ) نعتٌ مقطوعٌ على أنّه مفعولٌ به، لفعل محذوف وجوبًا تقديره أمدحُ أو أذمُّ.

كما يمكن أنْ نقولَ: إنّه حال، على أنْ تجعل (أل) زائدة فيه، لأنّ الحال نكرة، ولا يجوز أنْ تكون معرفة، ولايبنى على مجيئها معرفة في بعض الشواهد؛ لأنّها قليلة لا يجوز أنْ تُتّخذ قاعدةً في القياس عليها.[٤]

والثالث وقد ذهب إليه ابن مالك أيضًا: وهو أنْ تكون (إيّاها) مفعولًا به، وقد نصبها خبر (هو) والتقدير: فإذا هو يشابهها ثم حُذف الخبر – وهو جُملة الفعل وفاعله – فبقي المفعول ضميرًا متّصلًا يتعذّر النطقُ به، فأُبدل ضميرًا منفصلًا.[٥]

---

(١)المرجع نفسه: ٢/ ٦٤.، والمختار من أبواب النحو: ٢٠٦
(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٦٥
(٣) الفاتحة: ٥
(٤)مغني اللبيب: ٦٦/٢
(٥)المرجع السابق، والمختار من أبواب النحو: ٢٠٦-٢٠٧

وهذا الوجه إذا أمكن أنْ يُقاسَ على نظير له، وهو قراءة الإمام علي – رضي الله عنه –: (لئن أكله الذئب ونحنُ عُصبةٌ) [١]، وتقديره: ونحن نُوجدُ عصبةٌ، أو نُرى عصبةٌ، فإنّه لا يُقاس على قوله: (والذين اتّخذوا من دونه أولياءَ، ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زُلفى) [٢]، وتقديره: يقولون، لأنّ حَذْفَ فعل القول كثيرٌ في القرآن، ودلالةُ السّياق عليه واضحةٌ) [٣].

والرابع وهو رأي الأعلم الشنتمري[٤]: أنّ (إياها) مفعولٌ مطلقٌ، والأصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ثمّ حُذف الفعلُ – أي يلسع، وهو الخبر عن هو – والفاعل المستتر فيه، كما تقول: (ما زيدٌ إلا شُرْبَ الإبل) – أي إلا يشرب شُرب الإبل، فحُذف الفعل(يشرب) وهو الخبر– وبقي المفعول المطلق " لسعتها " وهو مبيّن للنوع، ومركّبٌ تركيب الإضافة فحُذف المُضاف – وهذا كثير في العربيّة – فبقي المُضاف إليه ليحلّ محلّه، ولكنْ أُبدل الضميرُ المتّصلُ (ها) ضميرًا مُنفصلًا؛ ليُسوّغ النطق به، بعد حذْف المُضاف.

والخامس رأي ابن الحاجب: (أنّ (إيّاها) منصوب على الحال، والعامل فيها مُضمر، وهو خبر(هو) وتقديره: ثابت مثلها، وصاحبها الضمير المستتر في: ثابت، وجاز أنْ تكون "مثلها " حالًا وهي مُضافة إلى ضمير معرف؛ لأنّها مُوغلة في التنكير، ولما حُذف المُضاف "مثل "، ناب عنه المضاف إليه وهو الضمير "ها " ثم تحوّل إلى ضمير منفصل، فصار " إياها") [٥].

وهذا الوجه غريب؛ لأنّ انتصاب الضمير حالًا بعيد جدًا. وقد بُني على إجازة الخليل: " له صوتٌ صوتُ حمار" بالرفع صفة لــ "صوتُ" بتقدير" مثل ". ضعّفه سيبويه، فقال: وزعم الخليل أنْ يقول الرجل: هذا رجلٌ أخو زيد، إذا أردت أنْ تشبّهه بأخي زيد، وهذا قبيح ضعيف، لا يجوز إلا في موضع الاضطرار"[٦]. وهو إجازته أنْ يُقال مثل: مررت به فإذا له بكاءٌ بكاءُ الثكلى، برفع " بكاء الثكلى " صفة لــ " لبكاء" الأولى، مع أنّهما مختلفان في التنكير والتعريف، على تقدير: مثل، أي له بكاء مثل بكاء الثكلى، ثم حُذف المضاف " مثل " وناب منابه المضاف إليه " بكاء الثكلى" [٧].

---

(١)يوسف: ١٤
(٢)الزمر: ٣
(٣)مغني اللبيب: ٢/ ٦٦-٦٧
(٤) المرجع نفسه: ٦٨/٢، المختار من أبواب النحو ٢٠٨-٢٠٩
(٥)مغني اللبيب: ٢/ ٦٨-٦٩.
(٦)المرجع نفسه: ٢/ ٧٠، الكتاب: ١٨١/١.
(٧)المرجع نفسه: ٦٩/٢.

ومثل هذا التقدير يؤدّي إلى تجويز أشياءَ كثيرة لا تجوز، مثل:هذا رجلٌ قصيرُ الطويلُ، فتكون الطويل صفة لـــ: قصير، على تقدير: مثل الطويل.

وقد منع البصريون أن يقال في هذه المسألة " فإذا هو إياها" بالنصب، وأوجب سيبويه أنْ يُقال: " فإذا هو هي" بالرفع، وتوجيه هذا القول عندهم:(أنّ " إذا " للمفاجأة، ولا يقع بعدها إلا الجُملة الابتدائيّة، فوجب أنْ يرتفع الاسمان بعدها؛ لأنّهما مبتدأ وخبر، كقولك: خرجت فإذا زيد قائم)[١].

وقد أجابوا عن أدلة الكوفيين بما يلي:

الأول: أمّا قولهم: (إنّ (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة الفعل (وجدت)، فباطل؛ لأنّها إنْ كانت بمنزلة الفعل (وجدت) في العمل فوجب أنْ يُرفع بها فاعل، ويُنصب بها مفعولان، كقولهم: وجدت زيدًا قائمًا، فترفع الفاعل، وتنصب المفعولين، فإنْ قالوا: إنّها بمعنى وجدت، ولا تعمل عملها فحينئذٍ يُقال لهم: (إذا) بمعنى وجدت، وهي في اللفظ ظرف مكان، وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده، فوجب أنْ يُقال: فإذا هو هي، وإنْ قالوا: إنّها تعمل عمل الظرف وعمل (وجدت)، فترفع الأول؛ لأنّها ظرف، وتنصب الثاني على أنّها فعل ينصب مفعولين، فباطلٌ؛ لأنّهم إنْ أعملوها عمل الظرف بقي المنصوب بلا ناصب، وإنْ أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين، وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل)[٢].

الثاني: وأمّا قول أبي العباس ثعلب: إنّ (هو) في قولهم: فإذا هو إياها، عمادٌ، فباطل عند الكوفيين والبصريين؛ لأنّ العماد عند الكوفيين الذي يسميه البصريون الفصل يجوز حذفه من الكلام، ولا يختلّ معنى الكلام بحذفه، ولو حُذف من قولهم: فإذا هو إياها، ولاختلّ معنى الكلام، وبطلت فائدته؛ لأنّه يصير: فإذا إياها، وهذا لا معنى له، ولا فائدة فيه.

قال الزجاجي: (ليس هذا قول الكوفيين، ولا البصريين، قال: وأظنّ الحكاية في هذا عن ثعلب غلط؛ لأنّ العماد عند أهل المصرين لا يكون إلا فضلة يجوز إسقاطها، ولا يجوز إسقاط (هو) في مسألتنا أصلًا) [٣].

---

(١)أمالي ابن الحاجب: ١٤٢/٤
(٢)الإنصاف: ٥٦٥-٥٦٦
(٣)الإنصاف:٥٦٦.

الثالث: وأمّا قولهم: (إنّ ضمير النصب أُستعير في مكان ضمير الرفع، فإنّ هذا لا يتأتّى فيما أجازوه من نحو: (فإذا زيد القائمَ) بالنصب)[١].

الرابع: وأمّا القول: (إنّه منصوب على الحال، فهو توجيه غريب، ولأنّ مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل) [٢].

وقد وقعَ في رواية هذه المُناظرة المشهورة زيادةٌ أو تحريفٌ في بعض الروايات، ومن ذلك ما وقع لابن هشام حيث ذكَرَ أنّ الذي ناظر سيبويه في أوّل الأمر مع الفرّاء و خلف الأحمر، والصواب خلاف ذلك وهوتلميذ الكسائيّ علي بن المُبارك الأحمر (ت١٩٤)[٣]، وأمّا خلف الأحمر الذي ذكره ابن هشام فليس هو صاحب القصّة، فهو خلف الأحمر البصريّ أبو محرز بن خلف الراوية الثقة المتوفى في حدود سنة (١٨٠هـ) [٤]. وسبب الوهم الذي وقع به ابن هشام أنّ المصادر ذكرت لقبه الأحمر، فظنّه خلفًا.

وأمّا التحريف الوارد في هذه المناظره فهو القول: إنّ العرب أعطوا على متابعة الكسائي. وهو قول باطلٌ لا يُلتفَتُ إليه، وعلماؤنا – رحمهم الله جميعًا – يُنزّهون عن هذا العمل، وهو إثبات الباطل الذي علموا فساده بالرشوة المُحرّمة من أجل المُحافظة على مكانة دنيويّة زائلة، كما أنّ فيه مدعاة للتشكيك في العلم الذي نقلوه إلينا، مادامت هذه أخلاقهم، يقول الخطيب البغدادي: " قال بعض الجُهّال: إنّ الكسائي واطأ الأعراب من الليل، حتّى تكلّموا بالذي أراده. وهذا القول لا يُعرّجُ عليه؛ لأنّ مثل هذا لا يخفى على الخليفة والوزير وأهل بغداد أجمعين " [٥].

وبعدُ أقول: ثبت موافقةُ العرب لمذهب الكسائيّ في جواز النصب، وتكلُّمهم بمذهبهم، إلّا أنّه من الشّاذ القليل، وأقرب التوجيهات له أنّه مفعول به، على تقدير: فإذا هو يساويها، ثمّ حُذف الفعل، وانفصل الضمير. أو أنّه مفعول مطلق، والتقدير: فإذا هو يلسع لسعتها، ثمّ حُذف الفعل، ثمّ حُذف المُضاف.

وأما القول الراجح في هذه المسألة فهو مذهب سيبويه وهو القول بالرفع (فإذا هو هي)، وما يؤيد ذلك هو كثرة الاستعمال واستفاضة الشواهد المسموعة من العرب، ومنها قوله تعالى: "

---

(١)مغني اللبيب: ٢/ ٦٥
(٢)المرجع نفسه: ٢/ ٦٩-٦٦.
(٣)بغية الوعاة: ١٥٨/٢.
(٤)المرجع نفسه: ٥٥٤/١.
(٥) تاريخ بغداد: ٥٩١/١٣

فإذا هي بيضاء"[١] وقوله تعالى: " فإذا هي حيّة تسعى"[٢]، وقوله تعالى: " فإذا هم خامدون" [٣]، وقوله تعالى:" فإذا هي شاخصة "[٤].

وقول الرسول صلّى الله عليه وسلّم للسيدة عائشة: (فإذا هي أنت) [٥]، وقوله: (ورأيت عيسى فإذا هو رجل ربعة) [٦]، وقوله: (أعطيت الطوثر فإذا هو نهر يجري) [٧]، والشواهد على على ذلك كثيرة.

وأمّا ما رواه الكسائيّ ومن تبعه عن العرب، فشاذٌ وخارج عن القياس، واستعمال الفصحاء [٨]، ويقول أبو البركات الأنباري: " أمّا ما رووه عن العرب من قولهم: فإذا هوإيّاها فمن الشّاذ الذي لا يُعبأ به، كالجزم بلن، والنصب بلم، وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس" [٩].

---

(١)الأعراف: ١٠٨.
(٢) طه: ٢٠.
(٣)يس: ٢٩.
(٤)الانبياء: ٩٧.
(٥) صحيح البخاري، كتاب النكاح ١٩٥٣/٥، ١٩٦٩.
(٦) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: (هل أتاك حديث موسى)، ٣/ ١٢٤٣.
(٧) مسند أحمد بن حنبل، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه: ٢١/ ٢٠٠.
(٨) مغني اللبيب: ١٠٦/١.
(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٠٤/٢.

المبحث الثاني: الاعتراض بأكثر من جُملة

الجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب سبع [١]، ذكرها ابن هشام في المغني [٢]، وقد ابتدأ ابن هشام بها قبل الجُمل التي لها محلّ من الإعراب؛ لأنّها " لم تحلّ محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجُمل " [٣].

ومن أنواع هذه الجُمل: الجُملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتحسينًا، كقوله تعالى: " فإنْ لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتّقوا النار" [٤]، وقد عرّفها– أي الجُملة المعترضة– ابن الشجري في الأمالي بقوله: " التي تتوسط بين أجزاء الجُملة مستقلة لتقرّرمعنى يتعلّق بها أو بأحد أجزائها" [٥].

قال ابن جنّي: " وجاء الاعتراض في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يُشنَعُ ولا يُستنكر عندهم أنْ يُعترض بين الفعل وفاعله، والمبتدأ والخبر وغير ذلك مما لايجوز الفصل فيه بغيره إلّا شاذًّا أو متأوّلًا" [٦].

وبناءً على ما سبق ذكره يُستدلُّ بأنّ النحويين – سوى أبي علي الفارسي فيما سيأتي تفصيله – لا خلاف فيما بينهم في جواز الاعتراض بين الجُمل فابن جنّي أثبته في باب الاعتراض، وذكر أنّه كثير، وأنّه جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وأنّه جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، وأنّه دالٌ على فصاحة المُتكلّم وقوّة نَفْسه وامتداد نَفَسه، وهو يأتي وفق رأي ابن هشام في المغني " لإفاة الكلام تقوية وتسديدًا أو تحسينًا " [٧]،يراد بهما التأكيد.

إلا أنّ النحويين اختلفوا في عدد الجُمل التي يجوز الاعتراض بها، كالاعتراض بين الموصوف وصفته، فقد ذكر ابن هشام في المغني في قوله تعالى: " فلا أقسم بمواقع النجوم، وإنّه لقسم لو تعلمون عظيم، إنّه لقرآن كريم" [٨]، قال: " وفيها اعتراضان: اعتراضٌ بين

---

(١)أ– الابتدائيّة والمستأنفة ب– المعترضة ج– التفسيرية. د– المُجاب بها القسم هـ– الواقعة جوابًا لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائيّة. ز– الواقعة صلة لاسم أوحرف. ح التابعة لما لا محل له

(٢)مغني اللبيب: ٥٠٠– ٥٣٦

(٣)مغني اللبيب: ٥٠٠

(٤)البقرة: ٢٤.

(٥)الأمالي النحوية: ٤/ ١٦

(٦)الخصائص: ١/ ٣٣٦.

(٧)مغني اللبيب: ٥/ ٥٦

(٨) الواقعة: ٥٦– ٥٧.

الموصوف وهو (قسم)، وصفته وهو (عظيم) بجُملة (لوتعلمون)، واعتراضٌ بين (أقسم بمواقع النجوم) وجوابه وهو (إنّه لقرآن كريم) بالكلام بينهما" [١].

ويردّ ابن هشام قول ابن عطيّة:(ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو (لو تعلمون)؛ لأنّ " وإنّه لقسم عظيم" توكيد لا اعتراض" بأنّ التوكيد والاعتراض لا يتنافيان) [٢].

وفي هذا دليل واضح على تجويز ابن هشام الاعتراض بجملتين، أوبأكثر من جُملتين[٣]، كما في قوله تعالى: " ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبًا من الكتب يشترون الضلالة ويريدون أنْ تضلّوا السبيل، والله أعلم بأعدائكم، وكفى بالله وليًّا، وكفى بالله وكيلًا، ومن الذين هادوا يحرّفون الكلم" [٤]؛ إنْ قُدّر (من الذين هادوا) بيانًا لـــ(الذين اوتوا الكتب)، وتخصيصًا لهم..." [٥].

قال أبو حيّان: " وقيل من الذين هادوا بيان للذين أوتوا نصيبًا من الكتاب؛ لأنّهم يهود ونصارى. وقوله: والله أعلم بأعدائكم، وكفى بالله وليًا، وكفى بالله نصيرًا جُمل توسطت بين البيان والمُبين على سبيل الاعتراض... قاله الزمخشري" [٦]. "وقد أجاز الزمخشري الاعتراض بسبع جُمل "[٧].

ولم يخالف النحويين في ما سبق إلا أبو علي الفارسي فقد نقل ابن هشام رأيه فقال: " وزعم أبو علي أنّه لا يُعترض بأكثر من جُملة، وذلك لأنّه قال في قول الشاعر [٨]:

أرانـــــي – ولا كُفْـــــرانَ لله أيّـــــةً لنفسي – لقــد طالبْــتُ غيــرَ مُنيــلِ

والشاهد في البيت أنّ أبا علي ذهب إلى أنّه لا يُعترض بأكثر من جُملة.

إنّ (أيّة) وهي مصدر (أويت له) إذا رحمته ورفقت به لا ينتصب بـــ(أويت) محذوفة؛ لئلّا يلزم الاعتراض بجُملتين، قال: وإنّما انتصابه باسم (لا) أي: ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي "[٩]. "[٩].

---

(١)مغني اللبيب: ٥/ ٧١-٧٢.
(٢)المرجع نفسه: ٥/ ٧٢
(٣)المرجع نفسه: ٥/ ٨٥.
(٤) النساء: ٤٤-٤٦.
(٥)مغني اللبيب: ٥/ ٨٥.
(٦)البحر المحيط: ٣/ ٢٦٢.
(٧) مغني اللبيب: ٨٦.
(٨)المرجع نفسه: ٥/ ٨٧، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٠٤
(٩)المرجع نفسه: ٨٧/٥.

فـ (أيّة) أصلها (أوية) فقُلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء، وهي مصدر (أويت) له إذا رحمته ورفقت به، وقد جعلها أبو علي منصوبة باسم (لا) وهو قول الشاعر (كفران) لئلا يلزم الاعتراض بجُملتين؛ لأنّه إنْ قدّرها منصوبة بـ(أوَيتُ) محذوفة كانت هي الجُملة الاعتراضية الثانية، وجُملة (ولا كفران لله) الجُملة الاعتراضيّة الأولى فيقع – بهذا التقدير– الاعتراض بجُملتين، وهذا ما لا يُجيزه أبو علي كما ذكر ابن هشام.

وقد أخذ ابن هشام كلامه – في ما نسبه إلى أبي علي – من ابن مالك في شرحه على التسهيل، فقد قال الأخير بعد استشهاده بالبيت السابق: " أنشده أبو علي في التذكرة وقال: أيّة منصوب بكفران، أي: لا أكفر الله رحمة لنفسي، ولا يجوز نصب (أيّة) بـ (أويت) مضمرًا لئلا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولي (أرى) بجُملتين: إحداهما: لا واسمها وخبرها، والثانية: أويت، ومعناه: رققت" [١].

وأمّا ما ذكره البغدادي، فقد أخذ من كلام ابن جنّي عن شيخه أبي علي، قال البغدادي:" وكلام ابن جنّي صريح أنّ في البيت اعتراضين، قال في باب الاعتراض من الخصائص [٢]: أنشدنا أبو علي:

أرانـــــي – ولا كُفْـــــرانَ لله أيّـــــة لنفسي – لقــد طالبْــتُ غيــرَ مُنيــلِ

فيه اعتراضان: أحدهما: ولا كفران لله، والآخر قوله: أيّة، أي: أويت لنفسي أيّة، معنها: رحمتها، ورققت لها فقوله: أويت لها، لا موضع له من الإعراب" انتهى، ومراده من الاعتراضين الاعتراض بجملتين " [٣].

فما ذكره ابن مالك عن أبي علي في كتابه التذكرة مخالف لما ذكره البغدادي من كلام ابن جنّي عن شيخه، فين القولين تعارض، فابن مالك ومن تبعه قالوا بأنّ أبا علي لا يُجيز الاعتراض بجُملتين، ولذا لم يجعل (أيّة) في البيت منصوبة بـ (أويت) محذوفة، والبغدادي يقول إنّ أبا علي لم يمنع الاعتراض بجملتين فجعل (أيّة) في البيت منصوبة بـ (أويت) محذوفة.

ولعلّ ما ذكره الدسوقي في حاشيته على المغني يمكن أن يكون للتوفيق بين قولي أبي علي، قال الدسوقي معقبًا على كلام ابن هشام عن أبي علي:" قد يُقال: هذا الكلام لا يُؤخذ منه منع الاعتراض باكثر من جُملة مطلقًا، لاحتمال أن يكون الباعث في هذا البيت على منع

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ٤٤٤
(٢)يُنظر: الخصائص، ١/ ٣٣٨.
(٣)شرح أبيات مغني اللبيب: ٦/ ٢٢٥.

الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الأصل وذلك لأنّ الاعتراض على خلاف الأصل، والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقًا" (١).

فمراده أنّ أبا علي يُجيز الاعتراض بأكثر من جُملة، ولم يقل بمنعه مطلقًا، ولكن قال ما قاله في التذكرة لئلا يلزم تكثير خلاف الأصل في البيت، وذلك لأنّ الاعتراض خلاف الأصل، كذا جعل (أيّة) منصوبة باسم (لا) وليست بـــ(أويت) محذوفة حتى لا يلزمه الحذف؛ لأنّ الحذف كذلك خلاف الأصل، وبذلك يمكن التوفيق بين قولي ابن هشام والبغدادي فيما ذكراه عن ابي علي.

ويمكن أن يُقال إنّه ليس هناك تعارض بين القولين، وذلك بأنْ يكون ما ذكره ابن مالك عن أبي علي صريح في منع الجمع بين اعتراضين، وما ساقه البغدادي هو رأي ابنُ جنّي، ولا يُستدلّ بقوله:" أنشدنا أبو علي" على أنّه يذهب إلى جواز الاعتراضين، فالمنع رأيُ أبي علي، والجواز رأيُ تلميذه.

بناءً على ماسبق يتّضح أنّ لأبي علي الفارسي رأيان في المسألة كما يأتي:

الرأي الأوّل: وهو ما نقله عه ابن هشام في المغني من القول بمنعه الاعتراض بأكثر من جُملة.

الرأي الثاني: تجوزيه الاعتراض بأكثر من جُملة، وهو الرأي الأرجح؛ لأنّه يوافق رأي جمهور النحويين، وهو الأليق بمذهبه البصريّ، قال ابن جنّي: " قد يرد اللفظان عن العالم متضادّين على غير هذا الوجه، وهو أنْ يحكم في شيء بحكم ما، ثمّ يحكم فيه نفسه بضدّه، فينبغي حينئذٍ أنْ يُنظر إلى الأليق بالمذهب، والأدرى على قوانينه، فيُجعل هو المُراد المُعتزم منهما، ويتأوّل الآخر إنْ أمكن " ().

ويعترف أبو علي الفارسيّ بذلك بنفسه، فقد ذكر أنّه قد يحكم في الشيء الواحد بحكمين مختلفين، كقوله في " هيهات ": " أنا أفتي مرة بكونها اسمًا سُمّي به الفعلكصهْ، ومهْ، وأفتي مرةً أخرى بكونها ظرفًا، على قدر ما يحضرني في الحال" (٢).

---

(١) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٢/ ٤٢٤
(٢) الخصائص: ٢٠٧/١

الترجيح:

ومما سبق نميل إلى مذهب الجمهور في إجازة الاعتراض بأكثر من جُملة – كما قرّره ابن هشام –، وذلك لـــ:

١. إجماع النحويين على هذا الرأي، وهوما ذهب إليه الجمهور دون تحديد عدد الجُمل التي يجوز الاعتارض بها.

٢. وجود الشواهد المسموعة المؤيدة لذلك من القرآن وكلام العرب، فمن القرآن قوله تعالى في سورة النحل: " وما أرسلنا من قبلك إلّا رجالًا نوحي إليم فاسألوا أهل الذكر إنْ كنـــتم لا تعلمون، فسئلوا بالبيّنات والزبر..." [١].فقد اعترض في قوله تعالى: " نوحي إليهم" و" بالبيّنات" بجملتين، هما: " فاسألوا أهل الذكر" و" إن كنتم لا تعلمون " [٢].

ومن الشعر قول زهير بن أبي سلمى: [٣]

لعمـــــري والخطـــــوبُ مُغيِّـــــراتٌ وفـــي طُـــول المُعاشـــرةِ التّقـــالي

لقـــد باليـــتُ مَظعـــنَ أمِّ أوفـــــى ولـــكن أمّ أوفـــــى لا تُبـــالـــــي

والشاهد في البيت الاعتراض بأكثر من جملة، فقد أعترض بين القسم " لعمري" وجوابه " لقد بليت" بجُملتين، هما: " والخطوب مُتغيّرات" و " وفي طول المعاشرة التقالي" [٤].

٣. لأنّ الاعتراض بأكثر من جُملة يؤدّي وظيفة معنويّة مهمّة للجُملة؛ فهو يـــأتي لتوكيـــد المعنى وتقويته وتحسينه.

---

(١)النحل: ٤٣-٤٤

(٢)المساعد: ٥٣/٢.

(٣)مغني اللبيب: ٣٨

(٤)حاشية الدسوقي: ٥٢/٢.

المبحث الثالث: الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله في قوله:

وهُـــنّ وُقُـــوفٌ ينتظـــرْنَ قضـــاءَهُ بضاحي غَـداةٍ أمْـرَهُ وَهْـو ضـامِرُ

عقد ابن هشام أحد أبواب المغني في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها، وقد بلغت عشر جهات، ومن هذه الجهات: وهي أنْ يراعي المُعربُ معنىً صحيحًا، ولا ينظر في صحته في الصناعة " [١]، وقد ذكر ابن هشام فيها: " الثاني: قول بعضهم في (إذ) من قوله تعالى: "إنّ الذين كفروا يُنادَوْن لمقتُ الله أكبرُ من مقتكم أنفسكم إذ تُـدعوْن إلـى الإيمـان فتكفرون" [٢] إنّها ظرفٌ للمقت الأول، أو الثاني. وكلاهما ممنوع؛ أمّا امتناع تعليقـه بالثـاني فلفساد المعنى، لأنّهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنّما يمقتوها في الآخرة... وأمّا امتناع تعليقه بالأول – وهو رأي جماعة منهم الزمخشري – فلاستلزامه الفصل بـين المصـدر ومعمولـه بالأجنبي، ولهذا قالوا في قوله: [٣]

وهُـــنّ وُقُـــوفٌ ينتظـــرْنَ قضـــاءهُ بضاحي غَـداةٍ أمْـرَهُ وهـو ضـامِرُ

إنّ الباء متعلّقة بـ(قضائه)، لا بـ (وقوف)، ولا بـ (ينتظرن)؛ لئلا يُفصل بين (قضائه) و(أمره) بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجريّ وغيره (أمره) معمولًا لـ (قضى) محذوفًا لوجود ما يعمل" [٤].

ونستخلص من نصّ ابن هشام:

١. منع ابن هشام تعلّق الظرف في الآية الكريمة بالمصدر الأول (لمقتُ الله)، أو المصدر الثاني (لمقتكم)؛ أمّا الأول فلفساد الصناعة به، وأمّا الثاني فلفساد المعنى.

٢. اختيار جماعة منهم الزمخشري تعلّق الظرف بالمصدر الأول (لمقت)، دون التنبّه لمـا يستلزمه ذلك من الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله.

٣. ذكَر ابن هشام أنّ قول (بضاحي) في بيت الشاعر متعلّقٌ بـ (وقوف)، أو بـ (ينتظرن) فوقع الفصل بين المصدر (قضاء) المضاف إلى فاعله (وهو الصـغير المتصـل بـه) ومفعوله (أمره)، وهو أجنبي منه.

---

(١)مغني اللبيب: ٦/ ٤٨.
(٢)غافر: ١٠
(٣)مغني اللبيب: ٦/٥٠-٥١.
(٤)المرجع نفسه: ٦/٥١-٥٢.

٤. أورد ما ذكره النحاة من رأي في تخريج البيت السابق، ويتجلّى ذلك في قولين:

أ- تعلّق الجار والمجرور بالمصدر (قضاءه)، لا بـ (وقوف) ولا بـ (ينتظرن). فلا يعدُّ (الجار والمجرور) على هذا أجنبيًّا منه.

ب- تقدير عامل محذوف ناصب لـ (أمره)، بدلًا من المصدر المذكور.

٥. يبدو من كلامه نسبته القول الأول للنحويين، كما ينبئ –أيضًا – عن موافقته لهم.

٦. عزوه القول الثاني لابن الشجريّ وغيره، مع عدم قبوله، وردّه على قائليه.

وقد جاء في أمالي ابن الشجري في البيت السابق، أي: ينتظرنَ قضاءَه أمرَه... وفي البيت فصلٌ بالأجنبي بين المصدر ومنصوبه، لأنّ قوله: (بضاحي عداة) متعلّق بـ (وقوف) أو (ينتظرْن)، فهو أجنبي من المصدر الذي هو (قضاء)، فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخر، كأنّه قال: (ينتظرن قضاءه بضاحي عداة) أضمر (يقضي)، فنصب به (أمره) " [١].

وبذلك يتبيّن صحّة نسبة ابن هشام هذا الرأي لابن الشجريّ، كما يظهر إنكاره الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله، حيث عمد في البيت إلى تقدير فعل محذوف ناصب لـ (أمره)، بدلًا من المصدر المذكور، تخلّصًا من دعوى الفصل بالأجنبي.

ويرى جمهور النحويين منع الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله، وهو ما يتفق عليه ابن الشجري وابن هشام، فهم " يُعْملون المصدر المقدّر بالحرف المصدريّ مع الفعل عمل فعله حملًا عليه باعتباره الأصل له "[٢]، وقيل: " لشبهه إيّاه في المعنى؛ وذلك لاشتراكهما في الدلالة على الحدث. ولأجل تقديره بالحرف المصدري مع الفعل عُومل معاملة الموصول مع صلته" [٣]، يقول ابن مالك:[٤]

وَهْوَ مَعَ المعْمولِ كالموصول مع صلته فيما أجيز وامتُنع

فكما لا يجوز تقديم صلة الموصول عليه، أو الفصل بينهما بأجنبي لا يجوز تقديم معمول المصدر عليه، فالمصدر كالموصول، ومعموله كالصّلة.

---

(١)أمالي ابن الشجريّ: ١/ ٢٩٦.

(٢) فيقدّر بـ (أن) مع الفعل في الماضي أو المستقبل، وبـ (ما) مع الفعل في الحال. فالأول كقولك: أعجبني ضربُك زيدًا، ويعجبني ضربُك عمرًا، فإنّه ان تضع مكان الأول: أعجبني أن ضربت زيدًا، ومكان الثاني: يعجبني أن تضرب عمرًا، والثاني: كقولك: يعجبني ضربُك زيدًا الآن، فيحلُّ محلّه (ما) والفعل؛ لأنّه في الحال، فتقول: يعجبني ما تضرب زيدًا الآن.

(٣)الخصائص: ٣/ ٢٥٦، والبحر المحيط: ٧/ ٤٥٢-٤٥٣.

(٤)شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠١٨.

وعرّف بعضهم – كما بيّن ابن يعيش في المفصّل– الأجنبي بأنّه ما لم يعمل فيه المصدر بنفسه، ولا بواسطة. " وقولهم: (بلا واسطة) ليدخل فيه تابع معموله؛ لما في الفصل من التفرقة بين الشيء وأجزائه" [١]، كما فسّره الصبّان، بقوله:" وهو ما ليس متعلّقًا بالمصدر، ولا متممًا له كالمبتدأ، أو الخبر، وفاعل المصدر" [٢].

وقد استثنى ابن الحاجب من الفصل بالأجنبي الجُمل المعترضة، فأجراها مجرى غير الأجنبي، كما يظهر في قوله: " الأجنبي هو الجزء المستقل بنفسه، غير الجُمل المعترضة، كالمبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول... وإنّما أُجْريت الجُمل المعترضة مجرى التتمة؛ لأنّها مستقلة بنفسها، فكأنّ الفصل بها عرض بين الجزأين لغرض، مع أنّه لا لَبْس في أنّ الجُملة المعترضة ليست تتمة لأحد الجزأين لاستقلالها" [٣]." وأمّا غير الأجنبي فهو ما تعلّق بالمصدر، وكان متممًا له" [٤].

فإنْ وقع ما يوهم ظاهره الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله كما في قول الشاعر:

وهُنّ وُقُوفٌ ينتظِرْنَ قضاءهُ بِضاحي غَداةٍ أمْرَهُ وهو ضامِرُ

أوّله النحاة، استمع إلى قول ابن مالك:[٥]

والنُدُور احْكُمْ على الذي يَرد بغير ذا أوْ حاول العُذْرَ تَجِد

أي: " ينبغي – كما ذكر ابن مالك– أن يُتلطّف له فيما يُؤمن معه الخطأ، ويثبت به الصواب" [٦]، فيؤوّل الكلام على وجه يُخْرجه عمّا وقع فيه الفصل. ونقف في هذه المسألة على على قولين للنحاة، وهما:

القول الأول: تعليق الجارّ والمجرور بالمصدر المذكور (قضاءه)، فيصير – حينئذٍ – من معمولاته، لا متعلّقًا بـ (وقوف) ولا بـ (ينتظرن). فالفصل بهذا واقع بين المصدر ومعموله (أمره) بمعمول آخر له، لا بأجنبي. وهذا لا ضير فيه، فالكلام على: قضاء أمره بضاحي غداة.

---

(١)شرح المفصّل: ٧٦/٦.
(٢)حاشية الصبان: ٢٩١/٢.
(٣)أمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٥١-٧٥٢
(٤)حاشية الصبان: ٢/ ٢٩١.
(٥)شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠١٨.
(٦)المرجع نفسه.

وبهذا القول صرّح السيّد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، فقد جاء عنه في شرح أبيات الجُمل: " لا يجوز أنْ تَحُول بين الصلة والموصول؛ لأنّ ما بعد القضاء (يقصد بضاحي غداة) صلة المصدر، فيجب أنْ يكون ظرفًا للقضاء، لا (الوقوف)، ولا لـ (ينتظرن) " [١].

كما وجّه ابن مالك البيت على هذا الوجه تحاشيًا للوقوع في المحظور، استمع إلى قوله: " ومما يوهم الفصل قول الشاعر:

وهُنّ وُقُوفٌ ينتظرْنَ قضاءهُ بضاحي غَداةٍ أمْرَهُ وهو ضامِرُ

فقد يُظنّ أنّ (بضاحي غداة) متعلّق بينتظرن، وقد فُصل بين (قضائه) و(أمره)، وليس كذلك. بل الواجب أن يُجعل قضاؤه متعلّقًا به الجار والمجرور فلا يكون بينه وبين منصوبه فصل بأجنبيّ" [٢].

وقد حكى ابن هشام هذا القول عن النحويين دون أن يعترضهم فيه، فقال:" ولهذا قالوا في قوله:

وهُنّ وُقُوفٌ ينتظرْنَ قضاءهُ بضاحي غَداةٍ أمْرَهُ وهو ضامِرُ

إنّ الباء متعلّقة بـ (قضائه)، لا بـ (وقوف) ولا بـ (ينتظرن)؛ لئلا يفصل بين (قضائه) و (أمره) بالأجنبي" [٣].

القول الثاني:

إضمار ناصب لقوله (أمره)، بدلًا من المصدر الظاهر؛ لئلا يفصل الجارّ والمجرور المتعلّق بـ (وقوف) أو بـ (ينتظرن) بين المفعول (أمره) وعامله المصدر. ونسب ابن هشام هذا القول لابن الشجريّ وغيره، وهو ما وقفتُ عليه في الأمالي [٤].

غير أنّ ما بين يديّ من كتب النحو لم تسعفني في الوقوف على هذا القول عند غيره، وإنّما ألفيت بعض النحويين كالمبرد، والزجاجي، وابن عصفور، وغيرهم قد عرضوا لذكر هذا البيت مشيرين إلى إضافة المصدر فيه إلى فاعله، وانتصاب (أمره) مفعولًا به، فالتقدير: ينتظرن

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب: ١٦٥/٧.
(٢) شرح التسهيل: ٣/ ١١٤- ١١٥.
(٣) مغني اللبيب: ٦/ ٥١-٥٢.
(٤) يُنظر: مغني اللبيب: ٦/ ٥١، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٩٦.

أن يقضي أمره [١]. ولم ينبّه أحدٌ منهم على ما وقع من الفصل بفاصل أجنبي بين المصدر ومعموله فيما سلكوه من إعراب.

وقد استظهر ابن هشام القول الأول في تخريج البيت السابق، فحكاه عن النحويين دون أن يعترضهم فيه، بينما ردّ قول ابن الشجريّ بتقدير فعلٍ ناصبٍ لـ (أمره) بدلًا من المصدر المذكور، بحُجّة ألّا حاجة تدعو إلى التقدير، مع وجود مذكور يعمل عمله [٢]، فعدم التقدير أولى من التقدير.

لكنه يفاجئنا بعد ذلك في كتابه شرح قصيدة كعب بن زهير بقول يناقض ما جاء به هنا، حيث قال – بعد إنشاده البيت السابق –: " و(أمره) منتصب بـ (قضاءه) محذوفًا مبدلًا من (قضاءه) المذكور، ولا ينتصب بالمذكور؛ لأنّ الباء ومجرورها متعلّقان بـ (ينتظرن)، ولا يفصل المصدر من معموله" [٣].

ونلحظ هنا أنّ كلام ابن هشام ها متفق مع ما نصّ عليه ابن الشجريّ من وجوب تقدير عامل لـ (أمره)؛ لئلا يقع الفصل بالأجنبي – دون أنْ يشير ابن هشام إلى قول ابن الشجريّ– بيد أنّهما يختلفان في تقدير ذلك المحذوف، ففي حين قدّره ابن الشجري فعلًا هو (يقضي)، وقدّره ابن هشام مصدرًا هو (قضاءه).

والقول بتقدير عاملٍ بدلًا من المصدر المذكور " نهجٌ سلكه بعض النحاة في تأويل كلّ ما أوهم ظاهره الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله" [٤]؛ لئلا يتسلّط المصدر فيعمل مع وجود فاصل أجنبي بينه وبين معموله، يقول ابن مالك في ذلك: " ويُضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك، أو يُعدّ نادرًا" [٥]، كما ذكره السيوطي – أيضًا – فقال: " ويؤول ما أوهمه على إضمار فعل " [٦]، ويظهر هذا في تقدير الكلام في الآية الكريمة: " إنّه على رجعه لقادر، يوم تُبلى السرائر" [٧] [٧] على: رجعه يوم، مراعاةً لما تقتضيه الصناعة النحويّة.

استمع إلى قول السيوطي – معلّقًا على تلك الآية –: " إنّ المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنع منه، والمتمسَكُ به صحةُ المعنى. ويؤول لصحة المعنى الإعراب، وذلك كقوله

---

(١) المقتضب: ١٥/١
(٢)مغني اللبيب: ٦/ ٥١-٥٢.
(٣) شرح قصيدة كعب بن زهير: ٢٦٢.
(٤) الخصائص: ٣/ ٢٥٦، شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١١٣.
(٥) شرح التسهيل: ٣/ ١١٣.
(٦) همع الهوامع: ٥/ ٧٠.
(٧) سورة الطارق: ٨-٩.

تعالى: " إنّه على رجعه لقادر، يوم تُبلى السرائر "، فالظرف الذي هو (يوم) يقتضي المعنى أنْ يعلّق بالمصدر وهو (رجع)، أي: أنّه على رجْعه في ذلك اليوم لقادر، لكن الإعراب يمنع منه؛ لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله. فيجعل العامل فيه فعلًا مقدّرًا، دلّ عليه المصدر" [١].

وبنحو هذا قال بعض المعربين والمفسرين كابن جنّي، ومكّي، وابن الأنباري، والعكبري، وأبي حيّان [٢] في تأويل قوله تعالى: " إنّ الذين كفروا يُنادَون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسَكم إذ تُدعون إلى الإيمان فتكفُرُون" [٣]، يقول ابن جنّي في تأويلها: " فـ (إذ) هذه في المعنى متعلّقة بنفس قوله (لمقت الله) أنْ قال لهم: لمقت الله إيّاكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفرتم أكبر من مقتكم انفسكم الآن، إلا أنّك إنْ حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي (إذ) وبين الموصول هو (لمقت الله). فإذا كان عليه المعنى، ومُنع جانب الإعراب منه أضمرتَ ناصبًا يتناول الظرف ويدلُّ المصدر عليه حتى كأنّه قال بأخرى: مقتكم إذ تدعون. وإذا كان هذا ونحوه جاء في القرآن، فما أكثره وأوسعه في الشعر"[٤].

وخالف الزمخشري وجماعة ما اشترطه النحاة من عدم الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله، " فجوّزوا وقوع (إذ) في الآية ظرفًا للمقت الأول" [٥]، مما حمل أبو حيّان على تعقّب الزمخشري في ذلك، فقال: " وأخطأ في قوله، و (إذ تدعون) منصوب بالمقت الأول؛ لأنّ (المقت) مصدر ومعموله من صلته، ولا يجوز أنْ يخبر عنه إلا بعد استيفائه صلته. وقد أخبر عنه بقوله: (أكبر من مقتكم أنفسكم).

وهذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئين، فضلًا عمّا تدّعي العجم أنّه شيخ العرب والعجم. " ولمّا كان الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر لا يجوز قدّرنا العامل فيه مضمرًا، أي: مقتكم إذ تدعون" [٦].

ويظهر مما نقله ابن هشام من قول النحويين، ورأي ابن الشجريّ في البيت السابق منْع النحاة الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي، ولو كان الفاصل شبه جملة (ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا). ويؤيّد هذا ما وقفنا عليه من أقوال لبعض النحاة في تخريج شواهد من هذا القبيل،

---

(١)الإتقان في علوم القرآن: ١/٥٣٦.
(٢) الخصائص: ٣/٢٥٦، ومشكل إعراب القرآن: ٢/١٨٠، والبحر المحيط: ٧/ ٤٥٢-٤٥٣.
(٣)سورة غافر: ١٠
(٤)الخصائص: ٣/ ٢٥٦.
(٥) الكشّاف: ٣/ ٣٦٣، ومغني اللبيب: ٦/ ٥١.
(٦)البحر المحيط: ٧/ ٤٥٢-٤٥٣.

نحو قوله تعالى: " إنّه على رجعه لقادر، يوم تبلى السرائر" [١]، حيث يقول الشيخ ياسين (ت١٠٦١) في حاشيته على شرح التصريح: " وقوله ولا مفصولًا من معموله الأجنبي، ولو كان المعمول ظرفًا كما في الآية الشريفة [٢]، والفاصل ظرفًا أو جارًا ومجرورًا كما في قوله تعالى: " كُتب عليكم الصيام كما كُتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون، أيّامًا معدودات" [٣].

وإذ علّق – أي الزمخشري – (أيّامًا) بالصيام، فإنّ في الأول الفصل بخبر (إنّ)، وهو (لقادر)، وفي الثاني الفصل بمعمول (كتب) وهو (كما كتب)[٤]، يقول الزمخشري في الكشّاف: " " وانتصاب (أيامًا) بالصيام كقولك: نويتُ الخروجَ يومَ الجمعة" [٥]، وتعقّبه أبو حيّان بأنّه خطأ؛ خطأ؛ لأنّ معمول المصدر من صلته، وقد فُصل بينهما باجنبي، وهو قوله: (قوله كتب)" [٦].

وكقول المتنبي: [٧]

وفاؤُكما كالرّبع أشْجاهُ طاسمُهْ بأنْ تُسعدا والدّمع أشفاهُ ساجمهْ

فقد أخبر بالجارّ والمجرور عن المبتدأ (وفاؤكما) قبل إتمامه معموله (بأنْ تُسعدا). وهذا مما ينكره النحاة على الشعراء وغيرهم، كما يظهر من الحوار الذي دار بين ابن جنّي والمتنبي – صاحب البيت –. يقول ابن جنّي: " كلّمته وقتَ القراءة في إعراب هذا البيت، فقلتُ له: بأيِّ شيءٍ تتعلّق الباء من (بأنْ)؟ فقال: بالمصدر الذي هو وفاؤكما، فقال: بالمصدر الذي هو وفاؤكما، فقلت له: وبما ارتفع (وفاؤكما)؟ فقال: بالابتداء، فقلت: وما خبره؟ فقال: كالرّبع، فقلت: وهل يصحّ أنْ تُخبر عن اسمٍ وقد بقيت منه بقيةٌ، وهي الباء ومجرورها؟ فقال: هذا لا أدري ما هو، إلا أنّه قد جاء في الشعر له نظائر" [٨].

فندرك من هنا إنكار ابن جنّي وقوع الفصل بالأجنبي، وإن كان جارًّا ومجرورًا. ولذا قدّر له ناصبًا غير ناصبًا في المصدر، فالتقدير: وفَيْتُما بأنْ تُسعدا" [٩].

---

(١)يُنظر في تخريج الآية في مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٤٩-٣٥٠، والبحر المحيط: ٨/٤٥٥.
(٢) يقص ما جاء في آيتي سورة الطارق ٨-٩.
(٣)البقرة: ١٨٣-١٨٤.
(٤)مغني اللبيب: ٦/٥٢-٥٣
(٥) الكشاف: ١/٢٥٥.
(٦) البحر المحيط: ٢/٣١.
(٧)مغني اللبيب: ٦/ ٥٥، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٩٩.
(٨)الخصائص: ٢/ ٤٠٣، مغني اللبيب:٦/٥٥.
(٩)أمالي ابن الشجري: ١/٢٩٩.

وقد خالف بعض المعربين والمفسرين رأي جمهور النحويين" فأجازوا الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي إذا كان المعمول ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا" [١]، وهل ذهب بعض المحدثين –أيضًا – كعباس حسن [٢]، معللين ذلك بأنّ الظروف وأشباهها يُتوسع فيها ما لا يُتوسع يُتوسع في غيرها.

يقول ابن الحاجب: " العامل في (إذ تدعون) [٣]، على وجه (لمقت الله) الأول، ومعناه: لمقت الله إيّاكم في الدنيا إذ تُدعون إلى الإيمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة. وليس فيه من الاعتراض سوى الفرق بين المصدر ومعموله بالأجنبي وهو (أكبر) الذي هو الخبر، والجواب: عن هذا بأنّ الظروف أُتسع فيها" [٤].

والذي يظهر أنّ في الأمر سعة، إنْ كان الفاصل ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ لما قرره النحاة من أحكام للظرف والجارّ والمجرور من أنّه يُتوسع فيهما ما لا يُتوسع في غيرهما، ويؤيده أنّ له نظائرَ " كجواز إيلاء (كان وأخواتها) معمول خبرها إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: كان عندك زيدٌ مقيمًا، وكان فيك زيدٌ راغبًا. ومنعه فيما سواهما، نحو: كان طعامك زيدٌ آكلًا " [٥].

ومن نظائره أيضًا ماحكاه البغدادي: " اعلم أنّه إذا كان معمول جواب القسم ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، جاز تقديمه عليه كقوله: عوض لا نتفرق. وإلا فلا يجوز في: والله لأضربنّ زيدًا، أن يُقال: والله زيدًا لأضربنّ" [٦].

كما أرى أنّ الرأي الأظهر في هذه المسالة مراعاةً لمن لا يجيز الفصل بالظرف أو الجار والمجرور ويعتبره أجنبيًا ولغيرهم هو ما استظهره ابن هشام من إعمال المصدر في ذلك الأجنبي، بدلًا من تقدير عاملٍ له؛ لأنّ عدم التقدير أولى من التقدير – إنْ أمكن–.

---

(١) الكشاف: ٣/٣٦٣، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٩٢.
(٢)النحو الوافي: ٣/ ٢١٢–٢١٣
(٣) سورة غافر: ١٠.
(٤) أمالي ابن الحاجب: ١/ ١٤١.
(٥) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٦٠.
(٦)خزانة الأدب: ٧/ ١٤٠.

المبحث الرابع: العطف على معمولي عاملين

نقل ابن هشام في المغني اختلاف النحاة في العطف على معمولي عاملين، فقال: " أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو: إنّ زيدًا ذاهبٌ وعمرًا جالسٌ[١]، وعلى معمولات عامل، نحو: أعلم زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا [٢]، وأبوبكر خالدًا سعيدًا منطلقًا، وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين، نحو: إنّ زيدًا ضارب أبوه لعمرو، وأخاك غلامه بكر[٣].

وأمّا معمولًا عاملين – أي العطف على معمولي عاملين –، فإنْ لم يكن أحدها جارًا فقال ابن مالك: " هو ممتنع إجماعًا، نحو: كان آكلًا طعامك عمرو وتمرك بكر" [٤]. وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقًا عن جماعة، وقيل: إنّ منهم الأخفش. وإنْ كان أحدهما جارًا فإنّ كان الجار مؤخرًا نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو أو عمرو في الحجرة.

فنقل المهدوي أنّه ممتنع إجماعًا، وجه الجمع علّة اختلاف العامل، فالعامل في الأول، الابتداء، والعامل في الثاني الجار–. وليس كذلك، بل هو جائزٌ عند مَن ذكرنا. وإنْ كان الجار مقدّمًا، نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو، فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرّد، وابن السرّاج، وهشام، وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي، والفراء، والزجّاج، وفصّل قوم منهم الأعلم فقالوا: إنْ ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز؛ لأنّه كذا سُمع، ولأنّ فيه تعادل المتعاطفات وإلا امتنع [٥]، نحو: في الدار زيد وعمرو الحجرة [٦].

وقد تعقّب الشرّاح قول الأعلم (تعادل المتعاطفات)، قال الشمّني: " قيل في عبارته تسامح؛ لأنّ الذي فيه ليس بتعادل المتعاطفات وإنّما تناسبها، ولأنّه لا يُقال للمعطوف عليه متعاطفات؛

---

(١) قوله: (عمرًا) معطوف على (زيدًا)، وجالس: معطوف على (ذاهب) والعامل في الكل واحد وهو (إنّ)، وهذا من عطف المفردات لا الجُمل.

(٢)أبوبكر: عطف على زيد. وخالدًا: عطف على عمرًا. وسعيدًا: عطف على بكرًا، ومنطلقًا: عطف على جاسًا، والعامل في الكل واحد وهو: أعلم.

(٣) في الجُملة الأولى العوامل الآتية: إنّ، والوصف: ضارب، واللام في لعمرو. وقوله: وأخاك غلامه بكر، عطف، ولم يُجزْ هذا العلماء. واللام في لعمرو هي لام التقوية.

(٤)آكلًا: خبر " كان"، وطعامك: معمول لاسم الفاعل " آكلًا"، و"عمرو" اسم كان، وأمّا قوله: وتمرك بكرٌ، فتمرَك: معطوف على "طعامك" معمول اسم الفاعل، وبكر: معطوف على "عمرو" معمول " كان" فقد اختلف العامل: كان، وآكل، وقد منع مثل هذا ابن مالك؛ لأنّ أحد العاملين ليس حرف جر، يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٤١.

(٥) أي: إذا لم يأت العطف على نسق المثال السابق وفيه التناسب بين المعطوفات فإنّه لا يصحّ لعدم السماع، ولعدم التناسب، ووجه عدم التناسب تتابع مرفوعين، وفصلٌ بين المجرورين؛ فاختلف العامل، فالعامل في (الدار) الجارّ والعامل في الثاني (الحجرة) الابتداء.

(٦)يُنظر: مغني اللبيب: ٥/ ٥٢٢– ٥٢٤.

لأنّ وضع التفاعل على نسبة الفعل للمشتركين فيه، ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف" [١].

ويتبيّن من قول ابن هشام السابق ذهاب النحويين في العطف على معمولي عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب:

١. الجواز مطلقًا وهو ما نقله الفارسي، وقيل منهم الأخفش، والكسائيّ، والفراء، والزجاج.

٢. المنع مطلقًا وهو المشهور عن سيبويه، وبه قال المبرّد، وابن السرّاج، وهشام.

٣. الوقوف موقفًا وسطًا بين المجيزين والمانعين من خلال تفصيل القول في الجواز والمنع وهو رأي الأعلم.

فقد ذهب ابن السرّاج إلى أنّ العطف على عاميلن خطأ في القياس غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك" [٢]، وقد ذكر الرضي أنّ معنى قولهم: العطف على عاملين أنْ يُعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب: كالمنصوب، والمرفوع، أو متّفقين: كالمنصوبين، أو المرفوعين، على معمولي عاملين مختلفين، نحو: إنّ زيدًا ضرب عمرًا وبكرًا خالدًا، وهذا عطفُ مختلفي الإعراب. ولا يُعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما، فهذا القول منهم على حذف المضاف" [٣].

وفي هذا كله دليل على منع جمهور النحويين العطف على معمولي عاملين مختلفين، وأنّ الكسائي أجازه فيما سيأتي تفصيله لاحقًا.

وقد جاءت مواضع يدلّ ظاهرها على خلاف قول سيبويه[٤]، كقوله تعالى:" إنّ في السموات والأرض لآيت للمؤمنين، وفي خلقكم وما يبثّ من دابّة آيات لقوم يوقنون، واختلاف الليل والنهار، وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها، وتصريف الرياح، آيات لقوم يعقلون " [٥].

---

(١)حاشية الشمني: ١٧٩/٢.
(٢)الأصول: ٧٥/٢.
(٣)شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٢٣-٣٢٤.
(٤)إنّه إن كان المجرور مقدّمًا فالمشهور عنه المنع، ومثاله الذي منعه: " في الدار زيدٌ والحجرة عمرٌ"، وقد منع العطف على معمولي عاملين مطلقًا، كما ذكرنا من قبل.
(٥)سورة الجاثية: ٣-٥.

فـ (آيات) الأولى منصوبة إجماعًا؛ لأنّها اسم (إنّ)، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان بالنصب، والباقون بالرفع، وقد استدلّ بالقراءتين في (آيات) الثالثة على المسألة. أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء، و (في)، وأمّا النصب فعلى نيابتها مناب (إنّ) و (في). [١].

فجاء في الثاني: وفي خلقكم، وفي الثالثة: واختلاف الليل، بدون (في)، فكأنّ الواو عملت في الثالثة بالنيابة عن الابتداء، وعن حرف الجر (في)، فعطفت هذين المعمولين على معمولي عاملين في الآية الثانية.

ويُحتجّ لمذهب سيبويه ويؤيده ثلاثة أوجه:[٢]

الوجه الأول: أنّ (في) مقدرة في (واختلاف الليل والنهار) والتقدير: وفي خلقكم... وفي اختلاف الليل والنهار، فالعمل لـ (في) ويؤيد هذا التوجيه أنّه جاء في قراءة عبدالله" وفي اختلاف الليل والنهار" بالتصريح بـ (في) وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء أو إنْ.

الوجه الثاني: أنّ انتصاب (آيات) على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي: هي آيات، وعلى هذين الوجهين فليست (في) مقدرة ولا تكون هذه الآيات من باب العطف على معمولي عاملين.

الوجه الثالث: يخصّ قراءة النصب، وهو أنّه على إضمار (إنّ) قبل (آيات) في الآيتين و(في) قبل " اختلاف الليل والنهار" ذكره الشاطبي وغيره، ويذهب صاحب المغني إلى أنّ " إضمار (إنّ) بعيد".

ومما يُشكِلُ على مذهب سيبويه بمنع العطف على معمولي عاملين، قوله:[٣]

هوِّن عليك فإنَّ الأمورَ ... بكفِّ الإله مقاديرُها
فليس بآتيك منْهيُّها ... ولا قاصرٍ عنك مأمورُها

لأنّ (قاصر) عطف على مجرور الباء، فإنْ كان (مأمورها) عطفًا على مرفوع (ليس) لزم العطف على معمولي عاملين، وإنْ كان فاعلًا بـ (قاصر) لزم عدم الارتباط بالمُخبَر عنه، إذ التقدير حينئذٍ: فليس مَنهيَّها بقاصر عنك مأمورُها.

---

(١) مغني اللبيب: ٥/ ٥٢٥- ٥٢٦.
(٢) مغني اللبيب: ٥/٥٢٥-٥٢٧.
(٣) البيتان للأعور الشني، وهو بشر بن منقذ من عبد القيس، مغني اللبيب: ٥/ ٥٢٨.

وقد أجيب عن الثاني بأنّه " لما كان الضمير في مأمورها عائدًا على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الأمور... وبعدُ، فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو، ولا إشكال حينئذٍ في الآية" (١).

ويتبيّن مما سبق أنّ ابن هشام قد وافق الكسائي في ذهابه إلى جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين إنْ كان أحدهما جارًّا، وكان الجارّ مقدّمًا. وهذا هو الثابت عن الكسائي نسبه إليه أبو جعفر النحاس (٢)، وأبوحيّان (٣)، وابن عقيل (٤)، وغيرهم.

وقد وافق الكسائي في مذهبه في هذه المسألة الأخفش(٥)، والزجاج (٦)، وابن مضاء(٧)، وأبو بكر بن طلحة (٨).

ومنع سيبويه وجمهور البصريين العطف على معمولي عاملين مختلفين، قال السيرافي: " اعلم أنّ سيبويه لا يُجيز ليس زيد بقاعد ولا قائم عمرو، وتجويز ليس زيد بقاعد ولا قائم أبوه. فأمّا إبطاله ليس زيد بقاعد ولا قائم عمرو؛ لأنّه لا يرى العطف على عاملين. ومتى أجاز **ذلك** كان عطفًا على عاملين". ومعنى ذلك أنّك إذا قلت: ليس زيد بقائم، فزيد مرتفع بليس وقائم مجرور بالباء، والباء وليس عاملان أحدهما عمل الرفع، والآخر عمل الجر، فإذا قلت: ولا قائم عمرو، فقد عطفت قائمًا على قاعد وعامله الباء، وعطفت عمرو على اسم ليس وعامله ليس، فقد عطفت على شيئين مختلفين، ومثل ذلك في الفساد: قام زيد في الدار والقصر عمرو" (٩).

فإنْ قال قائل: وما الذي أبطل العطف على عاملين؟ قيل له: حرف عطف يقوم مقام العامل، ويُغني عن إعادته؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: قام زيد وعمرو، كان بمنزلة قولك: قام زيد، قام عمرو، فلمّا كان حرف العطف كالعامل، والعامل لا يعمل رفعًا وجرًّا، لم يجزْ أنْ تعطف

---

(١) مغني اللبيب: ٥/ ٥٢٢.
(٢)إعراب القرآن: ٤/١٤٠.
(٣)ارتشاف الضرب: ٢٠١٥.
(٤)المساعد: ٢/٤٧١.
(٥)المقتضب: ٤/١٩٥.
(٦)معان القرآن: ٤/٤٣٢.
(٧) ارتشاف الضرب: ٢٠١٥.
(٨) ارتشاف الضرب: ٢٠١٥.
(٩)السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دمشق، دار المامون للتراث، ١٩٧٩م، ٣/٤١٤٠.

بحرف واحد على عاملين مختلفين. فإنْ قلت: قام زيد في الدار وفي القصر عمرو، جاز؛ لأنّك أعدتَ أحد العاملين، فصار العطف على عامل واحد، وهو (قام) " [١].

وقد احتجّ من يجيز العطف على عاملين مختلفين بأمور:

أحدها: قول الله تعالى: " إنّ في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين، وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون". فقد قرأ (آياتٍ) بالنصب في الموضعين الثاني والثالث حمزة والكسائي [٢]. قال أبي الربيع: " قالوا وقد شركت بين (اختلاف)، و (خلق) في (في)، وشرّكت بين (آياتٍ) و(آياتٍ) في (إنّ) " [٣].

وذكر الزجاج [٤]، والزمخشري [٥]، أنّ في اللآية دليل على عطف على معمولي عاملين مختلفين سواء نصبت أم رفعت.

قال الزمخشري: " فالعاملان إذا نَصبْتَ هما: إنْ، وفي، أقيمت الواو مقامهما، فعملت الجر في (واختلاف الليل والنهار)، والنصب في (آياتٍ). وإذا رفعتَ فالعاملان: الابتداء، وفي عملت الرفع في (لآياتٍ)، والجر في (اختلاف) " [٦].

الثاني: قوله تعالى: "وإنّا أو إيّاكم لعلى هُدىً أو في ضلال مبين" [٧]، وإيضاحه كما قال الربيع: " إنّ (في ضلال) معكوف على (على هدى)، فقد شركت (أو) بينهما في (إنّ)، و(اللام)"[٨].

الثالث: قول الشاعر: [٩]

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

---

(١)شرح أبيات سيبويه: ٤١٤٠/٣

(٢)البحر المحيط: ٤٣/٨.

(٣)السبتي، أبو الربيع عبيد الله بن احمد الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، بيروت، دار المغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦، ص ٣٥٥/١.

(٤)معاني القرآن وإعرابه: ٤٣٢/٤.

(٥)الكشاف: ٤٨٠/٥.

(٦)الكشاف: ٤٨٠/٥.

(٧) سبأ: ٢٤.

(٨)البسيط: ٣٥٤/١.

(٩)البيت لأبي داؤد: أنظر: الكتاب: ١/ ٦٦

فخفض (نارِ) بالعطف على (امرئ) المخفوض بـــ (كل)، ونصب (نارًا) بالعطف علـــى (امرأ) المنصوب بـــ (تحسبين)، وشرّكت الواو بينهما" [١].

الرابع: قول الأعور الشّنّي:

هـــــوِّن عليـــك فـــإنَّ الأمـــــورَ بكـــــفٍّ الإلـــــه مقاديرُهـــــا

فلـــــيس بآتيـــــك منْهيُّهـــــا ولا قاصـــــرٍ عنـــك مأمورُهـــا

فقد روى (قاصر) بالرفع والنصب والجر، والشاهد رواية الجر، لأنّ (قاصر) معطـــوف على مجرور بالباء في (بآتيك)، و (مأمورها) معكوف على (منهيها) " [٢].

الخامس: قول النابغة الجعديّ:[٣]

فلـــيس بمعـــروفٍ لنـــا أنْ نَرُدَّهـــا صِـــحاحاً ولا مُسْـــتنكَراً أن تُعَقَّـــرا

القول في هذا البيت كالقول في بيت الشنّي، فقد روي بالأوجه الثلاثة في قوله: (مُسْتَنْكَر)، والشاهد – هنا – رواية الجر، ليصبح، حينئذٍ، معطوفاً على خبر (ليس)، ويكـــون (أنْ تُعَقَّـــرا) معطوفاً على (أن نَرُدَّها)، والواو مشرّكة [٤].

السادس: قول الفرزدق:[٥]

وباشَـــرَرا عيهـــا الصَّـــلا بلَبَانِـــه وجَنْبَيْـــهِ حَـــرَّ النـــارِ مـــا يَتَحَـــرَّقُ

فـــ (جنبيه) و (حر) معطوفان على (الصلا) و (لبانه) وشرّكت الواو بينها [٦].

السابع: قول أبي النجم: [٧]

أوْصَـــيْتُ مِـــنْ بَـــرَّة قَلْبـــاً حُـــرَّا بالكَلْـــبِ خَيْـــراً والحَمَـــاةِ شَـــرّا

---

(١)شرح المفصّل: ٣/ ٢٨.
(٢)مغني اللبيب: ٥٢٨/٥.
(٣)انظر: كتاب سيبويه: ٦٤/١.
(٤)المقتضب: ١٩٦/٤.
(٥) المسائل العسكرية: ١٦٣.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٦/١.
(٧)المسائل العسكرية: ١٦٣.

فعطف (الحماة) مجرورة بالعطف على (الكلب)، والعامل (الباء)، و(شـرًا) منصـوب بالعطف على (خيرًا)، والعامل (أوصيت)" [١].

الثامن: قولهم: " ما كُلُّ سَوْداءَ تمرةً، ولا بَيْضاءَ شحمةً " [٢].

فعطف (بيضاءَ) على (سوداءَ)، و (شحمةً) على (تمرةً)[٣].

التاسع: قول الشاعر: [٤]

ألا يـا لقـومي كُـلُّ مـا حُـمَّ واقِـعٌ ولِلطَّيْرِ مَجْرىً والجُنُـوبِ مَصـارِعُ

فعطف (الجنوب) على (الطير)، و (مصارع) على (مجرى).

واحتج مَن منعَ العطف على معمولي عاملين مختلفين بأمور:

الأول: أن ّحرف العطف ضعيف، فلا يكون بمنزلة عاملين مختلفين.[٥]

الثاني: أنّه لو جاز العطف على عاملين لجاز العطف على ثلاثة، وأكثر مـن ذلـك، ولا يجوز ذلك بإجماع [٦]. قال ابن عقيل: " ومثاله – أي العطف على ثلاثة – جاء من الدار إلـى المسجد زيدٌ، والحانوتِ البيتِ عمروٌ " [٧]، أي: وجاء من الحانوت إلى البيت عمرو.

الثالث: أنّ العطف على معمولي عاملين مختلفين إنْ لم يكنْ أحدها جارّاً مُجمعٌ على منعه، وأنّ حذف ما دلّ عليه، دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه، والأكثر على منـع العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقًا، فيُحمل ما ورد موهمًا العطف على عاملين على ما أجمعوا على جوازه، فيقدر الجارّ محذوفًا [٨].

الرابع: أنّ العطف على معمولي عاملين مختلفين بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد، ولا يجـوز، فكذلك ما هو بمنزلته لا يجوز [٩].

---

(١)شرح السيرافي: ٣/٤٣.
(٢)من أمثال العرب، أنظر: الكتاب: ١/٦٥.
(٣)شرح السيرافي: ٣/٤٩.
(٤)يُنسب للبعيث، معاني القرآن للفراء: ١/ ١٩٦.
(٥)البسيط: ١/ ٣٥٨.
(٦)الأصول: ٢/٧٥.
(٧)المساعد ٢/٤٧٢
(٨)شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٨.
(٩)المرجع السابق.

وأجابوا عن الأدلة التي احتج بها المجيزون بما يلي:

الأول: أجابوا عن آية الجاثية بخمسة أجوبة:

أولاً: أنّ (في) مقدّرة في قوله تعالى: " واختلاف الليل والنهار" والعمل لها، وكذلك هي في مصحف ابن مسعود " وفي اختلاف الليل والنهار"، وإنّما ساغ حذفها؛ لتقدم ذكرها في الآيتين قبلها [١]، فالواو نابت مناب عامل واحد" [٢]، وهو الابتداء أو " إنّ".

ثانياً: أن (آيات) توكيد لـ (آيات) المتقدمة، ولا معطوفة عليها، وحسن هذا التأكيد لطول الكلام [٣].

ثالثاً: أنها نصب على الاختصاص [٤].

رابعاً: أنها على إضمار (إنَّ) و (في)[٥].

خامساً: أن القراءة لحنٌ [٦].

الثاني: أجابوا عن آية سورة سبأ بجوابين:

أولًا: أنّ (إنْ) و (اللام) لمعنى واحد، وهو التوكيد، فكأنهما حرف واحد، والتشريك واقع في حرف واحد [٧].

ثانيًا: أنّ (في) لم يُعطف عليها شيء يلي حرف العطف، وهي معطوفة على ما قبلها [٨].

الثالث: أجابوا عن بيت أبي دواد بثلاثة أجوبة:

أولاً: أنّه على تقدير (كل)، وكذا قدّروها في المَثَل [٩].

ثانيًا: أنّ رواية البيت بنصب (نارًا) الأولى [١٠].

---

(١)الكشاف: ٥/٤٨٠.
(٢)المرجع نفسه.
(٣)المرجع نفسه.
(٤)الأصول: ٢/٧٤.
(٥)المرجع السابق.
(٦)القائل به المبرد، أنظر: المقتضب: ٤/١٩٥.
(٧)البسيط: ١/٣٥٤.
(٨)التميمي، ابن ولاد أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد: تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م، ص ٥٧.
(٩) البسيط: ١/٣٥٥.، الكتاب: ١/٦٦.
(١٠)الأصول: ٢/ ٧٤.

ثالثاً: أنّه من النادر[١]، أو الشاذ [٢].

الرابع: تأوّل سيبويه بيتَ الشَّنَّي على أنّ الهاء في (مأمورها) تعود إلى (منْهيُّها)، فجعل المأمور للمنْهيّ، المنهي هو الأمور، لأنّه من الأمور، وهو بعضها، فكأنّ الضمير الذي أُضيف إليه المأمور عائدٌ عليه؛ لأنّ بعض الأمورأمور، والتقدير: فليس بآتيك الأمور منْهيُّها ولا قاصر عنك مأمورُها، ومأمورُها من سبب الأمور. واستشهد سيبويه لجعله منهيّ الأمور بمنزلة الأمور بقول جرير [٣]:

إذا بعضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا كَفى الأيتامَ فَقْدَ أبي اليَتِيْم

وكذلك تأوّل بيت النابغة، فجعل الثاني من سبب الأوّل، لأنّ قوله: (أنْ نردّها) أي الخيْل، والردّ مُلتبسٌ بالخيل، فكأنّه منها، والعقر متّصل بضميرها، فكأنّه اتّصل بضمير الردّ حيث كان من الخيل، وتقدير البيت عنده: فليس بمعروفة خيلُنا ردّها صحاحًا ولا مستنكرٍ عقرها[٤]. وأخبر وأخبر عن الخيل بالمذكّر على نحو بيت جرير السابق.

الخامس: جعلوا الأبيات الثلاثة الباقية على تقدير حرف الجر، وهو الباء في بيتي الفرزدق[٥]، وأبي النجم [٦]، واللام في بيت البعيث.

وجعلوا حذف الجار، مع بقاء عمله، من غير أنْ ينوب منابه شيء من قبيل قول رؤبة لمن قال له: كيف أصبحت؟: " خيرٍعافاك الله " [٧].

ويظهر لي أنّ مذهب المجيزين للعطف على معمولي عاملين مختلفين أصحّ، لما ذكروا من المسموع الصحيح من القرآن الكريم، والشعر، وكلام العرب، وإجابات المانعين لا يسلم كثير منها من اعتراض، أذكره بعد الإجابة عن حججهم في المنع.

---

(١)شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٥٧.
(٢)الأصول: ٧٤/٢.
(٣)الكتاب: ١/ ٥٢، ٦٤.
(٤)تحصيل عين الذهب بهامش كتاب سيبويه طبعة بولاق: ٣٢/١.
(٥)العسكريّة: ١٦٤، الحجة للفارسي: ١٧٢/٦.
(٦) الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ١٧٢/٦.
(٧) قال المبرد: " فلم يضمر حرف العطف ولكنه حذف لكثرة الاستعمال " ينظر: الخصائص ٢٨٥/١، وشرح جمل الزجاجي ٢٥٧/١.
هو: رؤبة بن العجّاج ن واسمُ العجّاج عبدُالله بن رؤبة بن حنيفة التميمي، يُكنى أبا الحَجّاف، وابا العجّاج. من رُجّاز الإسلام وفصحائهم والمقدَّمين منهم. نزل البصرة، وهو من مخضرمي الدولتين. ومات أيام المنصور المتوفى سنة ١٥٨هـ.
ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٧٦١/٢-٧٦٧.

أما الحُجّة الأولى فقد جعلوا فيها حرف العطف نائبًا مناب العامل، وهذا غير صحيح، فإنّ حرف العطف يشرّك ولا ينوب، والصحيح ما ذهب إليه ابن أبي الربيع وغيره من" أنّه الفعل المتقدم" [١]، و" أبطل قول من جعل حرف العطف نائبًا مناب العامل" [٢].

ولهذا قال الزمخشري في آية الجاثية: " أقيمت الواو مقامهما – يريد (إنْ) و (في) – فعملت الجرّ في (اختلافِ الليل والنهار)، والنّصب في (آياتٍ)، وإذا رفعت فالعاملان الابتداء، و (في) عملت الرفع في (آيات) والجر في (واختلاف) " [٣]. تعقّبه أبو حيان بقوله: " ليس بصحيح؛ بصحيح؛ لأنّ الصحيح من المذاهب أنّ حرف العطف لا يعمل " [٤].

وأما الحُجّة الثانية، فمردودةٌ من قِبَل أنّه لا يلزم من تجويز العطف على معمولي عاملين مختلفين تجويزُ العطف على ثلاثة وأكثر، ولا سيّما أنّ العطف على أكثر من معمولي عاملين مختلفين يُفضي إلى اللَّبْس، كالمثال الذي ذكره ابن عقيل. أمّا العطف على معمولي عاملين فلا لبْس فيه.

وأما الحُجّة الثالثة فيجاب عنها بأنّ الصحيح أنّه العطف على معمولي عاملين مختلفين إذا لم يكن أحدهما جارًا غير مُجمع على منعه، بل نُقل عن بعضهم أنّ العطف على عاملين جائز مطلقاً، وهو رأي للأخفش[٥].

ويجاب عن الحُجّة الرابعة، وهي أنّ العطف على عاملين بمنزلة تعديتين، بمعدٍّ واحد بأنّ حرف العطف ليس بمنزلة المعدِّي، إذا يدخل العاطف على الأسماء والأفعال والجُمل، والحرف المعدِّي لايدخل إلا على الأسماء، فالحكم مختلف.

وأعود لأذكّر ما يعترضُ إجاباتهم عن أدلة المجيزين:

أمّا جوابهم عن آية الجاثية، وبعض الأبيات بتقدير الجار فضعيف؛ لأنّ العطف على عاملين لا تقدير فيه، وحمْل الكلام على ما لا تقدير فيه أولى من حمله على التقدير.

وأمّا جعلهم (آيات) توكيدًا، ففيه أنّ التوكيد بَعُد عن المؤكَّد. وأمّا النصب على الاختصاص فخلاف الأصل، " لأنّ الأصل في الاختصاص أنْ يكون للمتكلم، ووقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب قليل" [٦].

---

(١)البسيط: ٣٢٩/١.
(٢)البسيط: ١/ ٣٣٠-٣٣١
(٣)الكشّاف: ٤٨٠/٥.
(٤)البحر المحيط: ٤٣/٨.
(٥)ارتشاف الضرب: ١٠١٥، والمساعد: ٢/ ٤٧١.
(٦)همع الهوامع: ٢/ ٢٤.

وأمّا ما وقع فيه المبرّد [١]، من تلحين القراءة الثابتة فلا يجوز، ولا سيّما أنّه قرأ بها إمامان.

وأما تقدير (كل) في البيت ففيه ضعف، " لأنّ حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال " [٢]، " وإنْ كان قد جاء في كلامهم [٣]، ولهذا كان حمْل البيت على تقدير (كل) أحسن من جعله نادرًا أو شاذًا، لأنّه ورد في كلام العرب.

وأما رواية البيت بالنصب فلا تتعارض مع رواية الجر، ورواية الجر ثابتة بنقل الثقة.

وأما تأويل سيبويه لبيتي الشنّي والجعدي؛ فأبطله الأعلم معنّفًا سيبويه، فذكر أنّ العرب " تجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين بشرط تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه، وأنّ الكلام احتمل الحذف من الثاني لدلالة الأوّل على المحذوف، ولاتصال المحذوف بحرف العطف القائم مقامه في الاتصال بالمجرور" [٤].

ثم بيَّن أنّ حمل البيتين على ما ذهب إليه من جواز العطف أولى من تأويل سيبويه، وأنّه لا يُحتاج إلى هذا التأويل من جعله " المنهيّ كالأمور وردّ الضمير المضاف إليه المأمور عليه؛ لأنّ المأمور لايكون من المنهيّ بوجه، وإنْ كان أمورًا، وكذلك العَقْر لايجوز أنْ يضاف إلى ضمير الرد، وإنْ كان الرد ملتبسًا بالخيل؛ لأنّه لامعنى له، إذ ليس الرد بالخيل، ولا العقرُ واقعًا به في التحصيل " [٥].

وابن الحاجب وافق الأعلم في جواز هذا العطف بالقيد الذي ذكره الأعلم، ولكن خالفه في العلّة فقال: " لأنّ الذي ثبت في كلامهم ووُجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب أنْ يقتصر عليه ولا يُقاس عليه غيره، إذ العطف على عاملين مختلفين مطلقاً خلاف الأصل " [٦].

---

(١)المقتضب ١٩/٤
(٢) شرح المفصل ٢٦/٣.
(٣)المرجع نفسه ٢٧/٣
(٤)تحصيل عين الذهب ٨٩-٩٠.
(٥)المرجع نفسه ٩٠-٩١.
(٦) شرح الكافية ٣٢٥/١، وشرح المقدمة الكافية ٦٤٧/٢.

وأمّا تقدير حرف الجر في بيتي الفرزدق وأبي النجم فتقدّم أنّ الصحيح أنّ حرف العطف لاينوب مناب العامل، وليس العطف على نية تكرار العامل، وإنّما هو للجمع بين الشيئين كما قال المبرد [١].

وأما بيت جميل، وقول رؤبة فيُحملان على التقدير، ليس غير.

وبعد هذا يترجح – لدي – أنّ العطف على معمولي عاملين مختلفين جائز، للأدلة التي ذكرها المجيزون، ولضعف اعتراض المانعين إلا في آية سبأ وبيت الإيادي والمَثَل، ومع هذا فالأدلة الباقية كافية في إثبات هذا المذهب وجوازه عن العرب.

(١) المقتضب ٢/٢٦.

المبحث الخامس: حذف الموصوف:

تكلّم ابن هشام في الباب الخامس من كتاب المغني عن مصطلح الحذف، فذكر شروطه ومواضعه وقواعده وأحكامه، ومن هذه المواضع التي ذكر فيها الحذف هو حذف الموصوف، وقد كثُر حذفه خاصّة في الشعر، وذلك أنّ الصفة في الكلام تأتي على ضربين: إمّا للتخليص من الاشتراك، وإمّا للتخصيص من العموم، وإمّا أنْ تأتي للمدح والثناء على الموصوف، وهذا كله من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظانّ الإيجاز والاختصار، لذا فالصفة ملازمة للموصوف ولا يحذف أحدهما.

ومع ذلك فقد أجمع نحاة العربية على جواز ذلك إذا قام الدليل الحالي والمقالي على حذفه، فقال الزمخشري: " وحقّ الصفة أنْ تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهورًا يُستغنى معه عن ذكره، فحينئذٍ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامة" (١).

وأيّد ابن يعيش قول الزمخشري فقال: " اعلم أنّ الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنّما حصل من مجموعهما كان القياس أنْ لا يُحذف واحد منهما؛ لأنّ حذف أحدهما نقضٌ للغرض وتراجع عما اعتزموه، فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه؛ ولأنّه ربما وقع بحذفه لبس؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: مررت بطويل، لم يُعلم من ظاهر اللفظ إنّ الممرور به إنسان أو رمح أو ثوب ونحو ذلك مما يوصف بالطول؛ إلا أنّهم قد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إمّا بحال أو لفظ، وأكثر ما جاء في الشعر؛ لأنّه موضع ضرورة، وكلّما استبهم كان حذفه أبعد في القياس " (٢).

وقد ذهب ابن جنّي هذا المذهب حين رأى أنّ حذف الموصوف قد يؤدّي إلى اللَّبْس فلذلك لا يجوز عنده أنْ تقول: " مررت بطويل؛ لأنّها ليست صفة خاصّة لموصوف معيّن، ولهذا لا يجوز الحذف عنده إلا متى قام الدليل عليه من لفظ أو حال، ومما يؤكّد ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وفق رأي ابن جنّي، أنّك لا تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أنْ تكون الصفة جُملة، نحو: مررت برجلٍ قام أخوه، ولقيت غلامًا وجهه حسن، فلو قلت:" مررت بقام أخوه، ولقيت وجهه حسن لم يحسن" (٣).

---

(١) شرح المفصّل: ١/١٥٢.
(٢)شرح المفصل: ٢/٢٥٣.
(٣) الخصائص: ٢/ ٣٦٨.

وقد ذكر ابن هشام في المغني عددًا من آيات القرآن الكريم شواهد على حذف الموصوف من الجُملة، ومنها:[١]

– قوله تعالى: " وعندهم قاصرت الطرف" [٢]، أي: حورٌ قاصرات".

–وقوله تعالى: " وألنّا له الحديد، أن اعمل سابغات " [٣]، أي: دروعًا سابغات.

– وقوله تعالى: " فليضحكوا قليلًا، وليبكوا كثيرًا " [٤]، أي: ضحكًا قليلًا، وبُكاءً كثيرًا.

– وقوله تعالى: " وذلك دين القيّمة " [٥]، أي: الملّة القيّمة.

ومثله من الشعر قول سُحيم: [٦]

أنا ابنُ جلا وطلّاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

وتقديره: أنا ابن رجُلٍ جل الأمور، وقيل: " جلا" عَلَمٌ مَحْكيٌّ على أنّه منقولٌ من نحو قولك: " زيد جلا" فيكون جُملة، لا من قولك " جلا زيدٌ ".[٧]

ومن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قول امرئ القيس: [٨]

فَمثْلِكِ حُبْلى قدْ طرقْتُ ومُرضعٍ فألهيْتُها عنْ ذي تمائم مُحْوَلِ

أي: ألهيتها عن صبي أو طفلٍ ذي تمائم.

ومنه أيضًا قول طرفة بن العبد: [٩]

وَتَبْسِمُ عن ألمى، كأنَّ مُنَوِّرًا تخلَّلَ حرَّ الرَّمل دَعصُ له ندي

والتقدير:تبسم عن ثغر ألمى: فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه.

---

(١)مغني اللبيب: ٦/ ٤٢٣– ٤٢٤.
(٢) الصافات: ٤٨.
(٣)سبأ: ١٠–١١.
(٤)التوبة: ٨٢.
(٥)البينة: ٥.
(٦) مغني اللبيب: ٦/ ٤٢٥.
(٧)المرجع نفسه.
(٨)الزوزني، شرح المعلقات السبع، ص١٦.
(٩)الشنتمري، شرح الأعلم، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق:درّيه الخطيب ولطفي الصقال، بيروت، المؤسسة العربية، ٢٠٠٠، ٢٦.

ومن الشواهد القرآنية التي ذكرها صاحب المغني في كتابه على جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قوله تعالى: " ولدار الآخرة خير"، أي: ولدار الساعة الآخرة، قاله المبرّد، وقال ابن الشجريّ: الحياة الآخرة، بدليل: وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور" [١] " [٢].

وقد أورد ابن هشام الاختلاف في الآية الكريمة الأخيرة حذفًا لموصوف، وقد ذكر في تقدير الموصوف قولين:

الأول: يُقدر الموصوف المحذوف في الآية بكلمة (الساعة)، أي: ولدارُ الساعة الآخرة، وهو قول المبرّد.

الثاني: يُقدّر الموصوف المحذوف في الآية بكلمة (الحياة)، أي: ولدارُ الحياة الآخرة، وهو قول ابن الشجري؛ بدليل ظهوره مع النقيض في قوله تعالى: متاع الحياة الدنيا " [٣]، فالحياة الدنيا نقيضٌ للحياة الآخرة.

ويبدو أنّ ابن هشام ينقل هذا عن الأمالي الشجريّة، فقد جاء فيها: " وأمّا حذْف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فكقولهم: صلاة الأولى...، ومن ذلك دار الآخرة، قال أبو العباس محمد بن يزيد في قوله تعالى: " ولدار الآخرة خير" إنّ المراد: ولدار الساعة الآخرة، قال: لأنّ الساعة مرادٌ بها يوم القيامة، وكذلك قال أبو علي الحسن بن أحمد في الأيضاح، وخطر لي في تقدير إضافتها أنّ التقدير: ولدار الحياة الآخرة، وقوّى ذلك عندي قوله: " متاع الحياة الدنيا" [٤]، وقوله: وقوله: " وما الحياة الدنيا إلا متاع الغُرور"، فالحياة الدنيا نقيض الحياة الآخرة" [٥].

ويظهر أنّ ابن هشام قد نقل رأي المبرّد [٦]، وابن الشجريّ في تقدير الموصوف المحذوف في تلك الآية، وأهمل رأي الفارسي المذكور في الأمالي أيضًا.

وبالوقوف على ما جاء في كتاب الإيضاح للفارسي عند قوله: " والرابع إضافة الاسم إلى الصفة، وذلك نحو... " ولدار الأخرة خيرٌ"، فالآخرة صفة الدار، والإضافة على تقدير: دار الساعة الآخرة" [٧].

---

(١)يوسف: ١٠٩، النحل: ٣٠.
(٢)مغني اللبيب:٦ / ٤٢٣
٣آل عمران: ١٨٥، الحديد: ٢٠
(٤) آل عمران: ١٤.
(٥)أمالي ابن الشجريّ: ٢/ ٦٨-٦٩.
(٦)لم أقف على قول المبرد هذا في كتابيه: المقتضب، والكامل، إلا أننا نطمئن إلى ذلك نتيجة تصريح ابن هشام إليه.
(٧) الإيضاح للفارسي: ٢١٣- ٢١٤.

يبدو جليًّا صحّة ما نسبه ابن الشجريّ من تقدير الموصوف بـــ (الساعة) موافقًا المبـــرد فيما ذهب إليه من تقدير.

فيظهر أنّ المبرّد، والفارسي، وابن الشجريّ، وإنْ اختلف بعضـــهم فـــي تقيـــر ذلـــك المحذوف، إلّا أنّهم متّفقون على أنّ ذلك المحذوف إنّما هو موصوف مضاف إليه اسم قبله، ثـــمّ حُذف لتقوم صفته مقامه، فتصير الإضافة إليها بعد أن كانت لذلك الموصوف، أي: ولدار الساعة أو الحياة الآخرة. وهذا هو رأي البصريين، وقد خالفهم الكوفيون في ذلك " [١]. ولكلا الفـــريقين شواهده وأدلته التي استند عليها في بناء رأيه، وتأييده.

وفصل القول في هذه الآية على النحو الآتي:

الرأي الأول: مجيء الاسم في الآية مضافًا إلى صفته:

ذهب أصحاب هذا الرأي أنّ (الدار) التي – وهي اسم – وقعت في الكلام موصوفة، وقد أُضيفت إلى صفتها (الآخرة). فحصل بذلك إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنّ الدار هـــي الآخـــرة، فالصفة هي عين الموصوف في المعنى. وقد نسبت كتب النحو هذا الرأي للكـــوفيين [٢]، ومـــن أقوالهم في الآية قول الفرّاء:" وقوله: ولدار الآخرة، أضيفت الدار إلى الآخرة، وهي الآخرة. وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله: " إنّ هذا لهو حقّ اليقين" [٣]، والحقُّ هو اليقين" [٤].

وقد أخذ بعض المفسرين برأي الفراء كابن عطية في أحد قوليه، فقد جـــاء فـــي كتابـــه المحرر الوجيز: " وقوله: ولدار الآخرة... وأمّا إضافة الدار إلى الآخرة، فقـــال الفـــرّاء: هـــي إضافة الشيء إلى نفسه، كما قال الشاعر:[٥]

فإنّك لو حللْتَ ديارَ عبْسٍ عَرَفتَ الذّلّ عِرفانَ اليقين

وفي رواية: (فلو أقوَتْ عليك ديارُ عبسٍ)، وكما يُقال: (مسجد الجامع) ونحو هذا" [٦].

---

(١) الارتشاف: ١٨٠٦/٤.
(٢)المرجع نفسه.
(٣)الواقعة: ٩٥.
(٤) معاني القرآن للفراء، ٥٥/٢-٥٦.
(٥)البيت بلا نسبة في المحرر الوجيز
(٦)المحرر الوجيز: ٩٨/٨.

وممن ذهب إلى هذا الرأي الثعلبي، وابن سيدة [١]، وأبو سعيد الضرير أيضًا، حيث يقول: " سألني أبو دلف عن بيت امرئ القيس:[٢]

غـذاها نميـر المـاء غيـرُ المحلـل كبكـر المقانـاة البيـاض بصُـفرة

قال: أخبرني عن البكر، هي المقاناة أم غيرها؟ قلت: هي هي. قال: أفيضاف الشيء إلى صفته؟ قلت:نعم. قال: فأين؟ قلت: قد قال الله تعالى:" ولدار الآخرة خير" فأضاف الدار إلى الآخرة، وهي هي بعينها، والدليل على ذلك أنّه قال في سورة أخرى: "تلك الدار الآخرة" [٣] "[٤]. "[٤].

وقد عزا أبو حيّان هذا الرأي للزمخشري، وابن الطراوة، وابن خروف، وأبي القاسم ابن القاسم، وجماعة [٥].

وما وقفت عليه في كتابي الكشاف والمفصّل للزمخشري مخالفٌ لما نُسب إليه [٦]. أمّا ابن ابن الطراوة فإنّه يرى رأي الكوفيين؛ فهو يجيز إضافة الشيء إلى نفسه، استمع إلى قوله – وهو ينقد الفارسي في منع هذه الإضافة –: " وذكرَ إضافة الاسم إلى الصفة وضعّفه، ووجّه ما جاء في القرآن منه إلى غير وجه، حتى أدّاه سوء النظر إلى قوله: دار الساعة الآخرة، فإنّ أراد بقوله:

الساعة القيامة، فلا تأقيت لها، وإنْ أراد الواحدة من الساعات، فلا نهاية فيها ولا آخر لها إلا بانتهاء المخلوقات وطيّ السماوات" [٧].

وقد أشار ابن الطراوة إلى إفادة هذه الإضافة التخصيص كما هي في بسم الله، ومكر السيّء، وقوله – صلى الله عليه وسلّم –: " يا نساء المؤمنات " [٨]، " وحبّ الحصيد، وحقّ اليقين، ونحوه مما أضيف الشيء فيه إلى نفسه؛ لاختلاف اللفظين" [٩]. فجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين؛ فكأنّهم توهّموا أنّ في اختلاف الألفاظ اختلافًا للمعاني أيضًا، وهو شرط

---

(١)تفسير الثعلبي: ٥/ ٢٦٤.
(٢)شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣٢٧.
(٣)القصص: ٨٣.
(٤)الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٨٩/٦-١٩٠.
(٥) الارتشاف: ٤/ ١٨٠٦.
(٦)الكشاف: ٢/ ٢٧٧، وشرح المفصّل: ٣/ ١٠.
(٧)رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطا في الإيضاح: ٩٣.
(٨)موطّأ الإمام مالك، باب ما جاء في الطعام والشراب، ٢/ ٩٣١.
(٩) المرجع نفسه: ٩٣-٩٤.

الإضافة عند الكوفيين كالفراء – مثلًا– إذ يقول عند تفسيره لقوله تعالى: " وللدّار الآخرة" [١]: " جُعلت الدار هاهنا اسمًا، وجُعلت الآخرة من صفتها، وأضيف في غير هذا الموضع. ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله:" إنّ هذا لهو حقّ اليقين" والحقّ هو اليقين، كما أنّ الدار هي الآخرة. وكذلك أتيتُك بارحة الأولى والبارحة الأولى. ومنه: يومَ الخميس، وليلة الخميس. يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه؛ كما اختلف الحقّ واليقين، والدار والآخرة، واليوم والخميس "[٢].

فإذا اختلّ ذلك الشرط لم تجزْ الإضافة عنده: " فإذا اتفقنا لم تقل العرب: هذا حقّ الحقّ، ولا يقين اليقين؛ لأنّهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنّهما مختلفات في المعنى" [٣].

وشواهد أصحاب هذا الرأي كثيرة في كتاب الله – سبحانه وتعالى –، وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا، فممّا جاء في كتاب الله – عزّوجلّ–:

–قوله تعالى: " إنّ هذا لهو حقّ اليقين " (الواقعة: ٩٥)

–" فأنبتنا به جنّات وحبّ الحصيد" (ق: ٩)

–وقوله تعالى: " وما منت بجانب الغربيّ" (القصص: ٤٤)

–وقوله تعالى: " استكبارًا في الأرض ومكر السيّء" (فاطر: ٤٣)

–وقوله تعالى: " ولدار الآخرة خير " (يوسف: ١٠٩، النحل: ٣٠).

ومما جاء في شعر العرب قول أحدهم: [٤]

وقـــرّب جانـــب الغربـــيّ يـــأدو ... مـــدبّ السّـــيْل واجتنـــب الشِّـــعارا

وقول الآخر:[٥]

أتمْـدح فقْسًـــا وتـذمُّ عبْسًـــا ... ألا لله أمُّـــــك مـــن هَجـــين

ولـــو أقـــوتْ عليْـــك ديـــارُ عـــبسٍ ... عرَفـــتَ الـــذُّلّ عِرفـــانَ الـــيقين

---

(١)الأنعام: ٣٢.
(٢)معاني القرآن للفراء، ١/ ٣٣٠.
(٣)المرجع نفسه: ١/ ٣٣٠-٣٣١.
(٤)البيت منسوب للراعي النميري في الإنصاف ٢/ ٤٣٧.
(٥) سبق تخريجه.

ومن النثر قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء، وحبّة الخضراء، وليلة القمر، ويوم الأول، وساعة الأولى، وباب الحديد.

ففي كل تلك الشواهد أُضيف الاسم إلى صفته، وهو عين تلك الصفة في المعنى، والصفة في المعنى هي الموصوف، فأضاف الموصوف إلى صفته، وهما بمعنى واحد.

ويؤيّد هذا المسموع نظائر له في أبواب النحو، فما سُمع في الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه له نظائر في النعت، نحو: " (غرابيب سود)، وفي العطف، نحو: (أقوى وأقفر)، وفي التاكيد، نحو: (أجمعون وأكتعون) " [١].

الرأي الثاني: الاسم لا يُضاف إلى صفته

نُسب للبصريين مجيء الاسم في الآية مضافًا إلى موصوف محذوف نابت الصفة منابه. وقد أخذوا به تخلّصًا من دعوى إضافة الاسم إلى صفته،" فالصفة هو الموصوف، والمترادفان واقعان على حقيقة واحدة وإن اختلف اللفظان[٢]. وقد أورد ابن الطراوة أنّ في النهاية: " ما اتّحد معناه، واختلف لفظًا أو اتفق لا يجوز عند البصريين إضافة بينهما، والكوفيون يجيزون ذلك فيما اختلف لفظهما" [٣].

والغرض من إضافة الاسم إنّما هو تعريف المضاف بالمضاف إليه، أو تخصيصه به. ومن المعلوم أنّ الشيء لا يتعرّف بنفسه ولا يتخصص؛ لأنّ في ادّعاء تعرّفه أو تخصصه بنفسه تناقضًا. فطلبه للتعريف أو التخصيص دليل أنّه غير معرّف ولا مخصص، وإلا ما طُلب له التعريف أو التخصيص.

ومعنى كونه يُضاف إلى نفسه أنّه في ذاته معرّف أو مخصّص، وإلا لمّا كانت نفسه معرّفةً ولا مخصصة، ولا حاجة له حينئذٍ بالإضافة، " فلمّا كانت إضافة الشيء إلى نفسه توقع في هذا التناقض، امتنع البصريون من قبولها؛ فمنعوا إضافة الاسم إلى مرادفه، والموصوف إلى صفته، والصفة إلى موصوفها" [٤].

وقد ذهب إلى هذا الرأي جُملة من النحاة والمفسرين كالشيخ عبالقاهر الجرجاني إذ يأخذ برأي البصريين، فيرفض إضافة الموصوف إلى صفته، حيث يقول في الإيضاح: " اعلم أنّ

---

(١)أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ٩١.
(٢)المساعد: ٢/ ٣٣٥.
(٣) الارتشاف: ٤/ ١٨٠٧.
(٤) الإنصاف: ٢/ ٤٣٧- ٤٣٨.

جُملة القول في هذا أنّ الموصوف والصفة شيء واحد، فإذا قلت: جاءني زيدٌ الظريفُ، لم يكن الظريف غير زيدٍ، فكما لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه نحو أنْ نقول: زيدُ زيدٍ، أو زيدُ أبي عبدالله، وأبو عبدالله كنّيته؛ لأجل أنّ الإضافة يُطلب بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يعرّف بنفسه؛ لأنّه إنْ كان فيه تعريف كان مستغنيًا عن الإضافة، وإنْ كان عاريًا منه كان أذهب في الإحالة؛ إذ لا يصير شيئًا آخر بأنْ يضاف اسمه إلى اسمه، وإذا ثبت هذا علمت أنّ جميع ما ذكره من قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربيّ لا يصحّ حمله على ظاهره " [١].

وينقل عنه ابن الأنباري هذا القول في " ردّه دعوى الكوفيين، وبيان فساد رأيهم" [٢]، فقد كانت هذه المسألة إحدى المسائل الخلافيّة التي ذكرها في كتابه الإنصاف. وقد تبعهم ابن مالك فقال في ألفيته:[٣]

ولا يُضاف اسمٌ لما به اتّحدْ معنىً، وأوّلْ موهمًا إذا وردْ

أمّا الإمام الرازي فقد كان له رأي آخر؛ فقد ردّ على البصريين حجّتهم، ورمى بالضعف علّتهم، ووافق الكوفيين في رأيهم؛ لأنّه يجيز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى، يقول في ذلك: " وقال البصريون: إضافة الصفة إلى الاسم غير جائزة، فلا يُقال: مررت بطالعة الشمس؛ وذلك لأنّ الصفة والموصوف شيء واحد، وإضافة الشيء إلى نفسه محال، وهذا التعليل ضعيف؛ لأنّ الموصوف قد يبقى بدون الوصف، وذلك يدلّ على أنّ الموصوف غير الصفة "[٤].

وقد كان للبصريين موقف من أدلة الكوفيين حيث:

أولًا: قصروا ما ورد من شواهد شعريّة أو نثريّة أُضيف فيها الاسم إلى الصفة على السماع، يقول أبوحيّان: " وما جاء منه حُفظ، ولم يُقس عليه " [٥]. وتبعه ابن عقيل في قوله: " وهذا النوع مقصور على السماع "[٦].

ثانيًا: محاولة تأويل ما أوهم ظاهره نحو ذلك: يقول ابن السرّاج: " فإنْ يكُ من الصفة وأضيف إلى الاسم، وذلك نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، ومن أضاف فجواز إضافته على إرادة: هذه صلاة الساعة الأولى، وهذا مسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع، وهو قبيح بإقامته

---

(١)المقتصد: ٢/ ٨٩٥.
(٢)الإنصاف: ٢/ ٤٣٧- ٤٣٨.
(٣) ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ٩٢.
(٤)التفسير الكبير: ١١/ ٥١.
(٥)الارتشاف: ٤/ ١٨٠٦
(٦)المساعد: ٢/ ٣٣٣.

النعت مقام المنعوت، ولو أردا به نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلة؛ لأنّك لا تضيف الشيء إلى نفسه، ولا تقول: هذا زيدٌ العاقل، والعاقل هو زيد، وهذا قول أبي العبـــاس – رحمه الله– " (١).

فبهذا ردّ البصريون شواهد الكوفيين، وربّما عمد البصريون إلى تكلّف هذا؛ لمسايرتهم ما تقتضيه قواعدهم من وجوب توافق الصفة والموصوف في الإعراب. فإنْ أُضيف الموصوف إلى صفته – كما ذكرها الكوفيون – وقعت الصفة مضافًا إليها، مجرورة دائمًـــا. " فـــلا يُتصـــوّر متابعتها للموصوف في الإعراب" (٢).

ولقد اختلفوا في تقدير الموصوف المحذوف في الآية:

١. تقدير الموصوف المحذوف بلفظ (آية):

وقد أشرنا سابقًا إلى قول المبرّد، والفارسي بهذا التقدير، " وتبعهما فيه العكبـــري، وابـــن الأنباري (٣)، في معرض ردِّهما على الكوفيين في إجازتهم إضافة الموصوف إلى صفته، ما دام اللفظان مختلفين، يقول العكبري: " والجواب إنّ جميع ما ذكروه متأوّلٌ على غير ظاهره، وذلك أنّ تقدير: دار الساعة الآخرة، وقد سمّاها الله تعالى (ساعة) في نحو قوله تعالى: " ويوم تقـــوم السّاعة " (٤)" (٥).

٢. تقدير الوصوف المحذوف بلفظ (الحياة):

وبه قال ابن الشجريّ وابن مالك، أي: ولدار الحياة الآخرة (٦)، وأيّد ابن الشجريّ رأيـــه بظهور الموصوف المحذوف في آيتين من كتاب الله –عزّوجلّ– هما قوله تعالى: " متاع الحيـــاة الدنيا" (٧)، وقوله: " وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور" (٨).

وإنْ كان ظهوره في الآيتين من كلمة (الدنيا)، إلا أنّه معلوم أنّ الحياة الدنيا نقيض الحياة الآخرة، فظهوره مع أحدهما يثبته للآخر قياسًا على نظيره، ومثل ذلك في قوله تعـــالى كثيـــر، نحو:

---

(١)الأصول في النحو: ٢/ ٨.
(٢)ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٨٧.
(٣)الإنصاف: ٢/ ٤٣٨.
(٤)الروم: ١٢.
(٥)اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٩٢.
(٦)أمالي ابن الشجريّ: ٢/ ٦٩، وشرح التسهيل: ٣/٢٣٠.
(٧)آل عمران: ١٤.
(٨)آل عمران: ١٨٥.

-قوله تعالى: " الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة" [١].

-وقوله تعالى:" لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة" [٢].

-وقوله تعالى: " نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا وفي الآخرة" [٣].

-وقوله تعالى: " ذلك بأنّهم استحبّوا الحياة الدنيا على الآخرة " [٤].

وقول ابن الشجريّ: " وخطر لي في تقدير إضافتها أنّ التقدير: ولدار الحياة الآخرة " [٥] يدلّ على أنّه غير مسبوق في ذلك لغيره، غير أنّه ظهر لي بالبحث قولٌ لأبي حيان ينسب فيه للأخفش، وابن السرّاج، والفارسي، وجمهور البصريين القول بأنّ في الآية موصوفًا محذوفًا مقدّرًا بـ (ولدار الحياة الآخرة، أو الساعة الآخرة " [٦].

وشاع هذا التقدير عند أكثر النحاة، فقد نقل لنا ابن عقيل قول الجمهور: " وقال الجمهور: لا بدّ من التأويل، ثمّ قال الأكثرون: هو على حذف الموصوف، أي: صلاة الساعة الأولى... ودار الحياة الآخرة، وقيل: الأول يراد به المسمّى، والثاني الاسم، أي: الصلاة التي تسمّى بالأولى " [٧].

٣. تقدير الموصوف المحذوف بألفاظ أخرى.

قدّر بعض النحاة والمفسّرين كالزجاج، والنحاس، ومكيّ، والرازي ذلك الموصوف المحذوف المضاف إلى الصفة الظاهرة بـ (الحال)، أي: ولدار الحال الآخرة " [٨].

---

(١)النساء: ٧٤.
(٢)يونس: ٦٤.
(٣)فصّلت: ٣١.
(٤)النحل: ١٠٧.
(٥)أمالي ابن الشجريّ: ٢/ ٦٩.
(٦) الارتشاف: ٤/ ١٨٠٦.
(٧)المساعد: ٣٣٣/٢.
(٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ١٣١-١٣٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٤٧، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٢٩، والتفسير الكبير: ١٨/ ١٨٠.

وقد علّل الزجاج اختيار هذا التقدير بقوله: " ومن قال: دار الآخرة، فكأنّه قال: ودارُ الحال الآخرة؛ لأنّ الناس حالين، حال الدنيا وحال الآخرة " [١] ونقل الرازي عنه ذلك في تفسيره [٢].

أمّا الزمخشري، وابن يعيش، فقد أجازوا في ذلك المحذوف أنْ يُقدّر بالساعة أو الحال، أي: ولدارُ الساعة أو الحال الآخرة " [٣].أمّا ابن عطيّة – في رأي آخر له – فقد قدّر ذلك المحذوف بالحياة أو المدّة، أي: ولدار الحياة الآخرة، أو المدة الآخرة، وقريب من ذلك تقدير أبي حيّان للمحذوف، فقد قدّره بـ (المدّة أو النشأة)، وذكر ابن بابشاذ فيه: دار الكرّة الآخرة، وذكر ابن عصفور: دار الإقامة الآخرة " [٤].

أمّا ابن هشام فقد نقل لنا جانبًا من تقدير الناحة لذلك الموصوف المحذوف في الآية، فأشار إلى ما قاله المبرّد، وابن الشّجريّ دون أن يظهر عنده تأييد لهذا التقدير أو رفض لذاك " [٥].

والذي يرجُح من تلك الأقوال هو ما عليه الجمهور من تقدير الموصوف بـ (الحياة)، أي: ولدار الحياة الآخرة؛ لقيام ما يؤيده، فالدنيا والآخرة لفظتان وقعتا غالبًا وصفًا لموصوف معلوم، مذكورًا كان، أم مقدّرًا في آيات متعددة. ذُكر فيها الموصوف مع الدنيا، كقوله تعالى: " ومالحياة الدنيا إلا متاع الغرور"، وقوله تعالى: " إنّما هذه الحياة الدنيا متاع وإنّ الآخرة هي دار القرار"، ونحو ذلك كثير في القرآن، وثبوته معها يثبته مع النقيض، وهو الآخرة، فهناك حياتان: الحياة الدنيا، والحياة الآخرة ".

ورغم تنوّع تقدير ذلك الموصوف بين النحاة والمفسرين، إلّا أنّه يلتقون حول عدم جواز إضافة ذلك الاسم الظاهر إلى تلك الصفة، وإنّما يؤول ما جاء في تلك الآية وما شابهها بإضمار موصوف يناسب المقام، تضاف إليه تلك الصفة.

وما ذهب إليه البصريون من إقامة الصفة مقام الموصوف، قد وقع في كلام العرب بكثرة[٦].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ١٣١– ١٣٢.
(٢)التفسير الكبير: ١٨/ ١٨٠.
(٣) الكشاف: ٢/ ٢٧٧.
(٤)البحر المحيط: ٥/ ٣٥٣.
(٥)مغني اللبيب: ٦/ ٤٢٣.
(٦) المساعد: ٢/ ٤٢١.

شروط حذف الموصوف:

وقد وضع النحاة شروط لحذف الموصوف، سنعرضها في الآتي:[١]

الأول: يجوز حذف الموصوف إذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير مُلبسة، نحو: قولنا: مَرَرْتُ بظريفٍ، أي: مررتُ برجلٍ ظريْفٍ، ومررْتُ برجُلٍ عاقلٍ. [٢]

الثاني: يجب أن تكون الأسماء الموصوف بها جارية على الفعل، فأمّا إذا كانت الصفة غير جارية على الفعل، نحو: مررت برجُلٍ، أي رجل أي رجل، فإنّه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ لأنّ معناه كامل وليس لفظه من الفعل.[٣].

الثالث: لا يجوز حذف الموصوف إذا كانت الصفة جُملة، نحو: مررتُ برجُلٍ قام أخوه، ولقيتُ غلامًا وجهه حسن، لم يجز حذف الموصوف فيه أيضًا؛ لأنّه لا يحسن إقامة الصفة مقام الموصوف فيه، ألا تراك لو قلت: مررت بقام أخوه، ولقيت وجهه حسن لم يجز؟ وربما جاء شيء من ذلك وما أقله.[٤]

الرابع: لا يجوز حذف الموصوف إذا كانت الصفة شبه جُملة ظرفًا؛ لأنّه حينئذٍ لا يكون صالحًا لمباشرة العامل.[٥]

الخامس: أنْ تكون الصفة خاصّة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره، نحو: قولنا: حائض وطامث وطالق فهي صفات خاصّة بالمرأة[٦]، ومن ذلك قوله تعالى: " اشتدّت به الريح في يوم عاصف " [٧]، قال المفسرون، أي: في يوم ريح عاصف [٨]؛ لأنّ العصف من صفات الريح.

السادس: إجراء الصفة مجرى الأسماء، نحو: الفقيه والقاضي[]، يعني أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والعالم والتقي والرسول والنبي، ونحو ذلك

---

(١)عواد، صكر خلف، الحذف في الصفة والموصوف بين الصناعة النحويّة والقرائن السياقية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيّة، العدد ٧، ٢٠١٠، ص١٨-٢٠.
(٢)شرح المفصّل: ٢/٢٣٥.
(٣)المرجع نفسه: ٢/ ٢٥٣-٢٥٤.
(٤)الخصائص: ٢/ ٣٦٨.
(٥) همع الهوامع: ٣/١٥٦.
(٦)بدائع الفوائد: ٣/٢٦-٢٧.
(٧) إبراهيم: ١٨.
(٨)البحر المحيط: ٥/٤٠٥.

مما غلب استعمال الصفة فيه مجردة عن الموصوف، فلا يكاد يجيء ذكر الموصـــوف معهـــا، كقوله تعالى: " إنّ الأبرار لفي نعيم، وإنّ الفجّار لفي جحيم" [١] [٢].

السابع: ويجوز حذف المنعوت لقرينة، ومن هذه القرائن، تقدّم المنعوت في السياق، نحوما استشهد به أهل النحو: أئتني بماءٍ ولو بارد، أي: ولو بماء بارد، ومن ذلك أيضًا قوله تعـــالى: " اشتدّت به الريح في يوم عاصف " [٣]، أي: في يوم ريح عاثف، فحذف الموصوف الريح لتقدّم ذكره في السياق القرآني.[٤]

الثامن: يجوز حذف المنعوت إذا صاحبه ما يُعيّنُه، أي: أذا صاحبته قرينة سياقيّة تُعيّنُـــهُ سابقة كانت أو لا حقة، ونحو ذلك قوله تعالى: " وألنّا له الحديد، أنْ اعمل سابغات " [٥]، فالمراد فالمراد في هذا السياق: دروع سابغات وهو الموصف المحذوف من السياق كما ذهـــب إليـــه المفسرون، والذي عيّن المحذوف القرينة السياقيّة السابقة (الحديد)؛ لأنّ الدروع تُصـــنع منهـــا، وكذلك القرينة السياقيّة الاحقة (سابغات)، التي قال عنها المفسرون بأنّها صفة لدروع، والسّـــبغ عند أهل اللغة هو كل شيء طال إلى الأرض من شعر ومن ثوب ودرع وغيره، ومن صـــفات الدرع، أي: دروع كوامل سابغات، فإذن صفة السبغ صفة عامة خصصت هنا للدروع بالقرينة السياقيّة السابقة (الحديد)؛ لأنّها تُصنع منه.[٦]

التاسع: ويُحذف الموصوف إذا قصد به العموم، نحـــو: قولـــه تعـــالى: "ولا رطـــب ولا يابس"[٧][٨].

العاشر: ويحذف الموصوف إذا أشعر السياق بالتعليل، نحو قولك: أكـــرم العـــالم وأهـــن الفاسق، أي: أكرم الرجل العالم لعلمه، وأهن الرجل الفاسق لفسقه [٩].

الحادي عشر: ويُحذف الموصوف إذا أُريد به زمان أو مكان، نحو: جلست قريبًا منـــك، وصَحَبْتُك طويلًا، أي: جلست مكانًا قريبًا منك، وصحبتك زمانًا طويلًا [١٠].

---

(١)الانفطار: ١٣-١٤.
(٢)بدائع الفوائد: ٣/٢٦-٢٧.
(٣)إبراهيم: ١٨.
(٤)روح المعاني: ١٣/٢٠٤.
(٥)سبأ: ١٠-١١.
(٦)لسان العرب: ٨/٤٣٢.
(٧)الأنعام: ٥٩.
(٨)همع الهوامع: ٣/١٥٦.
(٩)المرجع نفسه.
(١٠)المرجع نفسه.

الثاني عشر: ويجوز حذف الموصوف إذا كانت الصفة بعض اسم مقدم مخفوض بـ (من)، نحو قولهم: منّا ضَعَنَ ومنّا أقامَ، أي: مِنّا فريقٌ ظَعَنَ ومِنّا فريقٌ أقام، ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: " ومنّا دون ذلك كنّا طرائق قددًا " [١]، فـ (دون) في موضع الصفة لموصوف لم يُذكر، أي: ومنا قوم دون ذلك، ومنه قوله تعالى: " وما منّا إلا له مقام، معلوم " [٢]، فقد ذهب كثير من المفسرين إلى أنّ فيها موصوف لم يُذكر وأقيمت الصفة مقامه، والتقدير: ما منّا أحدٌ إلا له مقام معلوم [٣]، وردّ هذا الأخير أبو حيّان في تفسيره ولم يعده من باب حذف الموصوف "[٤]. "[٤].

ومن ذلك نخرج بأنّ حذف المنعوت في اللغة العربية يجوز إذا دلّ عليه دليل لفظي مقالي أو دليل حالي يُستشف من ملابسات الموقف أول دليل صوتي يُستشف من طريقة نطق الطلام، أو دليل إشاري يُستفاد من طريقة أداء الكلام.

قال ابن مالك في حذف الموصوف في ألفيته:

وما من المنعوت والنّعت عُقِل يجوز حذفُهُ وفي النعت يَقِل

أي: يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دلّ عليه دليل، وهذا الدليل إمّا صناعي نحويّ أو سياقيّ حاليّ، أو صوتيّ إشاريّ[٥]، وإذا لم يتوافرهذا الدليل يكون حذف الموصوف قبيحًا في الكلام، ولأجل ذلك قُبِّح عند سيبويه مثلًا حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليه، فقُبّح عنده مثلًا أنْ نقولك: (آتيك بجيد؟) [٦]؛ لأنّ المنعوت غير معلوم، إذ إذ لا يوجد في الكلام ما يدلّ عليه، ولهذا قُبّح مثل ذلك حتى تقول: آتيك بدرهمٍ جيّد؟. [٧]

وقال سيبويه أيضًا: " ولو قلت: أئتني ببارد، كان قبيحًا، ولو قلت: ائتني بتمر كان حسنًا، ألا ترى كيف قُبّح أن تضع الصفة موضع الاسم" [٨]، فالصفة عند سيبويه يُقبَح انْ توضع موضع موضع الاسم، وإنّما حق الكلام أن تبتدئ بالاسم وإنْ لم يكتف المخاطب زدت من الكلام ما يُزاد به المخاطب معرفة.

---

(١) الجن: ١١.
(٢) الصافات:٩٩.
(٣) الكشاف: ٦٨/٤.
(٤) البحر المحيط: ٦٣/٧.
(٥)الحذف في الصفة والموصوف، ص١٩.
(٦)يُنظر: كتاب سيبويه: ١/ ٢٢٧.
(٧)يُنظر: كتاب سيبويه: ١/ ٢٢٧.
(٨) كتاب سيبويه: ٢٧٠/١.

الرأي الراجح:

إنّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أمر يأباه العقل ويرفضه المنطق؛ ذلك لأنّه على خلاف القياس والأصل النحوي، ولأنّه ليس من المعقول أن نحذف الموصوف الذي من أجله جئنا بالصفة، فكيف نحذفه ونبقي في الكلام ما جئنا به في الكلام من أجله. فالقياس العقلي يأبى أن تأتي الصفة بلا موصوف؛ لأنّها من لوازمه فهي مكملة وموضحة له إمّا تخصيصًا أو تخليصًا، وإمّا للمدح والثناء، ومما يؤكّد ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة، أنّك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملة، نحو: مررت برجل قام اخوه، فلو قلت: مررت بقام أخوه لم يحسن.

ولكننا نجد في العربيّة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، إلّا أنّه مقرون بشروط كثيرة؛ منها: نحويّة صناعيّة، ومنها سياقيّة أو إشاريّة، أو صوتيّة: نبر وتنغيم، والمتتبع للشواهد العربية في هذه القضيّة يجدها شائعة بكثرة،حتّى بلغ في بعض الاستخدامات حدّ الاستغناء عنها، وشيوع صفته مكانه.

لذلك فإنّ الفيصل في الحكم بجواز الحذف عامّة وحذف الموصوف خاصّة يكون في معرفة المعنى، وتقدير المحذوفات هو ملابسات الموقف الكلامي، والقرائن المُصاحبة المقاليّة والحاليّة، وقد أشار سيبويه إلى ذلك حين قرّر أنّه إذا كان في الكلام ما يُشير إلى الموصوف فيجوز عنده حذفه وإقامة الصفة مقامه.

الفصل الثالث

الخلاف النحوي في الأعاريب

الفصل الثالث

الخلاف النحوي في الأعاريب

المبحث الأول: إعراب (دهر) في قول المتنبي:[١]

كفـــى ثعلًـــا فخـــرًا بأنّـــك مـــنهم ودهرٌ لأن امسيت مـــن أهلـــه أهـــل

أحصى ابن هشام في المغني للباء معانٍ مختلفة ومنها معنى التوكيد، "وهي الباء الزائدة"[٢]، ولها عدّة مواضع، منها زيادتها في فاعل (كفى). إلّا أنّ ابن هشام قد نبّه على أنّها لا لا تُزاد في فاعل (كفى) التي بمعنى (أجزأ) و (أغنى)، نحو قول الشاعر:[٣]

قليـــلٌ منـــك يكفينـــي، ولكـــن قليلُـــك لا يُقـــال لـــه قليـــلُ

ولا التي بمعنى (وقى)، نحو قوله تعالى: " وكفى الله المؤمنين القتال" [٤]، والأولى متعدية لواحد، والثانية متعدّية لاثنين [٥].

وقد وقعت (الباء) زائدة في بيت المتنبي، يقول فيه:

كفـــى ثعلًـــا فخـــرًا بأنّـــك مـــنهم ودهرٌ لأنْ أمسيت مـــن أهلـــه أهـــلُ

زيدت فيه (الباء) في فاعل (كفى) المتعدية لواحد؛ إذ هي هنا بمعنى: أجزأ ثعلًـــا فخـــرًا كونك منهم، وأغناهم ذلك، ولم يتعقّبه أحد في ذلك على حدّ قول ابن هشام في المغني: " ولم أر من انتقد عليه ذلك؛ فهذا إمّا لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه مـــن الزيـــادة مـــن قبيـــل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء" [٦]، و" (دهر) مرفوع عند ابن جنّي بتقدير: وليفخر دهرٌ؛ و(أهل): صفة له بمعنى (مستحق)، واللام متعلّقة بـــــ (أهـــل)"[٧]، واختُلف في رواية (دهر) في بيت المتنبي على ثلاثة روايات:[١]

---

(١) ديوان المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، نشـــر دار المعرفـــة، بيـــروت، ١٨٤١.

(٢) المرجع نفسه: ٢/ ١٥٢

(٣) ذكروا أنّ البيت لأبي نصير أحمد بن علي الميكالي، وردّ هذا البغدادي وقال: هو لغيره، وأهمله الســـيوطي لأن المتنبي متأخر لا يُحتجّ بشعره، مغني اللبيب: ٢/ ١٥٢.

(٤) الأحزاب: – ٢٥

(٥)مغني اللبيب: ٢ /١٥٢–١٥٣

(٦) المرجع نفسه: ٢/ ١٥٤

(٧)مغني اللبيب:. ٢/ ١٥٤.

أحدها: الرفع حيث يكون مبتدأ حُذف خبره، أي: يفتخر بك، وصحّ الابتداء بالنكرة؛ لأنّه قد وصف بـــ (أهل).

والثاني:النصب كونه معطوفًا على فاعل (كفى)، أي: أنّهم فخروا بكونه منهم، وفخـــروا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجهٌ لا حذف فيه.

والثالث: الجرّ بعد أنْ ترفع (فخرًا) على تقدير كونه فاعل (كفى)، والبـــاء متعلّقـــة بـــــ (فخر)، لا زائدة، وحينئذٍ تجرُّ (الدهرَ) بالعطف، وتقدّر (أهلًا) خبرًا لـــ (هو) محذوفًا.

وزعم المعرّي أنّ الصّواب " نصب (دهر) بالعطف على (ثعلًا)، أي: وكفى دهرًا هو أهلٌ لأنْ أمسيت من أهله أنّه أهلٌ لكونك من أهله" [٢]، ولا يخفى ما فيه من التعسّف، وشـــرْحه أنّـــه عطف على المفعول المتقدّم، وهو (ثعلًا)، والفاعل المتأخر، وهو (أنّك منهم) منصوبًا ومرفوعًـــا وهما: (دهرًا) و(أن) ومعمولاتها وما تعلّق بخبرها، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاءً بدلالـــة المعنى، وزعم الربعي أنّ النصّب بالعطف على اسم (أنّ)، وأنّ (أهل) عُطف على خبرهـــا، ولا معنى للبيت على تقديره" [٣].

ويظهر من كلام ابن هشام السابق أنّه أورد اختلاف آراء النحاة في إعراب (دهر) الواقعة في بيت المتنبي كابن حنّي، وأبي العلاء المعري، والرّبعي، وابن الشجري.

كما ينتقد من غفل عن تعقّب المتنبي تُحذف فيما وقع فيه من زيادة الباء في فاعل (كفـــى) المتعدية لواحد، وهو في ذلك يلتمس العذر لمن غفل عن ذلك، بأنّ ذلك قد يكون إمّا لسهو عـــن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة، أو لتقدير الفاعل غير مجرورة بالباء.

وقد أحسن ابن هشام في نقل رأي ابن الشجري الوارد في الأمالي، كما يترجّح أنْ يكـــون ناقلًا رأي النحاة الآخرين عن الأمالي أيضًا؛ فقد جاءت آراؤهم مفصّلة فيها، يقول ابن الشجريّ في أماليه:" وقد رُوي في (دهر) الرفع والنصب، فالرفع رواية ابن جنّي والرّبعـــيّ، والنصـــب رواية الشاميين، وعليها اعتمد المعرّي" [٤].

---

(١) المرجع نفسه: ٢/ ١٥٤- ١٥٥، وأمالي ابن الشجري في المجلس الثلاثين، لابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة العلوي، تحقيق: د. محمود الطناجي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م، ١/ ٢٠١-٢٠٣

(٢)مغني اللبيب: ٢/ ١٥٥- ١٥٦

(٣)المرجع نفسه.

(٤) آمالي ابن الشجري: ٣٠٩/١.

قال ابن جنّي: ارتفع (أهلٌ) لأنّه وصفٌ لدهر، وارتفع (دهرٌ) بفعل مُضمر دلّ عليه أول الكلام، فكأنّه قال: وليفخر دهرٌ لأنْ أمسيتَ من أهله" [١]، لا يتّجه رفعه إلا على هذا؛ لأنّه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء، إلا على حذف الخبر، وليس في قوّة إضمار الفعل هاهنا.

وفي رواية النصب وجهان:

أحدهما قاله المعرّي: فأسقط حكم الرفع، وذلك أنّه قال: " وبعض الناس يرفع (دهرًا)، ولا ينبغي أنْ يُلتفت إليه، وعطف (دهرًا) على (ثعلًا)، ورفع (أهل) بتقدير: هو أهلٌ، وحكاية اللفظ الذي قدّره للنصب: كفى ثُعلًا فخرًا أنّك منهم، وكفى دهرًا هو أهلٌ لأنّ أمسيتَ من أهله أنّه أهلٌ، لكونكِ من أهله" [٢]. وهذا قولٌ فيه إسهاب كما ترى، وتكلّف شاقٌّ، والرفع – وغن كان فيه تكلّف إضمار فعلٍ – أقرب متناولًا وأصحّ معنى، وأكثر فائدة.

الثاني ما ذكره الرّبعيّ [٣] فقد حمل نصبَ (دهر) على أنّه معطوفٌ على اسم إنّ، وأهلٌ خبر عنه، أي: كفى ثُعلًا فخرًا أنّك منهم، وأنّ دهرًا أهلٌ لأنّ أمسيتَ من أهله، وهذا القول بعيد من حصول فائدة، ثمّ قال: والرفع أجود، على: وليفخر دهرٌ – وهو روايتي – والنصب روايةٌ شاميّةٌ، ذكرتها لتعرف.

فهذه جُملة الأقوال في رفع (دهر) ونصبه، وإنْ رفعته بالابتداء وأضمرتَ له خبرًا مدلولًا عليه بأول، فليس بضعيف وإنْ كان نكرةً؛ لأنّه متخصص بالصفة، والتقدير: دهرٌ أهلٌ لأن أمسيتَ من أهله فاخرٌ بك.

وأمّا قول أبي الفتح إنّه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، فقول مَن لم يُنعِم النظر، وقنع بأول لمحة، فقد يجوز عطف (دهر) على فاعل (كفى)، وهو المصدر المقدّر؛ لأنّ (أنّ) مع خبرها هاهنا بمعنى الكون، لتعلّق (منهم) باسم الفاعل المقدّر الذي هو كائن، فالتقدير: كفى ثُعلًا فخرًا كونُك منهم، ودهرٌ مستحقٌّ لأنْ أمسيتَ من أهله، أي: وكفاهم فخرًا دهرٌ أنت فيه، فأراد أنّهم فخروا بكونه منهم، وفخروا بزمانه لنضارة أيامه، كما قال أبو تمام:[٤]

---

(١) مغني اللبيب: ١٥٤.
(٢)آمالي ابن الشجري: ٣١١/١.
(٣)هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح البغداديّ المنزل الشيرازي الأصل، اشتغل ببغداد على السيرافي ثمّ خرج إلى شيراز فقرأ على أبي علي الفارسي عشرين سنة ثم رجع إلى بغداد، ولد سنة (٣٢٨هـ)، وتوفي سنة (٤٢٠هـ) ببغداد، والرَّبعي بفتح الراء نسبة إلى ربيعة، ينظر: بغية الوعاة: ١/ ١٨١.
(٤)أمالي ابن الشجري: ١ / ٣١٢.

ويضحكُ الدهرُ منهم عن غطارفة كأنّ أيّامُهم من حُسنها جُمعُ

والعادة الجارية في الكلام والشعر بمدح زمان الممدوح، وذمّ زمان المذموم.

وعُطف (دهر) وهو اسم حدث على الكون المقدّر، وهو اسم حدث، و (دهر) موصوف بصفة فيها ضميرٌ عائدٌ على اسم (إنّ)، وهو التاء من (امسيتَ)، فهذا وجهٌ في الرفع، صحيح المعنى، ليس فيه تقدير محذوف. والأوجه المذكورة عمّن عزوتُها إليهم ليس فيها وجهٌ خالٍ من حذف، وإلا الوجه الذي ذهب إليه الرّبعيّ في النصب، وهو قول لا تصحبه فائدة، فأبو الفتح والرّبعيّ قدّرا فعلًا لرفع (دهر)، والمعري قدّر مبتدأ لرفع (أهل)، وقدّر المعرّي أيضًا لنصب (دهر) ما حكيتُ لك لفظه الشاقّ.

ويتجه عندي في إعراب البيت بعد هذا وجهٌ لم يذهب إليه من تقدّم، كما لم يذهبوا إلى عطف (دهر) على فاعل (كفى)، وهو أنّك ترفع الفخر بإسناد (كفى) إليه، وتُخرجُ الباء عن كونها زائدة، فتجعلها مُعدّية متعلّقة بالفخر، وتجرّث (الدهر) بالعطف على مجرور الباء، وترفع (الأهل) بتقدير المبتدأ الذي تقدّم ذكره، فيصير اللفظ: كفى ثُعلًا فخرٌ بكونك منهمُ، وبدهرٍ هو أهلٌ لأن أمسيتَ من أهله، والمعنى أنّهم اكتفوا بفخرهم به وبزمانه عن الفخر بغيرهما" [(١)].

ومما تقدّم يتّضح أنّ لبيت المتنبي روايتين: إحداهما برفع كلمة (دهر)، والأخرى بنصبها.

أولًا: رواية الرفع:

وتجوز في رواية الرفع ثلاثة أوجه:

الأول: رُوي البيت برفع (دهر)، وهي رواية ابن جنّي والرَّبعي، وبها قرأ العكبري[(٢)].

فـ (دهر) مرفوع عند ابن جنّي بفعل مضمر دلّ عليه ما تقدّمه من كلام، و(أهل) صفة لـ(دهر) [(٣)]، بمعنى مستأهل ومستحقٌ، كما هي في قوله تعالى:" وكانوا أحقَّ بها وبأهلها"[(٤)]، أي: ومُسْتأهليها. فهي بمنزلة اسم الفاعل العامل عمل فعله، وقد وصل إلى مفعوله باللام؛ إذ قوله: لأنْ أمسيتَ من أهله، متعلّق به، بينما فعله يتعدّى بنفسه، تقول: استأهلَ فلانٌ هذا الصنيع

---

(١)آمالي ابن الشجري: ١ /٣١١ وما بعدها.
(٢)مغني اللبيب: ٢/ ١٥٦
(٣) المرجع نفسه: ٢/ ١٥٦
(٤)الفتح: ٢٦.

واستحقه، وهو مستأهل له ومستحقّ له، ولو قلت: مستأهلُهُ ومستحقُّهُ لم يكن إيصاله بنفسه في الحسن كإيصاله باللام [١]، فتقدير الكلام على هذا: وليفخر دهرٌ أهلٌ لأنْ أمسيتَ من أهله [٢].

وقد رجّح ابن جنّي الرفع على هذا النحو لعلّة ارتأها، يقول في ذلك: " ارتفع (أهل)؛ لأنّه وصف لدهر، وارتفع (دهر) بفعل مضمر دلّ عليه أول الكلام... لا يتجه رفعه إلا على هذا؛ لأنّه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء إلا على حذف الخبر، وليس في قوة إضمار الفعل هاهنا" [٣].

وذهب ابن وكيع التنيسي (ت٣٩٣هـ) في المُصنِّف إلى أنّ هذا أكثر ما يمكن أنْ يحتجّ به ابن جنّي. فقد عاب عليه رفعهُ كلمة (دهر) بأنّ لا مرفوع في البيت يمكن أن يُعطف عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء إلا على حذف الخبر والفعل أقوى، والاحتجاج له ضعيف؛ لأنّه جاء – على حدّ قوله – إمّا من ضَعْفِ علمٍ أو تكلّف إعرابٍ ليجيب بهذا الجواب، ومثله من المحدثين قبيح"[٤].

أمّا ابن سيدة فقد قوّى هذا الإضمار عنده الحمل على المعنى؛ لأنّ قول الشاعر في أول البيت: (كفى نُعلًا فخرًا بأنّك منهم)، في قوله: (لتفخرْ نُعْلٌ)، فحَمَل الشطر الثاني من البيت على هذا المعنى، وهو كثير في الكلام، فكأنّه قال: وليفخرْ دهرٌ[٥]، وقد تبعهما الرّبعيّ في هذا التقدير؛ إذ الرفع عنده في (دهر) هو الأجود [٦].

الثاني: أنْ يكون (دهر) مبتدأ، حذف خبره لدلالة أول الكلام عليه، فيكون التقدير: ودهرٌ أهلٌ لأنْ أمسيتَ به فاخرٌ بك، أو يفتخرُ بك. وقد جاز الابتداء بالنكرة هنا؛ لتخصصها بالصفة، و(أهل). وهذا مما يقربها من المعرفة [٧]، وذلك نحو قوله تعالى: " ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مُشرك"[٨].

---

(١)أمالي ابن الشجري: ١ / ٣١٠– ٣١١
(٢) المرجع نفسه: ١ / ٣١١، ومغني اللبيب: ٢/ ١٥٥.
(٣) أمالي ابن الشجري: ٣١١/١
(٤)الراجحي، شرف الدين، مآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الرابع الهجري، دار المعرفة الجامعيّة، ٢٠٠٠م: ١٩٢.
(٥) ينظر: ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، شرح مشكل أبيات المتنبي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط١، دار الطليعة، باريس، د.ت.، ص ٦١.
(٦) يُنظر: امالي ابن الشجري: ١/ ٣١١.
(٧) مغني اللبيب: ١/ ٢١٠، وأمالي ابن الشجري: ١ /٣١٢.
(٨) البقرة: ٢٢١.

وإنْ وقع المسند إليه في الكلام مضمرًا عند كلٍّ من ابن جنّي وابن الشجريّ بحسب تقديره، إلا أنّ الإضمار عند ابن جنّي هو الأقوى – حسب قوله –، فليس إضمار الخبر – كما هو عند ابن الشجريّ – في قوة إضمار الفعل.

والثالث: جواز عطف (دهر) على فاعل (كفى)، وهو المصدر المقدّر من (أنّ ومعمولها)، وتقديره: (كونك منهم). لأنّ (أنْ) مع خبرها هنا بمعنى الكون؛ لتعلّق (منهم) باسم الفاعل المقدّر الذي هو: (كائن). فوقع بذلك عطف اسم الحدث، وهو (دهر) على الكون

المقدّر، وهو اسم حدث أيضًا. فيصير الكلام بذلك: كفى بُعلًا فخرًا كونُك منهم، ودهرٌ مستحق لأن أمسيتَ من أهله، أي: وكفاهم فخرًا دهرٌ أنت فيه [١]. وبه يفنّد ما زعمه ابن جنّي من أنّه " ليس قبله (أي دهر) مرفوع يجوز عطفه عليه" [٢].

وقد وجّه ابن الشجري روايتَي بيت المتنبي برفع كلمة (دهر) ونصبها.توجيهًا انفرد به، بأنّ كلمة (دهر) قد وقعت مجرورة، وذاك يجعل (فخر) فاعلًا لـ (كفى)، والجار والمجرور متعلّقان بـ (فخر)؛ لكون الباء على هذا الوجه معدّية لا زائدة، و (دهر) مجرور بالعطف على المصدر المؤول المجرور باللاء. أمّا (أهل) فهي خبر لمبتدأ محذوف على ما تقدّم في أحد الأوجه السابقة، فيصير اللفظ بذلك: كفى بُعلًا فخرٌ بكونك منهم، وبدهرٍ هو أهلٌ لأنْ أمسيتَ من أهله، والمعنى: أنّهم اكتفوا بفخرهم به، وبزمانه على الفخر بغيرهما"[٣].

ثانيًا: رواية النصب:

أما رواية النصب– هي رواية الشاميين – فهي على وجهين:

أحدهما: قاله المعرّي وقد أسقط حكم الرفع، وزعم أنّ الصواب النّصب، إذ يقول: " وبعض الناس يرفع (دهرًا)، ولا ينبغي أن يُلتفت إليه" [٤]، فـ (دهر) معطوف عنده على (بُعل)، و(أهل) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو أهل.

فحكاية اللفظ على تقديره: كفى بُعلًا فخرًا أنّك منهم، وكفى دهرًا هو أهلٌ لأنْ أمسيت من أهله، أنّه أهلٌ لكونكِ من أهله [٥].

---

(١)مغني اللبيب: ٢/ ١٥٥، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣١٢.
(٢) أمالي ابن الشجري: ١/ ٣١١.
(٣)مغني اللبيب: ٢/ ١٥٥، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣١٣.
(٤)يُنظر: أمالي ابن الشجري: ١ / ٣١١
(٥) مغني اللبيب: ٢/ ١٥٥، وأمالي ابن الشجري: ١ / ٣١١.

والثاني: ما ذكره الرّبعيّ في توجيه رواية النصب أيضًا، فقد حمل نصب كلمة (دهر) على أنّه معطوف على اسم (إنّ)، و(أهل) خبر عنه. فحكاية اللفظ على تقديره: كفى تُعلًا أنّك منهم، وأنّ دهرًا أهلٌ لأنْ أمسيتَ من أهله. وإن كان الرفع هو الأجود عنده، حيث يقول: " والرفع أجود علي: وليفخر دهرٌ – وهو روايتي – والنصب رواية شاميّة ذكرتُها لتُعرف" [١]. وقال ابن الشجريّ تعليقًا على تقدير الرّبعي في رواية النصب: " وهذا القول بعيد من حصول فائدة" [٢].

وكلا هذين التوجيهين غير مقبول عند ابن هشام [٣]؛ فالتوجيه الأوّل يفضح ظاهره أمره، ففيه من الإسهاب والإطالة ما يتأتّى الاستغناء عنه بغيره، فلا حاجة لتكلّفه. وقد أصاب ابن الشّجريّ حين قال: " وهذا قولٌ فيه إسهاب كما ترى، وتكلّف شاقٌّ، والرفع وإنْ كان فيه تكلّف إضمار فعل، أقرب متناولًا وأصحّ معنى، وأكثر فائدة" [٤].

هذا فضلًا عمّا فيه من خطأ في الصناعة؛ إذ فيه عطف مفعول وهو (دهر)– على مفعول متقدّم – وهو (تُعل) – وعطف فاعل – وهو المقدّر بـــ (أنّه أهلٌ لكونك من أهله) –، وقد حُذف اكتفاءً بدلالة المعنى على فاعل متأخر، هو (بأنّك منهم).وهذا لا يتمشى على قول

البصريين، ولا على قول الأكثرين من غيرهم، فإنّهم لا يجيزون حذف الفاعل" [٥].

أمّا التوجيه الثاني فقد ردّه ابن هشام فقال: " ولا معنى للبيت على تقديره"[٦].وقد اعترض عليه البغدادي قال: " وقول المصنِّف: ولا معنى للبيت على تقديره، فيه نظر؛ لنّ الدهرَ إذا تأهّلَ لوجود الممدوح فيه كان شرفًا لذلك الدّهر، ولا شكّ أنّ الممدوح من (تُعل)، فحصل الفخر للقبيلة بأنّ واحدًا منها تشرُف الدهر به، بأنْ أصبح أهلًا لوجوده فيه [٧]، وقد نقل هذا عنه الشمّني الشمّني والدسوقي، وحسّنه البغدادي[٨].

وهو رأي حسنٌ عندي؛ لأنّ للبيت معنىً صحيحًا على تقديره.

---

(١) أمالي ابن الشجري: ٣١١/١.
(٢) المرجع نفسه
(٣) مغني اللبيب: ٢ / ١٥٥.
(٤) أمالي ابن الشجري: ١ / ٣١١.
(٥) يُنظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب بهامش حاشية الشمّني على مغني اللبيب، المطبعة البهية، مصر، ١ /٢٢٥.
(٦)مغني اللبيب: ٢ /١٥٥.
(٧) شرح أبيات سيبويه: ٣٥٢/٢، و شرح الدماميني: ١٥٥/٢.
(٨)يُنظر: حاشية الشمّني: ١ /٢٢٥. وحاشية الدسوقي: ١ / ١١٦.

المبحث الثاني: إعراب كن كما أنت

هذا تعبير فصيح، استعمل قديمًا، ويستعمل حديثًا، وقد أورد ابن هشام خمسة أوجه من الإعراب [١]، دون أن يرجّح منها رأيًا على آخر، ولذلك سنتولى نحن نقد ما يمكن نقده منها:

الوجه الأول:

الكاف جارة بمعنى: على، فهي للاستعلاء المجازي. وما، اسم موصول في محل جر بالكاف، وأنت: مبتدأ، والخبر محذوف وتقدير الكلام: كن على ما أنت عليه، وهو ما قاله المرادي، حيث جعل "ما" على هذا الوجه كافة، فقال:" الثاني أن تكون "ما" كافة للكاف عن العمل، و" أنت" مبتدأ، وخبره محذوف، أي كما أنت عليه" [٢].

وفي هذا التوجيه – عند النحاة – ضعف، على الرغم من صحة المعنى؛ لأنّ "ما" اسم موصول يحتاج إلى عائد، وقد حذف العائد، وقدروه بـ: عليه، وحذفُ العائد المجرور يجوز بشرط، وهو أن يكون مجرورًا بمثل ماجر به الاسم الموصول، لفظًا ومعنى، مثل: أكلت مما أكلت، وزهدت فيما زهدت، وعدلت عما عدلت.[٣]

أما في الجملة السابقة فقد حذف العائد المجرور ولم يستوفِ هذا الشرط، فقد جر بالكاف، وجر العائد بعلى، وهذا لا يجوز وإن كانت " الكاف" تشبه " على" في المعنى، لأنها ليست بلفظها، وقد ذكرنا قبل قليل أن الجار العامل في الموصول والعائد يجب أن يكون واحدًا في اللفظ والمعنى.

هذا الذي قلناه إنما هو كلام النحاة، والحقّ أنّ السماع يدلّ على خلافه، فكثيرًا ما يرد في الشعر مثل قول جميل بثينة:

لقد خفت أن ألقى المنية بغتة وفي النفس حاجاتٌ إليك كما هي

وقول حفص بن عليم:

فيا رب إن لم تقضها لي فلا تدع قذور لهم واقبض قذور كما هيا

ولا شكّ أن خير تقدير يجاري المعنى هنا هو قولك: كما هي عليه.

---

(١) مغني اللبيب:٣ /١٢-١٥، رصف المباني: ٢٠٠، والجنى الداني: ٨٥.
(٢) الجنى الداني:٨٥، ومغني اللبيب:١٢/٣
(٣) المختار من أبواب النحو: ٢٣٩

الوجه الثاني:

الكاف الجارّة، وهي للتشبيه، و"ما" اسم موصول، وأنت خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، أي: كن في المستقبل كالشخص الذي هو أنت في الماضي والتقدير: كالذي هو أنت.(١)، وقد قيل بذلك في قوله تعالى: " أجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة" (٢)، أي: كالذي هو لهم آلهة (٣).

وفي هذا الوجه ضعفٌ أيضًا، فمن المعروف أنّ صدر صلة الموصول لا يُحذف إلا في موضعين: أولهما قياسي، وثانيهما سماعي.

أما حذفه القياسي فأن تكون الصلة ذات استطالة لفظية، أي هي جملة حذف منها شيء، وبقي شيء آخرن نحو: رأيت الذي في البيت، والتقدير: استقر في البيت، أو: هو مستقرٌ في البيت (٤)، فالصلة – في التقدير الأول – مؤلفة فعل وفاعل مستتر وشبه الجملة، وفي الثاني مؤلفة من مبتدأ وخبر وشبه الجملة، ولهذا جاز أن يحذف صدرها. ولكن لا يجوز أن يُقال: جاء الذي أب، ورأيت التي أم، أي: هو أب، وهي أم، وعلى هذا لا يجوز أن تكون " أنت" خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: هو أنت.

أما السماعي فهو أنْ يكون الموصول: أيّ، المضافة إلى الضمير، كما في الآية: " لننزعنّ من كلّ شيعة أيّهم أشدّ على الرحمن عتيًّا" سواء أكانت الصلة ذات استطالة أم لم تكن، تقول: جاء أيهم فاضلٌ.

وواضح من هذا كله أنّ العبارة السابقة ليست مما يجوز فيه حذف صدر الصلة سماعًا أو قياسًا، وهذا هو سرّ ضعف هذا الوجه.

الوجه الثالث:

الكاف حرف جرّ تفيد التشبيه، و"ما" زائدة مُقحمة، وأنت ضمير منفصل نائب عن الضمير المتصل، في محل جر بالكاف، والتقدير: كن كأنت(٥).

وفي هذا الوجه شيئان يحتاجان إلى توضيح، أولهما: زيادة " ما" وعمل حرف الجر فيما بعدها، والثاني: إنابة ضمير الرفع المنفصل مناب ضمير الجر المتصل.

---

(١) الجنى الداني: ٨٥.
(٢) الأعراف:١٣٨
(٣) مغني اللبيب: ١٢/٣
(٤)لا يجوز هذا التقدير عند جمهور النحاة.
(٥) مغني اللبيب: ١٣/٣

أما الأول لغة في العربية نظائر، من ذلك قول عمرو بن براقة الهذليّ: [١]

وننصـــــر مولانـــــا ونعلـــــم أنّـــــه كما النـــاسِ مجـــرومٌ عليـــه وجـــارمُ

والشاهد في البيت أنّ "ما " ملغاة، والكاف جارّة للناس، وفيه رواية أخرى " كما النـــاسُ" بالرفع، فتكون " ما" كافة أو مصدريّة.

فالكاف جارة للناس، و"ما" زائدة مقحمة بين العامل والمعمول.

أما الثاني فهو أنّ الكاف دخلت في الأصل على ضمير الجر المتصل، وهو كاف الخطاب فصار الكلام على هذه الصورة: كن ككَ، إذ توالت كافان دون فاصل في كلمة واحـــدة، فأبـــدل الضمير المتصل ضميرًا منفصلًا ليسهل اللفظ، ولهذا نظائر كذلك في الكلام الفصيح يقولون: ما أنا كأنت، والمعنى: كن فيما يُستقبلُ مماثلًا لنفسك فيما مضى. [٢]

الوجه الرابع:

الكاف حرف جر، إلا أنه مكفوف عن العمل، و"ما" زائدة وهي التي كفت الكـــاف عـــن عمل الجر، وأن مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: عليه، أي: عليه أو كائن [٣].

ولكن هذا المذهب يحتاج إلى توضيح أمرين: الأول قدرة "ما" على منع الكاف عن العمل في الأسماء، والثاني: جواز دخول " ما" المصدرية على الجملة الاسمية أو امتناع ذلـــك إذ مـــن الممكن أن يرد هذا الوجه بأن تجعل "ما" مصدرية لا زائدة.

أما الأول فبين النحاة فيه اختلاف، يذهب بعضهم إلى أنّ " ما" لا تكف الكاف عن العمل، كما لا تكف الباء، ومن، وعن، فكما جاء في اللغة الفصيحة:" فبما رحمة من الله لنت لهم" [٤]، " ومما خطيئاتهم أغرقوا" [٥]، و" عما قليل ليصبحنّ نادمين" [٦]، جاء أيضًا في قول عمرو بـــن براقة الهذليّ:

وننصـــــر مولانـــــا ونعلـــــم أنـــــه كما النـــاس مجـــروم عليـــه وجـــارم

---

(١)مغني اللبيب: ١٣/٣
(٢)المرجع نفسه.
(٣) المرجع نفسه.، والجنى الداني: ٨٥.
(٤)آل عمران: ١٥٩.
(٥)نوح:٢٥.
(٦)المؤمنون:٤٠

وإذن الوجه الذي ذهب إليه في: كن كما أنت، ليس بشيء؛ لأنّه يزعم أنّ "مـــا" كافـــة للكاف عن العمل، وإذا لم تكن كذلك، كانت مصدرية، والمصدر المؤول في محل جر بالكاف.

وذهب الفريق الآخر إلى أنّ "ما" الزائدة تكف الكاف عن العمل، وقدموا بين أيديهم شواهد كافية، منها قول زياد الأعجم :[١]

وأعلـــــم أننـــــي وأبـــــا حميـــــد كمـــا النشـــوانُ والرجـــلُ الحلـــيم

والشاهد في البيت أنّ (ما) كفت الكاف عن عمل الجر؛ ولذا جاء (النشوانُ) مرفوعًا بعـــد الكاف.

وقول نهشل بن حري: [٢]

أخ ماجـــد لـــم يخزنـــي يـــوم مشـــهدٍ كما سيفُ عمروٍ لم تخنـــه مضـــاربهْ

والشاهد في البيت أنّ "ما" كفت الكاف عن العمل، فجاء ما بعدها مرفوعًا " كما سيفُ".

وقول الآخر: [٣]

لقـــد علمـــت ســـمراء أن حـــديثها نجيـــع، كمـــا مـــاءُ الســـماء نجيـــع

وعلى هذا تكون شواهد هؤلاء في قدرة "ما" على أن تمنع عمل الكاف أوفر ممـــا قدمـــه الفريق الأول على عدم منعها العمل، وبهذا يقبلون الوجه الرابع الذي قدم قولهم: كن كما أنت.

وعلى الرغم من وفرة الشواهد التي قدمها هؤلاء يمكن أنْ تؤول جميعًا بأنّ "ما" مصدرية والكاف عاملة، والمجرور بها هو المصدر المؤول، وهو ما ذهب إليه الفريق الأول.

كذلك يختلف النحاة في هذا، فريق يمنع وفريق يجيز، أما المـــانعون فيـــذهبون إلـــى أنّ المصدر المؤول يؤخذ من الفعل، وقد تخلو الجملة الاسمية منه، أمّا المجيـــزون فيقولـــون: إنّ المصدر يؤخذ من الخبر، ظاهرًا كان أو مضمرًا على غرار ما نفعل في مصدر " أنّ ".

---

(١)مغني اللبيب: ١٤/٣
(٢)مغني اللبيب: ١٤/٣
(٣)المختار من أبواب النحو: ٢٨٤

والحق أنّ دخول " ما " المصدرية على الجملة الاسمية جائز، كما ترى في قول العرجي:[١]

أرى مستقيمَ الظرف ما الظــرفُ أمّكــم وإن أمّ طرفي غيركم فهــول أحــول

فــ " ما " هنا مصدرية زمانية، وما بعدها جملة اسمية، فإذا صحّ دخولها عليهــا، كــان دخول المصدرية المجردة من معنى الزمان أولى، لأنّ الزمان من مستلزمات الفعل.

وعلى الرغم من صحّة هذا كله، نجد المذهب الذي يجعل " ما " كافة للكاف عن العمل أقل تكلفًا من جعلها مصدرية، وأقل عناء في العمل الإعرابي.

الوجه الخامس

الكاف حرف جر، و " ما " زائدة كافة، وأنت: فاعل، لفعل كون تام، والتقدير: كما كنت، ثم حذف فعل الكون التام، فاستبدل الضمير المتصل ضميرًا منفصلًا. وقد اعترض ابــن هشــام نفسه على هذا الوجه، ووصفه بالبعد، ثم رجّح أنْ تكون " ما " على هذا التقــدير مصــدرية لا زائدة. [٢]، والرأي الذي استبعده ابن هشام جاء عند المالقي على أنّه أحسن من غيــره، قــال:" وإنّما كان هذا الوجه أحسنَ من الأول لأنّ "كان" كثيرًا ما تحذف، فاعلم" [٣].

---

(١)المرجع السابق: ٢٨٥

(٢)مغني اللبيب: ٣/١٥، ينظر: الجنى الداني: ٨٥.

(٣)رصف المباني: ٢٠١

المبحث الثالث: إعراب (رئمان) في قول أُفنون التغلبي

أنشد الكسائي هذا البيت في مجلس هارون الرشيد قول الشاعر – وهو أفنون التغلبي– [١]:

أمْ كيــف ينفــعُ مــا تُعْطِـــي الــعَـــلوقُ رئمـــانُ أنْــفٍ إذا مــا ضُــن بالّــلبــن [٢]

وهذا البيت يُنشدُ لمن يَعِدُ بالجميل ولا يفعله؛ لانطواءِ قلبه ضدِه، وقد أنشده الكسائيّ في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي، فرفع (رئمان) فردّه عليه الأصمعي، وقل: إنّه بالنصب، فقال الكسائيّ: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنّصب والجرّ، فسكت.[٣]

ووجهه أنّ الرفع على الإبدال من (ما) [٤] والنّصب بتعطي [٥].،والخفض بدل من الهاء. وصوّب ابن الشجري إنكار الأصمعي، فقال لأنّ رئمانها للبوّ بأنفها هو عطيتها إيّاه لا عطيّة لها غيره، فإذا رفع لم يبقَ لها عطيّة في البيت؛ لأنّ في رفعه إخلاء (تعطي) من مفعوله لفظًا ولا تقديرًا، ورفعه على البدل من (ما)، لأنّها فاعل (ينفع)، وهو بدل اشتمال، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه إلى المبدل منه، كأنّك قلت: رئمان أنفها إيّاه، وتقديرمثل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب، لكنْ في رفعه ما ذكرتُ لك من إخلاء (تعطي) من مفعول في اللفظ والتقدير"[٦].

فقد جاء في نصّ ابن هشام ما يلي:

١. إنشاد الكسائي البيت برفع كلمة (رئمان)، وردّ الاضمعي عليه ذلك، فالوجه عنده النصب.

٢. تجويز الكسائيّ في تلك الكلمة الرفع والنصب والجر، وتوجيهه كلٍّ منها.

٣. موافقة ابن الشجري الأصمعي في نصب كلمة (رئمان) في البيت؛ لأنّه الوجه الذي يرى فيه صحّة المعنى والإعراب.وهذا ما جاء في الأمالي الشجريّة، فقد أورد صاحبها تلك المناظرة فقال: " رُوي عن أبي العباس ثعلب أنّه قل: كان الكسائيّ

---

(١) البيتان لأفنون التغلبي، الخصائص: ١٨٤/٢، مغني اللبيب: ٢٩٣/١.
(٢) والعَلوق بفتح العين المُهملة، الناقةُ التي عَلِقَ قلبُها بولدها، وذلك أنّه يُنْحَرُ ثمّ يُحشى جِلْدُهُ تِبْنًا، ويُجْعلُ بين يديها لِتشمّه، فتَدِرّ عليه، فهي تَسْكُنُ إليه مرةً، وتنفر عنه أخرى، مغني اللبيب: ٢٩٣/١.
(٣) المرجع نفسه: ٢٩٤/١-٢٩٥.
(٤) و "ما" فاعل " ينفع" في قوله: أم كيف ما تعطي العلوق.
(٥)وهو منصوب هنا على أنّه مفعول ثان، والأول محذوف أي: إعطاء العلوق التبو رئمان أنف
(٦)الأمالي الشجريّة: ٣٨/١.ومغني اللبيب: ٢٩٥/١-٢٩٦.

والأصمعيّ يومًا بحضرة الرشيد فأنشد الكسائيّ:

أمْ كيــف ينفــعُ مــا تُعْطِــي الــعَــلوقُ بــه رئمـــــانُ أنْــفٍ إذا مــا ضُــن بالّــلبــنِ

فقال الأصمعيّ: إنّما هو رئمانَ أنف – بالنّصب– فقال الكسائي: اسكت، ما أنــت وهــذا! يجوز رئمانُ أنفٍ، ورئمانَ أنفٍ، ورئمانِ أنفٍ – بالرفع والنّصب والخفض–، أمّا الرفع فعلــى الردّ على (ما)؛ لأنّها في موضع رفع بـــ (ينفع)، التقدير: كيف ينفع رئمــانُ أنــفٍ؟ والنّصــب بـــ(تعطي)، والخفض على الردّ على الهاء التي في (به). قال: فسكت الأصمعيّ، ولم يكنْ لــه علم بالعربيّة، إنّما كان صاحب لغة، لم يكن صاحب إعراب. انتهى كلامه..وقوله: " ما تعطــي العلوقُ به رئمانَ أنفٍ"، (ما) خبريّة بمعنى (الذي)، وهي واقعة على البوّ، وانتصاب (الرئمــان) هو الوجه الذي يصحّ به المعنى والإعراب، وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار فــي موضــعه؛ لأنّ رئمان العلوق للبو بأنفها، هو عطيتها، ليس لها عطيّة غيره، فإذا أنت رفعته لم يبق لها عطيّــة في البيت، لفظًا ولا تقديرًا. ورفعه على البدل من " ما"؛ لأنّها فاعل ينفع، وهو بــدل اشــتمال، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه، كأنّك قلت: رئمان أنفها إيّاه، وتقدير مثــل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب، ولكن في رفعه ما ذكرت لك من إخــلاء (تُعطــي) مــن مفعول اللفظ والتقدير، وجرّ رئمان على البدل أقرب إلى الصحيح قليلًا، وإعطاء الكلام حقّه من المعنى والإعراب إنّما هو بنصب رئمان. ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة مــن حقيقة "[١].

وبالاستناد على ما ورد سابقًا، نستطيع القول أنّ النحاة اختلفوا في رفع كلمة (رئمان) على ثلاثة أوجه، فيما يلي بيانها:

الوجه الأول: رفع كلمة رئمان:

على هذا الوجه أنشد الكسائيّ البيت في مجلس الرشيد، موجهًا كلمة (رئمان) على البــدل من (ما)؛ لأنّها في موضع رفع بـــ(ينفع)، فكأنّه قال: أمْكيف ينفعُ رئمانُ أنفٍ.

وتابع ثعلب الكسائيّ والفارسيّ في قبول رواية الرفع [٢]، إلّا أنّ الأخير أضــاف للرفــع احتمالًا آخرَ، وهو أنْ يكون (رئمان) خبر مبتدأ محذوف، كأنّه قال: أم كيف ينفــع مــا تعطــي

(١)أمالي ابن الشجري: ٥٦/١.
(٢)مجالس العلماء: ص٣٥.

العُلوق؟ فقال: رئمانُ أنفٍ، أي: هو كقوله تعالى: " قُلْ أَفَأنبئُكم بشرٍ من ذلكم النّار " [١]، أي: هي"[٢].

وقد ردّ الأصمعيّ هذا الوجه وإنْ لمْ يُفصح عنْ علّة رفضه. وقد صوّب ابن الشّجريّ ذلك الموقف منه، فقد ثبت في الأمالي: " وإنكاء الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه" [٣].

وقد بنى ان الشّجرّي قوله على علّةٍ نحويّةٍ ارتأها، ربّما لا تخطر على بال رجل كالأصمعي، جلُّ اهتمامه بالمسموع، فيبدو أنّه روى البيت كما سمعه يُنشد على لسان العرب. فقد كان بحرًا في اللغة،لا يُعرف مثله فيها، وفي كثرة الرواية [٤]. ورد في نزهة الألبّاء: أنّ الرشيد قال للكسائيّ: " ياعلي، إذا جاء الشّعر فإيّاك والأصمعي" [٥]، وذلك سؤال الأصمعي للكسائي عن معنى بيتِ شعرٍ.

وبنحو هذا علّل الدماميني إنكار الأصمعي، فقد فسّره تفسيرًا منطقيًّا مفاده أنّ ذلك الرفض قائم على السماع، " إذ لم يقف في البيت على الرفع، وإنّما المروي فيه النّصب، فإنكاره من جهة الرواية لا من جهة الدراية، وبالتالي لا يتّجه ردّ الكسائيّ عليه " [٦].

أمّا إنكار ابن الشّجرّي لهذا الوجه فمختلف تمامًا، فهو قائم على أمرين: " الأوّل منهما يرى فيه ارتكاب لمحظور، ذاك أنّ رفع (رئمان) بدلٌ من (ما)، وهي فاعل بـ (ينفع) وفيه خلو للفعل (تُعطي) من مفعول به ملفوظ في الكلام أو مُقدّر. فلا يبقى للعُلوق حينئذٍ عطيّة في البيت، وهو ما أُريد تقريره لها " [٧].

وربّما ذهب إلى هذا بناءً على حمله (ما) على البوّ، لا الرئمان، فتقدير الكلام عنده: أم كيف ينفعُ بوٌّ تعطي العلوقُبه رئمانُ أنفٍ. ولو حمل (ما) على الرئمان لم يرد شيء من هذا، كما علّق بذلك البغدادي إذ يقول: " وهذا كلّه ناشئ من حمل (ما) على البوّ مع أنّه غير مذكور في الكلام، ولهذا لم يحمل عليه أحد من المتقدّمين الذين جعل الله تعالى أفكارهم صائبة وأذهانهم ثاقبة " [٨].

---

(١) الحج: ٧٢.
(٢) البغداديات: ص٤٢٠.
(٣) أمالي ابن الشجري: ٥٦/١.
(٤) بغية الوعاة: ١١٢/٢.
(٥) نزهة الألبّاء ص١١٤.
(٦) شرح الدماميني: ٩٨/١.
(٧) أمالي ابن الشدري:٥٦/١.
(٨) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥١/١.

وفي الجواب عن هذا يُقال: إنّ رَفع ذلك المحظور يكون بتخريج البيت على أحد الأوجه التالية:

١. أنْ يُجعل الضمير من (به) عائدًا على (ما) الواقعة على الرئمان، لا على البوّ، وحرف الجرّ متعلّق بـ(تُعطي) على تضمينه معنى (تجود) أو (تسمح)، بدليل قوله في آخر البيت: (إذا ما ضُنّ باللبن)، والظّنّ نقيض السّماحة والبذل. فحينئذٍ لا يكون (تُعطي) مخْلىً من مفعول مع رفع (رئمان). ولولا التضمين لقال: (تعطيه)، وبالتالي فالعطيّة نفس (الرئمان) كما في صورة النّصب. وإلى هذا ابن جنّي في المحتسب، والسيّد الجرجاني في حاشية المطوّل، والدماميني " [١].

٢. " تنزيل الفعل (تُعطي) منزلة الفعل اللازم؛ فلا يُذكر أو يُقدّر له مفعول، تقول: (فلانٌ يُعطي)، أي: يفعل الإعطاء؛ لأنّ الفعل المتعدّي قد يكون الغرض إثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط، فيتنزّل بذلك منزلة اللازم"[٢]. ويُعترض على هذا الرأي بأنّ اعتبار هذا المعنى ممكن في نفسه، لا في هذا البيت؛ لأنّه يخلّ بالغرض المقصود. إذ الغرض هنا إثبات عطية للعلوق، لا وصفها بالإعطاء فقط.

٣. أنّ تقدير الكلام: ما تُعطيه العلوق، حُذف منه الجرّ، فوصل الفعل إلى الضمير بنفسه فنصبَه [٣]. ولكن يُضعّفه أنّ حذف حرف الجرّ سماعي لا قياسي [٤].

٤. ما ذهب إليه ابن الحنبلي من أنّ مفعول (يُعطي) رئمانٌ آخر مقدّر، لا ذاك الظاهر؛ فإنّه مرفوع بالبدليّة من (ما) الواقعة على البوّ. فتقدير الكلام: أم كيف ينفعُ بَوٌّ تُعطي العلوقُ بسببه الرئمانَ رئمانُهُ. وهذا أغرب ما قيل في تخريج وجه الرفع " وهذا فيه ما فيه من تكلّف لا يخفى" [٥].

وربّما كان التخريج الأوّل هو أولى ما يمكن أنْ يُحمل عليه البيت؛ لسلامته من دعوى الحذف والتأويل. وهذا ما صرّح به البغدادي في الخزانة، فقال: " ودعوى تضمين (تعطي) بـ (تجود كما صنع ابن جنّي، صحيح المحمل قليل المؤونة" [٦].

---

(١)شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥١/١
(٢) المرجع نفسه
(٣)البغداديات: ٤٢٠.
(٤) شرح التسهيل: ١٤٩/٢-١٥٠.
(٥) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥١/١.
(٦) خزانة الأدب: ١٥٠/١١.

أمّا الرأي الثاني: فيرى ابن الشّجريّ أنّ رفع (رئمان) على البدل من (ما) بدل اشتمال يحتاج إلى ضمير يعود على المبدل منه، ولم يشتمل الكلام على ضميره، فلا بدّ من تقديره بـ: رئمانُ أنفِها إيّاه، لكنه أقرّ تقدير مثل هذا الضمير في كلام العرب" ().

أمّا ما رآه الدماميني من عدم تعيّن كون البدل في البيت بدل اشتمال وإنّما هو" بدل كلّ من كلّ، ولا يحتاج مثل هذا النّوع من البدل إلى ضمير" (١).

فالجواب عن هذا بأنّ لايصحّ مثل هذا البدل على رأي ابن الشّجريّ؛ إذ (ما) واقعة عنده على (البوّ)، وإنّما يصحّ عند غيره ممّن جعلها واقعةً على (الرئمان) (٢).

الوجه الثّاني: نصب كلمة (رئمان)

جوّز أكثر النحاة نصب كلمة (رئمان) في بيت أفنون التغلبي، وهو ما ذهب إليه الأصمعي، إذ قال: " إنّما هو رئمانُ أنفٍ بالنّصب" (٣)، دون أنْ يوجّه رواية النّصب، منكرًا رواية الكسائيّ للبيت برفع كلمة (رئمان). وبهذا الوجه جزم أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش في كتاب المعاياة إلا النصب بـ (تعطي) " (٤).

وقد اختلف النحاة في ناصب ذلك الاسم، فذهب أكثر المتقدمين والمتأخرين كالكسائي، والأخفش، وثعلب، وابن الشّجريّ، والسيد الجرجاني إلى أنّه مفعول به لـ (تُعطي) (٥)، ولكنّهم لم يذكروا أيَ مفعولي (تُعطي) هو.

وهذا ما استدركه بعض المتأخرين، فقد أشار الدماميني، والدسوقي إلى أنّه مفعول ثانٍ لـ (تُعطي)، والأوّل محذوف " (٦)، أي: تُعطي العلوقُ البوَّ رئمانَ أنفٍ، فدلّت عليه كلمة (العلوق)، وإن لم يُذكر في البيت.

وممّا يقوّي النّصب ما ذكره أبو علي الفارسي ثلاثة توجيهات غير توجيه الكسائي لنصب (رئمان):

فأحدها: أنْ يكون منصوبًا على نزع الخافض، فالأصل: أم كيف ينفع ما تعطيه من رئمان أنفٍ، فحذف الحرف، وعدّى الفعل.

---

(١) شرح الدماميني: ٩٩/١.
(٢) خزانة الأدب: ١٥١/١١.
(٣)مغني اللبيب: ٩٨/١.
(٤) شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٤٩/١.
(٥) أمالي ابن الشّجريّ: ٥٤/١-٩٨.
(٦)شرح الدماميني: ٩٨/١. وحاشية الدسوقي: ٤٧/١.

ثانيها: أنْ يكون منصوبًا على المصدريّة (مفعول مطلق)، وهو نظير قوله تعالى: " صُنعُ الله" [١]، و " وعْدَ الله" [٢]، كأنّه لما قيل: تُعطي العلوقُ دلّ على: ترأمُ، لأنّ إعطاءَها رئمانٌ، كما أنّ قوله: " غُلبت الروم" [٣] وعْدٌ، فنصبه على هذا الحد، لمّا دلّ عليه (تُعطي).

ثالثها: أنْ ينتصب على الحال، مثل: (جاء ركضًا)، على قياس إجازة أبي العباس في هذا الباب، ويُجعل (تُعطي) بمنزلة (تَعْطِف)، كأنّه قيل: أم كيف ينفعُ ما تتعطّف به العلــوقُ رائمًــا، أي: كيف ينفعُ تعطُّفها رائمةً مع منعِها لبنها " [٤].

فهذه الأوجه الثلاثة مع ما ذُهب إليه من نصب (رئمان) بــ (تُعطي) أربعة أوجه لنصــب كلمة (رئمان) في البيت، وإنْ كان نصبها بــ(تُعطي) هو الوجه الظاهر من أوجه النّصب، وهو الأصوب عند ابن الشّجريّ؛ بدليل تأييده الأصمعي في إنكار وجه الرفع، واحتجاجه له بصــحّة المعنى والإعراب معًا.

الوجه الثالث: جرّ كلمة (رئمان):

جوّز الكسائيّ، والمبرّد، وثعلب، والفارسي، والجرجاني جرّ (رئمان) في البيت على البدل من (الهاء) التي في (وبه) [٥]، فكأنّه قال: ما تُعطي العلوقُ بالرئمان.

وقد صوّب ابن الشجري (جرّ رئمان) فقال" وجرّ الرئمان على البدل أقربُ إلى الصــحيح قليلًا" [٦]. وقد فسّر بعضهم ذلك بأنّ فيه صيرورة (الرئمان) الذي هو عطية تلك العلوق مفعولًا لــ (تُعطي)، وذلك بإبداله من (الهاء) التي هي مفعول لــ (تُعطي) بواسطة حرف الجرّ، والمبدل من المفعول مفعول. وهذا على تضمين (تُعطي) معنى (تسمح أو تجود)، فلولا التضمين لقيــل: (تعطيه)" [٧].

وقد عقّب كلامه بقوله: (قليلًا)؛ لأنّ المتبادر من البيت أنّ الإعطاء على حقيقته، وهو على هذا الوجه بمعنى (تسمح)، فالتضمين أضعف الأمر، ذكره الدسوقي " [٨].

---

(١)النمل: ٨٨.
(٢)الروم: ٦.
(٣)الروم: ٢.
(٤)البغداديات: ٤١٩.
(٥)يُنظر: البغداديات: ٤٢٠، وأمالي ابن الشجري: ٥٤/١.
(٦) أمالي ابن الشجري: ٥٦/١.
(٧) خزانة الأدب: ١٥١/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥٢/١، وحاشية الشمّني: ٩٩/١.
(٨)حاشية الدسوقي: ٤٨/١.

وقيل: لأنّ جرّ (رئمان) بالإبدال من (الهاء) غير محتاج إلىتقدير محذوف، بخلاف الرفع، فإنّه مفتقر إلى تقدير رابط " [١]. وهذا قولٌ مخالفٌ للصواب البتّة؛ فما يحتاج إليه (الرئمان)من الربط على تقدير الإبدال من (ما) يحتاج إليه على تقدير الإبدال من الضمير " [٢].

وقدأورد الزجاجي في مجالس العلماء تعقيب أبي العباس على خفض (رئمان)، قال: " وإذا خَفض ردّه على الهاء التي في (به). والهاء مكنى، ولا يُردّ الظاهر على المكنّى. وجاز ردّه لتقدّم ذِكره اللبن؛ لأنّ العلوق قد تقدمت،وقد عُلم أنّ لها لبنًا، فصار المكنى لذلك كالظاهر. و (به) كناية عن اللبن " [٣].

و" أمرُ إبدال الظاهر من المُضمر الغائب جائز عند كثير من النحاة" [٤]، وبناءً عليه فإنّ جرّ (رئمان) على البدل من ضمير الغائب في (به) جائز بلا ضعف.

هذه هي الأوجه الثلاثة التي أجازها بعض النحاة في إعراب (رئمان)، كما رأينا عند الكسائي أحد أعلام النحو الكوفيّ في ردّه على الأصمعيّ اللغويّ البصريّ الذي اكتفى بوجهٍ واحدٍ انتهى به السماع إليه. ورغم تعدّد تلك الأوجه الإعرابيّة، إلا أنّ المعنى واحدًا فيها جميعًا.

وقد رجّح ابن الشجري في أماليه رواية النصب؛ لأنّه يرى فيه استقامة المعنى والإعراب؛ لذا نراه وافق الأصمعي في إنكاره وجه الرفع.

ويظهر أنّ ابن هشام يوافق ابن الشجري والأصمعي في اختيار النصب، ويخالف الكسائي، قال البغدادي بعد أنْ نقل نصّ ابن الشجري السّابق: " وقد نقله ابن هشام في المغني وأقرّه " [٥].

بينما اعترض الدماميني على ابن الشّجريّ بأمورٍ ذكرناها آنفًا ضمنالتخريجات التي يمكن أنْ يُدفع بها قدْح ابن الشّجريّ في وجه الرفع، وقد أيّده البغداديّ في ذلك، إذ يقول: " ولقد إجاد الدماميني في الاعتراض على ابن الشّجريّ " [٦].

والذي يظهر أنّ وجه النّصب هو أقوى تلك الأوجه؛ فالرواية تؤدّيه، ومقاييس اللغة ترجّحه. ففيه إعطاء الكلام ما يستحقّه من معنى وإعراب، وبعده عن تحميله حذفًا وتقديرًا وتضمينًا.

---

(١) شرح الدماميني: ٩٩/١.
(٢) حاشية الشّمني: ٩٩/١.
(٣) مجالس العلماء: ٣٥.
(٤) أوضح المسالك: ٣٦٠/٣.
(٥)خزانة الأدب: ١٤٩/١١.
(٦)المرجع نفسه.

المبحث الرابع: العامل في " إذا" الظرفيّة.

فصّل ابن هشام الأنصاري في المغني فقال أنّها تقع في نوعين: نوع خـــلا مـــن معنـــى الشرط، ونوع تضمن معناه، ويختلف العامل وفق ذلك.

أمّا التي خلت من معنى الشرط، فتعلّق بعامل قبلها في الرتبة، على غرار ما هو معروف في الظروف الأخرى غير الشرطيّة، مثل: حين، وعند،... تقول: أراك إذا تبـــدو النجـــوم. أي: حين تبدو، فـــ " إذا" معلقة بالفعل: أراك نفسه، وهذا كثير.

أما التي تضمنت معنى الشرط ففيها مذهبان متناقضان أوردهما ابن هشـــام فقـــال: فـــي ناصب إذا مذهبان:

المذهب الأول:

يرى أصحابه أنّ "إذا " تعلّق بجواب الشرط، فقد فصّل صاحب المغني ذلك فقال:" أنّه مـــا في جوابها من فعل أو شبهه – وهو ما فيه رائحة الفعل مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة–، وهو قول الأكثرين"[١]؛ "لما تقدّم من أنها ملازمة الإضافة إلى شرطها، والمضـــاف إليه لا يعمل في المضاف"[٢]. فإن قلت: إذا جئتني أكرمك، علّقوا "إذا " بالفعل " أكرمـــك "؛ لأنّ التقدير عندهم: أكرمك وقت مجيئك، ويتأولون العبارات التي لا تسمح لهـــم بتعليـــق الظـــرف بالجواب، كما سنرى، ويعربون الجُمل بعدها في محل جر بالإضافة.

وقد أكّد المرادي صاحب الجنى الداني ذلك فقال: " ومذهب الجمهـــور أنّ (إذا) مضـــافة لجُملة بعدها، والعامل فيها الجواب"[٣].

المذهب الثاني:

وأصحاب هذا الرأي قلّة،وهو قول المحققين[٤]، ويذهبون إلى أنّ" إذا " الشـــرطية معلّقـــة بفعل الشرط لا بالجواب، "فتكون بمنزلة (متى) و(حيثما)، و(أيّان)" [٥] في أنّهنّ

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٨٨
(٢)همع الهوامع:٣/ ١٨١
(٣)الجنى الداني: ٣٦٩
(٤)همع الهوامع٣/١٨١
(٥)مغني اللبيب: ٢/ ٨٧.

منصوبات بشروطهنّ، وعلى هذا يلزم أن تكون ظرفًا مبهمًا لا مُختصًا، وهي من الظروف المختصة عندهم، واختاره أبو حيّان حملًا لها على سائر أدوات الشرط.[١]، وفي الجنى الداني "ذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجُملة بل هي معمولة للفعل الذي بعدها لا لفعل الجواب"[٢].

وقد ردّ ابن هشام قول أبي البقاء العُكبري فقال:" قول أبي البقاء[٣]: " إنّه مردود بأنّ المضاف إليه[٤] لا يعمل في المضاف، غير واردٌ؛ لأنّ (إذا) عند هؤلاء –أي عند المحققين القائلين بأنّ ناصبها هو شرطها– غير مضافة، كما يقول الجميع إذا جزمت" [٥]، كقوله:[٦]

استغن ما أغناك ربّك بالغنى وإذا تُصبْك خصاصة فتجمّل

بين أيدي أصحاب هذا الرأي أدلة مقنعة، أوردها ابن هشام في المغني نؤثر أن نعرضها عرضًا خاصًا، وأنْ نزيد فيها:

١. الذي هيّأ للنحويين أنْ يجعلوا العامل في جواب الشرط هو أنّها في جلّ ما تستعمل من تراكيب، يكون شرطها وجوابها واقعين في زمن واحد، مثل: إذا نمت أصبت الراحة، فإصابة الراحة وقت النوم[٧].

إلا أنّ هذا يختلف في بعض التراكيب، فيأتي فعل الشرط في زمن، والجواب في زمن آخر، نحو: " إذا جئتني اليوم أكرمتك غدًا" فيعمل " أكرمتك " في ظرفين متضادّين، وهما: غدًا، وزمن المجيء وهو اليوم" [٨].

وقد أبطل صاحب المغني ذلك فقال: وذلك باطل عقلًا؛ إذ الحدث الواحد المعيّن لا يقع بتمامه في زمانين، وقصدًا – أي: بحسب قصد المتلكم، أي أنّ المتكلم لا يقصده–؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم [٩].

---

(١)همع الهوامع: ١٨١/٣.
(٢)الجنى الداني: ٣٦٩
(٣) هو عبدالله بن الحسين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي، أصله من عُكبري، قرأ العربية والفقه والقراءات، كان ثقة صدوقا كثير المحفوظ، ديّنًا متواضعًا من مؤلفاته: إعراب القرآن، وإعراب الحديث، ولد سنة ٥٣٨ هـ، ومات ليلة الأحد ٨ من ربيع الآخر ٦١٦ هـ، يُنظر: بغية الوعاة: ٢/ ٣٨.
(٤)وهو ما بعد إذا على اعتبار أنه ظرف وما بعده مضاف إليه.
(٥)مغني اللبيب: ٢/ ٨٧–٨٨
(٦)قائله زُهير بن أبي سلمى، مغني اللبيب: ٢/ ٨٨.
(٧)مغني اللبيب: ٢/ ٩٠.
(٨)المرجع نفسه.
(٩) مغني اللبيب: ٢/ ٩٠–٩١.

وقول المعلوط القريعي:

إذا المـــرء أعيتـــه المـــروءةُ ناشـــئًا فمطلبهـــا كهلًـــا عليـــه شـــديدُ

ففي مثل هذا البيت لا يستقيم أنْ يُعلّق الظرف بالجواب، إذ يســتحيل المعنـــى، ويكـــون تقديره: يصعب مطلب الإنسان كهلًا المروءةَ وقت إعيائه بمطلبها ناشئًا، وهذا كما ترى بعيد عن المعنى والصواب، ومثل بيت معن بن أوس:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكـدْ إليـــه بوجـــهٍ آخـــرَ الـــدهر تقبـــلُ

وقول عروة بن الورد:

إذا مـــات مـــنهم ســـيدٌ قـــام بعـــده على مجـــده غمـــرُ المـــروءة ســـيّدُ

وقول عمرو بن معد يكرب:

عـــلام تقـــول الـــرمح يثقـــل عـــاتقي إذا أنا لـــم أطعـــنْ إذا الخيـــل كـــرّتِ

ذكر المرادي في الجنى الداني نقلًا عن أبي حيّان قال: " فقال أبو حيّان فـــي ردّ مـــذهب الجمهور: " والرابع اختلاف وقتي الشرط والجواب في بعض المواضع نحو: إذا جئتنـــي غـــدًا أجيئك بعد غدٍ" [١].

٢. "أنّ الجواب وردَ مقرونًا بـــــ(إذا) الفجائيّة"[٢]، وفي أصول النحو نفسها ما يمتنع أحيانًا من تعلّق " إذا" بالجواب، كما في قوله تعالى: " ثمّ إذا دعاكم دعوة من الأرضـــإذا أنـــتم تخرجون" [٣]، فالجواب هنا مقرون بـــ " إذا " الفجائيّة، والعامل في " إذا " الظرفيّة – لو لو صحّ رأيهم – هو الفعل: تخرجون، والمعروف من أصولهم أنّ العامل بعـــد " إذا " الفجائيّة لا يعمل فيما قبلها؛ لأنّها حاجز حصين لا تسمح للعامل قبلها بالعمل فيما بعدها، ولا تسمح بالعكس أيضًا.

---

(١)الجنى الداني: ٣٦٩.
(٢)مغني اللبيب: ٩٣/٢.
(٣)الروم: ٢٥

وقد ذكر المرادي في الجنى الداني هذا لأبي حيّان قال: " قال الشيخ أبو حيان؛ ومذهب الجمهور فاسد من وجوه: أحدها: أنّ إذا الفجائيّة قد تقع جوابًا لـ (إذا) الشرطيّة؛ وما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها"[١].

وفي البحر المحيط قال أبوحيّان [٢]:" وفي الجواب لإذا بإنْ وما النافيتين دليلٌ واضحٌ على أنّ (إذا) ليست معمولة للجواب، بل العامل فيها الفعل الذي يليها، وليست مضافة للجُملة خلافًا لأكثر النحاة، وقد استدللنا بغير هذا من الأدلة في شرح التسهيل"، وقد أورد المحقق عبداللطيف الخطيب في هامش تحقيقه للمغني أنّ أبا حيّان قال:" وعن نافع ويعقوب أنّهما وقفا على "دعوة" ثمّ ابتدأا: " من الأرض إذا أنتم تخرجون"، علقا (من الأرض) بـ(تخرجون)، وهذا لا يجوز؛ لأنّ فيه الفصل بين لشرط وجوابه بالوقف على (دعوة)، فيه إعمال ما بعد (إذا) الفجائيّة فيما قبلها، وهو لا يجوز"[٣].

وورد الجواب مقرونًا بالحرف الناسخ، نحو:" إذا جئتني اليوم فإنّي أكرمك"، وكل منهما – أي إذا الفجائية والحرف الناسخ– لا يعمل ما بعده فيما قبله، وَورد الجواب أيضًا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى: " فإذا نقر في الناقور، فذلك يومئذ يومٌ عسير"[٤]، قال العكبري: قوله: فإذا نقر: إذا ظرف، والعامل فيه ثلاثة أوجه: أحدها: هو ما دلّ عليه (فذلك)؛ لأنّه إشارة إلى النقر، و(يومئذ) بدل من (إذا)، وذلك مبتدأ، والخبر: يوم عسير، أي: نقْر يوم، والثاني: العامل فيه مادلّ عليه عسير، أي: تعسير، ولا يعمل فيه نفس عسير؛ لأنّ الصفة لا تعل فيما قبلها، والثالث: يُخرّج على قول الأخفش، وهو أنْ يكون (إذا) مبتدأ والخبر: فذلك: والفاء زائدة" [٥]،ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف؛ أي: يمتنع عمل " عسير" في " إذا" فيرد على الجماعة، فإنْ قلت في كلام المصنّف تدافُعٌ؛ لأنّه جزم أولًا بأنّ الصالح للعمل فيه صفة، وجزم ثانيًا بعدم الصلاحيّة فمنع عمل الصفة فيما قبل الموصوف، قلت: يحتمل أنّه أراد بالصالح ماله صلاحيّة في الجُملة مع قطع النظر عن المانع" [٦].

---

(١)الجنى الداني: ٣٦٩.
(٢)البحر المحيط ٣١٢/٦
(٣)حاشية مغني اللبيب: ٢/ ٩٤.
(٤)سورة المدثر: ٧٤
(٥) انظر: مُشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٢٤.
(٦)أنظر: الدماميني: ٢٠٦.

وذهب أصحاب الحواشي إلى أنّه يخالفه تجويز الزمخشري تعلّق الظرف في قوله تعالى: " وقل لهم في أنفسهم قولًا بليغًا" بالصفة على معنى: قل لهم قولًا بليغًا مؤثرًا في قلوبهم، وجوّز أنّه متعلّق بقل، أي: قل لهم في شان أنفسهم" (١).

وردّ العكبري هذا فقال: "... وقيل يتعلّق (بليغًا)... وهو ضعيف؛ لأنّ الصفة لا تعمل فيما قبلها" (٢)، فقد ردّ رأي الزمخشري وقال: إنّه لا يجوز على مذهب البصريين.

ولا يصحّح ابن هشام تخريج بعضهم – يقصد العكبري – هذه الآية على أنّ (إذا) مبتدأ، وما بعد الفاء خبر فقال: " لا يصح إلا على قول أبي الحسن – الأخفش– ومن تابعه في جواز تصرّف (إذا)، وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ؛ لأنّ عُسر اليوم ليس مسببًا عن النقر، والجيّد أنْ يُخرّج على حذف الجواب مدلولًا عليه بعسير، أي عَسُر الأمر" (٣).

وهذا الرأي للزمخشري قاله في الكشاف: " فإنْ قلت بم انتصب (إذا)، وكيف صحّ أنْ يقع يومئذٍ ظرفًا ليوم؟ قلت: انتصب (إذا) بما دلّ عليه الجزاء؛ لأنّ المعنى: فإذا نُقر في الناقور عَسُرَ الأمر على الكافرين..."(٤)، إلا أنّ ابن هشام لم ينسبه إليه.

وقد ردّ ابن هشام قول أبي البقاء العُكبري فقال:" وأمّا قول أبي البقاء إنّه يكون مدلولًا عليه بـ (ذلك) لأنّه إشارة إلى النقر فمردود؛ لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب، وذلك ممتنع" (٥).

ومما تمنع فيه أصول النحو أنْ يكون العامل في " إذا " الظرفية الشرطية جواب الشرط، كما في قوله تعالى: " أإذا كنا ترابًا، أإنّا لفي خلق جديد" (٦)، فإلى جانب ما قدمناه في هذه الآية من مانع معنوي، تجد مانعًا من صنعة النحو وقواعدها، فالجواب مصدّر بـ " إنّ "، وما بعدها لا يعمل فيما قبلها، كما هي الحال في " إذا " الفجائيّة، ومن أجل ذلك اضطرب معربو القرآن، وتكلفوا في مذهبهم، فذهب أبو البركات الأنباري إلى أنّ العامل فعل محذوف

---

(١) أنظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بدون طبعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.: ١ / ٤٠٤– ٤٠٥.
(٢)التبيان في إعراب القرآن، العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، إعداد فريق ربيت الأفكار الدولية.، ص٣٦٨.
(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٩٤.
(٤) البحر المحيط: ٨/ ٣٧٢
(٥)مغني اللبيب: ٢/ ٩٥–٩٦.
(٦)الرعد: ٥

مقدّر دل عليه قوله: لفي خلق جديد، وتقديره: أنُبْعثُ " [١]، وحاكاه في هذا التكلّف أبو البقاء العكبري، وزاد عليه قوله: " ولا جوز أن ينتصب بـ " كنا " لأنّ " إذا " مضافة إليه، ولا بـ " جديد " لأنّ ما بعد " إنّ " لا يعمل فيما قبلها " [٢].

وذكر أبو حيّان أنّ " إذا " ظرف مجرد من معنى الشرط، والعامل محذوف، " يفسره ما يدلّ عليه في الجُملة الثانية، وتقديره: أنبعث، أو: أنحشر " [٣]، وما من شك في أنّ هذا التكلّف الشديد إنّما من جرّاء ذلك الأصل غير الدقيق، ومثل الآية في ذلك مثلُ قول النابغة الذبياني: [٤]

إذا حاولتَ في أسدٍ فجورًا فإني لست منك ولست مني

ومن ذلك أيضًا ما تجده في قوله تعالى: " فإذا نُقر في الناقور، فذلك يومئذٍ يوم عسير" [٥]، [٥]، فالعامل هنا – على رأيهم – الوصف: عسير، ومن قواعدهم أنّ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، فلا يُقال: أنت كتبًا رجلٌ حاملٌ. أي: أنت رجل حامل كتبًا.

٣. وينصّ النحويون على أنّ الظرف الذي يُضمّن معنى " إنْ " الشرطية، يُعلّق بفعل الشرط، وعلى هذا يعلقون: متى، وأيّان، وحيثما، وأنّى، وأينما، بفعل الشرط لا بالجواب ثم يختلفون في تعليق " إذا "، وكان القياس يدعوهم أنْ يجعلوها مثل ماذكرنا من أدوات الشرط، ويعلقوها بفعل الشرط.[٦]

فإذا قلت: إذا جئتني أكرمتك، كان تقدير المعنى أنّ " إذا " الظرفية، تضمنت معنى: إنْ، فحملت معنى الشرط، و " إذا " ظرف مبهم غير محدد، وفي إضافتها إلى ما بعدها من الأحداث يحصل التحديد. ومن أجل ذلك تُقدّر الجملة السابقة على الشكل التالي: إنْ جئتني في وقت ما أكرمتك. أو: إنْ جئتني في أي وقت أكرمتك [٧].

والرأي الراجح هو رأي الجمهور في أنّ ناصب (إذا) هو جوابها؛ لما تقدّم من أنّها ملازمة الإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف"[٨].

---

(١)الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن سعيد، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، بدون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ص ٤٨٢

(٢)المختار من أبواب النحو: ٢٠٤

(٣)البحر المحيط: ٣٦٦/٥

(٤)المختار من أبواب النحو: ٢٠٥

(٥)المدثر: ٨-٩.

(٦)المختار من أبواب النحو: ٢٠٥

(٧)المرجع نفسه.

(٨)همع الهوامع:٣/ ١٨١

المبحث الخامس: إعمال اسم الفاعل مصغرًا:

نقل ابن هشام في المغني اختلف النحاة في إعمال اسم الفاعل المصغّر،وقد انشعبوا إلى شعبتين: الأولى ترى إعماله، والثانية ترى إهماله،وفيما يلي بيان ذلك:

أورد ابن هشام في المغني هذا في سياق بيانه لأحد أنواع تعلّق شبه الجُملة، وهو التعلّق بما فيه رائحة الفعل، أي: ما يشير إلى معنى الفعل، قال: " ومثال التعلّق بما فيه رائحته، قوله:

أنا أبو المنهال بعض الأحيان.....[١] وقوله:

أنا ابنُ ماويّة اذا جد النقر.....

فتعلّق (بعض) و (إذ) بالاسمين العلمين، لا لتأولها باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد، وتقول: فلان حاتم في قومه، فتعلّق الظرف بما فيه حاتم من معنى الجود، فأما الكسائي فقد أجاز إعماله، واستدل بقول العرب: (أظني مرتحلاً وسويراً فرسخاً) حيث أعمل اسم الفاعل المصغر (سوير) في الظرف (فرسخ)، فيقاس عليه إعماله في باقي المعولات.

ومن هنا ردّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم أظنني مرتحلاً وسويراً فرسخاً، وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فقيل بقوله:[٢]

حتى شآها كليلٌ موهنًا عَمِلٌ باتت طرابا وباتت الليل لم ينم

وذلك أنّ" (فرسخاً) ظرف مكان، و (موهنا) ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به"[٣].

فموقف ابن هشام في هذه المسألة مخالف لرأي الكسائي، فهو يمنع إعمال اسم الفاعل المُصغّر فيردّ استدلال الكسائي على إعمال اسم الفاعل المصغّر بقولهم: (أظنني مرتحلًا وسويرًا فرسخًا)؛ لأنّ مفعوله ظرف والظروف مما يكفي للعمل فيها رائحة الفعل بخلاف المفعول به،

---

(١)شرح الشواهد للبغدادي ٣١٨/٦

(٢) البيت لساعدة بن جؤبة الهذلي، ديولن الهذليين، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

(٣)نسبه سيبويه وشراح الكتاب إلى بعض السعديين، وقيل هو لعبيد بن ماوية الطائي.

وهذا لا يدل على مطلق العمل، فلا حُجة للكسائي في الاستدلال به على الإعمال مطلقًا.

وهذا الرأي هو المشهور عن الكسائي في كتب النحو، نسبه إليه ابن مالك [١]، وأبو حيان[٢]، والمرادي[٣]، وابن عقيل[٤] وغيرهم.

ووافق الكسائي في القول بإعمال اسم الفاعل المصغر نحاة الكوفة ما عدا الفراء [٥]، وبقولهم أخذ النحاس [٦].

ومنع من إعمال اسم الفاعل المصغّر جمهور البصريين والفراء من الكوفيين، فلا يُقال هذا ضُويرب زيدًا، بل تجب إضافته إلى ما بعده. قال السيوطي: " وشرط البصرية كونه مكبّرًا فلا يجوز: هذا ضويرب زيدًا؛ لعدم وروده، ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه، فبُعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه" [٧].

فالذي دعا البصريين إلى مخالفة قول الكسائي عدم ورود نصبه للمفعول به، واعتبار التصغير من خواص الاسم. فأبعد به الوصف عن شبه الفعل، فضعُف عمله، وتغيّر بنيتُه التي عمدة شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع، فلم يبق إلا الشبه المعنوي، وهو غير كافٍ لإعمال اسم الفاعل.

وتمسّك الكسائي لإثبات رأية بقول العرب: أظنني مرتحلًا وسويرًا فرسخًا، لكونه نقلاً عن العرب، في حين بني المانعون رأيهم على حجج وأدلة عقلية، كاعتبار الشبه اللفظي والمعنوي هو سبب الإعمال، فإذا صُغّر الاسم زال عنه الشبه اللفظي، فلذلك لم يعمل، قال ابن مالك: " وإنّما امتنع العمل بالتصغير لأنّهما من خصائص الأسماء فيزيلان شبه الفعل معنى ولفظًا، ولم ير الكسائي ذلك مانعًا؛ لأنّه حكى عن بعض العرب أظنني مرتحلًا وسويرًا فرسخًا، وأجاز أنْ يُقال: أنا زيدًا ضارب أي ضارب. فلا حُجة فيما حكاه؛ لأنّه لم يقل أنا سمعته من العرب، بل ذكره تمثيلًا ولو رواه عن العرب، لم يكن فيه حجة؛ لأنّه كان يحمل على أنّ زيدًا منصوب

---

(١) شرح التسهيل ٣/٧٤.
(٢) ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٦٧
(٣) توضيح المقاصد ٣/٨٥١
(٤)ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المساعد في تسهيل الفوائد، تحقيق: مصطفى الحدري، مجمع اللغة، دمشق، د.ت، ٢/١٩١.
(٥) نقله عنهم السيوطي في همع الهوامع:٣/٤٥.
(٦) ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٦٢، همع الهوامع: ٣/٥٤.
(٧)همع الهوامع ٣/٥٤

بضارب، و (ضارب) خبر (أنا) و (أي ضارب) خبر ثانٍ، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المُجمع عليها، فلا يُعدل عنه.

وأجاب المانعون عن استدلال الكسائي بقولهم: (أظنني مرتحلًا وسويرًا فرسخًا)، بأنّ هذا شاذ(١).

وأجيب بأنّه لا حُجة فيه؛ لأنّه إنّما عمل في الظرف والظروف يكفيها رائحة الأفعال بخلاف باقي المعمولات.

وزعم بعضهم بأنّ الخلاف إنّما وقع في المفعول به، قال ابن عقيل: "ومحل الخلاف في المسألتين الإعمال في المفعول" (٢).

وخالفهم غيرهم فأوردوا بيتًا أُعمل فيه المصغر، إذا كان مُلازمًا لتصغير ولم يلفظ به مكبّرًا مع أنّه أعمل في الفاعل. قال أبو حيان: " قال ابن عصفور: إذا كان الوصف لا يستعمل الا مصغّرًا، ولم يلفظ به مكبّرًا جاز إعماله قال:

فما طعمُ راح في الزجاج مُدامه ترقرق في الأيدي كميتٍ عصيرها (٣)

في رواية ما جر (كميت)(٤).

قال الصبّان: " قوله: (خلافًا للكسائي فيهما) محلّ الخلاف، إنّما هو في عمله في المفعول به، كما أفاده الدماميني، فلا يصحّ استدلال المخالف بقوله: كميت عصيرها؛ لأنه ليس من عمله في المفعول به، مع أنّ في كون كميت اسم فاعل مصغّرًا نظرًا ظاهرًا فاعرفه" (٥).

والذي يظهر لي أنّ الخلاف في عمل المصغر مطلقًا، لأنّ اسم الفاعل ضعف بالتصغير، وبعد شبهه عن الفعل، فحقه ألا يعمل مطلقًا، لا لأنّه لم يقو على العمل في المفعول به.

ثم إنّ القول باعتبار الشبه اللفظي والمعنوي لإعمال اسم الفاعل لا يسلّم به عند الكسائي؛ لأنّه يعتبر الشبه المعنوي كافيًا لإعمال اسم الفاعل، وهذا ما بنى عليه مذهبه في إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، فلا ينبغي أنْ يلزم إلا بمذهبه،

---

(١)المقاصد الشافية ٢٧٠/٤
(٢)المساعد ١٩١/٢
(٣) البيت من الطويل، وهو لمضرس بن ربعي في الدرر: ٢٦٦/٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٣٤٠/٢. وهمع الهوامع٥٥/٣
(٤)ارتشاف الضرب ٢٢٦٨/٥
(٥)الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبالرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، د.ط، د.ت، ٤٤٥/٢

قال السيوطي: " وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس: يعمل مصغّرًا بناءً على مذهبهم أنّ المعتبر شبه الفعل في المعنى لا الصورة. قال ابن مالك في التحفة[١] وهو قوي بدليل إعماله محولًا للمبالغة اعتبارًا بالمعنى لا الصورة" [٢].

ومن كلام ابن مالك السابق يؤخذ على قول المانعين باعتبار علّة الإعمال الشبه اللفظي والمعنوي كيف أنّهم أجازوا إعمال اسم الفاعل محولًا للمبالغة مع خروجه عن زنه الفعل قال المُبرد: " فإذا أردت أنْ تكثر الفعل كان للتكثير أبنية: فمن ذلك (فعال) تقول: رجل قتال، إذاً كان يكثر القتل، فأما قاتل فيكون للقليل والكثير لأنه الأصل، وعلى هذا تقول رجلٌ ضراب وشتام كما قال:

أخا الحرب لباسًا إليها جلالها ولـيس بـولاج الخوالـف أعقـلا [٣]

فهذا ينصب المفعول به كما ينصبه (فاعل)؛ لأنّك إنّما تريد به ما تريد بفاعل، إلا أنّ هذا أكثر مبالغة ألا تراه يقول: لبّاسًا إليها جلالها، ومن كلام العرب أنا العسلَ، فأنت شراب "[٤].

فهم أجازوا إعمال اسم الفاعل محولًا للمبالغة كما اعملوه بعد تثبيته وجمعه سلامة وتكسيرًا، وفي هذه الحالات خروج عن زنة الفعل، فلم يبق إلا الشبه المعنوي، فهذا يقوّي مذهب الكسائي في إعمال اسم الفاعل المصغر باعتبار الشبه المعنوي، قال الكيشي: " وقد يخرج اسم الفاعل عن زنة الفعل لإرادة المبالغة فلا يبطل عمله، نظرًا إلى الأصل، خلافًا لبعض الكوفية كما أعمل مثنى ومجموعًا ومصحّحًا ومكسّرًا قال سعد بن ناشب:[٥]

فيا لـرزام رشـحوا بـي مقـدمًا إلى المـوت خواضًـا إليـه الكتائبـا

ومما دعا المانعين إلى ردّ رأي الكسائي أنّ التصغير والوصف من خواصِّ الأسماء، فهما يُبعدان اسم الفاعل عن شبه الفعل وهي علّة إعمال اسم الفاعل قال الأشموني: "ومن شروط إعمال اسم الفاعل المجرد ألا يكون مصغّرًا ولا موصوفًا، خلافًا للكسائي فيهما؛ لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعليه[٦].

---

(١) نقله السيوطي ولم أقف عليه
(٢)همع الهوامع ٥٤،٥٥/٣
(٣) هو للقلاخ بن حزن في الدرر: ٢٧٠/٥. كتاب سيبويه ١١١/١ شرح قطر الندى ٢٧٤
(٤)المقتضب ١١٣/٢
(٥)قائله سعد بن ناشب بن مازن بن تميم، شرح ديوان المرزوقي ٧٢/١
(٦) حاشية الصبان ٤٤٤/٢-٤٤٥

واعتُرض عليهم بأنّ التشبيه والجمع من خصائص الأسماء، مع أنّهما لا يمنعان العمل، فللكسائي ومن وافقه القول بقياس إعمال المصغّر على إعمال المكسّر وهو الذي دعا النحاس إلى القول بإعمال المصغر.

قال ابن عقيل: " فلا تمنع تثبيته ولا جمعه سلامة ولا تكسيرًا إعماله، فتقول: هذان ضاربان زيدًا، وهؤلاء ضاربون أو ضاربات أو ضوارب عمرًا، كما تقول: هذا ضارب عمرًا، وفرقوا بين التصغير والتكسير مع أنّهما من خواص الأسماء بأنّ التكسير جاء بعد استقرار العمل، فيكسّر بسبب الجريان، وفيه نظر. ومن هنا نزع النحاس رأي الكسائي" (١).

وما أجاب به المانعون من أنّ " التثنية والجمع جاءا بعد استقرار عمله مفردًا بخلاف التصغير والوصف تحكم محض" (٢).

وزعم الرضى أنّ قياس عمل المصغّر والموصوف على المثنى والمجموع ليس بشيء؛ لأنّ التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل، بخلاف المثنى والمجموع، قال: " يشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول، ألا يكونا مصغّرين ولا موصوفين؛ لأنّ التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل.ولم تخرجهما التثنيه والجمع، وجوّز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسًا على المثنى والمجموع، وليس بشيء كما ذكرنا" (٣).

والعلّة التي ذكرها الرضي غير مخرجة للتثنية والجمع بقاء صيغة الواحد فيها بخلاف التصغير، وقال: " قوله: والمثنى والمجموع مثله، أي: يعملان عمل اسم الفاعل، أمّا المثنى وجمعًا السلامة فظاهرة، لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل، وأمّا جمع المكسر، فلكونه فرع الواحد" (٤).

ولكنّ القول ببقاء صيغة الواحد في المثنى والمجموع غير كافية للإعمال؛ لأنّ التكسير فيه تغيير للبنية، وهذا ما دعا ابن مالك إلى إضافة علّة أخرى لمنع إعمال المصغر، وهو تضمن التصغير للوصف، وهو معنى غير لائق بالأفعال، قال: فإن قيل: هذا امتنع بالتصغير، لاستوائهما في تغيير نظم الواحد، فالجواب أنّ التصغير لم يُمنع لتصغير نظم الواحد فحسب، بل لكونه مغيّرًا نظم الواحد ومُحدثًا فيه معنى غير لائق وهو الموصوفية،فإنّ معنى قولك: ضُوَيْرب، ضارب صغير، والجمع وإنْ غير نظم الواحد، فليس محدثًا في المجموع معنى لا

---

(١)المساعد ١٩٢/٢
(٢) المساعد ١٩٢/٢
(٣)شرح الرضي على الكافية ٤٢٤/٣
(٤)المرجع السابق ٤٢٣/٣

يليق بالفعل، لأنّ الجمع بمعنى العطف، فمعنى قولك: ضُراب: ضارب وضـــارب وضـــارب، والعطف لائق بالفعل، فلذلك امتنع عمل اسم الفاعل بالتصغير دون التكسير، وأمّا التثنية وجمـــع التصحيح فحقيقان بأنْ يبقى العمل معهما؛ لأنّهما يساويان جمع التكسير في تضمن معنى العطف، بل ويفوقانه بأنهما لم يغيرا نظم الواحد" [١].

والراجح عندي بعد هذا العرض قول الجمهور؛ لأنّ الوارد عن العرب نصب اسم الفاعل المصغر الظرف، ولم يرد نصبه المفعول الصريح، فينبغي الاقتصار في الجـــواز علـــى مثـــل الوارد.

(١)شرح التسهيل ٣/٧٨-٧٩

المبحث السادس: إعراب ضمير الفصل بحسب ما بعده

قد يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، ضمير يسمى ضمير الفصل، ليؤذن من أول الأمر بأنّ ما بعده خبر لا نعت ويسمى عمادًا؛ لأنّه يعتمد عليه معنى الكلام، وهو يفيد الكلام ضربًا من التوكيد، نحو: زهير هو الشاعر، وظننت عبدالله هو الكاتب.

واختلف النحاة هل له موقع من الإعراب أو لا؟ على أقوال قال ابن هشام: " زعم البصريون أنّه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنّه حرف، فلا إشكال. وقال الخليل: اسم ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال، فيمن يراها غير معمولة لشيء، و(أل) الموصولة، وقال الكوفيون: له محل ثم قال الكسائي: محلّه بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحلّه بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي (ظنّ) نصب، وبين معمولي (كان) رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي (إنّ) بالعكس" [١].

ونلاحظ أنّ ابن هشام أورد المسألة وسكت عنها. ولم يصرّح بموافقة أو مخالفة، وهذا الذي نقله عنه هو المشهور عنه نسبه إليه ابن مالك [٢]، وأبو حيّان[٣]، وناظر الجيش[٤]، والسيوطي[٥]

واحتج الفراء ومن وافقه بأنْ قالوا: إنّما قلنا: " إنّ حكمه حكم ما قبله؛ لأنّه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيدًا، وكما أنّك إذا قلت: جائني زيد نفسه، كان (نفسه) تابعًا لزيد في إعرابه فكذلك العماد، إذا قلت: زيد هو العاقل، يجب أنْ يكون تابعًا في إعرابه" [٦].

وذهب الكسائي أنّ حكمه حكم ما بعده، واحتج بأنّه مع ما بعده[٧] كالشيء الواحد. " فوجب أنْ يكون حكمه بمثل حكمه". [٨]

وذهب البصريون الى أنّه لا موضع له من الإعراب. واختلفوا في أصلها، فذهب الخليل الى أنّها أسماء قال: " والله إنّه لعظيم جعلهم (هو) فصلًا في المعرفة، وتصييرهم إيّاها بمنزلة

(ما) إذا كانت (ما) لغوًا؛ لأنّ (هو) بمنزلة أبوه، ولكنّهم جعلوها في ذلك الموضع لغوًا، كما جعلوا ما في بعض بمنزلة ليس، وإنّما قياسها أنْ تكون بمنزلة كأنّما وإنّما " [٩]، ونظيره

---

(١)مغني اللبيب ٥/٥٧٠-٥٧٢
(٢)شرح الكافية الشافية ٢٤٥
(٣)التذييل والتكميل ٢/٣٠٠
(٤)تمهيد القواعد ١/٥٧١
(٥)همع الهوامع: ١/٢٢٨
(٦)الإنصاف ٥٦٧ وشرح الجزوليه للأبذي ٢/١٣٦
(٧)شرح الكافية الشافي: ٢٤٥
(٨)الإنصاف ٥٦٧
(٩)كتاب سيبويه ٢/٣٩٧

على القول أسماء الأفعال، فيمن يراها غير معمولى لشيء و (أل) الموصولة، ووافق الخليل في هذا الرأي السيرافي، وابن السراج، قال أبو سعيد: " وليس للفصل موضع من الإعراب: رفع ولا نصب ولا جر، ونظيره من الأسماء التي لا موضع لها (كاف) ذلك وذانك وأولئك ورويدك ونحو ذلك " [١] وقال أبو بكر: " الاسم: وذلك نحو (هو) كان الكلام فصلًا، فإنّه لا موضع له من الإعراب، لو كان له موضع لوجب أنْ يكون له خبر إنْ كان مبتدأ أو يكون له مبتدأ إنْ كان هو خبر" [٢].

وذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى أنّها حروف لا محل لها من الإعراب، واجتجوا بأنْ قالوا: " إنّه لا موضع لها من الإعراب؛ لأنّها إنّما دخلت لمعنى، وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سُمّي فصلًا، كما تدخل الكاف للخطاب في ذلك، وتلك تثنى وتجمع. ولاحظ لها في الإعراب، وما التي للتوكيد ولا حظ لها في الاعراب فكذلك ها هنا" [٣].

ولأنّ الغرض بها الإعلام من أوّل وهلةٍ يكون الخبر خبرًا لا صفة، فاشتدّ شبهها بالحرف، إذ لم يجأ بها إلا لمعنى في غيرها، فلم يجتمع إلى موضع من الإعراب، ولأنّه لو كان لها موضع من الإعراب لكان (إيّاي) أولى من (أنا) في نحو: (إنْ ترن أنا أقل)[٤]، ولكان (إيّاه) أولى من (هو) في نحو: (تجدوه عند الله هو خيرًا)[٥]، وإذا لم يكن لها موضع من الإعراب، فالحكم عليه بالحرفيّة أولى من الحكم بالاسميّة كما فعل بكاف ذلك ونحوه" [٦].

وأجابوا عن كلمات الكوفيين: أنّه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس في قولهم: جاءني زيد نفسه، بقولهم هذا باطل؛ لأنّ المكنيّ لا يكون تأكيدًا للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أنْ يصار إليه.

وأمّا قولهم: إنّه مع ما بعده كالشيء الواحد، فقالوا: هذا باطل أيضًا؛ " لأنّه لا تعلق بما بعده؛ لأنّه كناية عما قبله، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد"[٧]، والذي يدل على أنّه ليس توكيدًا لما قبله بمنزلة النفس ولا حكمه حكم ما بعده، قوله: إنْ كنّا لنحن الصالحين، فإنّ دخول اللام يمنع من كونه توكيدًا بمنزلة النفس فإنّك لو قلت: جاءني زيد لنفسه، لم يخبر كذلك هاهنا،

---

(١)شرح كتاب سيبويه ٩/١١٧-١١٨/
(٢) الأصول في النحو ٢/٢٥٧
(٣)الإنصاف ٥٦٨
(٤)الكهف ٣٩
(٥)المزمل ٢٠
(٦)شرح الكافية الشافية ٢٤٤-٢٤٥
(٧)المرجع السابق

وإنّ (نحن) ضمير الرفع المنفصل، والصالحين اسم مظهر منصوب، فلا يجوز أنْ يكون حكمه"[١].

ويظهر لي أنّ القول الراجح هو قول الجمهور، وذلك لتضمنه للأمرين التاليين:

١. أنّه في الحقيقه ليس ضميرًا مع أنّ دلالته على التكلّم أو الخطاب أو الغيبة، وإنّما هو حرف خالص الحرفية، لا يعمل شيئًا، فهو مثل (كاف) الخطاب في أسماء الإشارة، وفي بعض كلمات أخرى، نحو: ذلك وتلك...، فمن الأنسب تسميته (حرف فصل)، ولا يحسن تسميته (ضمير الفصل) إلا مجازًا، بمراعاة شكله، وصورته الحاليّة، وأصله قبل أنْ يكون لمجرد الفصل.

٢. أنّ الاسم الذي بعده يعرب على حسب حاجة الجُملة قبله، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود، فيجري الإعراب على ما قبل حرف الفصل وما بعده من غير التفات إليه، فكأنه غير موجود؛ " لأنّه حرف مُهمل لا يعمل، والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبرًا، ولا غيرها من أحوال الأسماء، وإذا كان غير عامل لم يؤثر في غيره تأثيرًا إعرابيًا مع فائدته التي اقتضت وجوده" [٢].

وكما ظهر رجحان قول الجمهور ظهر ضَعْف الأقوال الأخرى فمما يضعّف قول الكسائي والفراء: أنّ القول: بأنّ لها موضعًا من الإعراب يقتضي إمّا أنْ يكون رفعًا أو نصبًا بالصفة لما قبلها أو بالبدل منه، والفصل حكمه أنْ يفارق حكم ما كان مبتدأ وخبرًا في موضع خبر الأول.

فأمّا مفارقة الصّفة، فإنّ الصّفة إذا كانت ضميرًا لم يجز أنْ يوصف به غير الضمير تقول: قمت أنت، ومررت بك أنت، ولا تكون صفة للظاهر، لا تقول: قام زيد هو، ولا قام الزيدان هما، وليس الفصل كذلك؛ لأنّه يدخل بعد الظاهر.

ومفارقة البدل له: أنّك إذا أردت البدل قلت ظننتك إيّاك خيرًا من زيد، وظننته هو خيرًا منه. وإذا أردت الفصل قلت: ظننتك أنت خيرًا من زيد، وظننته هو خيرًا منه.

ومما يفصل بين الفصل وبين الصفة والبدل أنْ الفصل تدخل عليه اللام ولا تدخل على الصفه والبدل، تقول في الفصل: إنْ كان زيد لهو الظريف، وإنْ كنا لنحن الصالحين، ونصب الظريف والصالحين حكاه سيبويه عن بعض العرب وعن النحويين أجمعين، ولا يجوز أنْ تقول

---

(١)اللباب للعكبري: ٤٩٦/١

(٢)النحو الوافي ٢٤٧/١-٢٤٨

أنْ كان لنحن في الصالحين، في الصفة والبدل؛ لأنّ اللام تفصل بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه.

وأمّا مفارقته لما كان مبتدأ وخبرًا فإنّ الفصل لا يغيّر الإعراب عما كان قبل دخوله، والمبتدأ يغيره، تقول إذا أردت الفصل: كان زيد هو خيرًا منك. وإذا جعلت هو مبتدأ قلت: كان زيد هو خير منك، وليس للفصل موضع من الإعراب: رفع ولا نصب ولا جر[١].

ويضعّف قول الخليل " أنّها أسماء لا موضع من الإعراب، أنّ مثل ذلك لم يوجد في كلام العرب"[٢].

(١)شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩ /١١٧-١١٨
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٦٥/٢

المبحث السابع: نصب جزئي الجُملة بعد (ليت) و (لعل):

تدخل (إنَّ، أنَّ، كأنَّ، ليتَ، لعلَّ، لكنَّ) على الجُملة الاسمية فتنسخ حكم ركنيها، فتنصب المبتدأ ويصير اسمها، وترفع الخبر ويصير خبرها، تقول: " إنّ زيدًا قائمٌ، وبلغني أنّ عمرًا منطلقٌ، وكأنّ أباك الأسدُ، وما قام زيدٌ لكن جعفرًا قائمٌ، وليت أباك قادمٌ، ولعلّ أخاك واقفٌ" [١]. وجاءت شواهد ثابتة عن العرب نصب فيها ركنا الجملة بعد(ليت، لعل) ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

يا ليت أيام الصبا رواجعا....

وقول العرب: لعلّ أباك مُنطلقًا، واختلف العلماء في تخريج هذه الشواهد على أقوال، ومنها قول الكسائي، وهو أنّ الخبر محذوف تقديره: (كان)، ونصب الاسم الثاني بعد (ليت ولعلّ) على أنّه خبر (كان) المحذوفة، وهذا ما نقله عنه ابن هشام قال (وحكمه (ليت) أنْ ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد ينصبها كقوله:

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وبنى على ذلك ابن المعتز قوله:[٣]

مرت بنا سحرا طير فقلت لها طوباك يا ليتني إياك طوباك

والأول عندنا محمول على حذف الخبر، وتقديره: " أقبلت لا تكون خلافًا للكسائي لعدم تقدم إنْ ولو الشرطيتين" [٤]، وقال في موضع آخر: " لعلّ حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء وقد ينصبها، وزعم يونس أنّ ذلك لغة بعض العرب، وحكى لعلٍّ أباك منطلقًا وتأويله عندنا على إضمار (يوجد) وعند الكسائي على إضمار (يكون) " [٥].

ويتبين من كلام ابن هشام مخالفته لرأي الكسائي، فقوله: " لا تكون، أي: ليس تقدير الخبر في قول الشاعر: يا ليت أيام الشباب رواجعا (تكون)، ليصير (رواجعا) خبرًا لكان، ويعلّل لهذا النفي بقوله: لعدم تقدّم إنْ و لو الشرطيتين، فليس هذا من المواضع التي يطّرد فيها حذف كان" [٦].

---

(١)اللمع: ٤١
(٢) ديوان رؤبة، تصحيح وليم بن ورد، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.
(٣)المقدمة الجزولية: ١١٩
(٤)مغني اللبيب ٥١١/٣-٥١٣
(٥)مغني اللبيب ٥١٦/٣-٥١٧
(٦)حاشية الشمني ٦٩/٢

وما نقله ابن هشام في (ليت) هو الثابت عن الكسائي نسبه إليه ابن السراج قال: " قول الشاعر: يا ليت أيّام الصبا رواجعا، كأنّه قال: يا ليت أيام الصّبا لنا رواجعا، أو أقبلت رواجعًا، وقال الكسائي أضمر (كانت)" [١]، وقال:" ليت هي للتمنّي كقوله تعالى(يا ليتنا نردّ)، ويجوز عند الفراء أنْ تجري مجرى أتمنى فيُقال: ليت زيدًا قائمًا، كما يقال أتمنّى زيدًا قائمًا، والكسائي يجيز ذلك على إضمار (كان) " [٢].

وأمّا القول بإضمار (كان) بعد باقي أخوات إنّ فهو لازم مذهبه بالحمل على ليت، وقد نسب القول إليه في (ليت) خاصّة بعض المتأخرين منهم أبو حيان و الشاطبي، قال أبو حيان: " المشهور رفع أخبارهذه الحروف وذهب ابن سلام وجماعة من المتأخرين إلى جواز نصبه والكسائي الى جوازه في (ليت) " [٣].

وقال الشاطبي: " فأمّا الفراء فأجاز نصب خبر ليت وحدها، ووافقه الكسائي على ذلك" [٤].

وأمّا القول بإضمار (كان) بعد كل موضع وقع فيه نصبان بعد شيء من أخوات (إنّ) فهو نسبة المتأخرين كابن يعيش[٥]، وابن الحاجب[٦]، وابن مالك[٧]، والرضي[٨]، وابن عقيل[٩]، والبغدادي[١٠] وغيرهم.

والذي يظهر لي أنّ الأول هو القول الثابت نسبة الى الكسائي، وذلك لنقله عن المتقدمين.

ويقوّي توجيه الكسائي بإضمار (كان) بعد كل موضع نصب فيه بعد (ليت) إظهار كان بعدها كثيرًا، كقوله تعالى: (يا ليتني كنت معهم)[١١]، و(يا ليتها كانت القاضية)[١٢]، و(يا ليتني كنت

---

(١)الأصول ٢٤٨/١
(٢)المفصل ٤٠٠
(٣)التذليل والتكميل ٢٦/٥
(٤)المقاصد الشافية ٣١٠/٢
(٥)شرح المفصل ٨٤/٨
(٦)الإيضاح في شرح المفصل ٢١٤/١
(٧)شرح التسهيل ١٠/٢
(٨)شرح الرضي على الكافيه ٣٣٤/٤
(٩)المساعد ٣٠٨/١
(١٠)خزانة الأدب ٢٣٤/١
(١١)النساء ٧٣
(١٢)الحاقة ٢٧

ترابا)[١] فجاز إضمار كان هنا لكثرة إظهارها، كما جاز ذلك في: " ما أنت وزيدًا وكيف أنت وقصعة من ثريد " [٢].

وما اعترض به ابن هشام على رأي الكسائي بأنّ هو ليس موضعًا يطّرد فيه حذف كان لعدم تقدم إنْ ولو الشرطيتين، ردّ عليه الشمني وقال: " فيه نظر؛ لأنّ تقدم إنْ ولو الشرطيتين، ليس شرطًا لحذف كان وإبقاء خبرها، وإنّما هو شرط لكثرته ولا محذوف في كون هذا البيت من القليل" [٣] وقال الأمير: " قوله: لعدم تقدم إنْ ولو يقال هما للكثرة لا لأصل حذفها" [٤].

وإذا كان المنصوب الثاني معرفة لم يجز فيه إلا أنْ يكون خبر (كان) مضمرة، كما في قول الشاعر:[٥]

ليت الشبابَ هو الرجيعَ على الفتى والشيب كان هو البديء الأول

فالتقدير كان هو الرجيع [٦].

وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّ الخبر محذوف، والمنصوب الثاني حال، قال سيبويه: " هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة، لإضمارك ما يكون مستقرًا لها وموضعًا لو أضهرته، وليس هذا المضمر بنفس المظهر، وذلك إنْ مالًا وإنْ ولدًا وإنْ عددًا، أي إنّ لهم مالًا، فالذي أضمرت (لهم) ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد إنْ الناس ألب عليكم؟ فيقول: إنْ زيدًا وإنْ عمرًا أي: إنّ (لنا)، وقال الأعشى: [٧]

إنّ محلًا وإنّ مرتحلا وإنّ في السفر ما مضى مَهَلا

وتقول: إنْ غيرها إبلًا وشاء، كأنّه قال: إنّ لنا غيرها إبلًا وشاء، أو عندنا غيرها إبلًا وشاء، فالذي تضمر هذا النمو وما أشبهه، وإنتصب الإبل والشاء كانتصاب فارس: إذا قلت ما في الناس مثله فارسًا ومثل ذلك قول الشاعر:

يا ليت أيام الصبا رواجعا

---

(١)النبأ ٤٠
(٢)شرح التسهيل ١٠/٢
(٣)حاشية الشمني ٦٩/٢
(٤)حاشية الأمير ٢٢٢/١
(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٤١/١
(٦)التذييل والتكميل ٣١/٥
(٧) ديوان الأعشى، شرح محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٥٠.

فهذا كقوله: ألا ماء باردًا، كأنّه قال: ألا ماء لنا باردًا، وكأنّه قال: يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنّه قال: يا ليت أيام الصّبا أقبلت رواجع " [١].

والذي يظهر لي أنّ الكسائي أقرب إلى رأي البصريين منه إلى رأي الكوفيين؛ لموافقته إيّاهم في حذف الخبر، ولا يخالفهم إلا في تقديره إذ يقدره (كان) ناقصة، في حين يقدّره الجمهور فعلًا، أو شبه جُملة، ومدار الخلاف بينهم من حيثُ الأقرب قياسًا في مثل هذا الموضع.

" وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معًا بإنّ وأخواتها [٢] وأجازه الفراء في ليت خاصة" [٣].

وذهب إلى هذا القول ابن سلام وزعم أنّها لغة رؤبة وقومه من تميم، قال: وقال العجاج: يا ليت أيام الصبا رواجعا، وهي لغة لهم سمعت أبا عون الحرمازي يقول: ليت أيّاك منطلقًا، وليت زيدًا قاعدًا، وأخبرني أبو يعلى: أنّ منشأه بلاد العجاج، فأخذها عنهم" [٤]، ونسب أبو حنيفة الدنيوري[٥] والخوارزمي[٦] هذه اللغة إلى تميم عامة.

وممن ذهب إلى هذا المذهب من المتأخرين ابن الطراوة [٧]، وأبو محمد محمد بن السيد البطليوسي[٨].

ومن شواهد نصب الجزأين بإنّ وأخواتها حديث: " إنّ قعر جهنم سبعين خريفًا " [٩].وفي المثل: ليت القسي كلّها أرجلا " [١٠].

وقول الشاعر: [١١]

إنّ العجوز خبة جروزا تأكل كل ليلة قفيزا

---

(١)الكتاب ١٤١/٢-١٤٢
(٢)شرح الرضى على الكافيه ٣٣٤/٤
(٣)معاني القرآن: ٤١٠/١
(٤)طبقات فحول الشعراء ٧٨-٧٩
(٥)نقلها عنه البغدادي في خزانة الأدب ٢٣٠/١٠
(٦)شرح المفصل ٢٨٧/١
(٧)شرح الجزوليه للشلوبين ٤-٨
(٨)همع الهوامع ٤٣١/١
(٩)مغني اللبيب: ١/ ٢٨٨
(١٠)مجمع الأمثال ١٨٧/٢
(١١) الرجز بلا نسبة في الدرر ١٦٧/٢، وهمع الهوامع: ١/ ٤٣١

وقول عمر بن أبي ربيعة: [١]

إذا أسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إنْ حراسنا أسدًا

وقال آخر:[٢]

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

وقال آخر: [٣]

ليت هذا الدهر دهرًا لا نرى فيه عريبا

وخرج بعض العلماء قراءات قرآنية على لغة نصب الجزأين ومنها: قولة تعالى:" إنّك أنت علام الغيوب" [٤] قرأ يعقوب بنصب علّام [٥].

قال السمين الحلبي بعد أنْ ذكر تخريجات العلماء لهذه القراءة: " ولم أرهم خرجوها على لغة من ينصب الجزأين بـ (إنّ) وأخواتها ولو قيل به لكان صوابا" [٦].

وقال تعالى:" إنّ ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيّام ثم استوى على العرش يُغشي الليل النهار يطلبه حثيثًا" [٧] بنصب لفظ الجلالة (الله) وهي قراءة بعض المدنيين وبكار بن أبان[٨]، قال السمين الحلبي: " قوله تعالى(إنّ ربكم الله)، الجمهور على رفع الجلالة خبرًا لـ(إنّ) ويضعف أنْ تجعل بدلًا من اسم (إنّ) على الموضع عند من يرى ذلك، والموصول خبر لـ (إنّ) وكذا لو جعله عطف بيان، ويتقوّى هذا بنصب الجلالة في قراءة بكار، فإنّهما فيها بدل أو بيان لاسم (إنّ) على اللفظ، ويضعف أنْ تكون خبرها عند من يرى نصب الجزأين فيها كقوله:

إذا أسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافًا إنْ حراسنا أسْدا

---

(١) هو لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني: ٣٩٤، ولم أقع عليه في ديوانه.
(٢) الرجز لمحمد بن ذؤيب، مغني اللبيب: ٣/ ٨٢
(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ٤٣٠-٤٣٤.
(٤)المائده ١٠٩
(٥)البحر المحيط: ٤/ ٥٤
(٦)الدر المصون ٤/٤٩٠-٤٩١
(٧)الأعراف ٥٤
(٨)البحر المحيط: ٤/ ٣٠٩

وقوله:

إنّ العجـــــوز خبـــــة جـــــروزا تأكـــــل كـــــل ليلـــــة قفيـــــزا

قيل ويؤيّد ذلك قراءة الرفع، أي: في جعلها إيّاه خبرًا، " فالموصول نعت لله أو بيان له أو بدل منه أو يجعل خبرًا لـــ (إنّ) على ما تقدّم من التخاريج، ويجوز أنْ يكون معطوفًا على المدح رفعًا أو نصبًا"[١].

وقوله تعالى: " إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم" بتخفيف (إن) ونصب (عبـــاد) فهي قراءة سعيد بن جبر[٢].

وقال أبو حيّان: " وقرأ ابن جبر (إنْ) خفيفة و (عبادًا أمثالكم) بنصب الدال واللام، واتفق المفسّرون على تخريج هذه القراءة على أنّ (إنْ) هي النافية، أعملت عمل ما الحجازية فرفعـــت الاسم ونصبت الخبر

والذي يظهر لي أنّ هذا التخريج الذي خرّجوه من أنّ (إن) للنفي لـــيس بصـــحيح؛ لأن قراءة الجمهور تدلّ على إثبات كون الأصنام عبادًا أمثال عابديها، وهذا التخريج يدلّ على نفـــي ذلك، فيؤدّي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر، وهو لا يجوز بالنسبه إلى الله تعـــالى، وقـــد خُرّجت هذه القراء في التسهيل على وجه غير ما ذكروه وهو أنّ (إنْ) هي المخففه من الثقيلـــة وأعملها عمل المشددة، وقد ثبت أنّ (إنْ) المحققة يجوز إعمالها عمل المشدّدة في غير المُضمر

بالقراءة المتواترة (وإنْ كلا لمّا)[٣]، وبنقل سيبوية عن العرب، ولكنّه نصب في هذه القراءة القراءة خبرها نصب عمر بن أبي ربيعة المخزومي في قوله:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافًا إن حراسنا أسدا

وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار (إنّ) وأخواتها، واستدلوا علـــى ذلـــك بشواهد ظاهره الدلالة على صحّة مذهبهم، وتأوّلها المخالفون. فهذه القراءة الشّاذة تتخرج علـــى هذه اللغة أو تتأوّل على تأويل المخالفين لأهل هذا المذهب، وهو أنّهم تأوّلوا المنصـــوب علـــى إضمار الفعل كما قالوه في قوله: " يا ليت أيام الصبا رواجعا" إنّ تقديره: أقبلت رواجعا، فكذلك تؤوّل هذه القراءة على إضمار فعل تقديره إنّ الذين تدعون من دون الله تدعون عبادًا أمثـــالكم،

---

(١)الدر المصون ٤/٣٣٨-٣٣٩
(٢)البحر المحيط: ٤ /٤٤٠
(٣)سورة هود

وتكون القراءتان قد توافقتا على معنى واحد، وهو الإخبار أنّهم عباد، ولا يكون تفاوت بينهما وتخالف لا يجوز في حق الله تعالى" [١].

وقولة تعالى: (إنّ الله بالغ أمره)[٢]، قرا المفضّل (بالغًا) بالنّصب و(أمره) بالرفع، قال أبو حيّان: " ويجوز أنْ تخرج هذه القراءة على قول من ينصب بأنّ الجزأين" [٣].

وهذه الشواهد عند جمهور البصريين لا حُجّة فيها لإمكان ردّه إلى ما أجمع على جوازه " فخبر (ليت) محذوف، وذلك المنصوب الذي زعموه خبرًا هو منصوب على الحال أو على خبر كان مضمره" [٤].

والذي يظهر لي بعد هذا أنّ نصب الجزأين ثابت عند العرب لغة ومؤوّل نحويًا على الحذف والتقدير، حملًا للباب على ما اشتهر عن العرب وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر.

---

(١)البحر المحيط ٤٤٠/٤
(٢)الطلاق ٣
(٣)البحر المحيط ٢٧٩/٨
(٤) شرح التسهيل ٩/٢

المبحث الثامن: رفع المضارع بعد حذف أنْ الناصبة والجّار

اختلف النّحاة في إعراب الأفعال المرفوعة (تعبدون) و (تسفكون) في قولة تعالى: (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلّا الله)، (وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم)[١]، على أقوال فيما يلي تفصيلها:

نقل ابن هشام هذا الخلاف فقال: " من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو: (أم لكم أيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة إنّ لكم لما تحكمون)[٢]، (وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله)، (وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم)، وذلك لأنّ أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون، منهم الزجاج ويوضّحه: (وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبينه للناس)[٣] وقال الكسائيّ والفرّاء ومن وافقهما: " التقدير بأنْ لا تعبدوا إلا الله، وبأنْ لا تسفكوا ثمّ حذف الجار، ثمّ (أنْ) فارتفع الفعل. وجوّز الفراء أنْ يكون الأصل النّهي، ثم أخرج مخرج الخبر، ويؤيّده أنّ بعده (وقولوا) و (أقيموا) و (أتوا) "[٤].

وقال الرازي: " قال الكسائيّ رفعه على: أنْ لا يعبدوا كأنّه قيل: أخذنا ميثاقهم بأنْ لا يعبدوا إلا أنّه لما سقطت (أنْ) رفع الفعل كما قال طرفة:[٥]

ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى وأنْ أشهد اللذات هل أنت مخلدي

أراد أنْ أحضر ولذلك عطف عليه (أنْ)"[٦].

ووافق الكسائيّ في هذا القول الفرّاء، قال: "رفعت (تعبدون) لأنّ دخول (أنْ) يصلح فيها، فلما حذفها الناصب رفعت كما قال الله: (قل أفغير الله تأمرونّي أعبد)[٧]، وكما قال (ولا تمنن تستكثر)[٨] وفي قراءة عبدالله (ولا تمنن أنْ تستكثر) فهذا وجه من الرفع فلما لم تأت بالناصب رفعت"[٩].

---

(١) البقره ٨٣-٨٤
(٢) القلم ٣٩
(٣)ال عمران ١٨٧
(٤)مغني اللبيب ١٣١/٥-١٣٢
(٥)ديوان طرفة بن العبد، نشر دار صادر بيروت، ١٩٦١.
(٦)تفسير الرازي ١٧٥/٣
(٧)الزمر ٦٤
(٨)المدثر ٦
(٩)معاني القران ٥٣

وذهب إلى هذا القول أبو الحسن الأخفش[١]، قال الزجاج: " ويجوز أنْ يكون رفعه على إسقاط (أنْ) على معنى(ألّا تعبدوا)، فلمّا سقطت (أنْ) رفعت، وهذا مذهب الأخفش وغيره من النحويين " [٢].

واحتجوا لصحّة مذهبهم بأنّ لها نظائر من كلام العرب في قول الشاعر:

ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

الأصل على أنْ أحضر الوغى فجرى فيها المثل ما جرى في الآية [٣].

وذهب سيبويه إلى أنّ (لا تعبدون) في الآية جواب القسم، لأنّ (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل)، يجري مجرى القسم، قال: (واعلم أنّك إذا أخبرت عن غيرك أنّه أكد على نفسه، أو على غيره، فالفعل يجري مجراه حيث حلفت أنت، وذلك قولك: أقسم ليفعلن، واستحلفته ليفعلن، وحلف ليفعلن ذلك، وأخذ عليه لا يفعل ذلك أبدًا، وذاك أنّه أعطاه من نفسه في هذا الموضع مثل ما اعطيت أنت من نفسك حيث حلفت، كأنّك قلت حين قلت: أقسم ليفعلن، وقال: والله ليفعلن، وحين قلت: استحلفته ليفعلن، قال له: والله ليفعلن، ومثل ذلك قولة تعالى: (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله)[٤] وقال: "إذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أنْ تحلف، وذلك قولك والله لا أفعل"[٥].

وهذا رأي الأكثرين، ومنهم الزجاج، قال: " ورفع تعبدون بالتاء على ضربين، على أنْ يكون جواب القسم، لأنّ أخذ الميثاق بمنزلة القسم، والدليل على ذلك قولة تعالى: (وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبينه للناس) فجاء جاوب القسم باللام فكذلك هو بالنفي بلا " [٦].

وجوّز الفراء أنْ يكون الأصل النّهي، ثم أخرج مخرج الخبر، وقال: " وفي قراءة أُبيّ: (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله) ومعناها الجزم بالنّهي، وليست بجواب لليمين، ألا ترى أنّه قال: (وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا ما أتيناكم بقوة واذكروا ما فيه

---

(١)معاني القرآن للأخفش ١٣٣/١
(٢)معاني القرآن وإعرابه ١٦٢/١
(٣)معاني القرآن للاخفش ١٣٣/١-١٣٤
(٤)الكتاب ١٠٦/٣
(٥)الكتاب ١٠٥/٣
(٦)معاني القرآن وإعرابه ١٦٢/١

لعلّكم تتقون) فأمروا، والأمر لا يكون جوابًا لليمين، لا يكون في الكلام أنْ تقول: والله قم، ولا أنْ تقول: والله لا تقم " ويدل على أنّه نهي وجزمٌ أنّه قال: (وقولوا للناس حسنا)، كما تقول: أفعلوا ولا تفعلوا، أو لا تفعلوا و افعلوا " [١].

وهناك أوجه إعرابية في الآية غير ما ذكر، ومنها: أنّها في محل نصب على الحال من (بني إسرائيل)، وفيها حينئذ وجهان أحدهما: أنّها حال مقدّرة بمعنى أخذنا ميثاقكم مقدرين التوحيد أبدًا ما عاشوا، والثاني أنّهما حال مقارنة بمعنى أخذنا ميثاقكم ملتزمين الإقامة على التوحيد، قاله: أبو البقاء[٢]، وسبقه إلى ذلك قطرب والمبرد[٣]، قال السمين الحلبي: " وفيه نظر من حيث مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع الجائز فيها ذلك على الصحيح، خلافًا لمن أجاز مجيئها من المضاف إليه مطلقًا، لا يقال المضاف إليه معمول في المعنى لميثاق؛ لأنّ ميثاقًا إمّا مصدر أو في حكمة، فيكون ما بعده إمّا فاعلًا أو مفعولًا، وهو غير جائز؛ لأنّ من شرط عمل المصدر غير الواقع موقع الفعل أنْ ينحل لحرف مصدري وفعل هذا لا يحل لهما، لو قدرت: وإذا أخذنا أنْ نواثق بني إسرائيل أو يواثقنا بنو إسرائيل لم يصح، ألا ترى أنّك لو قلت: أخذت علم زيد لم يتقدّر بقول: أخذت أنْ يعلم زيد" [٤].

ومن الأوجه في الآية: أنْ تكون الحال محذوفة والتقدير أخذنا ميثاقهم قائلين كذا وكذا وحذف القول كثيرًا [٥].

وأجاز الزمخشري أنْ يكون منصوبًا بقول محذوف، وذلك القول ليس حالًا، بل مجرد إخبار، والتقدير: وقلنا لهم ذلك، ويكون خبرًا في معنى النهى، كما تقول: تذهب إلى فلان، تقول له كذا، تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنّه كأنّه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبره عنه، وتنصره قراءة أُبيّ وعبدالله (وقولوا) [٦] وعقّب السمين الحلبي على رأي الزمخشري بقوله: " وهو كلام حسن جدًا" [٧].

---

(١)معاني القران ١/٥٣-٥٤
(٢)البتيان ١/٨٣-٨٤
(٣) البحر المحيط ١/٤٥
(٤)البحر المحيط ١/٤٥١
(٥)التبيان ١/٨٤
(٦)الكشاف ١/٢٩٠
(٧)الدر المصون ١/٤٦٠

ومن الأوجه في الآية: أنْ يكون التقدير: أنْ لا تعبدون، وتكــون أنْ مفســرة لمضــمون الجُملة؛ لأنّ في قوله: (أخذنا ميثاق بني إسرائيل) معنى القول، فحذف أنْ المفسرة وأبقى المفسر، ذكره الزمخشري[١]، قال أبو حيان وفي حذف المفسره نظر[٢].

ومن الأوجه الإعرابية: أنْ تكون الجُملة تفسيرية، فهي مفسرة لأخذ الميثاق، وذلك أنّه لما ذكر تعالى أنّه أخذ ميثاق بني إسرائيل كان في ذلك إبهام للميثاق ما هو؟ فأتى بهــذه الجُملــة المفسرة له، ولا محل لها حينئذٍ من الإعراب " [٣].

ويظهر لي أنّ أقرب الأوجه في الآية قول سيبويه، وهو أنّها جواب القســم؛ لأنّ قولــه: (أخذنا ميثاق بني إسرائيل)، في معنى القسم، قال: استحلفناهم لا يعبدون.

---

(١)الكشاف ٢٩٠/١

(٢)البحر المحيط ٤٥١/١

(٣)المرجع السابق.

المبحث التاسع: التاء والكاف في أرأيتك نوعهما وإعرابهما

" أصلها (رأى) العلميّة، ثم دخلت عليها الهمزة التي للاستفهام، فصار معناه حينئذٍ: أعلمت؟ فهي تتعدى لمفعولين، ثم نُقل من الاستفهام إلى إنشاء آخر، وهو طلب الإخبار أي: أخبرني" [١].

واختلف العلماء في حكم التّاء والكاف المقترنين بها على أقوال، ومنها ما نقله ابن هشام في سياق بيانه لمواضع زيادة الكاف عن الكسائي، وهو أنّ التاء في موضع رفع والكاف في موضع نصب، ومنها – مواضع زيادة الكاف – زيادتها في هذه الصيغة على اختيار ابن هشام، قال: " وحرف لا محل له ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة: لاسم الإشارة نحو: (ذلك)، و(تلك)، وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم: إيّاك وإيّاكما، ونحوهما، هذا هو الصحيح " [٢].

وقول سيبويه: " بأنّ التاء فاعل، والكاف حرف خطاب لبعض أسماء الأفعال، نحو: رويدك، والنّجاءَك، نحو: أرأيتك هذا الذي كرَّمت عليَّ، ومذهب الفراء معاكس لذلك، فقال: التاء حرف خطاب، والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه، ويردّه صحة الاستغناء عن الكاف، وأنّها لم تقع قطّ مرفوعة" [٣].

وقال الكسائي التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أنْ يصحّ الاقتصار على المنصوب في نحو: أرايتك زيدًا ما صنع؛ لأنّه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتم عنده و أرأيتك (هذا الذي كرَّمت عليّ)، والمفعول الثاني محذوف أي: كرّمته علي وأنا خير منه"؟[٤].

فابن هشام يخالف الكسائي ويرد رأيه؛ لأنّه يلزم من قول الكسائي في المسألة: الاقتصار على المفعول الثاني (زيدًا) في قولهم: أرأيتك زيدًا ما صنع، لأنّ الفعل قد أخذ مرفوعه (التاء) ومفعوليه (الضمير والاسم الظاهر)، ولكن المعنى لا يتمّ بل لا بدّ من جملة استفهام، وهذا ما يدل على بطلان ما ذهب عليه الكسائي.

وهذا الرأي الذي نقله ابن هشام نقله ثعلب قال: " وقول الله عز وجل: (أرأيتك هذا الذي كرّمت عليّ) قال أبو العباس: العرب تقول أرأيتك وأرأيتكما أرأيتكم، وكذا المؤنث: أريتك وأريتكما وأريتكنّ، بفتح التاء وتثنية الكاف وجمعها للمؤنث والمذكر، هذا في جميع العربية.

---

(١)حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٤٥٩/١
(٢)مغني اللبيب ٢٧/٣
(٣) المرجع نفسه
(٤)المرجع نفسه ٢٨/٣

قال الفراء: " إذا كان بمعنى أخبرني فأتبعه الاستفهام فيقولون: أرأيتك زيدًا هل قام، وأين هو ومتى ذهب؟ وادّعى الفراء أنّ الكاف قامت مقام التاء، فلذلك وحّدوا التاء وثنّوا الكاف وجمعوها وربما همزوه، وقال الكسائيّ: " إنّما تركوا الهمز ليفرقوا بينه وبين رأي العين، وقال الكسائي: الكاف موضع نصب، وقال أهل البصرة: الكاف لا موضع لها إنّما هي للخطاب هذا قول أهل العربية أجمعين "(١).

ونسب إليه ابن خالوية، قال: " وفي الكاف التي بعد التاء ثلاثة أقوال: فتكون في موضع نصب في قول الكسائي، التقدير: أرأيت نفسك، وتكون في موضع رفع في قول الفراء، والتقدير: أرأيتك أنت نفسك، ولا موضع للكاف في قول البصريين، وإنّما دخلت للخطاب كما قيل: ذاك وذلك" (٢)

وتبيّن من خلال النصوص السابقة أنّ أقوال العلماء في المسألة كالآتي:

رأي سيبويه:

يرى سيبويه أنّ الكاف التي تلحق (أرأيتك) حرف خطاب يفيد التوكيد والاختصاص وليست ضميرًا، والتّاء هي علامة المُضمر المخاطب المرفوع مستدلًا بقول العرب: "أرأيتك فلانًا ما حاله؟" قال: " وإنّما جاءت هذه الكاف توكيدًا وتخصيصًا...، وممّا يدلّك على أنّه ليس باسم قول العرب: أرأيتك فلانًا ما حالُه؟ فالتّاء علامة المضمر المخاطب المرفوع، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنيًا كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلًا عليك عن قولك: يا زيدُ استغنيت، فإنّما جاءت الكاف في أرأيتك والنّداء توكيدًا وما يجيء في الكلام توكيدًا، وما يجيء في الكلام توكيدًا لو طرح كان مستغنى عنه كثير"(٣).

ويُفهم من قول سيبويه أنّ التّاء في (أرأيت)، ضمير الفاعل، وأنّ الكاف حرف خطاب زائد لا موضع له يجوز إثباته، وحذفه. غير أنّ إثباته يفيد التوكيد والاختصاص أي: أنّ الكاف حرف يدل على اختلاف المخاطب، والتّاء مفردة مفتوحة دائمًا، وهذا يعني أنّ الفعل: رأيت قلبي، ينصب مفعولين، إلا أنّ الاستفهام خرج عن معناه الحقيقي إلى معنى الأمر وصار يعني: أخبرني، وعلى ذلك يحتاج إلى مفعولين بهما، الأول ظاهر هو اسم الإشارة " هذا " والثاني مقدّرٌ هو: لِمَ أكرمته علي، كما تقول: أرأيتك أخاك ما يصنع؟ أي: أخبرني عن أخيك ما يصنع"(٤).

---

(١)ابن يحيى، أبو العباس أحمد، مجالس ثعلب، ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر. ٢١٦/١-٢١٧

(٢) إعراب ثلاثين سورة ٢٠٢

(٣)الكتاب ١٤٥/١

(٤)الحلواني، محمد خير، المختار من أبواب النحو، ط١، مكتبة دار الشروق، بيروت، د.ت، ص٢٩٣.

ومذهب سيبويه هذا هو مذهب البصريين عامة [١] وممن حذوا حذوه، وهم أبو الحسنالأخفش[٢]، وأبو العبّاس المبرّد [٣]، وأبو إسحاق الزجاج[٤]، وأبو جعفر النحّاس [٥]، وأبو علي الفارسي[٦]، وابن جني [٧]، وأبو القاسم الزمخشري [٨]، وأبو البقاء العكبري [٩]، والغابري [١٠].

وتابعهم من المتأخرين ابن يعيش[١١]، وابن مالك [١٢]، والمرادي [١٣]، والرضي[١٤]، والصبان[١٥] وابن هشام يختار هذا القول ويصحّحه.

ويؤكّد ابن جنّي أنّ الكاف في (أرأيتك) حرف خطاب، لا موضع لها من الإعراب، وأنّ (زيدًا) في تركيب " أرأيتك زيدًا ما صنع" هو المفعول الأوّل، و " ما صنع " هوالمفعول الثاني، حيث يقول: " وأمّا قولهم: أرأيتك زيدًا ما صنع؟ فإنّما الكاف هنا أيضًا للخطاب...، ولا يحوز أنْ تكون اسمًا؛ لأنّ زيدًا هو المفعول الأوّل، و " ما صنع " هوالمفعول الثاني، فالكاف إذن لا موضع لها من الإعراب" [١٦]

رأي الفرّاء:

ويذهب الفراء مذهبًا آخرَ وهو أنّ الكاف ضمير نصب استعير للرفع، أي: أنّها في موضع الفاعل استُعيرتْ ضمائر النّصب للرفع، قال الفراء: "وموضع الكاف نصب تأويله رفع"[١٧]، وينزل الكاف هنا منزلة الكاف في (دونك) في كونها مجرورة لفظًا مرفوعة معنى فيقول: " كما

---

(١)نسبه اليهم أبو حيان في البحر المحيط ١٢٩/٤
(٢)معاني القرآن ١٧٩
(٣)المقتضب ٢٧٧/٣
(٤)معاني القرآن وإعرابه ٢٤٧/٢
(٥)إعراب القرآن ٤٣٢/٢
(٦)الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، المسائل الحلبيات، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م ٧٥
(٧)سر صناعة الاعراب ٣٠٩/١
(٨)الكشاف ٣٤٤/٢
(٩)العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، وعيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦، ٤٩٥/١.
(١٠) التبيان ٤٩٥/١
(١١) شرح المفصل ١٣٤/٣
(١٢) شرح التسهيل ٢٤٧/١
(١٣)الجنى الداني ٩٣
(١٤)شرح الرضى على الكافية ١٦٢/٤
(١٥)حاشية الصبان ٢٣٠/١
(١٦) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٣١١/١.
(١٧) معاني القرآن: ٣٣٣/١.

أنّك إذا قلت للرجل: (دونك زيدًا) وجدت الكاف في اللفظ خَفْضًا، وفي المعنى رفعًا؛ لأنهّا مأمورة" [١]، يريد أنّ الكاف وإنْ كان لفظها المنصوب في نحو أرأيتك إلا أنّها مرفوعة المحل والتّاء عنده حرفُ الخطاب.

وهذا المذهب مردود من جهتين: الأولى أنّ الكاف في بعض الأحيان تسقط من هذا التركيب، فيستغنى عنها، ولو كانت هي الفاعل لما أمكن ذلك، ففي القرآن الكريم: " أرأيت الذي ينهى، عبدًا إذا صلّى "[٢]، والثانية أنّه لا يعهد أنها وقعت فاعلًا في غير هذا الموضع؛ لأنها ضمير نصب وجر، وليست ضمير رفع.[٣].

يقول أبو حيّان " ومذهب الفرّاء أنّ التّاء هي حرفُ خطاب كهي في أنت، وأنّ أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل استُعيرت ضمائر النصب للرفع" [٤].

رأي الكسائي:

ويرى الكسائي جعل الكاف في(أرأيتك) في موضع نصب، كأنّ الأصل: أرأيتك نفسك على غير هذه الحال، فهذا يثنّى ويُجمع ويؤنّث، فيقال:أرَأيْتُماكُما، وأرَأيْتُموكم، وأرأيْتكنّ، أوقع فعله على نفسه، وسأله عنها، ثم كثر به الكلام حتى تركوا التّاء موحّده للتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع [٥].

وقول الكسائي أنّ التّاء فاعل، والكاف مفعول به، وهذا الرأي ضعيفٌ أيضًا، إذ لو كانت الكاف مفعولًا، لكان " زيدًا " مفعولًا به ثانيًا في مثل قولك: أرأيتك زيدًا ما صنع؟ والمعروف أنّه لا يجوز الاقتصار على: زيد، في العبارة السّابقة؛ لأنّ الفائدة لا تتمّ عنده، وهذا يدلّ على أنّ الكاف للخطاب، وليس مفعولًا به.

وقد اعترض أبو علي الفارسي وابن جنّي على قول الكسائي، بأنّ الكاف لو كانت في موضع نصب لوجب أنْ يكون الاسم الواقع بعدها إيّاها في المعنى. وفي كوْن الاسم الواقع بعدها غير دلالة على أنّها ليست المفعول الأوّل، فإذا لم تكنْ المفعول الأوّل لمْ يكنْ لها موضع من الإعراب، كما ليس لكاف (ذلك) و(هنالك)، و (رويدك) في من جعله اسمًا للفعل موضع

---

(١)الدر المصون: ٦٢١/٤، ومعاني القران ٣٣٣/١
(٢)العلق: ٩
(٣)الحلواني، محمد خير المختار، من أبواب النحو، ط١، مكتبة دار الشروق، بيروت، د.ت، ص٢٩٣.
(٤)البحر المحيط ١٢٩/٤
(٥) تفسير الطبري ٢٤٠/٩

الإعراب، ومثل هذه الكاف تاء(أنت). فأما الاسم المنصوب بعد(أريتك) فالمفعول الأوّل، وما بعده من الاستفهام في موضع المفعول الثاني، وموضعه نصب بذلك" [١].

وقال:" ويدلُّ على امتناع الكاف من أنْ تكونَ في موضع نصب أنّها لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأوّل من المفعولين اللذين يقتضيهما (رأيت)، والمفعول الأوّل في المعنى هو المفعول الثاني. فأنت إذا قلت: أرأيتك زيدًا ما فعل، وأرأيتك زيدًا هذا الذي كرّمت علي، استحال أنْ يكون المخاطب غائبًا، فلا يكون إذنْ المفعول الأوّل، فإذا لم يكن إيّاه علمت أنّه لا موضع له، وأنّ (زيدًا) في موضع المفعول الأوّل، وما بعده في تقدير المفعول الثاني. فإن قيل: فمن الأفعال ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، والمفعول الأوّل منهم لا يكون الثاني. فإنْ قلت: فمن الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل والمفعول الأوّل منهم لا يكون الثاني فلم لا يكون: أرأيتك كذلك أيضًا؟ قيل: إنّ هذا الفعل ليس من تلك الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين، ولو كان منها لجاز أنْ تعديها إليهم في غير الموضع، وامتناعه من ذلك فيما عداه هذا الذي يفسد هذا الاعتراض" [٢].

وابن جني يعترض على رأي الكسائيّ ويقول: " فإنْ قلت فهلّا جعلتَ الكاف هي المفعول الأوّل وزيدًا هو المفعول الثاني، فذلك غلط من قبلَ أنّ السؤال إنّما هو عن زيد في صنيعه، ولست تسأل عن المُخاطب ما صنع، وأيضًا فلو كانت الكاف هي المفعول الأوّل، وزيد هو المفعول الثاني، لجاز أنْ تقتصر على زيد فتقول: أرأيتك زيدًا؟، كما تقول: ظننتك زيدًا،

فحاجة زيد إلى ما بعده تدلُّ على أنّه هو المفعول الأوّل، وأنّ ما بعده في موضع المفعول الثاني. وأيضًا فإنّا نجد معنى أرأيتك زيدًا ما صنع، وأرأيتَ زيدًا ما صنع، واحدًا، فدلّ هذا على أنّ الكاف للخطاب، وليست مغيّرة شيئًا من الإعراب، وأيضًا فلو كانت الكاف هي المفعول الأول، و (زيدًا) هو المفعول الثاني لوجب أنْ تقول للمؤنث: أرأيتِكِ زيدًا، فتكسر التاء كما تقول: ظننتِكِ قائمة، ولوجب أنْ تقول للاثنين: أرأيتماكُما الزيدين، كما تقول: ظننتماكُما قائمين، وكذلك في الجماعة المذكّرة والمؤنثة، فترك العرب هذا كلّه، وإقرارهم التاء المفتوحة على كلِّ حال يدلُّ على أنّ لها وللكاف في هذا النحو مذهبًا ليس لهما في غير هذا الموضع" [٣].

يتبيّن من قول ابن جني أنّ الكاف حرف خطاب، ولا يمكن أنْ تكون مفعولًا أوّل للأسباب الآتية:

---

(١)المسائل الحلبيات: ٧٥-٧٦

(٢)الفارسي، أبو علي، المسائل العسكريّة، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣هـ.: ١٣٩

(٣) سر صناعة الإعراب: ١/ ٣١١-٣١٢

أولًا: أنّ السؤال في قولنا: أرَأيْتَكَ زيدًا ما صنع، إنّما هو عن زيد.

ثانيًا: أنّه لا يجوز الاقتصار على زيد في الجُملة السّابقة؛ لأنّ الفائدة لا تتمُّ عنده.

ثالثًا: أنّ معنى الجُملة السّابقة، ومعنى أرَأيْتَ زيدًا ما صنع واحد.

رابعًا: ثبات التّاء موحّدة مفتوحة.

وأمّا البصريون فعلّلوا لمذهبهم بأنّ: " (الكاف) لو كانت اسمًا استحال أنْ تُعَدّي (رأيت) إلى مفعولين الأوّل هو الثّاني، والثّاني هو الأوّل" (١).

ويستدلّ أبو البقاء العكبريّ على أنّ (الكاف) في (أرأيتك) حرفُ خطاب جيء به للتأكيد، وليست اسمًا بـ " أنّها لو كانت اسمًا، لكانت إمّا مجرورة، وهو باطلٌ، إذ لا جار هنا. أو مرفوعة، وهو باطلٌ أيضًا لأمرين، أحدهما: أنّ الكاف ليست من ضمائر المرفوع، والثاني: أنّه لا رافع لها، إذ ليست فاعلًا؛ لأنّ التّاء فاعل، ولا يكون لفعل واحد فاعلان.

وإمّا أنْ تكون منصوبة وذلك باطلٌ، لثلاثة أوجه، أحدها: أنّ هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، كقولك: أرأيت زيدًا ما فعل، فلو جعلت الكاف مفعولًا لكان ثالثًا. والثاني: أنّه لو كان مفعولًا لكان هو الفاعل في المعنى، وليس المعنى على ذلك، إذ ليس الغرض: أرأيت نفسك، بل: أرأيت غيرك، ولذلك قلت: أرأيتك زيدًا، وزيدٌ غير المخاطب، ولا هو بدل منه.

والثالث: أنّه لو كان منصوبًا على أنّه مفعول لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في التاء، فكنت تقول: أرأيتما كما وأرأيتموكم وأرأيتكن" (٢).

واحتجّ أبو علي لمذهب البصريين بما يردّ مذهب الكسائي من أنّ الكاف هي المفعول، ومذهب الفرّاء أنّ الكاف هي الفاعل، فليس إلا القول بأنّها حرف للخطاب، قال: " فأمّا القول في: (أرأيتك زيدًا ما فعل)، وفتح التاء في جميع الأحوال، فالقول في ذلك: أنّ الكاف في (أرأيتك) لا يخلو من أنْ يكون للخطاب مجرّدًا ومعنى الاسم مخلوع منه، أو يكون دالًا عليه مع دلالته على الخطاب، فالدليل على أنّه للخطاب مجردًا من علامة الاسم أنّه لو كان اسمًا لوجب أنْ يكون الاسم الذي بعده في نحو قوله: (أرأيتك هذا الذي كرمت علي؟)، وقولهم: (أرأيتك زيدًا ما صنع؟) لو كان الكاف اسمًا ولم يكنْ حرفًا للخطاب لوجب أنْ يكون الاسم الذي بعده الكافُ الكافَ في المعنى ألا ترى أنّ (أرأيت): يتعدّى إلى مفعولين يكون الأوّل منها هو الثّاني في

---

(١)المقتضب: ٣/ ٢٧٧.
(٢)التبيان: ١/ ٤٩٥.

المعنى، وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكاف، وإنّما هو غيره دلالة على أنّه ليس باسم، وإذا لم يكن اسمًا كان حرفًا للخطاب مجرّدًا من معنى الاسميّة، كما أنّ الكاف في (ذلك، وهنالك) للخطاب وكما أنّ التّاء في (أنت) كذلك، فإذا ثبت أنّه للخطاب معرّىً من معنى الاسميّة ثبت أنّ التّاء لا يجوز أنْ يكون فيه معنى الخطاب، ألا ترى أنّ لا ينبغي أنْ تلحق الكلمة علامتان للخطاب، كما لا تلحقها علامتان للتأنيث، ولا علامتان للاستفهام، فلمّا لم يجزْ ذلك أفردت التّاء في جميع الأحوال لمّا كان الفعل لا بدّ له من فاعل، وجُعل في جميع الأحوال على لفظ واحد؛ لأنّ ما يلحق الكاف من معنى الخطاب يبين الفاعلين، فيخصص التأنيث من التذكير، والتثنية من الجمع، ولو لحقت علامة التأنيث والجمع التّاء لاجتمعت علامتان للخطاب، ومما يلحق التاء ومما يلحق الكاف، فلمّا كان ذلك يؤدّي إلى ما لا نظير له رُفض، وأُجري على ما عليه سائر كلامهم من هذا النحو" [١].

وأمّا الفرّاء فبنى رأيه على استعارة ضمائر النّصب للرفع في مثل قولهم: (لولاك)، فالكاف في موضع رفع. كما يُقال: (لولا أنْتما)، وإنْ صلح هذا؛ لأنّ الصّورة في مثل هذا صورةٌ واحدةٌ في الرفع والنّصب والخفض، أزيل الأسناد عن التّاء إلى الكاف" [٢].

وقد انتصر أبو بكر بن الأنباري لمذهب الفرّاء بأنْ قال: " لو كانت الكاف توكيدًا لوقعت التثنية والجمع بالتّاء، كما يقعان بها عند عدم الكاف، فلمّا فُتحت التاءُ في خطاب الجّمع ووقع ميْسَم الجمع لغيرها كان ذلك دليلًا على أنّ الكاف غيرُ توكيد. ألا ترى أنّ الكاف لو سقطت لم يصلح أنْ يُقال لجماعة: أرأيت، فوضح بهذا انصرافُ الفعل إلى الكاف وأنّها واجبةٌ لازمةٌ مفتقر إليها" [٣].

ويُخطّئ الزجاج مذهب الفرّاء فقال: " قال الفرّاء:لفظها لفظُ نصبٍ، وتأويلها تأويل رفْعٍ، وهذا لم يقلْه مَنْ من النحويين وهو خطأ؛ لأنّ قولك:أرَأيْتَكَ زيدًا ما شأنه، تصير (أرَأيْتَ) قد تعدّت إلى الكاف وإلى زيد فيصير لـ (رأيت) اسمان، ويصير المعنى: أرَأيْتَ نَفْسَكَ زيدًا ما حاله، وهذا مُحال" [٤]، ثم ذكر مذهب البصريين، وأنّه مذهب النحويينا الموثوق بعلمهم" [٥].

---

(١) الحجة: ٣/ ٣٠٨- ٣١٠.
(٢) شرح التسهيل: ١/ ٢٧٤.
(٣) الدر المصون: ١/ ٦٢١.
(٤)معاني القرآن، الفراء، ١/٣٣٣.
(٥)مشكل إعراب القرآن: ٢٥٢

ويُفهمُ من قولِ الزجّاج أنّ مردّ الخطأ في قولِ الفرّاء هو أنّ " أرَأيْتَ" يصير له فاعلان هما: التاء والكاف؛ لذا لمْ يقبلْه النحويين القدماء.

ويمنع قول الفرّاء إنّ الكاف رفع: أنّ التاء هي الفاعلة وموضعها رفع كما أنّها في قولك: علمتك خارجًا ونحو ذلك في موضع رفع، فيمتنع إذن أن تكون الكاف مرفوعة لاستحالة كون فاعلين لفعل واحد في كلامهم على غير وجه الاشتراك لأحدهم بالآخر بغير حرف العطف فيكون هذا القول بعيد جدًا" [١].

والذي يترجّح لي بعد هذا أنّ الأقرب قول البصريين من عدّ الكاف " حرف خطاب "والتاءضمير الفاعل؛ لقوة حججهم، ولأنّ التّاء لا يُستغنى عنها، والكاف يستغنى عنها، وما لا يُستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يُستغنى عنه، ولأنّ التّاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل.

والدليل على أنّ الكاف يُستغنى عنها أنّ معنى: " أرَأيْتَكَ زيدًا ما حاله"، هو أرأيتَ زيدًا ما حاله؟ ثمّ إنّ الاسم الواقع بعد الكاف لمّا كان غير الكاف، فإنّ هذا ليدلّ دلالة واضحة على أنّها ليست المفعول الأول لـ (أرأيت)؛ لأنّ هذا الفعل يتعدّى إلى مفعولين: الأوّل هو الثّاني في

المعنى، فبهذا يكون الكاف حرف خطاب بمنزلة الكاف في (ذلك)، و " هناك" و" رويدك".

أمّا التّاء في (أرأيتك) فلا يجوز أنْ يكون للخطاب؛ لأنّه لا يجوز أنْ يلحق الكلمة علامتان للخطاب، لذلك أُفردت التّاء في الأحوال جميعها، وجُعلتْ على لفظٍ واحدٍ ثابت، وجُعلَ التغيُّر في الكاف؛ ليدُلَّ على اختلاف أحوال الفاعل: إفرادًا وتثنية وجمْعًا وتذكيرًا وتأنيثًا.

و " أرأيتك" هذه تاؤها تكون موحّدة مفتوحة دائمًا للمفرد والمثنّى والجمْع مذكّرًا كان أو مؤنّثًا إنْ اتّصلت بها الكا، في حين أنّ الكاف تتغيّر بتغيُّر المخاطب، فتقول للمرأة: أرأيتَكِ زيدًا هل خرج؟ وللنسوة: أرأيتَكنّ زيدًا ما فعل؟؛ لأنّ التاء في أرأيتك مبنيّة على الفتح.

---

(١)المسائل العسكريّة: ١٣٩

المبحث العاشر: إعراب أنْ تبرّوا في قوله تعالى: " ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم أنْ تبرّوا وتتّقوا وتصلحوا بين الناس" [١]

فصّل ابن هشام في المغني الأوجه الأربعة التي تكون عليها (أنْ) حرفًا، ومن هذه الأوجه: أنْ تكون حرفًا مصدريًّا ناصبًا للفعل المضارع، وتقع في موضعين: أحدها: في الابتداء، فتكون في موضع رفع، وساق على ذلك شواهد منها قوله: " وزعم الزجاج أنّ منه: " أنْ تبرّوا وتتقوا وتُصلحوا بين الناس"[٢]، و للنحاة في إعراب " أنْ تبروا" كلام طويل، واختلاف يرجع إلى فهمهم للآية، وسنعرض لبعض ما قيل فيها:

الرأي الأول: تقدير حرف جر:

لعل أوّل من قال بهذا الكسائي [٣]، ثمّ تبعه آخرون، وهؤلاء أنفسهم لم يتفقوا على الحرف المقدّر، فذهب بعضهم إلى أنّه اللام، وعلى هذا يكون تقدير الكلام: لا تجعلوا الله عُرضةً لأيمانكم للبرّ والتقوى والإصلاح بين الناس، وذهب آخرون إلى أنّه "في"، وفي التقديرين تعلّق الجار والمجرور بالفعل " تجعلوا".

ورجّح أبو حيّان [٤] أنْ يكون الحرف المُقدّر "على"، وعلّقه بقوله: أيمانكم، أي: لا تجعلوا الله عُرضة لإقسامكم على أنْ تبرّوا و...، وهذا الذي ذهبوا إليه مبني على حذف المضاف وإقامة المُضاف إليه مُقامه؛ لأنّ التقدير: لعمل البرّ، أو في عمله، أو على عمله، فلمّا حذف المضاف أعرب المضاف إليه إعرابه، وهو الجر بحرف مقدّر، وليس المحل نصبًا على نزع الخافض.

الرأي الثاني: تقدير مفعول لأجله:

وذهب آخرون إلى أنّ المصدر المؤول في محل نصب، مفعول لأجله [٥]، من إقامة المضاف إليه أيضًا مُقام المضاف، وذلك أنّ التقدير عندهم على الأصل: كراهة أنْ تبرّوا، أو مخافة أنْ تبرّوا، وذهب آخرون في التقدير مذهبًا مخالفًا من حيث المعنى، فقدروا: إرادة أن تبرّوا.

---

(١)البقرة:٢٢٤.
(٢) مغني اللبيب: ١/ ١٦١.
(٣)أنظر: القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن الكريم، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، بغداد، وزارة الإعلام، ١٩٧٥م، ٩٧/١.
(٤)أنظر: البحر المحيط: ١٧٨/٢.
(٥)أنظر: المشكل: ٩٧/١، والبحر المحيط: ١٧٧/٢

والتقدير: الأوّل مبنيّ على فهم خاص للآية، فمن أسباب النزول يتبيّن أنّ بعض المسلمين الأوائل أقسموا أيمانًا على ألّا يفعلوا الخير مع بعض النّاس، فنزلت الآية تنهاهم عن ذلك.

أمّا التقدير الثاني ففيه تصوّر آخر للنّهي، فكأنّه يقول لهم: لا تتعلّلوا في الامتناع عن البر والتقوى بانّكم أقسمتم أيمانًا لاتبرّون ولا تتقون، وليس في التقديرين تباعد من حيث المعنى.

والتقدير الثالث يلتقي معناه بما جاء في تقدير أحد الحروف الثلاثة السابقة.

والقول هذا هو رأي الجمهور، فقد ذهبوا إلى أنّ " أنْ تبروا" مفعول من أجله، ثمّ اختلفوا في التقدير، حيث نقل أبوحيّان صاحب البحر المحيط هذه الآراء، فقيل: كراهة أنْ تبرّوا، وهو رأي المهدوي، أو لترك "أنْ تبروا" وهو رأي المبرّد، وقيل: لأنْ تبرّوا أو لا تتقوا ولا تصلحوا، وهذا منقول عن الطبري وأبي عبيدة" [١].

والذي يظهر من هذه الآارء جميعها أنّ مآل هذه التقديرات واحد، ولا خلاف فيما بينها ولا تعارض.

الرأي الثالث: تقدير أداة نفي:

وانطلق بعض النحويين من مراعاته لأسباب النزول التي ذكرناها قبل قليل، فقدّر " لا" النافية بعد " أنْ" الناصبة، أي جعل الكلام على هذه الصورة:" على ألا تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس" أو لئلا تبروا وتتقوا..

أمّا حذف " لا" فلا اعتراض عليه إذا حصل في جواب القسم، كما في قول امرئ القيس:[٢]

فقلتُ يمين الله أرحُ قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديك واوصالي

أي: لأ أبرح، إلا أنّه في الآية لم يقع في جواب القسم صراحة، وإنْ كان معلقًا به إذا قدّر الحرف الجار " على"، ومن أجل ذلك يضعُف تقدير "لا"، ويضعف معه هذا الوجه.

الرأي الرابع: تقدير خبر محذوف:

وذهب فريق آخر من النحويين منهم الزجاج [٣] إلى أنّ المصدر المؤول:" أنْ تبروا" في محل رفع مبتدأ، وأورد ابن هشام في المغني رأي الزجاج فيه قائلًا: " وزعم الزجاج أنّ منه –أي

---

(١)البحر المحيط:١/١٧٧

(٢) ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤.

(٣) البحر المحيط:٢/١٧٧، مغني اللبيب: ١/١٦٢

وقوع أنْ في الابتداء، في محل رفع–:" أنْ تبرّوا وتتقوا وتصلحوا بين الناس"، أي: أنّ خير لكم، فحذف الخبر.

فقد جاء في معاني القرآن للزجاج [١]: " ويجوز أنْ يكون موضع " أنْ" رفعًا فيكون المعنى: ولا تجعلوا الله عُرضةً لأيمانكم أنْ تبرّوا وتتقوا وتصلحوا أولى. أي: البرّ والتقوى أولى، ويكون أولى محذوفًا، كما جاء حذف أشياء في القرآن؛ لأنّ في الكلام دليلًا عليها، يشبه هذا منه: " طاعة وقول معروف"، أي: طاعة وقول معروف أمثل، والنصب في أنْ والجر مذهب النحويين، ولا أعلم أحدًا منهم ذكر هذا المذهب، ونحن نختار ما قالوا لأنّه جيّد، ولأنّ الاتباع أحبّ وإن كان غير جائزًا".

ولم يتيقّن الدماميني من رأي الزجاج؛ " لجواز كون ذلك في محل جر على أنّه عطف بيان لـ"أيمانكم"، أي للأمور المحلوف عليها التي هي البر والتقوى والإصلاح بين الناس"[٢].

وذكر أبو حيّان رأي الزجاج وأشار إلى أنّ التبريزي تبعه في أنّ " أنْ تبرّوا" في موضع رفع بالابتداء، وأنّ الزجاج قال:"إذ أنّ المعنى انتهى عند قوله: لأيمانكم، وتمّ الوقف عليه، ثمّ استؤنف كلام جديد بالمصدر المؤول، فكان محله الرفع على الابتداء، وقدّر التبريزي خبرالمبتدأ المحذوف تقديره: خير لكم، أي: بركم وتقواكم وإصلاحكم بين الناس خير لكم.

وذهب أبو حيّان إلى أنّ الزجاج والتبريزي ضعيف؛ لأنّ فيه اقتطاع " أنْ تبرّوا" مما قبله؛ ولأنّ فيه حذفًا لا دليل عليه" [٣]

وذهب الزمخشري إلى أنّ " أنْ تبرّوا وتتقوا وتصلحوا" عطف بيان لـ (أيمانكم)، وهذا ما نقله عن الدماميني قبل قليل، ويبدو أنّه أخذه عن الزمخشري ولم يُصرّح بالنقل، وقد ردّ هذا أبو حيّان أيضًا. [٤]

وهذا الرأي لا يخلوا من تكلّف في التقدير، كما لا يخلو من ضعف حين يجعل الوقف على: أيمانكم، ويقتطعه، من قوله: أنْ تبروا.

---

(١)الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم ، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٤م، ٣٠٠/١

(٢) حاشية مغني اللبيب: ١٦١/١.

(٣) البحر المحيط: ١٧٧/٢

(٤) الكشاف: ٢٧٥/١.

والرأي الراجح هو رأي الجمهور، في أنّ " أنْ تبروا" مفعول من أجله، وهو الرأي الذي أيّده ابن هشام في المغني، حيث إنّه من الضعيف أنْ يكون في تقدير خبر محذوف كما قال بذلك الزجاج؛ لأنّ فيه اقتطاع " أنْ تبرّوا" مما قبله؛ ولأنّ فيه حذفًا لا دليل عليه، أما الرأي القائل بتقدير أداة نفي، فلا يكون إلا إذا حصل في جواب القسم، كما ورد في قول إمرئ القيس السابق، وفي الآية لم يقع في جواب القسم، وبذلك يضعف هذا الوجه أيضًا.

الخاتمة

في نهاية هذا الجهد المتواضع، أذكر أهمّ النتائج التي توصّل إلها البحث، وهي:

١- أنّ لابن هشام شخصيّة علميّة مستقلّة، تجلّت في سعة علمه، وأصالته في البحث، واستقلال فكره، وطول نفسِه في المناقشة وعلاج المسائل، وفي كل موضوع يخوض فيه، كما ظهر ذلك في عدم تعصّبه لمذهب بصريّ أو كوفيّ؛ فهو في كثير من الأحيان بل أغلبها يذهب مع البصريين وقبوله لآرائهم، ودفاعه عنهم غير متعصّب، ولا مُقلّد ليسوغ لنا الحكم بأنّه بصريّ الاتجاه، بل ويُعلن ذلك في تسميته البصريين بعبارة " أصحابنا" أو يعبر عنهم بضمير جماعة المتكلمين، وهو يعنيهم، مثلما بقول: ولنا كذا وكذا، إلى غير ذلك من العبارت التي تُفصح عن أنّه ينتحل مذهبهم، ويسلك طريقه، فلننظر إليه في معرض حديثه عن حذف الموصوف، إذ يقول: واختُلف في المقدّر مع الجُملة في نحو: منا ظعن، ومنا أقام فأصحابنا يقدرون موصوفًا. إلّا أنّه لم يتعصّب دون حُجّة وبرهان بل كان ينبذ أقوالهم إنْ خالفوا الصواب الذي يراه، ومما خالفهم فيه موافقته الكسائي في ذهابه إلى جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين إنْ كان أحدهما جارًّا، وكان الجار مقدّمًا.

٢- يشتق ابن هشام لنفسه آراء لم يسبق إليها – حسب مصادر البحث- ومن هذه الآراء التي تميّز بها أنّ حاشا اسم وقال: والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتنوين.

٣- وجّه ابن هشام عنايته إلى المستوى النحوي عناية المُتخصّص في هذا المجال،إذ نجده يتكلّم عن بعض هذه المستويات(الصرفيّة والصوتيّة، واللغويّة، والدلاليّة) في ثنايا كتابه ووما رصدناه له في المستوى الصرفي والصوتي: نحو ردّه للاستشهاد بقول الأعرابيّ (إنّ قائمًا على إرادة إنْ أنا قائمًا) فقال: نقلت حركة الهمزة إلى النون، ثمّ أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل، ثمّ سُكّنت النون وأدغمت.

٤- شغفه باستقصاء آراء العلماء وخاصّة الزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، ومناقشتها مُبيّنًا صحتها، وباسطًا الأدلّة، مع دعمها في حال صحّتها، ودحضها في حال بطلانها، ثمّ الحكم لها أو عليها في غالب الأحيان.

٥- أظهر البحث إمكانيّة تطبيق ما وضعه العلماء من طرق ترجيحيّة (سماع، قياس، إجماع) عند تعارض الأصول النحويّة على الفروع والأحكام النحويّة والتوجيهات الإعرابية،

ومن ذلك: ترجيحه حرفيّة إذا الفجائيّة بدليل قولهم: خرجتُ فغذا إنْ زيدًا بالباب، وردّه الرأي القائل بأنّ حاشا حرف بأنّك تقول: حاشاي، ولو كانت فعلاً لقلت حاشاني، كما تقول: عافاني، وتضعيفه رأي الزجاج وابن دُرستُويه في إلغاء حتى الابتدائيّة وجعلها من قبيل الجارّة لمخالفتها ما هو مُجمع عليه.

٦- لم يقتصر ابن هشام في ترجيحيه على تلك الطرق الترجيحيّة فقط، بل عمد إلى استخدام العبارات الترجيحيّة والتضعيفيّة في بيان قوّة الرأي أو ضعفه، فمن عبارات الترجيح عنده:هذا الوجه أرجح، ويُرجّحه كذا، ويؤيّده كذا، وهو مُتّجه عندي، وهو الصواب، وهذا هو الصحيح، وهو وجه حسن... ومن عبارات التضعيف: وهذا سهوٌ، وفيه نظر، كما توهّم بعضهم، وزعم فلان، وإنْ كانت صيغة الزعم لا يعنى بها التضعيف في كل الأحيان.

٧- رعايته للمعنى عند الترجيح بين الأوجه الإعرابيّة المختلفة، مع اهتمامه بجانب الصّناعة النحويّة، فهما يسيران جنبًا إلى جنب، وكل منهما مكمّلٌ للآخر، وهو لا يقتصر على إيراد الأمثلة التي تُؤكّد التلازم بين المعنى والإعراب، وإنّما يُؤسّس الحكم النحويّ في بعض الأحيان على أساس صحّة المعنى، ومن ذلك: ردّه رأي ابن الخيّاط في صحّة ورود إياها بعد ضمير الرفع في (إذا هو إياها) محتجّا بأنّ المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنّما تعمل في الظروف والأحوال، ومنها كلذك منعه تعلّق الظرف في قوله تعالى:" إنّ الذين كفروا يُنادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تُدعون إلى الإيمان فتكفرون"، بالمصدر الأول (لمقتُ الله)، أو المصدر الثاني (لمقتكم)؛ أمّا الأول فلفساد الصناعة النحويّة، وأمّا الثاني فلفساد المعنى.

٨- ابن هشام في ترجيحاته قد يفصّل في إيراد الأدلّة والحجج على قوّة الرأي الراجح لديه، وقد يكتفي باستخدام بعض العبارات الترجيحيّة أو الإشارة إلى رجحانه دون تفصيل، ومن ذلك إشارته إلى رجحان جواز إضافة إذا إلى الجملة بقوله: " وإذا عند الجمهور"، دون تفصيل.

٩- أظهر البحث مدى الصّلة الوثيقة بين مسائل الكتاب وبين علمي التفسير وعلوم القرآن، نظرًا لكثرة الشواهد القرآنيّة والقراءات المتواترة والشّاذة، والامتزاج في المناقشة والمشاركة والترجيح.

١٠- ظاهرة الاستطراد ظاهرة شائعة في كتابه، فالمسألة الواحدة تستدعي مسائل أخرى، والموضوع قد يتشعّب إلى موضوعات عديدة، وصنيعه هذا يعتبر صورة مصغّرة للدرس النحوي أو اللغوي عند القدماء، غير أنّ استطراده لا يبعد القارئ كثيرًا عن الموضوع الأصلي، وكثيرًا ما يقدّم له بعض الفوائد العلميّة بحيث يجد فيه نوعًا من المتعة العميّة حيث يذكر الخلافات والمناقشات وتعارض الأفكار وتعدّد الآراء في القضيّة المعروفة.

ولا أدّعي أنّني أتيت على كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ، وأنّي لمثلي ذلك، والنقص متأصّلٌ في الإنسان، فما كان فيه من صواب فذلك ما أرجو وأبتغي أنْ يصل إلى مستوى حسن الظنّ، وما كان من خطأٍ فذلك من شأن البشر إلا مَنْ عصمَ الله، وما توفيقي إلّا بالله.

قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. أبو البقاء، عبد الله بن الحسن، **البيان في إعراب القرآن للعكبري**، دار ابن خلدون، الإسكندرية.

٣. الأخفش الأوسط، **الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)**، معاني القرآن، حققه: د. فاتر فارس، ط٢، ١٩٨١.

٤. الأزهري، الشيخ سليمان بن عمر بن منصور العجيلي، **الفتوحات الإلهية (حاشية الجمل على الجلالين)**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان

٥. الأزهري، خالد بن عبدالله، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٠.

٦. الأسد، ناصر محمد الدين، **مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية**، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٨٨.

٧. أمين، أحمد، **ضحى الإسلام**، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.

٨. الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن سعيد، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، بدون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

٩. الأنباري، أبو البركات، **أسرار العربيّة**، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، ط١، ١٤٢٠-١٩٩٩.

١٠. ابن الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٨٠هـ– ١٩٦١م.

١١. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، والفهرست، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي، ط٢، ١٤٠٣-١٩٨٣.

١٢. الأندلسي، أبوحيان، **البحر المحيط**، نشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

١٣. الأنصاري، ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، قدم له ووضع هوامشه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط ١.

١٤. الأنصاري،ابن هشام، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٨٦.

١٥. الأنصاري ، ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢.

١٦. الأنصاري ، ابن هشام ، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٧. الأنصاري ، ابن هشام ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية.

١٨. بردي، ابن تغري، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، لاط، لات.

١٩. البستاني ، فؤاد أفرام، **دائرة المعارف الإسلامية**، بيروت،١٩٦٥.

٢٠. البغدادي، إسماعيل، **هدية العارفين**، طهران، ط ٣، ١٩٦٧.

٢١. التميمي، ابن ولاد أحمد بن محمد، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

٢٢. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر.

٢٣. الجاحظ، **البيان والتبيين**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٤٠٥-١٩٨٥م.

٢٤. ابن جنّي، أبو الفتح، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

٢٥. حسن، عباس، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف، مصر، ط٢، بدون تاريخ.

٢٦. الحلواني ، محمد خير، **المختار من أبواب النحو**، ط١، مكتبة دار الشروق، بيروت، د.ت.

٢٧. الحلواني، محمد خير، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين**، دار القلم العربي، بدون سنة، وبدون طبعة.

٢٨. الحموي ، ياقوت، **معجم الأدباء**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١-١٩٩١.

٢٩. الحنبلي ، عبد الحي بن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لاط، لات.

٣٠. الحنبلي، ابن رجب، **الذيل على طبقات الحنابلة**، ، دار المعرفة- بيروت.

٣١. ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، دار الفجر، القاهرة، ط ٢، ٢٠١٠.

٣٢. الخوارزمي، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، **الكشاف**، طبع شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

٣٣. ديرة، المختار أحمد، **دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء**، رسالة ماجستير من جامعة الفتح-طرابلس، دار قتيبة، بيروت، ط١، ١٤١١-١٩٩١.

٣٤. ديوان المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، نشر دار المعرفة، بيروت، ١٨٤١.

٣٥. ديولن الهذليين، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

٣٦. ديوان الأعشى، شرح محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٥٠.

٣٧. ديوان رؤبة، تصحيح وليم بن ورد، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.

٣٨. ديوان طرفة بن العبد، نشر دار صادر بيروت، ١٩٦١.

٣٩. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤.

٤٠. المصري، ابن نباتة، ديوان ابن نباته المصري، شركة علاء الدين للطباعة والتجليد، بيروت.

٤١. ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

٤٢.

٤٣. الراجحي، شرف الدين، **مآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الرابع الهجري**، دار المعرفة الجامعيّة، ٢٠٠٠م.

٤٤. الراجحي، عبده، **دروس في المذاهب النحوية**، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨، والمفيد في المدارس النحوية.

٤٥. الرضي ، **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قابوس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦.

٤٦. الزجاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السري(ت ٢١١هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الوليد، جدة، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.

٤٧. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٤م.

٤٨. الزجاج، أبو إسحاق، **الإغفال**، تحقيق: عبدالله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣م.

٤٩. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع ط ٢، ١٤٠٣-١٩٨٣م.

٥٠. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ١٩٨٠م، ج٤.

٥١. الزِّركْلي ، خير الدين، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠.

٥٢. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، بدون طبعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥٣. السامرائي، إبراهيم عبود، **المفيد في المدارس النحوية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن ط ١، ١٤٢٧-٢٠٠٧م.

٥٤. السبتي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن احمد الإشبيلي، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، بيروت، دار المغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦.

٥٥. سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، دار الجبل.

٥٦. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنير، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

٥٧. ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **شرح مشكل أبيات المتنبي**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط١، دار الطليعة، باريس، د.ت.

٥٨. السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دمشق، دار المامون للتراث، ١٩٧٩م.

٥٩. سليم، عبدالفتاح، **موسوعة اللحنفي اللغة مظاهره ومقاييسه**، مكتبةالآداب، علي حسن، ميدان الأوبرا، القاهرة، ط٢،١٤٢٦-٢٠٠٦م.

٦٠. السيوطي، **الاقتراح**، حققه وقدّم له: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١٤٢٠-١٩٩٩.

٦١. السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون سنة طبع.

٦٢. السيوطي، جلال الدين، **بُغْيةُ الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.

٦٣. السيوطي ، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ضبطه وصححه: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٨-١٩٩٨م.

٦٤. السيوطي ، جلال الدين، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات البابي الحلبي، بمصر، ١٩٦٧ – ١٩٦٨.

٦٥. السيوطي، جمال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، مشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٦٦. ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة العلوي، **أمالي ابن الشجري في المجلس الثلاثين**، تحقيق: د. محمود الطناجي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م.

٦٧. **شرح الدماميني على المغني بهامش حاشية الشمّني على مغني اللبيب**، المطبعة البهية، مصر.

٦٨. **الشنتمري، الأعلم، ديوان طرفة بن العبد**، تحقيق:درّيه الخطيب ولطفي الصقال، بيروت، المؤسسة العربية، ٢٠٠٠.

٦٩. الشوكاني، محمد بن علي، **البَدْرُ الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، مطبعة السعادة، القاهرة، لاط،١٣٨٤ هـ.

٧٠. ضيف، شوقي، **المدارس النحويّة**، دار المعارف، ط٧، بدون سنة.

٧١. الطنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، راجعه وعلّق عليه: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب ط١، ١٤١٧-١٩٩٧م،

٧٢. العسقلاني، ابن حجر، **الدُّرَرُ الكامنةُ في أعيان المئة الثامنة**، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت. ابن عقيل، لبهاء الدين عبدالله، **المساعد في تسهيل الفوائد**، تحقيق: مصطفى الحدري، مجمع اللغة، دمشق، د.ت.

٧٣. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين ، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، وعيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦.

٧٤. العكبري، **شرح ديوان المتنبي**، دار الفكر، ط١، ١٤١٨-١٩٩٧.

٧٥. عمايرة، إسماعيل أحمد، **بحوث في الاستشراق واللغة**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، دار البشير ط١، ١٤١٧-١٩٩٦.

٧٦. عواد، صكر خلف، **الحذف في الصفة والموصوف بين الصناعة النحويّة والقرائن السياقية** ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيّة، العدد ٧، ٢٠١٠.

٧٧. الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، **المسائل الحلبيات**، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

٧٨. الفارسي ،أبو علي، **المسائل العسكريّة**، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣هـ.

٧٩. الفارسي، أبو علي، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٨٠. **الفتوحات الإلهية (حاشية الجمل على الجلالين)**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٨١. فخري، هاني عبد الكريم عبد الله، **المسألة الزنبورية وأوليات الخلاف النحوي**، مركز التفوق، صنعاء، ط ١، ١٤٣٠-٢٠٠٩ م.

٨٢. الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٨٣. القفطي ، **أنباه الرواة** ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط/١٣٤٧-١٩٥٥م.

٨٤. **القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن الكريم، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، بغداد، وزارة الإعلام، ١٩٧٥م.**

٨٥. اللغوي ، **أبو الطيب، مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٢، ١٣٩٤-١٩٧٤.

٨٦. المالقي، أحمد بن عبدالنور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٨٧. المبارك، مازن، **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط، ١٩٧٤.

٨٨. المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، دار الرائد العربي، بيروت، ط٦، ١٤٠٦-١٩٨٦.

٨٩. المرادي ،الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٩٠. المرادي، ابن أم قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، ط١، ٢٠٠١، دار الفكر العربي، القاهرة.

٩١. المقري، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٨٨.

٩٢. مكرم، عبد العال سالم، **الحلقة المفقودة في النحو العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣، ١٩٩٣م.

٩٣. مكرم، عبد العال سالم، **المدارس النحوية في مصر والشام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٠ هـ.

٩٤. الموصلي، ابن القواس، **شرح ألفية ابن معط**، تحقيق: د. علي الشوملي، ط١، نشر مكتبة الخانجي، الرايض، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥.

٩٥. ابن النديم، **الفهرست**، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨-١٩٧٨م،

٩٦. نجا، إبراهيم محمد، **المذهب النحوي البغدادي**، طبع دار الحديث بالقاهرة، أطروحة دكتوراة.

٩٧. النحاس، أبو جعفر (-٣٣٨هـ)**إعراب القرآن**، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٥م.

٩٨. نيل ، علي فوده، **ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي**، ط١، ١٩٨٥.

٩٩. وزارة الثقافة والسياحة، **أمة السلام علي حميد الشامي**، صنعاء، ط / ١٤٢٥-٢٠٠٤.

١٠٠. ابن يعيش النحوي (٦٤٣هـ)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.